



This electronic version (PDF) was scanned by the International Telecommunication Union (ITU) Library & Archives Service from an original paper document in the ITU Library & Archives collections.

La présente version électronique (PDF) a été numérisée par le Service de la bibliothèque et des archives de l'Union internationale des télécommunications (UIT) à partir d'un document papier original des collections de ce service.

Esta versión electrónica (PDF) ha sido escaneada por el Servicio de Biblioteca y Archivos de la Unión Internacional de Telecomunicaciones (UIT) a partir de un documento impreso original de las colecciones del Servicio de Biblioteca y Archivos de la UIT.

(ITU) نتاج تصوير بالمسح الضوئي أجراه قسم المكتبة والمحفوظات في الاتحاد الدولي للاتصالات (PDF) هذه النسخة الإلكترونية
نقالاً من وثيقة ورقية أصلية ضمن الوثائق المتوفرة في قسم المكتبة والمحفوظات.

此电子版（PDF 版本）由国际电信联盟（ITU）图书馆和档案室利用存于该处的纸质文件扫描提供。

Настоящий электронный вариант (PDF) был подготовлен в библиотечно-архивной службе Международного союза электросвязи путем сканирования исходного документа в бумажной форме из библиотечно-архивной службы МСЭ.

الاتحاد الدولي للاتصالات

الوثائق الختامية
لمؤتمر المندوبين المفوضين
(مراكش، 2002)





الوثائق الختامية

مؤتمر المندوبيين المفوضين

(مراكش، 2002)

صك تعديل دستور الاتحاد الدولي للاتصالات
واتفاقيته (جنيف، 1992)
بصيغتهما المعدلة في مؤتمر المندوبيين المفوضين (كيoto، 1994)
ومؤتمر المندوبيين المفوضين (مينيابوليس، 1998)

القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته

المقررات
القرارات
النوصيات

ملاحظات توضيحية

الرموز المستعملة في الوثائق الختامية

استعملت الرموز التالية في المامش للإشارة إلى طبيعة التغييرات التي اعتمدها مؤتمر المندوبيين المفوضين (مراكش، 2002) بشأن نصوص الدستور والاتفاقية (جنيف، 1992) بصيغتهما المعدلة في مؤتمر المندوبيين المفوضين (كيوتو، 1994) ومؤتمر المندوبيين المفوضين (مينيابوليس، 1998). وتتخذ هذه الرموز المعانى الموضحة فيما يلي:

إضافة حكم جديد	=	ADD
تعديل حكم موجود	=	MOD
تعديل في صياغة حكم موجود	=	(MOD)
حذف حكم موجود	=	SUP
حكم منقول إلى مكان آخر في الوثائق الختامية	=	SUP*
حكم موجود منقول من مكان آخر في الوثائق الختامية ليوضع في المكان المبين	=	ADD*

وبعد هذه الرموز يأتي رقم الحكم الموجود. وعندما يتعلق الأمر بحكم جديد (ورمزه ADD)، يتم توضيح المكان الذي يتعين إدراج هذا الحكم فيه برقم الحكم الذي يسبقه متبوعاً بحرف هجاء.

ترقيم المقررات والقرارات والتوصيات:

تقرير ترقيم المقررات والقرارات والتوصيات الجديدة التي اعتمدها مؤتمر المندوبيين المفوضين (مراكش، 2002) ترقيماً تتابعياً ابتداءً من الرقم الذي يلي الرقم الأخير المستعمل في مؤتمر المندوبيين المفوضين (مينيابوليس، 1998). أما القرارات التي راجعها مؤتمر المندوبيين المفوضين (مراكش، 2002) فهي تحافظ بالأرقام ذاتها التي كانت لها من قبل مع إضافة "المراجع في مراكش، 2002".

جدول المحتويات

صك تعديل دستور الاتحاد الدولي للاتصالات (جنيف، 1992)
بصيغته المعدلة في مؤتمر المندوبيين المفوضين (كيوتو، 1994)
ومؤتمر المندوبيين المفوضين (مينيابوليس، 1998)

(التعديلات التي اعتمدتها مؤتمر المندوبيين المفوضين (مراكش، 2002))

الصفحة

3 الجزء الأول - تمهيد

الفصل الأول - أحكام أساسية

المادة 4 مؤتمر المندوبيين المفوضين	8
4 المبادئ المتعلقة بالانتخابات والمسائل المرتبطة بها	9
5 المجلس	10
6 الأمانة العامة	11

الفصل الثاني - قطاع الاتصالات الراديوية

المادة 7 لجنة لواحة الراديو	14
----------	--------------------------	----

الفصل الرابع-ألف - أساليب عمل القطاعات

الفصل الخامس - أحكام أخرى تتعلق بسير العمل في الاتحاد

المادة 9 مالية الاتحاد	28
----------	---------------------	----

الصفحة

المادة 32 القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته 10

الفصل السابع – أحكام خاصة تتعلق بالاتصالات الراديوية

المادة 44 استعمال طيف الترددات الراديوية ومدار السواتل المستقرة بالنسبة إلى الأرض
والمدارات الساتلية الأخرى 11

**الفصل الثامن – العلاقات مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ومع
الدول غير الأعضاء**

المادة 50 العلاقات مع المنظمات الدولية الأخرى 12

الفصل التاسع – أحكام ختامية

المادة 55 أحكام تتعلق بتعديل هذا الدستور 13

13 بدء السريان والمسائل ذات الصلة 58

الجزء الثاني – تاريخ سريان المفعول

14 الصيغة النهائية 14

15 التوقيعات 15

صلٰ تعديل اتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات (جنيف، 1992)
بصيغتها المعدلة في مؤتمر المندوبيين المفوضين (كيoto، 1994)
ومؤتمر المندوبيين المفوضين (مينيابوليس، 1998)

(التعديلات التي اعتمدتها مؤتمر المندوبيين المفوضين (مراكش، 2002))

الصفحة

25 الجزء الأول - تمهيد

الفصل الأول - سير العمل في الاتحاد

المادة	العنوان	الصفحة
26	الانتخابات والأمور المتعلقة بها	2
27	المؤتمرات والجمعيات الأخرى	3
27	المخلص	4
30	الأمانة العامة	5
30	لجنة التنسيق	6
31	جمعية الاتصالات الراديوية	8
31	لجنة لواحة الراديو	10
33	الفريق الاستشاري للاتصالات الراديوية	11A
33	مكتب الاتصالات الراديوية	12
35	الجمعية العالمية لتقدير الاتصالات	13
36	الفريق الاستشاري لتقدير الاتصالات	14A
36	مكتب تقدير الاتصالات	15
37	مؤتمرات تنمية الاتصالات	16
38	الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات	17A

الصفحة

39 مكتب تنمية الاتصالات 18

الفصل الثاني – أحكام خاصة تتعلق بالمؤتمرات والجمعيات

المادة 40 القبول في مؤتمرات المندوبيين المفوضين 23
المادة 41 القبول في مؤتمرات الاتصالات الراديوية 24
المادة 42 القبول في جمعيات الاتصالات الراديوية والجمعيات العالمية لتنقيس الاتصالات ومؤتمرات تنمية الاتصالات 25
المادة 43 أوراق الاعتماد في المؤتمرات 31

الفصل الثالث – القواعد العامة

المادة 44 القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته 32

الفصل الرابع – أحكام أخرى

المادة 45 الشؤون المالية 33

الفصل السادس – التحكيم والتعديل

المادة 46 أحكام تتعلق بتعديل هذه الاتفاقية 42

المادة 47 تاريخ سريان المفعول

المادة 47 الصيغة النهائية

المادة 15 التوقيعات

المادة 49 التصريحات والتحفظات

- إثيوبيا (جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية) (83)
أذربيجان (جمهورية) (67، 69، 101)
الأرجنتين (جمهورية) (107)
الأردن (المملكة الأردنية الهاشمية) (52، 41)
أرمينيا (جمهورية) (59)
إسبانيا (48، 66)
أستراليا (57، 101)
إستونيا (جمهورية) (43، 47، 67)
إسرائيل (دولة) (62، 90)
إكواتور (94)
ألمانيا (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (48، 53، 67)
(101)
الإمارات العربية المتحدة (27)
إندونيسيا (جمهورية) (7)
أوروغواي (جمهورية أوروغواي الشرقية) (6)
أوزبكستان (جمهورية) (59)
أوغندا (جمهورية) (95)
أوكرانيا (59)
إيران (جمهورية إيران الإسلامية) (27، 52)
(64)
أيرلندا (48، 67، 101)
أيسلندا (23، 24، 101)
إيطاليا (48، 67)
الاتحاد الروسي (59)
بابوا - غينيا الجديدة (87)
باراغواي (جمهورية) (96)
باكستان (جمهورية باكستان الإسلامية) (17)
(27)
البحرين (ملكة) (27)
البرازيل (جمهورية البرازيل الاتحادية) (61)
- البرتغال (48، 67، 101، 104)
بروني دار السلام (20)
بلغيكا (40، 48، 101)
بلغاريا (جمهورية) (4)
بنغلاديش (جمهورية بنغلاديش الشعبية) (26)
بن (جمهورية) (32)
بوتان (ملكة) (86)
بوتসوانا (جمهورية) (65)
بوركينا فاسو (33)
بوروندي (جمهورية) (37)
بولندا (جمهورية) (16، 47)
بيلاروس (جمهورية) (59)
تايلاند (25)
تركيا (47، 67، 68، 98، 101)
تنزانيا (جمهورية تنزانيا الاتحادية) (92)
توغو (جمهورية) (108)
تونس (27، 39)
تونغا (ملكة) (54)
الجزائر (جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية)
(52، 27)
جمهورية إفريقيا الوسطى (13)
الجمهورية التشيكية (47، 50، 67، 101)
الجمهورية العربية السورية (10، 27)
جمهورية كوريا (58)
جنوب إفريقيا (جمهورية) (75)
الدانمارك (48، 67)
الجمهورية الدومينيكية (77)
رومانيا (47، 88، 101)
زامبيا (جمهورية) (31)
زمبابوي (جمهورية) (91)

- سان تومي وبرينسيبي (جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية) (102)
- سان مارينو (جمهورية) (3)
- سري لانكا (جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية) (85)
- السلفادور (جمهورية) (8)
- سلوفاكيا (جمهورية) (47، 49، 44، 67، 101)
- سنغافورة (جمهورية) (18)
- السنغال (جمهورية) (84)
- سوازيلاند (ملكة) (44)
- السويد (48، 67، 101)
- سويسرا (الاتحاد السويسري) (67، 101)
- شيلي (100)
- الصين (جمهورية الصين الشعبية) (21)
- ُعمان (سلطنة) (27)
- غابون (الجمهورية الغابونية) (60)
- غانأ (109)
- غواتيمالا (34)
- غينيا (جمهورية) (5)
- فرنسا (22، 48، 67، 101)
- الفلبين (جمهورية) (2)
- فنزويلا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (35)
- فنلندا (48، 67، 101)
- فيتنام (جمهورية فيتنام الاشتراكية) (82)
- قيرص (جمهورية) (12، 47)
- قطر (دولة) (27، 52، 106)
- قيرغيزستان (جمهورية) (59)
- الكامرون (جمهورية) (89)
- كندا (38، 101)
- كوبا (72)
- كوستاريكا (28)
- كولومبيا (جمهورية) (45)
- الكويت (دولة) (27، 52، 103)
- كيبيا (جمهورية) (74)
- لاتفيا (جمهورية) (43، 47، 67، 101)
- لوكسمبورغ (40، 48، 101)
- ليبيا (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية) (27، 99)
- ليتوانيا (جمهورية) (43، 47)
- ليختنشتاين (إمارة) (23، 24، 101)
- ليسوتو (ملكة) (15)
- مارشال (جمهورية جزر مارشال) (81)
- مالطة (47، 56، 67، 101)
- مالي (جمهورية) (73، 97)
- ماليزيا (30، 27)
- مصر (جمهورية مصر العربية) (36، 52)
- المغرب (المملكة المغربية) (52)
- المكسيك (51)
- ملاوي (76)
- المملكة العربية السعودية (9، 27، 52)
- المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا (48، 67، 101)
- منغوليا (19)
- موزambique (جمهورية) (63)
- مولدوڤا (جمهورية) (59)
- ميغار (اتحاد) (42)
- ميکرونیزیا (ولايات ميكرونيزيا الموحدة) (78)
- النرويج (23، 24، 101)
- النمسا (40، 48، 101)
- نيبال (1)

- هولندا (ملكة) (48، 67)
الولايات المتحدة الأمريكية (70، 71، 79، 80، 101)
اليابان (55، 101)
اليمن (جمهورية) (11، 27، 52)
اليونان (48، 14)
البيجر (جمهورية) (105)
نيجيريا (جمهورية نيجيريا الاتحادية) (93)
نيوزيلندا (46، 101)
هابي (جمهورية) (110)
الهند (جمهورية) (29)
هنغاريا (جمهورية) (47، 67، 101)

الصفحة

111	القواعد العامة للمؤتمرات والجمعيات واجتماعاته
114	الفصل الأول - أحكام عامة تتعلق بالمؤتمرات والجمعيات
121	الفصل الثاني - النظام الداخلي للمؤتمرات والجمعيات والمجتمعات
138	الفصل الثالث - الإجراءات الانتخابية
144	الفصل الرابع - اقتراح تعديلات لهذه القواعد العامة واعتمادها وسريان مفعولها

المقررات

147	(الراجع في مراكش، 2002) إيرادات ونفقات الاتحاد في الفترة 2004 – 2007	5
150	(مراكش، 2002) الخطة المالية للاتحاد للفترة 2004-2007	6
157	(مراكش، 2002) استعراض إدارة الاتحاد	7
163	(مراكش، 2002) مساهمة الاتحاد الدولي للاتصالات في إعلان المبادئ وخطط العمل للقمة العالمية لجتمع المعلومات ووثيقة معلومات عن أنشطة الاتحاد ذات الصلة بالقمة	8

الصفحة

القرارات

- 2 (المراجع في مراكش، 2002) - المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات 187
- 11 (المراجع في مراكش، 2002) - معارض الاتصالات العالمية والإقليمية والمنتديات المصاحبة لها 191
- 21 (المراجع في مراكش، 2002) - التدابير الخاصة الواجب اتخاذها عند استعمال إجراءات النداء البديلة على شبكة الاتصالات الدولية 195
- 25 (المراجع في مراكش، 2002) - تقوية الحضور الإقليمي 198
- 31 (المراجع في مراكش، 2002) - البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية 206
- 33 (المراجع في مراكش، 2002) - مساعدة المونسة والمهرسك ودعمها لإعادة بناء شبكة اتصالاتها 210
- 36 (المراجع في مراكش، 2002) - الاتصالات في خدمة المساعدات الإنسانية 212
- 41 (المراجع في مراكش، 2002) - المتأخرات والحسابات الخاصة بالتأخرات 215
- 48 (المراجع في مراكش، 2002) - إدارة الموارد البشرية وتنميتها 218
- 70 (المراجع في مراكش، 2002) - تعظيم مبدأ المساواة بين الجنسين في الاتحاد 223
- 71 (المراجع في مراكش، 2002) - خطة الاتحاد الاستراتيجية للفترة 2004 – 2007 228
- 72 (المراجع في مراكش، 2002) - التنسيق بين الخطط الاستراتيجية والمالية والتشغيلية في الاتحاد 247
- 77 (المراجع في مراكش، 2002) - مؤتمرات الاتحاد وجمعياته المقبلة 251
- 80 (المراجع في مراكش، 2002) - المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية 253

256	86 (المراجع في مراكش، 2002) - إجراءات النشر المسبق والتنسيق والتبلیغ وتسجيل تخصیصات الترددات للشبکات الساتلیة.....
259	88 (المراجع في مراكش، 2002) - رسوم معالجة بطاقات التبلیغ عن الشبکات الساتلیة والإجراءات الإداریة ذات الصلة
263	94 (المراجع في مراكش، 2002) - تدقیق حسابات الاتحاد
264	102 (المراجع في مراكش، 2002) - إدارة أسماء المیادین والعنایون في شبكة الإنترنٌت
269	106 (مراكش، 2002) استعراض هيكل الاتحاد.....
273	107 (مراكش، 2002) إدخال تحسینات على إدارة الاتحاد وسير أعماله.....
277	108 (مراكش، 2002) تحسین سیر أعمال لجنة التنسيق، بما في ذلك مهام نائب الأمين العام ودور المسؤولين المنتخبين الآخرين
280	109 (مراكش، 2002) استعراض الأحكام المتعلقة بالمراسلين وتجمیعها
283	110 (مراكش، 2002) النظر في مساهمة أعضاء القطاعات في نفقات الاتحاد الدولي للاتصالات
286	111 (مراكش، 2002) تحديد مواعيد مؤتمرات الاتحاد وجمعیاته
287	112 (مراكش، 2002) الأعمال التحضیرية الإقليمية لمؤتمرات المندوبيين المفوضین
290	113 (مراكش، 2002) القمة العالمية لجتمع المعلومات
295	114 (مراكش، 2002) تفسیر الرقم 224 من دستور الاتحاد والرقم 519 من الاتفاقية فيما يتعلق بالمواعيد النهائية لتقديم مقترنات التعديل
296	115 (مراكش، 2002) استعمال اللغات الرسمية ولغات العمل الست في الاتحاد الدولي للاتصالات على قدم المساواة
298	116 (مراكش، 2002) الموافقة على حسابات الاتحاد للسنوات الممتدة من 1998 إلى 2001

- 117 (مراكش، 2002) تحديد المنطقة التخطيطية للإذاعة التلفزيونية والصوتية للأرض في
نطاق الموجات المترية (VHF) والموجات الديسيمترية (UHF) في المؤتمر الإقليمي
للاتصالات الراديوية 299
- 118 (مراكش، 2002) استعمال طيف الترددات الراديوية التي تفوق 3 000 جيجاهرتز ... 301
- 119 (مراكش، 2002) الأساليب الرامية إلى زيادة كفاءة وفعالية لجنة لوائح الراديو 303
- 120 (مراكش، 2002) جمعية الاتصالات الراديوية والمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية
لعام 2003 306
- 121 (مراكش، 2002) استعراض لوائح الاتصالات الدولية 307
- 122 (مراكش، 2002) الدور المنظور للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات 311
- 123 (مراكش، 2002) سد الفجوة في ميدان التقييس بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية . 314
- 124 (مراكش، 2002) دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا 317
- 125 (مراكش، 2002) تقديم المساعدة والدعم إلى السلطة الفلسطينية لإعادة بناء شبكات
اتصالاتها 322
- 126 (مراكش، 2002) تقديم المساعدة والدعم إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لإعادة
بناء أنظمتها العمومية للبث الإذاعي والاتصالات 326
- 127 (مراكش، 2002) تقديم المساعدة والدعم إلى حكومة أفغانستان من أجل إعادة بناء
نظام اتصالاتها 328
- 128 (مراكش، 2002) تقديم الدعم إلى "برنامج التوصيلية للأمريكتين وخططة عمل كيتور"
- 129 (مراكش، 2002) سد الفجوة الرقمية 333
- 130 (مراكش، 2002) تعزيز دور الاتحاد في مجال أمن شبكات المعلومات والاتصالات .. 336
- 131 (مراكش، 2002) مؤشرات التوصيلية المجتمعية 338

341	132 (مراكش، 2002) استمرار دعم الاتحاد الدولي للاتصالات لاستدامة شبكة المحالية الدبلوماسية في جنيف	
343	133 (مراكش، 2002) دور إدارات الدول الأعضاء في إدارة أسماء الميادين الدولية الطابع المتعددة اللغات 346 قائمة بالقرارات التي ألغتها مؤتمر المندوبيين المفوضين (مراكش، 2002)	
	التصنيفات	
348	4 (مراكش، 2002) بيانات السياسة العامة في مؤتمرات المندوبيين المفوضين	
349	5 (مراكش، 2002) تقديم أول تقرير للجنة أوراق الاعتماد إلى مؤتمر المندوبيين المفوضين 351 6 (مراكش، 2002) التناوب بين الدول الأعضاء في المجلس	

صكا تعديل
دستور الاتحاد الدولي للاتصالات
واتفاقيته (جنيف، 1992)

بصيغتهما المعدلة
في مؤتمر المندوبين المفوضين (كيوتو، 1994)
ومؤتمر المندوبين المفوضين (مينيابوليس، 1998)

PAGE LAISSEE EN BLANC INTENTIONNELLEMENT

PAGE INTENTIONALLY LEFT BLANK

صك تعديل
دستور الاتحاد الدولي للاتصالات*
(جنيف، 1992)

بصيغته المعدلة
في مؤتمر المندوبين المفوضين (كيوتو، 1994)
ومؤتمر المندوبين المفوضين (مينابوليس، 1998)

(التعديلات التي اعتمدتها
مؤتمر المندوبين المفوضين (مراكش، 2002))

الجزء الأول - تمهيد

اعتمد مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002) التعديلات التالية في دستور الاتحاد الدولي للاتصالات (جنيف، 1992)، بصيغته المعدلة في مؤتمر المندوبين المفوضين (كيوتو، 1994) ومؤتمر المندوبين المفوضين (مينابوليس، 1998)، وذلك بمقتضى الأحكام ذات الصلة من هذا الدستور وتطبيقاً لها، وخصوصاً أحكام المادة 55:

* وفقاً للقرار 70 (المراجع في مراكش، 2002) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن تعليم مبدأ المساواة بين الجنسين في الاتحاد، فإن اللغة المستعملة في نصوص الصكين الأساسين للاتحاد (الدستور والاتفاقية) يجب اعتبارها لغة محايدة ولا تشير إلى جنس معينه.

الفصل الأول

أحكام أساسية

المادة 8

مؤتمر المندوبيين المفوضين

- (ج) يضع الخطة الاستراتيجية للاتحاد وأسس ميزانية الاتحاد، كما يحدد الحدود المالية للفترة الممتدة إلى موعد انعقاد مؤتمر المندوبيين المفوضين التالي، آحداً بالحسبان مقرراته الصادرة على أساس التقارير المشار إليها في الرقم 50 أعلاه، وذلك بعد أن يكون قد نظر في جميع جوانب أعمال الاتحاد ذات الصلة أثناء هذه الفترة؛
MOD
PP-98
- 51
- (ي مكرراً) يعتمد ويعدل القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته؛
MOD
PP-98
- 58A

المادة 9

المبادئ المتعلقة بالانتخابات والمسائل المرتبطة بها

- (أ) أن يتم انتخاب الدول الأعضاء في المجلس مع المرااعاة الواجبة لضرورة توزيع مقاعد المجلس توزيعاً منصفاً على جميع مناطق العالم؛
(MOD)
- 61
- (ب) أن يُنتخب الأمين العام ونائب الأمين العام ومديري المكاتب من بين المرشحين الذين تقدّم لهم الدول الأعضاء من رعاياها وأن يكونوا جميعهم من رعايا دول أعضاء مختلفة، وأن يراعى عند انتخابهم التوزيع الجغرافي المنصف بين مناطق العالم؛ وينبغي أن تراعى كذلك، المبادئ المنجسدة في الرقم 154 من هذا الدستور؛
MOD
PP-94
PP-98
- 62

ج) أن يُنتخب أعضاء لجنة لوائح الراديو بصفتهم الفردية من بين المرشحين الذين تقترب جههم الدول الأعضاء من رعاياها. ولا يجوز لأي دولة عضو أن تقترح إلا مرشحاً واحداً فقط. ويجب ألا يكون أعضاء لجنة لوائح الراديو من رعايا نفس الدولة العضو التي يتبعها إليها مدير مكتب الاتصالات الراديوية؛ وينبغي عند انتخابهم إيلاء الاعتبار الواجب للتوزيع الجغرافي المنصف بين مناطق العالم والمبادئ المتجسدة في الرقم 93 من هذا الدستور.	63	MOD PP-94 PP-98
2 وترد في الاتفاقية الأحكام المتصلة ببدء مباشرة الوظائف وبشعارها وكذلك بإمكانية إعادة التأهل للانتخاب.	64	MOD

المادة 10

المجلس

(2) تسمى كل دولة عضو في المجلس شخصاً ليحتل مقعده في المجلس، ويمكن أن يساعدته مستشار أو أكثر.	66	(MOD)
	67	SUP*
(2) يدرس المجلس المسائل الكبرى المتعلقة بسياسات الاتصالات طبقاً للتوجيهات العامة التي يعطيها مؤتمر المندوبيين المفوضين حتى تستجيب سياسات الاتحاد واستراتيجيته استجابة كاملة للتطور في بيئة الاتصالات.	70	MOD PP-98
مكرراً) يُعد المجلس تقريراً عن السياسة العامة والخطة الاستراتيجية الموصى بها للاتحاد وآثارها المالية، ويستعمل لهذا الغرض البيانات المحددة التي يعدها الأمين العام تنفيذاً للرقم 74A أدناه.	70A	ADD

المادة 11**الأمانة العامة**

يعدّ، بمساعدة لجنة التنسيق، ويقدم إلى الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات، المعلومات المحددة التي قد يتطلبهها إعداد تقرير عن السياسات العامة والخطة الاستراتيجية للاتحاد، وينسق تنفيذ هذه الخططة؛ ويرسل هذا التقرير إلى الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات للنظر فيه أثناء الدورتين العاديتين الأخيرتين للمجلس قبل مؤتمر المندوبيين المفوضين؛

ب)**74A****MOD****PP-98**

الفصل الثاني قطاع الاتصالات الراديوية

المادة 14

لجنة لوائح الراديو

الموافقة على قواعد الإجراءات التي تتضمن معايير تقنية، وفقاً لللوائح الراديو ووفقاً لمقررات مؤتمرات الاتصالات الراديوية المختصة. ويستخدم المدير والمكتب هذه القواعد في تطبيق لوائح الراديو من أجل تسجيل تخصيصات التردد التي تضعها الدول الأعضاء. كما تكون هذه القواعد موضوعة بطريقة شفافة ومفتوحة لأي تعليق من جانب الإدارات، وإذا استمر الخلاف في أي مسألة فإنما يُعرض على المؤتمر العالمي القادم للاتصالات الراديوية؛

()

95

**MOD
PP-98**

الفصل الرابع - ألف أساليب عمل القطاعات	ADD ADD
يجوز لجمعية الاتصالات الراديوية والجمعية العالمية لتقدير الاتصالات والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات وضع واعتماد أساليب وإجراءات عمل من أجل إدارة أنشطة القطاعات. ويجب أن تكون أساليب وإجراءات العمل هذه متوافقة مع هذا الدستور والاتفاقية واللوائح الإدارية، ولا سيما الأرقام من 246D إلى 246H من الاتفاقية.	145A ADD

الفصل الخامس

أحكام أخرى تتعلق بسير العمل في الاتحاد

المادة 28

مالية الاتحاد

- 2 مكررًأ ثانِيًّا تتحمل الجهات التالية النفقات التي تتكبدها المؤتمرات الإقليمية المشار إليها في الرقم 43 من هذا الدستور:
- (أ) جميع الدول الأعضاء في المنطقة المعنية وفقاً لفترة مساحتها؛ **159D** **MOD**
PP-98
 - (ب) أي دولة أعضاء من مناطق أخرى شاركت في مثل هذه المؤتمرات وفقاً لفترة مساحتها؛ **159E** **ADD**
 - (ج) أعضاء القطاعات والمنظمات الأخرى المصرح لهم والذين شاركوا في مثل هذه المؤتمرات، وفقاً لأحكام الاتفاقية. **159F** **ADD**
 - (4) يحدد مؤتمر المندوبين المفوضين، آخذًا في الاعتبار مشروع الخطة المالية بصيغته المعدلة، بأسرع ما يمكن، الحد الأعلى النهائي لمبلغ وحدة المساعدة. ويحدد موعدًا يقع في الأسبوع قبل الأخير من مؤتمر المندوبين المفوضين، لعلن فيه الدول الأعضاء، بناء على دعوة من الأمين العام، عن اختيارها النهائي لفترة المساعدة. **161E** **MOD**
PP-98

المادة 32

القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته وأجتماعاته

MOD

- | | | |
|---|------------|----------------------------|
| <p>1 تطبق القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته المعتمدة في مؤتمر المندوين المفوضين على التحضير للمؤتمرات والجمعيات وتنظيم أعمالها وتسيير مناقشتها وانتخاب الدول الأعضاء في المجلس والأمين العام ونائب الأمين العام ومديري مكاتب الفروع وأعضاء لجنة لوائح الراديو.</p> | 177 | MOD
PP-98 |
| <p>2 يجوز للمؤتمرات والجمعيات وللمجلس اعتماد القواعد التي تراها لازمة لاستكمال القواعد الواردة في الفصل الثاني من القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد ومؤتمراته واجتماعاته. غير أن تلك القواعد التكميلية يجب أن تكون ملائمة مع أحکام هذا الدستور وأحكام الاتفاقية والفصل الثاني المشار إليه أعلاه؛ وتشرط القواعد التكميلية التي تعتمد لها المؤتمرات أو الجمعيات كوثائق لهذه المؤتمرات أو الجمعيات.</p> | 178 | MOD
PP-98 |

الفصل السابع

أحكام خاصة تتعلق بالاتصالات الراديوية

المادة 44

استعمال طيف الترددات الراديوية
ومدار السواتل المستقرة بالنسبة إلى الأرض
والمدارات الساتلية الأخرى

- | | | |
|---|--|-----------|
| 1 | تبذل الدول الأعضاء جهدها للحد من عدد الترددات واتساع الطيف المستعمل إلى أدنى ما يلزم لتأمين تشغيل الخدمات الضرورية تشغيلًا مرضيا. وهذه الغاية، تسعى إلى تطبيق آخر التحسينات التقنية بأسرع ما يمكن. | 195 (MOD) |
|---|--|-----------|

الفصل الثامن

العلاقات مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ومع الدول غير الأعضاء

المادة 50

العلاقات مع المنظمات الدولية الأخرى

بغية المساعدة على تحقيق تنسيق دولي كامل في ميدان الاتصالات،
ينبغي أن يتعاون الاتحاد، في الحدود الممكنة وفي حدود الإمكانيات المتاحة له،
مع المنظمات الدولية التي لها مصالح وأنشطة ذات صلة بالاتصالات.

206

MOD

الفصل التاسع

أحكام ختامية

المادة 55

أحكام تتعلق بتعديل هذا الدستور

- | | | | |
|---|---|-----|--------------|
| 1 | <p>يموز لكل دولة من الدول الأعضاء أن تقترح أي تعديل لهذا الدستور، ولكن يمكن إرسال مثل هذا الاقتراح إلى جميع الدول الأعضاء وتمكينها من دراسته في وقت مناسب، يجب أن يرد الاقتراح إلى الأمين العام قبل ثمانية أشهر على الأقل من التاريخ المحدد لافتتاح مؤتمر المندوبين المفوضين. وينشر الأمين العام الاقتراح على جميع الدول الأعضاء، للعلم، بأسرع ما يمكن ولكن في موعد لا يتجاوز ستة أشهر قبل هذا التاريخ.</p> | 224 | MOD
PP-98 |
| 5 | <p>تطبق القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واح Imamاته، إلا إذا نصت الفقرات السابقة من هذه المادة على خلاف ذلك، فتعتبر هي السائدة.</p> | 228 | MOD
PP-98 |

المادة 58

بدء السريان والمسائل ذات الصلة

- | | | | |
|---|--|-----|-----|
| 1 | <p>يدخل هذا الدستور والاتفاقية، اللذان اعتمد هما مؤتمر المندوبين المفوضين الإضافي عام 1992 في جنيف حيز التنفيذ، في 1 يوليو 1994 بين الدول الأعضاء التي أودعت قبل هذا التاريخ وثائق تصدقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها.</p> | 238 | MOD |
|---|--|-----|-----|

الجزء الثاني – تاريخ سريان المفعول

يسري مفعول التعديلات التي يحتويها هذا الصك، في مجموعها وفي شكل صك واحد، في 1 يناير 2004، بين الدول الأعضاء التي تكون حبيبة أطرافاً في دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيه (جنيف، 1992) والتي تكون قد أودعت قبل هذا التاريخ وثيقة تصديقها على صك التعديل هذا أو قبوها به أو موافقتها عليه أو انضمامها إليه.

واشهاداً على ما سبق، وقع المندوبون المفوضون على النسخة الأصلية من هذا الصك الذي يعدل دستور الاتحاد الدولي للاتصالات (جنيف، 1992) بصيغته المعدلة في مؤتمر المندوبين المفوضين (كيoto، 1994) ومؤتمر المندوبي المفوضين (ميامي بوليس، 1998).

حرر في مراكش في 18 أكتوبر 2002

عن مملكة البحرين

Shaikh Ali Bin Khalifa AL KHALIFA

Rasheed J. ASHOOR

Jameel J. GHAZWAN

Jamal FOLAD

عن جمهورية ألبانيا

Pirro XHIXHO

عن جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية

Ahmed HAMOUI

Hamdane BELHADAD

عن جمهورية بنغلاديش الشعبية

S.A.T.M. BADRUL HOQUE

عن بربادوس

Michael GODDARD

Malcom JOHNSON

عن جمهورية ألمانيا الاتحادية

Ernst MANNHERZUlrich MOHR

Eberhard GEORGE

عن المملكة العربية السعودية

Mohamed Jamil Ahmed MULLA

Fareed Y. KHASHOGGI

Habeeb K. ALSHANKITI

عن جمهورية بيلاروس

Ivan RAK

عن جمهورية الأرجنتين

Antonio Ermete CRISTIANI

عن جمهورية أرمينيا

Grigori SAGHYAN

عن أستراليا

Richard THWAITES

William SCOTT

عن النمسا

Christian SINGER

Gerd LETTNER

عن جمهورية بنن

Issiradjou I. GOMINA

Isidore DEGBELO

David DOSSA

عن جمهورية أذربيجان

O. Faruk KOÇAK

عن جمهورية الكاميرون

Maximin Paul NKOUÉ NKONGO

Paba Sale MAHAMAT

Pierre SONFACK

عن كندا

Hélène CHOLETTE-LACASSE

Bruce A. GRACIE

عن جمهورية الرئيس الأخضر

Jorge LIMA DELGADO LOPES

عن جمهورية إفريقيا الوسطى

Josué YONGORO

عن شيلي

Alejandro CARVAJAL

Lorena PIÑEIRO

عن جمهورية الصين الشعبية

Jichuan WU

Wenchu QU

عن جمهورية قبرص

Georgios KOMODROMOS

عن دولة مدينة الفاتيكان

Lino DAN

عن جمهورية كولومبيا

Félix CASTRO ROJAS

عن مملكة بوتان

Phub TSHERING

عن جمهورية بوتسوانا

Cuthbert M. LEKAUKAU

Mphoeng O. TAMASIGA

Tiro S. MOSINYI

Baatlhodi MOLATLHEGI

Thapelo M. MOGOPA

عن جمهورية البرازيل الاتحادية

Helio de Lima LEAL

عن بروني دار السلام

Abdullah B. Abu BAKAR

Haji Ibrahim ALI

Abdul Mutualib YUSOF

Haji Jailani HAJI BUNTAR

عن جمهورية بلغاريا

Nicola DIKOV

عن بوركينا فاسو

Justin T. THIOMBIAKO

Assimi KOUANDA

Jacques A. LOUARI

Emile BONKOUNGOU

Zouli BONKOUNGOU

Dieudonné WEMA

Pousbilo OUEDRAOGO

عن جمهورية بوروندي

Séverin NDIKUMUGONGO

عن مملكة كمبوديا

Kim Sea KOY

عن جمهورية السلفادور	عن جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية
Otilio RODRÍGUEZ TURCOS	Mgomri OUMARA
عن الإمارات العربية المتحدة	Ali Mohamed ABDALLAH
Abdullah Ahmed LOOTAH	Omar ABDOU
عن إكروادور	عن جمهورية كوريا
José PILEGGI VELIZ	Sang-Hak LEE
José VIVANCO ARIAS	عن كوستاريكا
عن إريتريا	Jaime HERRERA
Estifanos AFEWORKI H.	Néstor CALDERÓN A.
عن إسبانيا	عن جمهورية الكوت ديفوار
Luis SANZ GADEA	Lesan Basile GNON
Blanca GONZÁLEZ	عن جمهورية كرواتيا
عن جمهورية إستونيا	Drasko MARIN
Jüri JOEMA	عن كوبا
عن الولايات المتحدة الأمريكية	Carlos B. MARTÍNEZ TRUJILLO
David A. GROSS	عن الداغارك
عن جمهورية إثيوبيا الالتحادية الديمقراطية	Mette J. KONNER
Alemu ESHETU	Jørn JENSBY
عن فنلندا	عن جمهورية جيبوتي
Pekka LÄNSMAN	Yabeh FARAH MOUMIN
Kari KOHO	عن الجمهورية الدومينيكية
Risto VÄINAMO	Marie-Laure ARISTY-PAUL
عن فرنسا	Mariángela VILLAMÁN
Michel PEISSIK	عن جمهورية مصر العربية
	Sherif GUINENA

عن جمهورية هايتي	عن الجمهورية الغابونية
Jean-David RODNEY	Florence LENGOUMBI KOUYA
Alfredo ESTRIPLET	Jacques EDANE NKWELE
عن جمهورية هنغاريا	Patrick Charles KOMBENY
Ferenc HORVÁTH	Hervé BERRE
عن جمهورية الهند	Roger Yves GRANDET
Vinod VAISH	Michel NGARI
Biswapati CHAUDHURI	Clotaire ELANGMANE
عن جمهورية إندونيسيا	عن جمهورية غامبيا
Ingrid PANDJAITAN	Phoday S. SISAY
Lukman HUTAGALUNG	عن غانا
Soekamto WIENARDI	John S. ACHULIWOR
عن جمهورية إيران الإسلامية	عن اليونان
Javad Hamed ROUHBAKHSH	Constantine HAGER
عن أيرلندا	Nissim BENMAYOR
Aidan HODSON	Petros IOANNIDIS
عن أيرلندا	عن جمهورية غواتيمالا
Hordur HALLDORSSON	Rodrigo ROBLES FLORES
عن دولة إسرائيل	Godofredo MÉNDEZ
Moshe A. GALILI	عن جمهورية غينيا
عن إيطاليا	Mamadou Diouldé SOW
Giorgio NALIN	عن جمهورية غينيا الاستوائية
عن اليابان	Leandro NGUEMA MBA EYANG
Hiromi SATO	Emilio-Mangue OYONO MAYE
عن المملكة الأردنية الهاشمية	
Afram J. JAMAL-DENIAN	

عن جمهورية كينيا	Nakhali WAOPEMBE
عن جمهورية مدغشقر	Francis W. WANGUSI
Haja Nirina RAZAFINJATOVO	Christopher KEMEI
عن ماليزيا	Vitalis K. OLUNGA
Amarjit SINGH	Mercy W. WANJAU
Zamani ZAKARIAH	عن دولة الكويت
عن ملاوي	Abdulkarim H. SALEEM
Evans J. NAMANJA	Hameed H. ALQATTAN
Chimwemwe D. MATEMBA	Yacoub S. SABTI
عن جمهورية ملديف	عن مملكة ليسوتو
Hussain SHAREEF	Mamphono KHAKETLA
عن جمهورية مالي	Tseliso MOKELA
Sidiki KONATE	Taelo KHABELE
Lassana N'DIAYE	Thabiso G. MASIA
Idrissa SAMAKE	عن جمهورية لاتفيا
Abdoulaye NIAKATE	Karlis BOGENS
Ahmadou TRAORE	Adolfs JAKOBSONS
Adama KONATE	Kaspars TOLSTIKS
عن مالطا	عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
Martin SPITERI	Alamin H. HASSAN BEK
Adrian GALEA	Khalifa Y. GOUGILAH
عن المملكة المغربية	عن إمارة ليختنشتاين
Taïeb BENNANI	Frédéric RIEHL
عن جمهورية جزر مارشال	Frédéric ROTH
David A. GROSS	عن جمهورية ليتوانيا
	Tomas BARAKAUSKAS

عن جمهورية نيجيريا الاتحادية	عن المكسيك
Esther G. GONDA	Leonel LÓPEZ CELAYA
Abdulmumini MAHDI	Carlos A. MERCHÁN ESCALANTE
Bernadette E. EDEM	Fernando CARRILLO VALDERRÁBANO
John U. ZINNA	Arturo A. LÓPEZ TORRES
Usman M. HASSAN	Arturo ROMO RICO
عن الترويج	عن ولايات ميكرونيزيا الموحدة
Jens C. KOCH	Sharon D. JAHN
عن نيوزيلندا	عن جمهورية مولدوفا
Ian R. HUTCHINGS	Andrei UNTILA
Bruce R. EMIRALI	عن منغوليا
Alan R. JAMIESON	Enkhmend CHIMIDDORJ
عن سلطنة عمان	عن جمهورية موزامبيق
Qasim Yousuf AL-ZARAFI	Ema María SANTOS CHICOCO
Mazin Abdullah AL-TAIE	Júlio BUQUE DE MIRANDA
Abdullah Miran AL-RAISI	عن اتحاد مياغار
عن جمهورية أوغندا	Kyi THAN
John NASASIRA	Khin MAUNG OO
Francis F. TUSUBIRA	عن نيبال
Godfrey KIBUUKA	Mukunda Sharma POUDYAL
Patrick MASAMBU	Keshab Bahadur SHAH
Don NYAKAIRU	Mahesh Prasad ADHIKARI
Simon BUGABA	عن جمهورية البيحر
Patrick MWESIGWA	Aboubakar SOULEY
عن جمهورية باكستان الإسلامية	Mamoudou ABDOULAYE
Abdul JABBAR	Bachir BRAH MAMAN
Muhammad Ahmad KAMAL	Hassane K. HAMANI
Ahmad Shakaib SAHIBZADA	

عن الجمهورية العربية السورية

Mohamed Jamil Ahmed MULLA

Fareed Y. KHASHOGGI

Habib K. ALSHANKITI

عن جمهورية قيرغيزستان

Baiysh NURMATOV

عن الجمهورية السلوفاكية

Viliam PODHORSKÝ

عن الجمهورية التشيكية

Marcela GÜRLICOVÁ

عن رومانيا

Radu CERNOV

عن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

Michael GODDARD

Malcolm JOHNSON

عن الاتحاد الروسي

Leonid REIMAN

عن الجمهورية الرواندية

Abraham MAKUZA

عن جمهورية سان مارينو

Michele GIRI

عن دولة ساموا المستقلة

Mette J. KONNER

Jørn JENSBY

عن جمهورية بنما

Horacio A. ROBLES DÍAZ

عن بابوا غينيا الجديدة

Kila GULO-VUI

عن جمهورية باراغواي

Víctor A. BOGADO GONZÁLEZ

Carlos F. ORTEGA BARRIOS

عن مملكة هولندا

Wilhelmus M. RULLENS

Fokko BOS

عن بيرو

Pedro VALDIVIA MALDONADO

عن جمهورية الفلبين

Virgilio L. PEÑA

Kathleen G. HECETA

Aurora A. RUBIO

عن جمهورية بولندا

Bogdan ROZYCKI

Jerzy CZAJKOWSKI

عن البرتغال

José Manuel TOSCANO

Maria Luísa MENDES

عن دولة قطر

Hashem Mustafawi AL-HASHEMI

Abbas Ahmed AL-KHUZAEI

عن جمهورية سان تومي وبرانسيسي الديمقراطية	Mzwandile R. MABUZA
عن جمهورية تشاد	Abihudi N. NALINGIGWA
عن جمهورية سنغافورة	Cheik GAMANE
عن جمهورية سلوفينيا	Barounga ABBA GONI
عن جمهورية جنوب إفريقيا	Soudy HALIBOU
عن جمهورية سوريانيا	Siriwat SUTHIGASAME
عن جمهورية سريلانكا الاشتراكية الديمقراطية	Palouki MASSINA
عن جمهورية سورينام	Ridha GUELLOUZ
عن جمهورية تركيا	O. Faruk KOÇAK
عن جمهورية أوكرانيا	Volodymyr KOLYADENKO
عن جمهورية أوروجواي الشرقية	Juan José CAMELO ABELEIRA
عن جمهورية فنزويلا البوليفارية	Layla MACC ADAN
عن جمهورية السنغال	Iris M. STRUIKEN-WYDENBOSCH
عن جمهورية تونس	José Manuel TOSCANO
عن جمهورية تونغا	Bojan BOSTJANCIC
عن جمهورية تونس	Nikolaj SIMIC
عن جمهورية تونس	Hapuarachchige P. KARUNARATHNA
عن جمهورية تونس	Lyndall F. SHOPE-MAFOLE
عن جمهورية تونس	Pakamile K. PONGWANA
عن جمهورية تونس	Nils Gunnar BILLINGER
عن جمهورية تونس	Marianne TRESCHOW
عن جمهورية تونس	Marc FURRER
عن جمهورية تونس	Frédéric RIEHL
عن جمهورية تونس	Edmund Ch. NEUS

عن جمهورية زامبيا

David KAPITOLO

Susan M. MULIKITA

Dubby D. MUTESHA

عن جمهورية زيمبابوي

Paul NYONI

Angeline KARONGA

عن جمهورية فيتنام الاشتراكية

Nguyen Thanh HUNG

عن الجمهورية اليمنية

Abdulwahab A. AL-GILANI

Abdulgader IBRAHIM

عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

Milan BEZMAREVIC

PAGE LAISSEE EN BLANC INTENTIONNELLEMENT

PAGE INTENTIONALLY LEFT BLANK

صك تعديل
اتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات*
(جنيف، 1992)

بصيغتها المعدلة
في مؤتمر المندوبين المفوضين (كيوتو، 1994)
ومؤتمر المندوبين المفوضين (مينيابوليس، 1998)

(التعديلات التي اعتمدتها
مؤتمر المندوبين المفوضين (مراكش، 2002))

الجزء الأول - تمهيد

اعتمد مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002) التعديلات التالية في اتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات (جنيف، 1992)، بصيغتها المعدلة في مؤتمر المندوبين المفوضين (كيوتو، 1994) ومؤتمر المندوبين المفوضين (مينيابوليس، 1998)، وذلك بمقتضى الأحكام ذات الصلة من هذه الاتفاقية وتطبيقاً لها، وخصوصاً أحكام المادة 42:

* وفقاً للقرار 70 (المراجع في مراكش، 2002) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن تعليم مبدأ المساواة بين الجنسين في الاتحاد، فإن اللغة المستعملة في نصوص الصكين الأساسيين للاتحاد (الدستور والاتفاقية) يجب اعتبارها لغة محايدة ولا تشير إلى جنس معين.

الفصل الأول

سير العمل في الاتحاد

القسم 1

المادة 2 الانتخابات والأمور المتعلقة بها

المجلس 11 (MOD)

إذا لم ترسل دولة عضو في المجلس من يمثلها في دورتين عاديتين متتاليتين من دورات المجلس؛

أعضاء لجنة لواحة الراديو

21 (MOD)

إذا استقال عضو من أعضاء اللجنة أو صار غير قادر على ممارسة وظائفه، أثناء الفترة الواقعة بين مؤتمرين للمندوبيين المفوضين، يقوم الأمين العام، بعد التشاور مع مدير مكتب الاتصالات الراديوية، بدعوة الدول الأعضاء في الاتحاد المنتمية إلى الإقليم المعنى إلى اقتراح مرشحين حتى يقوم المجلس بانتخاب بديل من بينهم أثناء دورته التالية. غير أن الشغور إذا وقع قبل دورة المجلس بأكثر من 90 يوماً أو بعد دورة المجلس التي تسيق مؤتمر المندوبين المفوضين، تقوم الدولة العضو المعنية بأسرع ما يمكن في غضون 90 يوماً بتسمية أحد رعاياها بدليلاً يحمل محله ويظل يمارس وظائفه إما إلى أن يباشر العضو الجديد الذي ينتخبه المجلس وظائفه، وإما إلى أن يباشر الأعضاء الجدد في اللجنة الذين ينتخبهم مؤتمر المندوبين المفوضين التالي وظائفهم، حسب الحال. ويجوز تقديم البديل كمرشح للانتخاب الذي يجريه المجلس أو مؤتمر المندوبين المفوضين، حسب الحال.

3	<p>يعتبر عضو لجنة لراديوا غير قادر على ممارسة وظائفه إذا تغيب عن اجتماعات اللجنة ثلاثة مرات متتالية. وعندئذ يعلن الأمين العام، بعد التشاور مع رئيس اللجنة وكذلك مع عضو اللجنة والدولة العضو المعنية، عن وجود وظيفة شاغرة في اللجنة، ويتخذ الترتيبات التي يقضى بها الرقم 21 أعلاه.</p>	22	MOD
---	---	----	-----

المادة 3

المؤتمرات والجمعيات الأخرى

7	<p>أثناء المشاورات المشار إليها في الأرقام 42 و 46 و 118 و 123 و 138 من هذه الاتفاقية وفي الأرقام 26 و 28 و 29 و 31 و 36 من القواعد العامة المؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته، تعتبر الدول الأعضاء التي لا ترسل ردودها خلال المهلة التي حددتها المجلس غير مشاركة في تلك المشاورات، وبالتالي، لا تؤخذ في الاعتبار لدى حساب الأغلبية. وإذا كان عدد الردود المتلقاة لا يتجاوز نصف عدد الدول الأعضاء التي استشيرت، تجري مشاورات جديدة تكون نتيجتها حاسمة، أيًا كان عدد الأصوات المدلل بها.</p>	47	MOD PP-98
---	---	----	--------------

القسم 2

المادة 4

المجلس

6	<p>لا يتحمل الاتحاد إلا نفقات السفر والإقامة والتأمين، التي يتتكلفها لممارسة مهامه أثناء دورات المجلس مثل كل دولة من الدول الأعضاء في المجلس التي تنتمي إلى فئة البلدان النامية التي وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قائمة بها.</p>	57	MOD PP-98
---	---	----	--------------

9 مكرراً ^ا لكل دولة عضو ليست مِن بين الدول الأعضاء في المجلس، بعد أن تخطر الأمين العام، أن ترسل مراقباً واحداً على نفقتها الخاصة كي يحضر اجتماعات المجلس ولجانه وأفرقته عمله. ولا يتمتع المراقب بحق التصويت.	60A	MOD PP-98
9 مكرراً ثانياً ^ا يجوز تمثيل أعضاء القطاعات بصفة مراقبين في اجتماعات المجلس ولجانه وأفرقته عمله، رهنا بالشروط التي يضعها المجلس، بما فيها الشروط المتعلقة بعدد هؤلاء المراقبين وإجراءات تعينهم.	60B	ADD
10 مكرراً ^ا يجوز أن يقوم المجلس، عند الاقتضاء، مع الاحترام الكامل للحدود المالية التي يقررها مؤتمر المندوبين المفوضين، باستعراض وتحيين الخطة الاستراتيجية التي تشكل أساس الخطط التشغيلية المقابلة وإبلاغ الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات بذلك.	61A	ADD
10 مكرراً ثانياً ^ا يضع المجلس نظامه الداخلي.	61B	ADD*
(1) يتلقى ويدرس البيانات المحددة عن التخطيط الاستراتيجي التي يقدمها الأمين العام كما هو مبين في الرقم 74A من الدستور، ويشرع، أثناء دورة المجلس العادية قبل الأخيرة التي تسبق انعقاد مؤتمر المندوبين المفوضين القادم، في إعداد مشروع خطة استراتيجية جديدة للاتحاد، مستعيناً في ذلك بمساهمات الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات، وكذلك مساهمات الأفرقه الاستشارية التابعة للقطاعات، ويضع مشروع خطة استراتيجية جديدة منسقة قبل انعقاد مؤتمر المندوبين المفوضين بأربعة أشهر على الأقل؛	62A	ADD
1 مكرراً ^ا يضع جدولأً زمنياً لوضع الخططين الاستراتيجية والمالية للاتحاد، وخططلا تشغيلية لكل قطاع وللأمانة العامة، على نحو يسمح بالتنسيق المناسب بين هذه الخطط؛	62B	ADD

(7) يدرس ميزانية فترة الستين لاتحاد ويقرها، ويدرس الميزانية التقديرية (الواردة في تقرير الإدارة المالية الذي يعدد الأمين العام وفقاً للرقم 101 من هذه الاتفاقية) لفترة العامين التي تلي فترة ميزانية محددة، آحداً بالحساب مقررات مؤتمر المندوين المفوضين المتعلقة بالرقم 50 من الدستور وكذلك الحدود المالية التي يضعها هذا المؤتمر وفقاً لأحكام الرقم 51 من الدستور؛ ويؤمن أكبر اقتصاد ممكن في النفقات، واضعاً نصب عينيه التزام الاتحاد بالحصول على نتائج مرضية في أسرع وقت ممكن. ويراعي المجلس، في عمله هذه، الأولويات التي يحددها مؤتمر المندوين المفوضين كما هي واردة في الخطة الاستراتيجية للاتحاد، ووجهات نظر لجنة التنسيق المغرب عنها في تقرير الأمين العام المشار إليه في الرقم 86 من هذه الاتفاقية، وتقرير الإدارة المالية المشار إليه في الرقم 101 من هذه الاتفاقية؛

73

MOD
PP-98

(13) يتحدد جميع الترتيبات الالازمة، بعد موافقة أغلبية الدول الأعضاء، ليحل مؤقتاً المسائل غير المنصوص عليها في الدستور وفي هذه الاتفاقية وفي اللوائح الإدارية، والتي لا يمكنها انتظار انعقاد المؤتمر المختص القادر حلها؛

79

MOD
PP-98

(15) يرسل إلى الدول الأعضاء محاضر موجزة عن أعماله، خلال ثلاثين يوماً بعد كل دورة من دوراته، وكذلك جميع الوثائق الأخرى التي يراها مفيدة؛

81

MOD
PP-98

القسم 3

المادة 5

الأمانة العامة

د مكررً) يعد سنويًا خطة تشغيلية ممتدة لمدة أربع سنوات للسنة التالية والسنوات الثلاث التي تليها، تغطي الأنشطة التي يجب أن يقوم بها موظفو الأمانة العامة والآثار المالية المترتبة عليها امتنالاً للخطة الاستراتيجية، مع مراعاة الخطة المالية التي يعتمدها مؤتمر المندوين المفوضين؛ وتستعرض الأفرقة الاستشارية التابعة للقطاعات الثلاثة هذه الخطة التشغيلية الرباعية، ويقوم المجلس سنويًا باستعراضها والموافقة عليها؛

87A

MOD
PP-98

القسم 4

المادة 6

لجنة التنسيق

4 يوضع تقرير عن أعمال لجنة التنسيق، ويرسل إلى الدول الأعضاء في المجلس بناء على طلبها.

111

(MOD)

القسم 5

قطاع الاتصالات الراديوية

المادة 8

جمعية الاتصالات الراديوية

- 1 مكرراً تحول جمعية الاتصالات الراديوية اعتماد أساليب وإجراءات عمل لإدارة أنشطة القطاع وفقاً للرقم 145A من الدستور. **129A ADD**
- (7) تقرر ما إذا كانت الحاجة تدعو إلى الاحتفاظ بأفرقة أخرى أو حلها أو إحداث أفرقة جديدة وتعيين رؤسائهما ونواب رؤسائهما؛ **136A ADD**
- (8) تضع اختصاصات الأفرقة المشار إليها في الرقم 136A أعلاه، ولا تعتمد تلك الأفرقة مسائل ولا توصيات. **136B ADD**
- 4 يجوز لجمعية اتصالات راديوية أن تكلف الفريق الاستشاري للاتصالات الراديوية بمسائل محددة تقع في إطار اختصاصها، باستثناء المسائل المتعلقة بالإجراءات التي تنطويها لوائح الرadio، مع بيان التدابير المطلوبة بشأن هذه المسائل. **137A MOD
PP-98**

المادة 10

لجنة لوائح الرadio

- إضافة إلى الوظائف المذكورة في المادة 14 من الدستور، تنظر اللجنة:
- (1) في تقارير مدير مكتب الاتصالات الراديوية المتعلقة بدراسة حالات التدخلات الضارة، بناء على طلب من إدارة أو أكثر من الإدارات المهمة، وتقوم بصياغة التوصيات اللازمة في هذا الصدد؛ **140 MOD**
- (2) كذلك في الطلبات المقدمة من إدارة أو أكثر من الإدارات المهمة لاستئاف النظر بصورة مستقلة عن المكتب في القرارات التي اتخذتها المكتب فيما يتعلق بتخصصات الترددات.

3 يُجب على أعضاء اللجنة أن يشاركوا بصفة استشارية في مؤتمرات الاتصالات الراديوية. وفي هذه الحالة لا يجوز للأعضاء المذممين بهذه الواجبات المشاركة في هذه المؤتمرات بصفتهم أعضاء في وفد بلدانهم.

141

MOD

3 مكرراً يجب على عضوين من اللجنة تسميهما اللجنة المشاركة بصفة استشارية في مؤتمرات المتذمرين المفوضين وجمعيات الاتصالات الراديوية. وفي هذه الحالة لا يجوز لهذين العضوين المسمى من اللجنة المشاركة في هذه المؤتمرات أو الجمعيات بصفة أعضاء في وفد يديهما.

141A

ADD

4 مكرراً يتمتع أعضاء اللجنة، في ممارسة وظائفهم في خدمة الاتحاد على النحو المحدد في الدستور والاتفاقية، أو أثناء القيام ببعثات لصالح الاتحاد، بالامتيازات والمحصانات الوظيفية المكافحة لما تمنحه كل دولة عضو للمسؤولين المنتخبين في الاتحاد، رهنًا بالأحكام ذات الصلة في التشريع الوطني أو في التشريعات الأخرى المنطقية في كل دولة عضو. وتمنح هذه الامتيازات والمحصانات الوظيفية لأعضاء اللجنة تحقيقاً لمصلحة الاتحاد وليس لمصلحتهم الشخصية. ويستطيع الاتحاد، بل ويجب عليه، أن يرفع الحصانة الممنوحة لعضو في اللجنة في جميع الحالات التي يعتقد فيها أن هذه الحصانة تعوق سلاماً تنفيذ القانون ويعتقد أنه يمكن رفعها دون الإضرار بمصالح الاتحاد.

142A

ADD

(2) تعقد اللجنة عادة أربعة اجتماعات سنويًا على الأكثـر، مدة كل منها خمسة أيام على الأكثـر، في مقر الاتحاد عموماً، وينبغي أن يحضر هذه الاجتماعات ثلثاً أعضائـها على الأقل. ويجوز للجنة أن تقوم بعهـامها باستعمال وسائل الاتصال الحديثة. ويجوز للجنة، إذا رأـت ضرورة ذلك أن تعقد، حسب المسائل التي يتعـين النظر فيها، اجتماعات إضافـية يمكن أن تـمتد في حالة استثنائية إلى أسبوعـين.

145

MOD

المادة 11A

الفريق الاستشاري للاتصالات الراديوية

PP-98

160A ١ الفريق الاستشاري للاتصالات الراديوية مفتوح لمشاركة ممثلين عن إدارات الدول الأعضاء وممثلين عن أعضاء القطاع ولرؤساء لجان الدراسات والأفرقة الأخرى، وهو يتصرف من خلال المدير.

MOD
PP-98

160C (١) يستعرض الأولويات والبرامج والعمليات والمسائل المالية والاستراتيجيات المتعلقة بجمعيات الاتصالات الراديوية ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى والتحضير لمؤتمرات الاتصالات الراديوية، وأي أمور خاصة يعهد بها إليه مؤتمر من مؤتمرات الاتحاد أو جمعية من جمعيات الاتصالات الراديوية أو المجلس؛

MOD
PP-98

160CA ١ (مكررًا) يستعرض تنفيذ الخطة التشغيلية للفترة السابقة لتحديد الحالات التي لم يتحقق فيها المكتب الأهداف الواردة في الخطة أو التي لم يتمكن من تحقيقها، ويسدي إلى المدير المشورة بشأن اتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة؛

ADD

160I (٧) يعد تقريراً لجمعية الاتصالات الراديوية بشأن المسائل المستندة إليه وفقاً للرقم 137A من هذه الاتفاقية ويجيله إلى المدير لعرضه على الجمعية.

ADD

المادة 12

مكتب الاتصالات الراديوية

164 (٢) ينسق الأعمال التحضيرية للجان الدراسات والأفرقة الأخرى وللمكتب، ويبلغ الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات بنتائج هذه الأعمال، ويجتمع تعليقاً لهم، ويعرض على المؤتمر تقريراً شاملاً قد يتضمن مقترنات ذات طابع تنظيمي؛

MOD
PP-98

ب) يشارك حُكماً ولكن بصفة استشارية في مداولات مؤتمرات الاتصالات الراديوية وجمعية الاتصالات الراديوية وفي مداولات لجان دراسات الاتصالات الراديوية والأفرقة الأخرى. ويتحذّل المدير جميع التدابير الالزامية للتحضير لمؤتمرات الاتصالات الراديوية واجتماعات قطاع الاتصالات الراديوية، بالتشاور مع الأمانة العامة وفقاً لأحكام الرقم 94 من هذه الاتفاقية، ومع قطاعي الاتحاد الآخرين، عند الاقتضاء، مراعياً المراقبة الواجبة توجيهات المجلس المتعلقة بتنفيذ هذا التحضير؛	165	MOD
ب) يقوم بتبلیغ جميع الدول الأعضاء بقواعد إجراء لجنة لرائحة الراديو ويجمع الملاحظات التي تبديها الإدارات بهذا الشأن ويجعلها إلى اللجنة؛	169	MOD
ج) يعالج المعلومات المتلقاة من الإدارات تطبيقاً للأحكام ذات الصلة في لوائح الراديو وفي الاتفاقيات الإقليمية وقواعد الإجراء ذات الصلة، وبهيئها لتنشر عند اللزوم بالشكل المناسب؛	170	MOD
(3) ينسق أعمال لجان دراسات الاتصالات الراديوية والأفرقة الأخرى، وهو مسؤول عن تنظيم هذه الأعمال؛	175	MOD
3 مكرراً ثانياً) يتحذّل التدابير العملية الالزامية لتسهيل مشاركة البلدان النامية في لجان دراسات الاتصالات الراديوية والأفرقة الأخرى.	175B	MOD PP-98
د) يعرض على المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية تقريراً عن أنشطة قطاع الاتصالات الراديوية منذ آخر مؤتمر. وإذا لم يكن هناك مؤتمر عالمي مخطط له للاتصالات الراديوية، يعرض التقرير الذي يغطي الفترة الممتدة منذ آخر مؤتمر على المجلس، كما يعرض على الدول الأعضاء وأعضاء القطاع للاطلاع؛	180	MOD

بعد سنوياً خطة تشغيلية ممتدة لمدة أربع سنوات تغطي السنة التالية وفترة السنوات الثلاث التي تليها، بما في ذلك الآثار المالية المترتبة على الأنشطة التي يجب أن يقوم بها المكتب لدعم القطاع ككل، وينظر الفريق الاستشاري للاتصالات ^{الراديوية} في هذه الخطة التشغيلية الممتدة لمدة أربع سنوات وفقاً للمادة 11A من هذه الاتفاقية كما ينظر فيها المجلس سنوياً ويافق عليها؛

181A

MOD

PP-98

القسم 6

قطاع تقييس الاتصالات

المادة 13

الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات

PP-98

1 مكرراً تجؤل الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات اعتماد أساليب وإجراءات عمل من أجل إدارة أنشطة القطاع وفقاً للرقم 145A من الدستور.

184A

ADD

تنظر، وفقاً لأحكام الرقم 194 من هذه الاتفاقية، في التقارير التي تعدتها جان الدراسات، وتوافق على مشاريع التوصيات الواردة في هذه التقارير أو تعدها أو ترفضها، وتنظر في تقارير الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات وفقاً للرقمين 197H و197I من هذه الاتفاقية؛

187

MOD

PP-98

تقرر ما إذا كانت الحاجة تدعو إلى الاحتفاظ بأفرقة أخرى أو حلها أو إحداث أفرقة جديدة وتعيين رؤسائهما ونواب رؤسائهما؛

191A

ADD

تضع اختصاصات الأفرقة المشار إليها في الرقم 191A أعلاه، ولا تعتمد تلك الأفرقة مسائل ولا توصيات.

191B

ADD

5 يرأس كل جمعية عالمية لتقييس الاتصالات رئيس تعيينه حكومة البلد الذي ينعقد فيه هذا الاجتماع أو يرأسها، في حالة انعقاد الاجتماع في مقر الاتحاد، رئيس تنتخبه الجمعية ذاتها. ويساعد الرئيس نواب للرئيس منتخبهم الجمعية.

191D MOD
PP-98

المادة 14A

الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات

PP-98

1 الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات مفتوح لمشاركة ممثلين عن إدارات الدول الأعضاء وممثلين عن أعضاء القطاع ولرؤساء لجان الدراسات والأفرقة الأخرى.

197A MOD
PP-98

1 مكرر) يستعرض تنفيذ الخطة التشغيلية للفترة السابقة، لتحديد الحالات التي لم يتحقق فيها المكتب الأهداف الواردة في الخطة أو التي لم يتمكن من تحقيقها، ويسدي إلى المدير المشورة بشأن اتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة؟

197CA ADD

المادة 15

مكتب تقييس الاتصالات

أ) يقوم سنويًا، بالتشاور مع رؤساء لجان دراسات تقييس الاتصالات والأفرقة الأخرى، بتحديث برنامج العمل الذي توافق عليه الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات؛

200 MOD
PP-98

يشارك حكماً ولكن بصفة استشارية في مداولات الجمعيات العالمية لتقيس الاتصالات وفي مداولات لجان دراسات تقيس الاتصالات والأفرقة الأخرى. ويتحذل المدير جميع التدابير الالزمة للتحضير لجمعيات قطاع تقيس الاتصالات واجتماعاته، بالتشاور مع الأمانة العامة وفقاً لأحكام الرقم 94 من هذه الاتفاقية، ومع قطاعي الاتحاد الآخرين عند الاقتضاء، مراعياً المراعاة الواجبة توجيهات المجلس المتعلقة بهذا التحضير؟

يعد سنوياً خطة تشغيلية ممتدة لمدة أربع سنوات تعطي السنة التالية وفتره السنوات الثلاث التي تليها، بما في ذلك الآثار المالية المرتبطة على الأنشطة التي يجب أن يقوم بها المكتب لدعم القطاع ككل، وينظر الفريق الاستشاري لتقيس الاتصالات في هذه الخطة التشغيلية الممتدة لمدة أربع سنوات وفقاً للمادة 14A من هذه الاتفاقية كما ينظر فيها المجلس سنوياً ويوافق عليها؛

القسم 7

قطاع تنمية الاتصالات

المادة 16

مؤشرات تنمية الاتصالات

- | | | | |
|--------------|--|------|-----|
| 1 | يجْنُول المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات اعتماد أساليب وإجراءات عمل لإدارة أنشطة القطاع وفقاً للرقم 145A من الدستور. | 207A | ADD |
| أمكراً) 209A | يقرر ما إذا كانت الحاجة تدعو إلى الاحتفاظ بأفرقة أخرى أو حلها أو إحداث أفرقة جديدة وتعيين رؤسائهما ونواب رؤسائهما. | ADD | |

209B	ADD	أمكررًا ثانًياً) يضع اختصاصات الأفرقة المشار إليها في الرقم 209A أعلاه؛ ولا تعتمد تلك الأفرقة مسائل ولا توصيات.
210	MOD	(ب) تنظر المؤتمرات الإقليمية لتنمية الاتصالات في المسائل والأولويات المتعلقة بتنمية الاتصالات، بالنظر إلى احتياجات المنطقة المعنية وخصائصها، ولها أيضًا أن تعرض توصيات على المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات؛
213A	MOD PP-98	3 يجوز لمؤتمر تنمية الاتصالات أن يكلف الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات بمسائل معينة تقع في إطار اختصاصه مع بيان التدابير المطلوبة بشأن هذه المسائل.
17A		المادة 17A
215C	MOD PP-98	الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات
215EA	ADD	1 الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات مفتوح لمشاركة ممثلين عن إدارات الدول الأعضاء وممثلين عن أعضاء القطاع ومشاركة رؤساء جهات الدراسات ونواب رؤسائهما والأفرقة الأخرى.
215JA	ADD	1 مكررًا) يستعرض تفاصيل الخطة التشغيلية للفترة السابقة، لتحديد الحالات التي لم يتحقق فيها المكتب الأهداف المحددة في الخطة أو التي لم يتمكن من تحقيقها، ويسدي إلى المدير المشورة بشأن اتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة.
215JA	ADD	6 مكررًا) يعد تقريرًا يعرض على المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن الأمور المكلفت بها وفقاً للرقم 213A من هذه الاتفاقية ويحمله إلى المدير كي يعرضه على المؤتمر.

المادة 18

مكتب تنمية الاتصالات

PP-98

218 أ) MOD

يشارك حكماً ولكن بصفة استشارية في مداولات المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات وفي مداولات جان دراسات تنمية الاتصالات والأفرقة الأخرى. ويتحذل المدير جميع التدابير الالزمه للتحضير لمؤتمرات قطاع تنمية الاتصالات واجتماعاته، بالتشاور مع الأمانة العامة وفقاً لأحكام الرقم 94 من هذه الاتفاقية، ومع قطاعي الاتحاد الآخرين عند الاقتضاء، مراعياً المراعاة الواجبة توجيهات المجلس المتعلقة بتنفيذ هذا التحضير؟

223A ز) MOD
PP-98

بعد سنوياً خطة تشغيلية ممتدة لمدة أربع سنوات تعطى السنة التالية وفترة السنوات الثلاث التي تليها، بما في ذلك الآثار المالية المتربعة على الأنشطة التي يجب أن يقوم بها المكتب لدعم القطاع ككل، وينظر الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات في هذه الخطة التشغيلية الممتدة لمدة أربع سنوات وفقاً للمادة 17A من هذه الاتفاقية كما ينظر فيها المجلس سنوياً ويوافق عليها؛

الفصل الثاني

أحكام خاصة تتعلق بالمؤتمرات والجمعيات

PP-98

MOD

المادة 23

القبول في مؤتمرات المتذوبين المفوضين

MOD

SUP* إلى 255 266

<p>يُقبل للمشاركة في مؤتمرات المتذوبين المفوضين:</p> <p>المسؤولون المنتخبون وذلك بصفة استشارية؛</p> <p>لجنة لرائحة الراديو وفقاً للرقم 141A من هذه الاتفاقية، بصفة استشارية؛</p> <p>مراقبو المنظمات والوكالات والكيانات التالية:</p> <p>الأمم المتحدة؛</p> <p>المنظمات الإقليمية للاتصالات المبينة في المادة 43 من الدستور؛</p> <p>المنظمات الدولية الحكومية التي تشغل أنظمة ساتلية؛</p> <p>الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وكذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛</p> <p>أعضاء القطاعات المقصودين في الرقمين 229 و 231 من هذه الاتفاقية والمنظمات التي لها طابع دولي وتمثل هؤلاء الأعضاء.</p> <p>تمثل الأمانة العامة ومكاتب الاتحاد الثلاثة في المؤتمر بصفة استشارية.</p>	<p>1</p> <p>ب)</p> <p>ج)</p> <p>د)</p> <p>١'</p> <p>٢'</p> <p>٣'</p> <p>٤'</p> <p>٥'</p> <p>2</p>	<p>267</p> <p>268A</p> <p>268B</p> <p>269</p> <p>269A</p> <p>269B</p> <p>269C</p> <p>269D</p> <p>269E</p> <p>269F</p>	<p>(MOD)</p> <p>ADD</p> <p>ADD</p> <p>MOD PP-94</p> <p>ADD*</p> <p>ADD*</p> <p>ADD*</p> <p>ADD*</p> <p>ADD*</p> <p>ADD*</p>
---	---	---	---

المادة 24

القبول في مؤتمرات الاتصالات الراديوية

MOD

275 إلى 270 SUP*

يُقبل للمشاركة في مؤتمرات الاتصالات الراديوية: 1 276 (MOD)

مراقبو المنظمات والوكالات المشار إليها في الأرقام من 269A إلى ب) 278 (MOD)
269D من هذه الاتفاقية؛

مراقبو المنظمات الدولية الأخرى التي تدعوها الحكومة ويقبلها المؤتمر ج) 279 MOD
وفقاً للأحكام ذات الصلة في الفصل الأول من القواعد العامة
لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته؛

281 SUP*

مراقبو الدول الأعضاء الذين يشاركون، دون حق التصويت، في هـ 282 (MOD)
المؤتمر الإقليمي للاتصالات الراديوية الخاص بإقليم غير الإقليم الذي
تنتمي إليه الدول الأعضاء المذكورة؛ PP-98

الموظفوون المنتخبون بصفة استشارية، عندما يناقش المؤتمر قضايا وـ 282A ADD*
داخلة ضمن اختصاصهم، وأعضاء لجنة لواحة الراديو.

المادة 25

<p>القبول في جماعات الاتصالات الراديوية والجمعيات العالمية لتقدير الاتصالات ومؤشرات تنمية الاتصالات</p>	PP-98	MOD
	294 إلى 283 SUP*	
<p>يُقبل للمشاركة في الجمعية أو المؤتمر:</p>	1	295
<p>ب) مراقبو المنظمات والوكالات التالية:</p>	297	MOD
	298 SUP*	
<p>المنظمات الإقليمية للاتصالات المبينة في المادة 43 من الدستور؛</p>	1'	298A
<p>المنظمات الدولية الحكومية التي تشغّل أنظمة ساتلية؛</p>	2'	298B
<p>أي منظمة إقليمية أو منظمة دولية أخرى تعامل مع مسائل قسم الجمعية أو المؤتمر؛</p>	3'	298C
<p>الأمم المتحدة؛</p>	4'	298D
<p>الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية؛</p>	5'	298E
<p>ج) ممثلو أعضاء القطاعات المعنية.</p>	298F	ADD*
<p>يمثل الموظفون المنتخبون والأمانة العامة ومكاتب الاتحاد، حسب مقتضى الحال، في الجمعية أو المؤتمر بصفة استشارية. ويشارك عضوان من لجنة لوائح الراديو، تعيينهما اللجنة، في جماعات الاتصالات الراديوية بصفة استشارية.</p>	2	298G
	ADD	

المادة 26	SUP*
المادة 27	SUP*
المادة 28	SUP*
المادة 29	SUP*
المادة 30	SUP*
المادة 31	

أوراق الاعتماد في المؤتمرات

تودع أوراق الاعتماد لدى أمانة المؤتمر في أسرع وقت ممكن؛ ومن أجل ذلك، ينبغي للدول الأعضاء أن ترسل أوراق اعتمادها قبل موعد افتتاح المؤتمر إلى الأمين العام الذي يحيلها إلى أمانة المؤتمر فور تشكيل هذه الأمانة. وتتكلف بتدقيقها اللجنة المشار إليها في الرقم 68 من القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته، والتي ترفع إلى الجلسة العامة تقريراً باستئنافاً حلال مهلة تحدها الجلسة المذكورة. وباتظار قرار الجلسة العامة في هذا الموضوع، يكون كل وفد أهلاً للمشاركة في أعمال المؤتمر ولممارسة حق تصويت الدولة العضو المعنية.

334 MOD
PP-98

الفصل الثالث

النظام الداخلي

المادة 32

**القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته
وأجتماعاته**

MOD

1 339A يعتمد مؤتمر المندوبيين المفوضين العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته وأجتماعاته. وتتضمن هذه القواعد الأحكام المتعلقة بإجراءات تعديلها وتاريخ بدء العمل بالتعديلات.

MOD

PP-98

2 340 تطبق القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته وأجتماعاته مع عدم المساس بالأحكام المتعلقة بإجراءات التعديل المنصوص عليها في المادة 55 من الدستور والمادة 42 من هذه الاتفاقية.

MOD

PP-98

الفصل الرابع

أحكام أخرى

المادة 33

الشؤون المالية

(1) يجب على المنظمات المشار إليها في الأرقام من 269A إلى 269E من هذه الاتفاقية وعلى غيرها من المنظمات الدولية (إلا إذا أعفها مجلس، وشرطة العاملة بالمثل) وعلى أعضاء القطاعات، الذين يشاركون، وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، في مؤتمر للمندوبين المفوضين أو في مؤتمر أو جمعية أو اجتماع لأحد قطاعات الاتحاد أو في مؤتمر عالي للاتصالات الدولية، أن يساهموا في نفقات المؤتمر أو الجمعيات أو الاجتماعات التي يشاركون فيها حسب تكاليف هذه المؤتمرات والاجتماعات ووفقاً للوائح المالية. وفي كل الأحوال لا يترتب على أعضاء القطاعات أن يدفعوا مرة أخرى نظير مشاركتهم في مؤتمر أو جمعية أو اجتماع لقطاع الذي ينتمون إليه، باستثناء المؤتمرات الإقليمية للاتصالات الراديوية.

476

MOD

PP-94

PP-98

الفصل السادس

التحكيم والتعديل

المادة 42

أحكام تتعلق بتعديل هذه الاتفاقية

5 تطبق القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجماعاته واجتمعاته، إلا إذا نصت الفقرات السابقة من هذه المادة على خلاف ذلك، ففي هذه الحالة تسود أحكام الفقرات المذكورة.

523

MOD

PP-98

الجزء الثاني – تاريخ سريان المفعول*

يسري مفعول التعديلات التي يحتويها هذا الصك، في مجموعها وفي شكل صك وحيد، في 1 يناير 2004، بين الدول الأعضاء التي تكون حبيبة أطرافاً في دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جنيف، 1992) والتي تكون قد أودعت قبل هذا التاريخ وثيقة تصديقها على صك التعديل هذا أو قبولاً به أو موافقتها عليه أو انضمامها إليه.

واشهاداً على ما سبق، وقع المندوبون المفوضون على النسخة الأصلية من هذا الصك الذي يعدل اتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات (جنيف، 1992) بصيغتها المعدهلة في مؤتمر المندوبين المفوضين (كيوتور، 1994) ومؤتمر المندوبيين المفوضين (مينيابوليس، 1998).

حرر في مراكش في 18 أكتوبر 2002

* ملاحظة من الأمانة العامة: التوقيعات التي تلي صك تعديل الاتفاقية (جنيف، 1992) بصورة كما المعدهلة في مؤتمر المندوبيين المفوضين (كيوتور، 1994) ومؤتمر المندوبيين المفوضين (مينيابوليس، 1998) هي التوقيعات ذاتها التي جاءت في الصفحات من 15 إلى 23.

PAGE LAISSEE EN BLANC INTENTIONNELLEMENT

PAGE INTENTIONALLY LEFT BLANK

التصريحات والتحفظات

PAGE LAISSEE EN BLANC INTENTIONNELLEMENT

PAGE INTENTIONALLY LEFT BLANK

التصريحات والتحفظات

التي أبديت في نهاية مؤتمر المندوبين المفوضين

للاتحاد الدولي للاتصالات

(مراكش، 2002)*

إن المندوبين المفوضين الموقعين أدناه إذ يوقعون هذه الوثيقة التي تشكل جزءاً من الوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمر المندوبين المفوضين (مراكش، 2002)، يؤكدون أنهم قد أخذوا علماً بالتصريحات والتحفظات التي أبديت في نهاية المؤتمر.

1

الأصل: بالإنكليزية

عن نبيال:

إن وفد نبيال، إذ يوقع الوثائق الختامية لمؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)، يحتفظ لحكومته بالحق في اتخاذ أي إجراء تراه ضرورياً لحماية مصالحها إذا أخفق أي عضو في الاتحاد بأي شكل من الأشكال في التقيد بدستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقاته (جنيف، 1992)، على النحو الذي عدلتهما به مؤتمرات المندوبين المفوضين (كيتو، 1994 ومينابوليس، 1998 ومراكش، 2002)، أو أي ملحقات أو بروتوكولات مرفقة بهما، أو إذا أضررت تحفظات أبدتها أي عضو في الاتحاد بخدمات اتصالات نبيال ومست سيادتها.

* ملاحظة من الأمانة العامة – ترد نصوص التصريحات والتحفظات حسب الترتيب الزمني لإيداعها.

أما في فهرس المحتويات، فقد صنفت هذه النصوص حسب الترتيب المختلف للأسماء الدول والأعضاء التي صدرت عنها.

2 لا يقبل وفد نيبال أي تبعات مالية تتحملها حكومته قد تترتب على أي تحفظات يكون أي عضو قد أبدتها بشأن أمور تتعلق بمالية الاتحاد.

2

الأصل: بالإنكليزية

عن جمهورية الفلبين:

إن وفد جمهورية الفلبين، إذ يوقع على الوثائق الختامية لمؤتمر المندوبيين المفوضين (مراكش، 2002)، يحتفظ لحكومته بحقها في اتخاذ أي تدبير تراه ضرورياً وكافياً، وفقاً لقوانينها الوطنية، للحفاظ على مصالحها إذا أبدى مثله دول أعضاء أخرى تحفظات تضر خدمات اتصالاتها أو تمس حقوقها كبلد ذات سيادة.

كما يحتفظ وفد الفلبين لحكومته بحقها في الإلقاء بتصريحات أو إيداع تحفظات و/أو اتخاذ تدابير أخرى مناسبة عند الاقتضاء، قبل إيداع وثيقة التصديق على صكى التعديل (مراكش، 2002) في دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جنيف، 1992) أو ملحقاًهما أو بروتوكولاًهما، بصورةهما المعدلة في مؤتمر المندوبيين المفوضين (كيoto، 1994)، ومؤتمر المندوبيين المفوضين (مينيابوليس، 1998).

3

الأصل: بالإنكليزية

عن جمهورية سان مارينو:

إن وفد جمهورية سان مارينو إذ يوقع الوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمر المندوبيين للاحتجاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)، يحتفظ لحكومته بحقها في اتخاذ أي تدبير تراه ضرورياً لحماية مصالحها في حالة إخفاق أي عضو في الاتحاد في التقيد بأحكام الدستور والاتفاقية أو ملحقاًهما والبروتوكولات الإضافية واللوائح الإدارية.

الأصل: بالفرنسية

عن جمهورية بلغاريا:

يعلن وفد جمهورية بلغاريا إلى مؤتمر المندوين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002) أن جمهورية بلغاريا ستطبق الأحكام المعتمدة في دستور الاتحاد واتفاقيته، إلا أنه اعتباراً من تاريخ انضمام بلغاريا إلى الجماعة الأوروبية سيخضع تطبيق هذه الأحكام إلى الالتزامات النابعة من معاهدة تأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

وبالإضافة إلى ذلك، يحتفظ حكومته بحقها في:

- 1 اتخاذ كل التدابير التي قد تعتبرها ضرورية لحماية مصالحها إذا أخفق أي عضو في الاتحاد بأي شكل في التقيد بأحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جينيف، 1992) بصورة كما المعدلة في مؤتمرات المندوين المفوضين (كيoto، 1994 ومينابوليس، 1998 ومراكش، 2002) أو إذا كان للتحفظات التي تبديها بلدان أخرى عواقب تضر بتشغيل خدمات الاتصالات البلгарية؛
- 2 عدم قبول أي تدبير مالي قد يؤدي إلى زيادة لا مبرر لها في حصة مساهمتها في نفقات الاتحاد؛
- 3 الإدلاء بأي تصريح أو إبداء أي تحفظ عند التصديق على التعديلات المدخلة في دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جينيف، 1992) والتي اعتمدها مؤتمر المندوين المفوضين (مراكش، 2002).

الأصل: بالفرنسية

عن جمهورية غينيا:

إن وفد جمهورية غينيا، إذ يوقع الوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمر المندوين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)، يحتفظ حكومته بحقها السيادي في اتخاذ جميع التدابير والإجراءات الضرورية لحماية حقوقها ومصالحها الوطنية إذا أخفق بعض أعضاء الاتحاد بأي شكل في التقيد بأحكام هذه الوثائق أو ألحقوهاضرر على نحو مباشر أو غير مباشر بمصالح خدمات اتصالاتها أو عرضوا للخطر أمن سيادتها الوطنية.

6

الأصل: بالإسبانية

عن جمهورية أوروجواي الشرقية:

إن وفد جمهورية أوروجواي الشرقية يصرح بأنه يحتفظ لحكومته بحقها في:

- اتخاذ التدابير التي تعتبرها ضرورية للحفاظ على مصالحها في حال أخفق أعضاء آخرون في مراعاة أحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جينيف، 1992)، بصورة مما المعدلة في مؤتمرات المندوبيين المفوضين (كيوتو، 1994 ومينيابوليس، 1998 وماراكش، 2002) والملحقات والبروتوكولات المرفقة بهما، أو في حال أدت التحفظات التي يديها أعضاء آخرون إلى المساس بحقوقها السيادية الكاملة أو إلحاق الضرر بحسن تشغيل خدمات اتصالها؛

- إبداء أي تحفظات إضافية، عقاضى اتفاقية فيما لقانون المعاهدات (1969)، بشأن الوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (ماراكش، 2002) في أي وقت تراه ملائمةً بين تاريخ التوقيع وتاريخ التصديق على الصكوك الدولية التي تتألف منها هذه الوثائق الختامية.

7

الأصل: بالإنكليزية

عن جمهورية إندونيسيا:

إن وفد جمهورية إندونيسيا إلى مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (ماراكش، 2002)، يصرح باسم جمهورية إندونيسيا أنه:

- يحتفظ لحكومته بحقها في اتخاذ أي إجراء وأي تدابير وقائية تراها ضرورية لحماية مصالحها الوطنية إذا ما مس أي حكم من أحكام الدستور والاتفاقية والقرارات والمقررات الصادرة عن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (ماراكش، 2002)، بشكل مباشر أو غير مباشر سيادتها أو تعارض مع دستور جمهورية إندونيسيا وقوانينها ولوائحها، أو تعارض مع الحقوق القائمة التي اكتسبتها جمهورية إندونيسيا كطرف في معاهدات واتفاقيات أخرى، أو مع مبادئ القانون الدولي؛

-

ويحتفظ كذلك حكومته بحقها في اتخاذ أي إجراء أو تدابير وقائية تراها ضرورية لحماية مصالحها الوطنية إذا ما أخفق أي عضو بأي شكل من الأشكال في التقيد بأحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيه (جنيف، 1992) بصورة كما المعبدة في مؤتمرات المندوبين المفوضين (كيoto، 1994 ومينابوليس، 1998 ومراكش، 2002) أو إذا كان ل تحفظات التي يديها أي عضو نتائج تضر بخدمات اتصالها أو تسفر عن زيادة غير مقبولة في حصة مساهمتها في نفقات الاتحاد.

8

الأصل: بالإسبانية

عن جمهورية السلفادور:

يعلن وفد جمهورية السلفادور أنه يحتفظ بحقه في:

-

اتخاذ جميع التدابير التي قد تراها ضرورية لحماية مصالحها إذا أخفق أعضاء آخرون في الاتحاد بأي شكل في التقيد بأحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيه (جنيف، 1992)، بصورة كما المعبدة في مؤتمرات المندوبين المفوضين (كيoto، 1994 ومينابوليس، 1998 ومراكش، 2002) والملحقات والبروتوكولات المرفقة بهما، أو إذا أبدى أعضاء آخرون تحفظات من شأنها أن تمس بحقوقها السيادية الكاملة أو أن تضر بحسن تشغيل خدمات اتصالها؛

-

إبداء أي تحفظات إضافية، موجب اتفاقية فيما لقانون المعاهدات (1969)، بشأن الوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002) في أي وقت تراه ملائماً بين تاريخ التوقيع على الصكوك الدولية التي تتالف منها هذه الوثائق الختامية وتاريخ التصديق عليها.

الأصل: بالعربية/بالإنكليزية

عن المملكة العربية السعودية:

إن وفد المملكة العربية السعودية إلى مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002) يصرح بأن حكومة المملكة العربية السعودية تحفظ بحقها في اتخاذ أي تدابير تعتبرها ضرورية للحفاظ على مصالحها في حالة إخفاق دولة عضو آخر في مراعاة الأحكام التي اعتمدها هذا المؤتمر المعدلة لدستور الاتحاد واتفاقيته (جنيف، 1992) وتعديلاتها من قبل مؤتمر المندوبيين المفوضين (كيوتو، 1994 ومينيابوليس، 1998) وملحقات الدستور والاتفاقية، وفي حالة عدم تسديد أي دولة عضو حصة مساهمتها في نفقات الاتحاد، وفي حالة وجود تحفظات من الدول الأعضاء الأخرى الآن أو في المستقبل، وفي حالة إخفاقيتها في التقيد بأي من أحكام دستور الاتحاد واتفاقيته، إذا كان ذلك من شأنه إلحاق أي ضرر بخدمات الاتصالات في المملكة العربية السعودية، أو زيادة في حصة مساهمتها في نفقات الاتحاد.

وتحفظ المملكة العربية السعودية أيضاً بحقها في إبداء أي تحفظات إضافية على الوثائق الختامية التي اعتمدها هذا المؤتمر حتى تاريخ إيداعها وثيقة التصديق على هذه الوثائق.

الأصل: بالعربية/بالإنكليزية

عن الجمهورية العربية السورية:

يصرح وفد المملكة العربية السعودية إلى مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)، بالنيابة عن دولة الجمهورية العربية السورية، بأها تحفظ بحقها في اتخاذ التدابير التي تعتبرها ضرورية لحماية مصالحها إذا أخفق أحد أعضاء الاتحاد بأي شكل في مراعاة أحكام دستور الاتحاد واتفاقيته (جنيف، 1992) والوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمرات المندوبيين المفوضين (كيوتو، 1994؛ ومينيابوليس، 1998؛ ومراكش، 2002) أو إذا كانت التحفظات الصادرة عن أي عضو، الآن أو في المستقبل، عند الانضمام إلى الصكوك المذكورة أعلاه أو عند التصديق عليها، من شأنها أن تلحق أي ضرر بخدمات الاتصالات السورية أو أن تؤدي إلى زيادة في حصة مساهمة سورية في نفقات الاتحاد.

وتحفظ الجمهورية العربية السورية أيضاً بحق إبداء تحفظات إضافية على الوثائق الختامية التي اعتمدها هذا المؤتمر حتى تاريخ إيداعها وثيقة التصديق على هذه الوثائق.

11

الأصل: بالعربية

عن جمهورية اليمن:

إن وفد جمهورية اليمن إلى مؤتمر المندوين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002) يعلن باسم حكومة جمهورية اليمن أنها تحفظ بحقها في اتخاذ جميع التدابير التي تراها ضرورية لحماية مصالحها عندما يتحقق أحد أعضاء الاتحاد بأي شكل كان في مراعاة أحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جينيف، 1992) بصورةكما المعدلة في مؤتمرات المندوين المفوضين (كيتو، 1994 ومينيابوليس، 1998 وماراكش، 2002)، أو إذا كانت التحفظات التي تبديها مثل هذه الدولة العضو يمكن أن تعرّض للخطر خدمات اتصالاتها أو أن تستدعي زيادة في حصة مساهمتها في نفقات الاتحاد.

12

الأصل: بالإنكليزية

عن جمهورية قبرص:

إن وفد جمهورية قبرص يحتفظ لحكومته بحقها في اتخاذ جميع التدابير التي تراها ضرورية للحفاظ على مصالحها إذا تخلف أي عضو من أعضاء الاتحاد عن دفع حصته في نفقات الاتحاد أو إذا أخفق بأي طريقة كانت في الالتزام بأحكام الدستور والاتفاقية (جينيف، 1992) وأو أي من ملحقاتهما وبروتوكولاهما، بالصيغة التي عُدلَت بها في الوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمرات المندوين المفوضين (كيتو، 1994 ومينيابوليس، 1998 وماراكش، 2002)، أو إذا كانت التحفظات التي تعلنه بلدان أخرى تؤدي إلى حدوث زيادة في حصة مساهمة قبرص في نفقات الاتحاد أو تلحق الضرر بخدمات اتصالاتها أو إذا كان من شأن أي تدبير يتخذه أو يبني اتخاذه أي شخص طبيعي أو اعتباري أن يؤثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على سيادة قبرص.

ويحتفظ وفد جمهورية قبرص كذلك لحكومته بحقها في إصدار أي تصريحات أخرى أو تحفظات حتى الموعد الذي تصدق فيه جمهورية قبرص على الوثائق الختامية لماراكش، 2002 التي تعديل دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جينيف، 1992) وصكوك مؤتمر المندوين المفوضين في كيوتو، 1994 ومينيابوليس، 1998.

ويعلن وفد قبرص كذلك أن قبرص ستطبق الوثائق التي اعتمدت بموجب دستور الاتحاد واتفاقيته، إلا أنه اعتباراً من تاريخ انضمام قبرص إلى الجماعة الأوروبية سيكون تطبيق هذه الوثائق خاصاً للالتزامات المترتبة على معاهدة تأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

13

الأصل: بالفرنسية

عن جمهورية إفريقيا الوسطى:

إن وفد جمهورية إفريقيا الوسطى يحتفظ لحكومته بحقها في الإلقاء بأي تصريح أو إبداء أي تحفظ عند التصديق على صك التعديل (مراكش، 2002) في دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جنيف، 1992)، بصيغتهما المعدهلة في مؤتمر المندوبيين المفوضين (كيوتو، 1994 ومينابوليس 1998)، واتحاد الندابير التي قد تعتبرها ضرورية لحماية مصالحها إذا أخفقت عضو في الاتحاد بأي شكل كان، في التقيد بأحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته، أو إذا كان للتحفظات التي تبديها بلدان أخرى عواقب تضر بحسن تشغيل خدمات الاتصالات في جمهورية إفريقيا الوسطى.

14

الأصل: بالإنكليزية

عن اليونان:

إن وفد اليونان، إذ يوقع الوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمر المندوبيين المفوضين السادس عشر للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002) يصرح بما يلي:

1 أنه يحتفظ لحكومته بحقها في:

(أ) اتخاذ جميع التدابير التي تتفق مع تشريعاتها الوطنية والقانون الدولي والتي قد تعتبرها أو تراها ضرورية أو مفيدة لحماية سعادتها وحقوقها السيادية التي لا تصرف فيها ومصالحها المشروعة وللحفاظ عليها إذا أخفقت أي دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد بأي شكل في مراعاة أو في تطبيق أحكام هذه الوثائق الختامية وأو صكوك الاتحاد (الدستور وأو الاتفاقية وملحقاتها والبروتوكول الإضافي المرفق بهما وأو اللوائح الإدارية) أو عندما يكون من شأن أفعال دول أخرى أو كيانات خاصة أو عامة لأطراف ثلاثة أن تمس بشكل عام سعادتها أو مصالحها الوطنية؟

(ب) إبداء تحفظات على الوثائق الختامية المذكورة أعلاه، بموجب اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات (1969)، في أي وقت ملائماً فيما بين تاريخ توقيع هذه الوثائق الختامية وتاريخ التصديق عليها. وتبعداً لذلك، فهي لن تكون ملزمة بأحكام الوثائق الختامية المذكورة وأو صكوك الاتحاد التي تحد من حقها السيادي في إبداء تحفظات؟

إن كل تصريح، دون استثناء، أدلّت به حكومة اليونان عند توقيع الوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمر المندوين المفوضين الإضافي (جنيف، 1992) (الرقمان 50 و73)، ومؤتمر المندوين المفوضين الرابع عشر (كيوتو، 1994) (الأرقام 73 و92 و94) ومؤتمر المندوين المفوضين الخامس عشر (مينيابوليس، 1998) (الأرقام 53 و63 و65 و111 و112 و113) سيقى دون تغيير و كامل الصلاحية.

15

الأصل: بالإنكليزية

عن مملكة ليفربول:

يصرح وفد مملكة ليفربول، لدى توقيعه الوثائق الختامية لمؤتمر المندوين المفوضين، (مراكش، 2002) باسم حكومة ليفربول، بما يلي:

إذا لا تقبل أي نتيجة تنجم عن أي تحفظ يبديه أي بلد كان، ويحتفظ بحقه في اتخاذ أي إجراء يراه مناسباً إذا كان هذا التحفظ يلحق الضرر بخدمات الاتصالات في ليفربول؛

إذا تحفظ بحقها في اتخاذ أي تدبير قد تراه ضرورياً لحماية مصالحها عندما لا يراعي أي بلد آخر أحکام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جنيف، 1992) بصورة كما المعده في مؤتمرات المندوين المفوضين في (كيوتو، 1994 ومينيابوليس، 1998 ومراكش، 2002)، أو أحکام أي ملحقات أو بروتوكولات مرفقة بهما أو اللوائح الإدارية أو القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته.

16

الأصل: بالإنكليزية

عن جمهورية بولندا:

إن وفد جمهورية بولندا، إذ يوقع الوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمر المندوين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)، يصرح باسم حكومته:

إذا لا تقبل أي نتائج مرتبة على تحفظات تبديها حكومات أخرى إذا أدت هذه التحفظات إلى زيادة حصة مساهمة بولندا في نفقات الاتحاد؛

2 إنّه يحتفظ لحكومته بحقها في اتخاذ جميع التدابير التي قد تعتبرها ضرورية لحماية مصالحها إذا لم يسلد بعض الأعضاء حصص مساهمتهم في نفقات الاتحاد أو إذا أخفقوه بأي شكل كان في التقيد بأحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته بصورتها المعدلة في الوثائق الختامية الصادرة عن هذا المؤتمر، أو إذا كانت التحفظات التي تبديها بلدان أخرى تضر بحسن تشغيل خدمات اتصالاتها؛

3 إنّه يحتفظ كذلك لحكومته بحقها في إبداء تحفظات إضافية بشأن الوثائق الختامية أو أي صك آخر صادر عن مؤتمرات الاتحاد الأخرى إذا كان هذا الصك لم يصدق عليه بعد، وحتى الوقت الذي تودع فيه وثيقة تصديقها.

17

الأصل: بالإنكليزية

عن جمهورية باكستان الإسلامية:

إن وفد جمهورية باكستان الإسلامية، يحتفظ لحكومته بحقها في اتخاذ أي تدبير قد تراه ضرورياً للحفاظ على مصالحها إذا أخفق أحد الأعضاء بأي شكل كان في التقيد بأحكام صك تعديل الدستور والاتفاقية (جنيف، 1992) بصورتها المعدلة في مؤتمرات المندوبين المفوضين (كيتو، 1994 ومينابوليس، 1998 وماراكسن، 2002) والملحقات المرفقة بهما، أو إذا أبدىأعضاء آخرون تحفظات من شأنها أن تلحق الضرر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمصالح خدمات اتصالاتها أو أنها الوطنية أو سيادتها.

18

الأصل: بالإنكليزية

عن جمهورية سنغافورة:

إن وفد جمهورية سنغافورة يحتفظ لحكومته بحقها في اتخاذ أي تدبير تعتبره ضرورياً للحفاظ على مصالحها إذا أخفق أحد أعضاء الاتحاد بأي شكل كان في التقيد بأحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جنيف، 1992) بصورتها المعدلة في الوثائق الختامية لمؤتمرات المندوبين المفوضين (كيتو، 1994 ومينابوليس، 1998 وماراكسن، 2002) أو الملحقات والبروتوكولات المرفقة بهما، أو إذا كان للتحفظات التي يبديها أي عضو من أعضاء الاتحاد أن تضر بتشغيل خدمات اتصالات جمهورية سنغافورة أو تمس سيادتها أو تؤدي إلى زيادة حصة مساهمتها في نفقات الاتحاد.

الأصل: بالإنكليزية

عن منغوليا:

إن وفد منغوليا يحتفظ لحكومته بحقها في الإدلاء بأي تصريح أو إبداء أي تحفظ عند التصديق على صكى تعديل دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (مراكس، 2002)، وحقها في اتخاذ أي تدبير قد تراه ضرورياً للحفاظ على مصالحها إذا أخفق أي عضو في الاتحاد بأي شكل كان في التقيد بأحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته، أو إذا أبدت بلدان أخرى تحفظات من شأنها أن تلحق الضرر بتشغيل خدمات الاتصالات المنغولية أو تؤدي إلى زيادة حصة مساهمتها السنوية في نفقات الاتحاد.

الأصل: بالإنكليزية

عن بروني دار السلام:

إن وفد بروني دار السلام يحتفظ لحكومته بحقها في اتخاذ أي تدبير تراه ضرورياً للحفاظ على مصالحها إذا أخفق أي بلد بأي شكل كان في التقيد بمقتضيات دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جنيف، 1992) بصورة كما المعدلة في الوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمرات المندوبين المفتوحة (كيوتون، 1994 ومانيابوليس، 1998 ومراكس، 2002) أو الملاحقات والبروتوكولات المرفقة بهما، أو إذا كان للتحفظات التي تبديها بلدان أخرى تأثير غير مؤات لمصالح بروني دار السلام أو إذا أدت هذه التحفظات إلى زيادة في حصة مساهمتها في نفقات الاتحاد.

ويحتفظ وفد بروني دار السلام كذلك لحكومته بحقها في إبداء تحفظات إضافية قد تعتبرها ضرورية، وذلك من الآن وحتى موعد تصديق بروني دار السلام على دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جنيف، 1992) والتعديلات التي أدخلت عليهما (مراكس، 2002).

21

الأصل: بالإنكليزية

عن جمهورية الصين الشعبية:

إن وفد جمهورية الصين الشعبية، إذ يوقع الوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)، يحتفظ لحكومته بحقها في اتخاذ التدابير التي قد تتعارض معها ضرورة الحفاظ على مصالحها إذا أخفقت إحدى الدول الأعضاء بأي شكل كان في التقيد بأحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جنيف، 1992) كما عدلت بهما مؤتمرات المندوبين المفوضين (كيوتو، 1994 ومينيابوليس، 1998 وراكش، 2002) أو الملحقات المرفقة بهما، أو إذا أبدت بلدان أخرى تحفظات تضر بمصالحها.

22

الأصل: بالفرنسية

عن فرنسا:

أولاً:

يحتفظ وفد فرنسا لحكومتها بحقها في اتخاذ أي تدابير قد تراها ضرورية للحفاظ على مصالحها إذا لم تسد بعض الدول الأعضاء حرص مساهمتها في نفقات الاتحاد أو أخفقت بأي شكل كان في التقيد بأحكام التعديلات في دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جنيف، 1992)، بصورة كما المعدلة في مؤتمري المندوبين المفوضين (كيوتو، 1994، ومينيابوليس، 1998)، والتي اعتمدها هذا المؤتمر للمندوبين المفوضين (مراكش، 2002)، أو إذا أبدت بلدان أخرى تحفظات من شأنها أن تلحق الضرر بحسن تشغيل خدمات الاتصالات الفرنسية أو أن تؤدي إلى زيادة حصة مساهمتها في نفقات الاتحاد.

ثانياً:

يصرح وفد فرنسا رسميًّا بأنه من المفهوم، فيما يتعلق بفرنسا، أن التطبيق المؤقت أو النهائي للتعديلات المدخلة على اللوائح الإدارية للاتحاد كما هي محددة في المادة 54 من دستور الاتحاد الدولي للاتصالات (جنيف، 1992) بصورة المعدلة في مؤتمري المندوبين المفوضين (كيوتو، 1994 ومينيابوليس، 1998)، سيكون ضمن المحدود الذي تسمح بها قوانينها الوطنية.

23

الأصل: بالإنكليزية

عن أيسلندا وإمارة ليختنشتاين والنرويج:

تعلن وفود الدول الأعضاء المذكورة أعلاه لدى توقيع الوثائق الختامية لمؤتمر المندوبيين المفوضين (مراكش، 2002) أنها ما زالت تبقى على التصرّفات التي أدلت بها والتحفظات التي أعربت عنها عند توقيع الوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمر المندوبيين المفوضين الإضافي (جنيف، 1992)، والوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمر المندوبيين المفوضين (كيوتو، 1994)، والوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمر المندوبيين المفوضين (ميامي بوليس، 1998).

24

الأصل: بالإنكليزية

عن أيسلندا وإمارة ليختنشتاين والنرويج:

تعلن وفود الدول الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية المذكورة أعلاه أن هذه الدول ستطبق الصكوك المعتمدة في مؤتمر المندوبيين المفوضين (مراكش، 2002) وفقاً لما عليها من التزامات بموجب معاهدة تأسيس المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

25

الأصل: بالإنكليزية

عن تايلاند.

إن وفد تايلاند يحتفظ لحكومته بحقها في اتخاذ التدابير التي تراها ضرورية للحفاظ على مصالحها إذا أخفقت دولة من الدول الأعضاء بأي شكل في التقيد بمتطلبات دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقية (جنيف، 1992)، كما عدلتهما الوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمرات المندوبيين المفوضين (كيوتو، 1994 وميامي بوليس، 1998) وراكش، 2002) أو الملاحقات والبروتوكولات المرفقة بهما، أو إذا كانت التحفظات التي تبديها أي دولة أخرى تضر بتشغيل خدمات اتصالهما أو تؤدي إلى زيادة حصة مساهمتها في نفقات الاتحاد.

26

الأصل: بالإنكليزية

عن جمهورية بنغلاديش الشعبية:

إن وفد جمهورية بنغلاديش الشعبية، إذ يوقع الوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمر المندوين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)، يحتفظ لحكومته بحقها في اتخاذ أي تدابير قد تراها ضرورية للحفاظ على مصالحها إذا أخفق عضو أو أعضاء في الاتحاد بأي شكل في التقيد بأحكام هذه الوثائق الختامية وأحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيه أو الملاحق والبروتوكولات المرفقة بهما، أو إذا أبدت بلدان أخرى تحفظات تلحقضرر بحسن تشغيل خدمات الاتصالات لديها تقنياً وأو تجاريأً أو تؤدي إلى زيادة حصة مساهمتها في نفقات الاتحاد.

27

الأصل: بالعربية/ بالإنكليزية

عن جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية والملكة العربية السعودية ومملكة البحرين والإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية ودولة الكويت والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية والماليزيا وسلطنة عُمان وجمهورية باكستان الإسلامية ودولة قطر والجمهورية العربية السورية وتونس والجمهورية اليمنية:

إن وفود الدول المذكورة أعلاه إلى مؤتمر المندوين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002) تصرح بأن توقيعها على الوثائق الختامية لهذا المؤتمر واحتمال تصديق حكومة كل منها على هذه الوثائق ليس لها صلاحية تجاه عضو الاتحاد المسمى "إسرائيل" ولا ينطويان بأي شكل كان على اعتراف هذه الدول بهذا العضو.

28

الأصل: بالإسبانية

عن كوستاريكا:

إن وفد كوستاريكا إلى مؤتمر المندوين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002):

1 يصرح بأنه يحتفظ لحكومته بحقها السيادي في:

أ) اتخاذ أي تدابير قد تراها ضرورية للحفاظ على مصالحها الوطنية وخدمات اتصالاتها إذا أخفقت دول أعضاء أخرى في التقيد بأحكام الوثائق الختامية الصادرة عن هذا المؤتمر (مراكش، 2002)؛

ب) إبداء أي تحفظات قد تراها ضرورية قبل التصديق على الوثائق الختامية لهذا المؤتمر فيما يتعلق بأي أحكام واردة في الوثائق الختامية يمكن أن تتناقض مع دستور جمهورية كوستاريكا وتشريعاتها الوطنية أو أي قواعد ولوائح سارية في كوستاريكا؛

2 يصرح أن كوستاريكا ملتزمة بتصكوك الاتحاد الدولي للاتصالات، التي تضم الدستور والاتفاقية والإدارية والتعديلات أو التغييرات المدخلة عليها، طالما هي متوافقة مع أحكام التشريعات الوطنية التي سنتها كوستاريكا فوق أراضيها أو مطابقة لمعاهدات الدولية، وذلك شريطة استيفاء الإجراءات الدستورية.

الأصل: بالإنكليزية

عن جمهورية الهند:

1 إن وفد جمهورية الهند، إذ يوقع الوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)، يصرح بعدم قبول حكومته أي التزامات مالية ناجمة عن تحفظات قد يديها أي عضو بشأن أمور تتعلق بمالية الاتحاد.

2 ينفي وفد جمهورية الهند كذلك حكومته بحقها في اتخاذ أي تدبير تراه ضرورياً للحفاظ على مصالحها وحمايتها في حال أخفق أحد الأعضاء بأي شكل في التقيد بحكم أو أكثر من أحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جينيف، 1992) والتعديلات التي أجرتها عليهما مؤشرات المندوبيين المفوضين (كيoto، 1994 ومينيابوليس، 1998 ومراكش، 2002) أو أحكام اللوائح الإدارية.

30

الأصل: بالإنكليزية

عن ماليزيا:

إن وفد ماليزيا، إذ يوقع الوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمر المندوين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)، يحتفظ لحكومته بحقها في اتخاذ التدابير التي تراها ضرورية للحفاظ على مصالحها عندما لا يسد بعض الأعضاء مساهماتهم في نفقات الاتحاد أو عندما يختلفون بأي شكل آخر في التقييد بأحكام الوثائق الختامية (مراكش، 2002) التي تعدل دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيه (جنيف، 1992) العدلين في مؤتمر المندوين المفوضين (كيوتو، 1994 ومينيابوليس، 1998) أو الملحقات المرفقة بهما، أو إذا كان للتحفظات التي تبديها بلدان أخرى عاقد تضر بتشغيل خدمات اتصالاتها.

ويحتفظ وفد ماليزيا لحكومته كذلك بحقها في إبداء أي تحفظات إضافية بشأن الوثائق الختامية التي اعتمدها هذا المؤتمر، وذلك من الآن حتى موعد إيداعها وثيقة التصديق عليها.

31

الأصل: بالإنكليزية

عن جمهورية زامبيا:

إن وفد جمهورية زامبيا إلى مؤتمر المندوين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002) يحتفظ لحكومته بحقها في اتخاذ أي تدبير قد تعتبره ضرورياً للحفاظ على مصالحها إذا أخفقت إحدى الدول الأعضاء أو أخفق أحد أعضاء قطاعات الاتحاد بأي شكل في التقييد بأحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيه (جنيف، 1992) بصورهما العدلة في مؤتمرات المندوين المفوضين (كيوتو، 1994 ومينيابوليس، 1998 ومراكش، 2002)، أو إذا أبدىأعضاء آخرون تحفظات تمس تشغيل خدمات اتصالاتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

32

الأصل: بالفرنسية

عن جمهورية بنن:

إن وفد جمهورية بنن إلى مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002) يحتفظ لحكومته بحقها في اتخاذ أي تدبير تراه ضرورياً لحماية مصالحها إذا أخفق بعض الأعضاء في التقيد بأحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيه الحاليين والملحقات والبروتوكولات الإضافية ولللوائح الإدارية المرفقة بهما، أو عندما يبدىأعضاء آخرون تحفظات تضر بحسن تشغيل خدمات اتصالاً أو تؤدي إلى زيادة مساهمتها في نفقات الاتحاد.

33

الأصل: بالفرنسية

عن بوركينا فاسو:

إن وفد بوركينا فاسو، إذ يوقع الوثائق الختامية لمؤتمر المندوبيين المفوضين (مراكش، 2002)، يحتفظ لحكومته بحقها في اتخاذ أي تدبير تراه ضرورياً للحفاظ على مصالح بوركينا فاسو:

1 إذا أخفق أي عضو بأي شكل في التقيد بأحكام الوثائق الختامية لمؤتمر المندوبيين المفوضين (مراكش، 2002) وملحقاتها؛

2 إذا امتنع بعض الأعضاء عمداً عن تسديد حصصهم في نفقات الاتحاد؛

3 إذا أبدىأعضاء آخرون تحفظات من شأنها أن تضر تعنيفاً وأو تجاريًّا بحسن تشغيل خدمات الاتصالات في بوركينا فاسو.

كما يحتفظ وفد بوركينا فاسو لحكومته بحقها في الإدلاء بأي تصريح أو إبداء أي تحفظ عند التصديق على الوثائق الختامية لمؤتمر المندوبيين المفوضين (مراكش، 2002).

34

الأصل: بالإسبانية

عن غواتيمالا:

يحتفظ وفد جمهورية غواتيمالا لحكومته بحقها في عدم قبول أي تدابير مالية قد تستتبعها زيادات غير مبررة في حصة مساهمتها في نفقات الاتحاد الدولي للاتصالات. ويحتفظ كذلك بحقها في اتخاذ أي تدبير قد تراه ضرورياً لحماية مصالحها إذا ما أضرت تحفظات تبديها دولأعضاء آخرى بتشغيل أنظمة اتصالها، أو إذا أخفقت دولأعضاء آخرى في التقيد بأحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقية (حيف، 1992) كما عدلتهما مؤتمر المندوبين المفوضين (كيتو، 1994 ومينيابوليس، 1998 وماراكش، 2002)، والصكوك الأخرى المتصلة بهما، وكذلك بحقها في إبداء تحفظات وتصريحات قبل التصديق على الوثائق الختامية لمؤتمر المندوبين المفوضين (ماراكش، 2002) وإيداع وثيقة التصديق عليها.

35

الأصل: بالإسبانية

عن جمهورية فنزويلا البوليفارية:

يحتفظ وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية لحكومته بحقها في اتخاذ أي تدبير قد تراه ضرورياً للحفاظ على مصالحها إذا أخفق أعضاء آخرون، سواء كانوا من الأعضاء الحاليين أو القادمين، في التقيد بأحكام صك التعديل (ماراكش، 2002) في دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقية (حيف، 1992) بصورةهما المعدلة في مؤتمر المندوبين المفوضين (كيتو، 1994 ومينيابوليس، 1998) أو الملاحقات والبروتوكولات المرفقة بهما، أو إذا أبدى أعضاء آخرون تحفظات تضر بحسن تشغيل خدمات اتصالها.

كما ييدي الوفد تحفظات بشأن جميع مواد صك التعديل (ماراكش، 2002) في دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقية (حيف، 1992) بصورةهما المعدلة في مؤتمر المندوبين المفوضين (كيتو، 1994 ومينيابوليس، 1998)، فيما يتعلق بالتحكيم كوسيلة من وسائل تسوية الخلافات، وذلك وفقاً للسياسة الدولية لحكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية في هذا الشأن.

36

الأصل: بالإنكليزية

عن جمهورية مصر العربية:

بسم الله الرحمن الرحيم

إن وفد جمهورية مصر العربية إلى مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)، إذ يوقع الوثائق الختامية لمؤتمر المندوبيين المفوضين (مراكش، 2002)، يحتفظ لحكومته بحقها فيما يلي:

1 اتخاذ أي إجراء أو تدبير قد تراه ضرورياً للحفاظ على حقوقها ومصالحها إذا أخفق أي عضو آخر في التقيد بأحكام الوثائق الختامية (مراكش، 2002) أو إذا كان لأي تحفظ أعلنه مثل أي دولة أخرى أن يلحق ضرراً بخدمات الاتصالات في جمهورية مصر العربية أو بأمنها القومي أو بحقوقها السيادية الكاملة أو يؤدي إلى زيادة حصة مساهمتها في نفقات الاتحاد.

2 عدم الالتزام بأي أحكام في دستور الاتحاد الدولي للاتصالات أو اتفاقيته (جنيف، 1992) بصورة كما المعده في مؤتمرات المندوبيين المفوضين (كيوتور، 1994 ومينابوليس، 1998 ومراكش، 2002) يمكن أن تمس سيادتها بشكل مباشر أو غير مباشر أو تتعارض مع دستورها أو مع القوانين واللوائح السارية في جمهورية مصر العربية.

3 التصريح وفقاً لاتفاقية فيما لقانون المعاهدات (1969)، بأي بيانات أو تحفظات إضافية فيما يتعلق بالوثائق الختامية المذكورة أعلاه المعتمدة في هذا المؤتمر (مراكش، 2002) إلى وقت إيداع وثيقة الصديق عليها.

37

الأصل: بالفرنسية

عن جمهورية بوروندي:

إن وفد جمهورية بوروندي إذ يوقع على الوثائق الختامية لمؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)، يحتفظ لحكومته بالحق فيما يلي:

الخاذ كل التدابير التي تراها ضرورية لحماية مصالحها إذا أحقق بعض الدول الأعضاء بأي شكل كان في التقيد بأحكام دستور الاتحاد واتفاقيته وملحقاتها كما عدها مؤتمر المندوين المفوضين للاتحاد (مراكش، 2002)، أو إذا أدت التحفظات المقدمة من دول أخرى إلى الإخلال بحسن تشغيل خدمات اتصالاتها.

38

الأصل: بالإنكليزية

عن كندا:

إن وفد كندا، إذ يوقع على الوثائق الخاتمة لمؤتمر المندوين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002) يحتفظ لحكومته بحقها في الإدلاء بأي تصريح أو إبداء أي تحفظ عند إيداع وثيقة تصديقها على التعديلات التي أدخلت في هذا المؤتمر على دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جينيف، 1992) والتعديلات عليهما. كذلك تحفظ كندا بحقها فيما يتعلق بأحكام الاتفاقية التي اعتمدت في هذا المؤتمر بشأن المزايا والخصانات الوظيفية للأشخاص المستحبين لعضويةلجنة لجنة الراديو.

39

الأصل: بالفرنسية

عن تونس:

يقدم الوفد التونسي التصريحات والتحفظات التالية لدى توقيعه الوثائق الخاتمة لمؤتمر المندوين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002):

ألف - يحتفظ الوفد التونسي لحكومته بالحق فيما يلي:

(1) اتخاذ التدابير التي تراها ضرورية لحماية مصالحها إذا أحقق أعضاء في الاتحاد بأي شكل كان في التقيد بأحكام دستور الاتحاد واتفاقيته (جينيف، 1992) بصورة مما المعدلة في مؤتمرات المندوين المفوضين (كيوتو، 1994 ومينابوليس، 1998 وماراكش، 2002);

- (2) اتخاذ التدابير الضرورية لحماية مصالحها إذا أبدت حكومات أخرى تحفظات أو اتخذت تدابير تلحق الضرر بحسن تشغيل خدمات اتصالها أو تؤدي إلى زيادة في حصة مساهمتها في نفقات الاتحاد؛
- (3) رفض أي أحكام في الدستور والاتفاقية المذكورة أو الملحقات والبرتوكولات المرفقة بما إذا كانت هذه الأحكام تم سيادتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

باء - نظراً إلى أن الدستور والاتفاقية يخلوان من أحكام تحديد العلاقات بين دولة عضو وبين أعضاء القطاعات الذين لا يتبعون سلطتها، فإن تونس تحفظ لنفسها، في حالة نشوء خلاف بينها وبين أعضاء القطاعات هؤلاء، بالحق في طلب تطبيق المادة 56 من الدستور إزاء أي دولة عضو يتبع لها أعضاء القطاعات المعنية.

جيم - إن توقيع وفد تونس على هذه الوثيقة والتصديق المتمم للجمهورية التونسية عليها لا يشكلان بأي شكل:

اعترافاً ضمنياً بعضو في الاتحاد يدعى إسرائيل؛ -

اعترافاً كاملاً أو جزئياً باتفاقات دولية لم تنضم إليها تونس صراحة. -

تصريح وفود البلدان المذكورة أعلاه أنها تكرر التصريحات والتحفظات التي أبدتها أو أعادت تأكيدها في نهاية مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مينيابوليس، 1998) وأن هذه التصريحات والتحفظات تسرى أيضاً على صكى تعديل الدستور والاتفاقية اللذين اعتمدتهما مؤتمر المندوبيين المفوضين (مراكش، 2002).

41

الأصل: بالإنكليزية

عن المملكة الأردنية الهاشمية:

إن وفد حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، إذ يوقع الوثائق الختامية لمؤتمر المندوبيين المفوضين (مراكش، 2002) يحتفظ لحكومته بحقها في:

1 اتخاذ أي تدابير أو ترتيب قد تعتبره ضرورياً أو لازماً للحفاظ على حقوقها ومصالحها إذا أخفقت بعض الدول الأعضاء الأخرى بأي شكل في التقيد بأحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيه (جنيف، 1992) بخصوص المعدلة في مؤتمرات المندوبيين المفوضين (كيتو، 1994 ومينابوليس، 1998 وراكش، 2002) أو الملحقات والبروتوكولات والقرارات المرفقة بهما؛

2 حماية مصالحها إذا لم تسدد بعض الدول الأعضاء حرص مساعيها في نفقات الاتحاد أو إذا أبدت دول أخرى تحفظات تضر بخدمات الاتصالات في المملكة الأردنية الهاشمية؛

3 عدم الالتزام بأحكام الوثائق الختامية لمؤتمر المندوبيين المفوضين (مراكش، 2002) إذا كان هذه الأحكام أن تنس سيادتها بشكل مباشر أو غير مباشر أو كانت مخالفة لدستور المملكة الأردنية الهاشمية وقوانينها ولوائحها؛

4 إبداء تحفظات أو تصريحات أخرى حتى وقت تصديق الحكومة الأردنية على الوثائق الختامية لمؤتمر المندوبيين المفوضين (مراكش، 2002).

42

الأصل: بالإنكليزية

عن اتحاد ميانمار:

يصرح وفد اتحاد ميانمار لدى توقيعه الوثائق الختامية لمؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002) أن لحكومته الحق فيما يلي:

1 اتخاذ أي تدابير تراها ضرورية للحفاظ على مصالحها إذا أخفق أي عضو بأي شكل في التقيد بالوثائق الختامية لمؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)؛

2 رفض أي تحفظات تبديها حكومات أخرى على الوثائق الختامية لمؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002) إذا كان لها أن تؤدي إلى زيادة حصة مساهمة ميانمار في نفقات الاتحاد أو تضر بخدمات الاتصالات التابعة لها؛

3 إبداء أي تحفظات تراها مناسبة بشأن أي نص يتضمنه دستور الاتحاد واتفاقيته (جينيف، 1992) بخصوصهما المعذلة في مؤتمرات المندوبيين المفوضين (كيوتو، 1994 ومينيابوليس، 1998 وراكش، 2002) والملحقات المرفقة بهما، إذا كان لهذا النص أن يؤثر على سيادتها ومصالحها على نحو مباشر أو غير مباشر.

43

الأصل: بالإنكليزية

عن جمهورية إستونيا وجمهورية لاتفيا وجمهورية لتوانيا:

إن وفود البلدان المذكورة أعلاه، إذ توقع الوثائق الختامية لمؤتمر المندوبيين المفوضين (مراكش، 2002)، تحتفظ لحكوماتها بحقها في اتخاذ أي تدبير تعتبره ضروريًا لحماية مصالحها إذا أخفق أي عضو في الاتحاد بأي شكل في التنفيذ بمقتضيات دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جينيف، 1992) كما عدلتها مؤتمرات المندوبيين المفوضين (كيوتو، 1994 ومينيابوليس، 1998 وراكش، 2002)، أو الملحقات والبروتوكولات المرفقة بهما، أو إذا أبدى أي عضو في الاتحاد تحفظات تلحق الضرر بخدمات اتصالاتها.

44

الأصل: بالإنكليزية

عن مملكة سوازيلاند:

إن وفد مملكة سوازيلاند، إذ يوقع الوثائق الختامية لمؤتمر المندوبيين المفوضين (مراكش، 2002)، يصر باسم حكومته بأنها تحفظ بحقها في اتخاذ أي تدبير تراه ضروريًا للحفاظ على مصالحها إذا أخفق أعضاء بأي شكل من الأشكال في التنفيذ بأحكام صكوك الاتحاد أو إذا أبدت بلدان أخرى تحفظات قد تضر بحسن تشغيل خدمات اتصالاتها أو قد تؤدي إلى المساس بسيادتها أو إلى زيادة حصة مساهمة سوازيلاند في نفقات الاتحاد.

45

الأصل: بالإسبانية

عن جمهورية كولومبيا:

إن وفد جمهورية كولومبيا، إذ يوقع الوثائق الختامية لمؤتمر المتذوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002):

- 1 يصرح أنه يحتفظ لحكومته بحقها في:
 - (أ) اتخاذ أي تدبير قد تراه ضرورياً، وفق قانونها الوطني والقانون الدولي، للحفاظ على مصالحها الوطنية إذا أحقق أعضاء آخرون في التقىد بأحكام الوثائق الختامية لمؤتمر المتذوبين المفوضين (مراكش، 2002)، أو إذا أبدى ممثلو دول أعضاء أخرى تحفظات تضر بخدمات الاتصالات في جمهورية كولومبيا أو تمس ممارستها الكاملة لحقوقها السيادية؛
 - (ب) إبداء تحفظات على الوثائق الختامية لمؤتمر المتذوبين المفوضين (مراكش، 2002)، وفقاً لاتفاقية فيينا لقانون المعاهدات (1969)، في أي وقت تراه ملائماً فيما بين تاريخ التوقيع على الصكوك الدولية التي تشملها الوثائق الختامية وتاريخ التصديق عليها. وتبعاً لذلك، فهي لن تكون ملزمة بالقواعد التي تحد من حقوقها السيادي في إبداء تحفظات إلى وقت توقيع الوثائق الختامية لمؤتمرات الاتحاد واجتماعاته الأخرى؛
- 2 يعيد تأكيد مضمون التحفظين رقم 40 ورقم 79 اللذين أبديا في المؤتمر الإداري العالمي للراديو (جنيف، 1979) والتحفظ رقم 64 الذي أعلن في المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (إسطنبول، 2000) والتحفظ رقم 50 الذي أعلن في مؤتمر المتذوبين المفوضين (ميامي بوليس، 1998) فيما يتعلق بالأحكام الجديدة الواردة ضمن الوثائق الختامية لمؤتمر المتذوبين المفوضين (مراكش، 2002) لا سيما الأحكام التي تعدل الدستور والاتفاقية؛
- 3 يصرح أن جمهورية كولومبيا لن تعتبر نفسها ملزمة بصكوك الاتحاد الدولي للاتصالات، بما في ذلك الأحكام التي تعدل الدستور والاتفاقية والبروتوكولات واللوائح الإدارية، ما لم تكن قد عبرت صراحة وأصولاً عن موافقتها على الالتزام بكل صك من الصكوك الدولية المذكورة وشروطه استيفاء الإجراءات الدستورية المطبقة. ولذلك، فهي لا تتفق على الالتزام بأي موافقة مفترضة أو ضمنية؛

4 يصرح أنه، تماشياً مع الدستور الكولومبي، لا يمكن لحكومته أن تطبق بصورة مؤقتة الصكوك الدولية التي تشكل الوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمر المندوين المفوضين (مراكش، 2002) وصكوك الاتحاد الأخرى، وذلك نظراً إلى مضمون هذه الصكوك وطبيعتها.

46

الأصل: بالإنكليزية

عن نيوزيلندا:

إن وفد نيوزيلندا، إذ يوقع الوثائق الختامية لمؤتمر المندوين المفوضين (مراكش، 2002)، يحتفظ لحكومته بحقها في اتخاذ التدابير التي تراها ضرورية للحفاظ على مصالحها إذا أحرق أي بلد آخر بأي شكل في احترام الشروط المحددة في الوثائق الختامية أو إذا تسببت التحفظات التي يديها أي بلد آخر في إلحاق أي ضرر أو أذى بمصالح نيوزيلندا. إضافة إلى ذلك، فإن نيوزيلندا تحافظ لنفسها بحق إبداء تحفظات والإدلاء بتصريحات بشأن نقاط معينة قبل التصديق على الوثائق الختامية.

47

الأصل: بالإنكليزية

عن جمهورية قبرص وجمهورية إستونيا وجمهورية هنغاريا وجمهورية لاتفيا وجمهورية لتونانيا ومالطا وجمهورية بولندا والجمهورية السلوفاكية والجمهورية التشيكية ورومانيا وتركيا:

تعلن وفود هذه البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي في المستقبل، أن الجمهورية التشيكية وجمهورية إستونيا وجمهورية قبرص وجمهورية لاتفيا وجمهورية لتونانيا وجمهورية هنغاريا ومالطا وجمهورية بولندا ورومانيا والجمهورية السلوفاكية وتركيا ستطبق الوثائق المعتمدة موجب دستور الاتحاد واتفاقيته، ولكن اعتباراً من تاريخ انضمامها إلى الجماعة الأوروبية سيكون هذا التطبيق رهنَا بالتزامها بمقتضى معاهدة تأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

الأصل: بالفرنسية/بالإنكليزية/ بالإسبانية

عن جمهورية ألمانيا الاتحادية والنمسا وبلجيكا والدانمارك وإسبانيا وفنلندا وفرنسا واليونان وأيرلندا وإيطاليا ولوكسمبورغ وملكة هولندا والبرتغال والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والسويد:

إن وفود الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تصرح أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي سوف تطبق الصكوك التي اعتمدها مؤتمر المندوبين المفوضين (مراكش، 2002) رهناً بالتزامها بمقتضى معاهدة تأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

الأصل: بالإنكليزية

عن جمهورية سلوفاكيا:

يحتفظ وفد جمهورية سلوفاكيا لحكومته بحقها في اتخاذ أي تدبير قد تعتبره ضروريًّا للحفاظ على مصالحها إذا لم تسدد إحدى الدول الأعضاء حصة مساهمتها في نفقات الاتحاد أو إذا أخفقت إحدى الدول الأعضاء بأي شكل في التقيد بأحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقية (جينيف، 1992) بصورة كما المعدلة في صكوك التعديل المعتمدة (كيوتو، 1994 ومينابوليس، 1998 ومراكش، 2002)، أو للحقوق والبروتوکولات المرفقة بهما أو الوثائق الختامية لمؤتمر المندوبين المفوضين (مراكش، 2002)، أو إذا أبدت بلدان أخرى تحفظات من المحتمل أن تسبب زيادة في حصة مساهمتها في نفقات الاتحاد، وأخيراً، إذا أبدت بلدان أخرى تحفظات تلحق الضرر بخدمات اتصالاتها.

50

الأصل: بالإنكليزية

عن الجمهورية التشيكية:

يحتفظ وفد الجمهورية التشيكية لحكومته بحقها في اتخاذ أي تدبير قد تراه ضرورياً للحفاظ على مصالحها إذا لم تسدد إحدى الدول الأعضاء مساحتها في نفقات الاتحاد أو إذا أخفقت إحدى الدول الأعضاء في التقيد بأحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جنيف، 1992)، بصورة مما المعدلة في صكوك التعديل المعتمدة (كيوت، 1994 ومينابوليس، 1998 وماراكش، 2002) أو الملحقات والبروتوكولات المرفقة بهما أو الوثائق الختامية المؤتمرات المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (ماراكش، 2002)، أو إذا أبدت بلدان أخرى تحفظات من المحمول أن تسبب زيادة في حصة مساحتها في نفقات الاتحاد، وأخيراً، إذا أبدت بلدان أخرى تحفظات تضر بخدمات اتصالها.

51

الأصل: بالإسبانية

عن المكسيك:

إن وفد المكسيك، إذ يوقع الوثائق الختامية المؤتمرات المندوبيين المفوضين (ماراكش، 2002)، يحتفظ لحكومته بحقها في:

اتخاذ أي تدابير تعتبرها ضرورية لحماية حقوقها السيادية والحفاظ عليها إذا أخفقت بعض الدول الأعضاء الأخرى في مراعاة أو تطبيق أحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته وأحكام القرارات والمقررات والتوصيات والملحقات والبروتوكولات الواردة في الوثائق الختامية لهذا المؤتمر.

إبداء تحفظات على هذه الوثائق الختامية، وفقاً لاتفاقية فيما لقانون المعاهدات، في أي وقت تراه ملائمةً بين تاريخ توقيعها وتاريخ التصديق عليها، طبقاً للإجراءات المحددة في تشريعاتها الوطنية، وألاً تعتبر نفسها ملزمة بأي حكم من أحكام هذه الوثائق قد يهدى من حقها في إبداء مثل هذه التحفظات على النحو الذي تراه.

التخاذل أي تدابير تعتبرها ضرورية لحماية مصالحها فيما يتعلق باستعمال مدار السواتل المستقرة بالنسبة إلى الأرض واستعمال الطيف الراديوسي لتقدم خدماتها في مجال الاتصالات، في حالة تأخر أو عرقلة إجراءات التنسيق أو التبليغ أو التسجيل المتعلقة بتحصيصات ترددات الشبكات الساتلية، والتي تسبب أضراراً، سواء في حد ذاتها أو من جراء أفعال تقدم عليها دولأعضاء أخرى، ويراعي في ذلك مبدأ التوزيع المنصف لهذه الموارد.

عدم قبول إقرار أو تطبيق أي أعباء مالية إضافية ناشئة عن زيادة في قيمة الوحدة المساهمة غير ما يقررها هذا المؤتمر بهذا الشأن.

كما تبقي حكومة المكسيك تحفظاتها السابقة وتعيد تأكيدها، وأكملها تكررها هنا بنصها الكامل، أي التحفظات التي أبدتها وقت توقيع الوثائق الختامية المؤتمرات المتقدمة المفوضين (جنيف، 1992 وكيوتو، 1994 ومينابوليس، 1998) والتحفظات التي أبدتها عند اعتماد ومراجعة اللوائح الإدارية المشار إليها في المادة 4 من دستور الاتحاد الدولي للاتصالات.

الأصل: بالفرنسية/بالإنكليزية

عن جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية وجمهورية إيران الإسلامية والمملكة الأردنية الهاشمية ودولة الكويت والمملكة الغربية ودولة قطر وجمهورية اليمن:

تصريح البلدان التالية: جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية وجمهورية إيران الإسلامية والمملكة الأردنية الهاشمية ودولة الكويت والمملكة الغربية ودولة قطر وجمهورية اليمن، إذ توقع هذه الوثائق الختامية، أنها نظراً إلى عدم ورود أحكام في الدستور والاتفاقية تحدد العلاقة ما بين الدولة العضو وأعضاء القطاعات من غير الخاضعين لسلطتها، أنه في حالة نشوء نزاع بين إحدى الدول الأعضاء الموقعة أدناه وبين أعضاء قطاعات فإن الدولة العضو تحتفظ بالحق في تطبيق المادة 56 من الدستور فيما يتعلق بقيام الدولة العضو بفض النزاع.

53

الأصل: بالإنكليزية

عن جمهورية ألمانيا الاتحادية:

1 يحتفظ وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية لحكومته بحقها في اتخاذ أي تدابير تراها ضرورية لحماية مصالحها إذا لم تسدد دولأعضاء معينة حصة مساهمتها في نفقات الاتحاد، أو إذا أحافتت بأي شكل من الأشكال في التقييد بأحكام صكوك مراكش 2002 التي تعديل دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جنيف، 1992) بصورة كما المعدلة في صكوك كيوتو 1994 ومينيابوليس 1998، أو إذا كان من المحتمل أن تسبب التحفظات التي تبديها دولأعضاء آخرى في زيادة حصة مساهمة جمهورية ألمانيا الاتحادية في نفقات الاتحاد أو في الإضرار بخدمات اتصالاتها.

2 يصرح وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية أنه يتمسك فيما يتعلق بالمادة 4 من دستور الاتحاد الدولي للاتصالات (جنيف، 1992) بالتحفظات التي أبدتها باسم جمهورية ألمانيا الاتحادية عند توقيع اللوائح الإدارية المشار إليها في المادة 4.

54

الأصل: بالإنكليزية

عن مملكة تونغا:

إن وفد مملكة تونغا، إذ يوقع الوثائق الختامية المؤتمرون المندوبيان المفوضين (مراكش، 2002)، يصرح أنه يحتفظ لحكومته بحقها في:

أ) اتخاذ جميع التدابير التي قد تراها ضرورية، وفقاً لقوانينها الوطنية وللقانون الدولي، للحفاظ على مصالحها الوطنية إذا أخفق أعضاء آخرون في التقييد بأحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جنيف، 1992) كما عدلتهما الوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمرات المندوبيان المفوضين (كيoto، 1994 ومينيابوليس، 1998 ومراكش، 2002)، أو إذا صدر عن ممثلي الدول الأخرى تدابير أو تحفظات تمس سيادتها الوطنية أو اتصالاتها الوطنية أو تؤدي إلى زيادة حصة مساهمتها في نفقات الاتحاد.

(ب) إبداء تحفظات، بموجب اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات (1969)، بشأن الوثائق الختامية المذكورة أعلاه والصادرة عن مؤتمر المندوبين المفوضين (مراكش، 2002)، في أي وقت تراه مناسباً فيما بين تاريخ التوقيع عليها وتاريخ التصديق أو الموافقة عليها. كما يحتفظ حكومته بحقها في عدم الالتزام بأي حكم من أحكام هذه الوثائق الختامية أو دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته إذا كان هذا الحكم يحد من حقوقها السيادي في إبداء التحفظات.

55

الأصل: بالإنكليزية

عن اليابان:

إن وفد اليابان، إذ يوقع الوثائق الختامية المؤتمرون المندوبيون المفوضين (مراكش، 2002)، يحتفظ حكومته بحقها في اتخاذ أي إجراءات تراها ضرورية للحفاظ على مصالحها إذا أخفقت أي دولة عضو بأي شكل كان في التقيد بمقتضيات دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جنيف، 1992) أو ملحقاتها، أو إذا كان من شأن أي تحفظات تبديها بلدان أخرى أن تلحق الضرر بمصالح اليابان بأي شكل من الأشكال.

56

الأصل: بالإنكليزية

عن مالطة:

إن وفد مالطة، إذ يوقع الوثائق الختامية المؤتمرون المندوبيون المفوضين (مراكش، 2002)، يصرح باسم حكومته بما يلي:

(أ) إنه لا يقبل أي نتائج تترتب على أي تحفظات تصرح بها حكومة أخرى ويكون من شأنها زيادة حصة مساهمة مالطة في نفقات الاتحاد؛

(ب) إنه يحتفظ بحقه في اتخاذ أي إجراءات قد تراها ضرورية للحفاظ على مصالحها في حالة عدم قيام أي عضو بالوفاء بمساهمته في نفقات الاتحاد أو إذا أخفق في التقيد بأحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته كما عدلتها الوثائق الختامية لهذا المؤتمر، أو إذا كانت للتحفظات التي تبديها بلدان أخرى عواقب تضر بحسن تشغيل خدمات الاتصالات في مالطة؟

ج) إنه يحتفظ لحكومته أيضاً بمحفظتها في إبداء تحفظات معينة أخرى على هذه الوثائق الختامية أو أي صكوك ناشئة عن مؤتمرات الاتحاد الأخرى طالما لم تصدق عليها حكومة مالطة إلى وقت إيداع وثائق التصديق عليها.

57

الأصل: بالإنكليزية

عن أستراليا:

يصرح وفد أستراليا بأنه يحتفظ لحكومته بمحفظتها في الإدلاء بتصريحات أو إبداء تحفظات عند إيداع وثيقة تصدقها على الوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002).

58

الأصل: بالإنكليزية

عن جمهورية كوريا:

إن وفد جمهورية كوريا، إذ يوقع الوثائق الختامية لمؤتمر المندوبيين المفوضين (مراكش، 2002)، يحتفظ لحكومته بمحفظتها في اتخاذ أي تدابير تراها ضرورية للحفاظ على مصالحها إذا أحقق أي عضو بأي شكل في التقييد بأحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جينيف، 1992)، بصورة كما المعدهلة في مؤتمرات المندوبيين المفوضين (كيوتو، 1994 ومينيابوليس، 1998 ومراكش، 2002) أو ملحقاتها، أو إذا أبدت بلدان أخرى تحفظات يحتمل أن تلحق الضرر بمصالحها بأي شكل من الأشكال.

59

الأصل: بالروسية

عن جمهورية أرمينيا وجمهورية بيلاروس وجمهورية مولدوفا وجمهورية أوزبكستان وجمهورية قيرغيزستان والاتحاد الروسي وأوكرانيا:

تحتفظ وفود البلدان المذكورة أعلاه لحكومة كل منها بالحق في إصدار أي بيانات أو تحفظات لدى التصديق على صكوك تعديل دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (مراكش، 2002) والحق في اتخاذ أي إجراء تراه ضرورياً للحفاظ على مصالحها إذا أخفق أي عضو في الاتحاد بأي شكل كان في التقيد بأحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته أو إذا كانت التحفظات التي يبيدها أي بلد تلحق الضرر بتشغيل خدمات الاتصالات في البلدان المذكورة أعلاه أو تؤدي إلى زيادة في مساحتها السنوية في نفقات الاتحاد.

60

الأصل: بالفرنسية

عن الجمهورية الغابونية:

إن وفد الجمهورية الغابونية يحتفظ لحكومته بحقها في:

1 اتخاذ كل التدابير الضرورية لحماية مصالحها إذا أخفقت بعض الدول الأعضاء بأي شكل كان في التقيد بأحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جنيف، 1992) أو بصكوك تعديلهما المعتمدة في مؤتمرات المندوبيين المفوضين (كونتو، 1994 ومينابوليس، 1998 وماراكش، 2002)، أو إذا كان من طبيعة التحفظات التي تبيدها دولأعضاء أخرى أن تلحق الضرر بتشغيل خدمات اتصالها؛

2 قبول أو عدم قبول النتائج المالية التي يمكن أن تترجم عن هذه التحفظات؛

3 إبداء تحفظات إضافية قد تراها ضرورية عند إيداع وثائق تصدقها.

الأصل: بالإنكليزية

عن جمهورية البرازيل الاتحادية:

إن وفد البرازيل، إذ يوقع الوثائق الختامية المؤتمرات المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)، وفقاً لأحكام الدستور البرازيلي، يصرح أن هذا التوقيع يخضع لتصديق المجلس الوطني عليه. كما يود وفد البرازيل أن يعبر عن موقفه إزاء القرار 106 (مراكش، 2002). فمن ناحية، تؤيد البرازيل تأييداً تاماً الاقتراح الرامي إلى دراسة إعادة هيكلة الاتحاد ومراجعة أساليب عمله، مؤكدة على أهمية هذه العملية التي جاءت في الوقت المناسب وستؤدي إلى تحقيق مزيد من الكفاءة والمرنة في القطاعات. ومن ناحية أخرى، فإن حكومة البرازيل إذ تدرك أن فريق عمل المجلس الذي أنشئ لدراسة هذه المسألة مفتوح لجميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات، كما جاء في القرار 106 (مراكش، 2002)، تود أن تختفظ بمفهومها عن الاتحاد كمنظمة دولية حكومية وأن تكون وفود الدول الأعضاء هي وحدتها التي تمثل البلدان في القرارات التي يتخذها الاتحاد.

الأصل: بالإنكليزية

عن دولة إسرائيل:

1 تصرح حكومة دولة إسرائيل بأنها تختفظ بحقها في:

أ) اتخاذ أي تدبير تراه ضرورياً لحماية مصالحها وللحفاظ على حسن تشغيل خدمات اتصالاتها إذا لحقهاضرر بسبب المقررات والقرارات الصادرة عن هذا المؤتمر أو بسبب تحفظات التي تبديها دولأعضاء أخرى؟

ب) اتخاذ أي تدبير للحفاظ على مصالحها إذا أخفقت إحدى الدول الأعضاء في التقيد بأحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جنيف، 1992) كما عدلتهما مؤتمرات المندوبيين المفوضين (كيoto، 1994 ومينيابوليس، 1998 ومراكش، 2002) أو الملحقات والبروتوكولات المرفقة بهما؛ أو إذا كان من شأن أي تحفظات تبديها أي دولة عضو أخرى أن تلحق الضرر بخدمات اتصالاتها.

2 تشير حكومة دولة إسرائيل إلى القرار 125 (مراكسن، 2002) وتصرح بعوقيها بأن تفسير هذا القرار وتطبيقه من قبل جميع المعينين يجب أن يخضعا لأي اتفاقيات أو ترتيبات ثانية قائمة أو يتفق عليها في المستقبل بين إسرائيل والجانب الفلسطيني. وعلاوة على ذلك فإن إسرائيل ستقوم بتفسير هذا القرار وتطبيقه وفقاً للقانون الإسرائيلي الساري ورهناً بأحكامه.

3 تحفظ حكومة دولة إسرائيل بعدها في تعديل التحفظات والتصريحات السابقة وفي إبداء تحفظات وتصريحات أخرى تراها ضرورية حتى وقت إبداع وثيقة التصديق على الوثائق الختامية المؤتمرة المندوبيين المفوضين (مراكسن، 2002).

63

الأصل: بالإنكليزية

عن جمهورية موزامبيق:

إن وفد جمهورية موزامبيق يصرح باسم حكومته بما يلي:

1 إنما تحفظ بعدها في اتخاذ جميع التدابير التي قد تعتبرها ضرورية لحماية مصالحها إذا لم يتقييد أي بلد آخر بأحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جينيف، 1992)، كما عدلتهما مؤتمرات المندوبيين المفوضين (كيتو، 1994 ومينابوليس، 1998 ومراكسن، 2002) أو أي صكوك أخرى تتصل بهما؛

2 إنما لا تقبل أي نتائج متربة على أي تحفظات يديها أي بلد آخر وتحفظ لنفسها بحق اتخاذ أي إجراء تراه مناسباً.

64

الأصل: بالإنكليزية

عن جمهورية إيران الإسلامية:

سم الله الرحمن الرحيم

إن وفد جمهورية إيران الإسلامية، إذ يوقع الوثائق الختامية المؤتمرة المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكسن، 2002)، يحتفظ بعوقيها في:

1 اتخاذ أي تدبير أو ترتيب قد تعتبره ضرورياً أو لازماً للحفاظ على حقوقها ومصالحها إذا أخفق أعضاء آخرون بأي شكل في التقيد بأحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جنيف، 1992)، أو أي ملحقات أو بروتوكولات أو لواح مرفقة بهما؛

2 حماية مصالحها إذا لم تسد بعض الدول الأعضاء حرص مساهمتها في نفقات الاتحاد أو إذا أبدت دول أعضاء أخرى تحفظات تضر بخدمات اتصالات جمهورية إيران الإسلامية؛

3 عدم الالتزام بأي أحكام لدستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جنيف، 1992)، إذا كان لهذه الأحكام أن تمس سيادتها بشكل مباشر أو غير مباشر أو أن تكون مخالفة لدستور جمهورية إيران الإسلامية وقوانينها ولوائحها؛

4 إبداء تحفظات أو تصريحات أخرى حتى وقت التصديق على صكوك التعديل (مراكش، 2002) في دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جنيف، 1992).

65

الأصل: بالإنكليزية

عن جمهورية بوتسوانا:

إن وفد جمهورية بوتسوانا يصرح باسم حكومة جمهورية بوتسوانا بما يلي:

1 إنما تحفظ بحقها في اتخاذ أي تدبير تعتبره ضرورياً لحماية مصالحها إذا لم يتلزم أي بلد آخر بمراعاة أحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جنيف، 1992) أو التعديلات التي أجرتها مؤتمرات المندوبين المفوضين (كيتو، 1994 ومينابوليس، 1998 وماراكش، 2002) و/أو أي صكوك أخرى مرتبطة بهما؛

2 إنما لن تقبل أي عواقب قد تنجم عن تحفظات يديها أي بلد، وتحفظ بحقها في اتخاذ أي تدبير تراه ملائماً.

66

الأصل: بالإسبانية

عن إسبانيا:

أولاً:

يصرح وفدى إسبانيا، باسم حكومته، أنها لا تقبل أي تصريحات أو تحفظات تبديها حكومات أخرى إذا كانت تؤدي إلى زيادة في التزاماتها المالية.

ثانياً:

يحتفظ وفدى إسبانيا لملكية إسبانيا، بوجوب اتفاقية فيما بينا لقانون المعاهدات بتاريخ 23 مايو 1969، بحقها في إبداء تحفظات على الوثائق الختامية التي اعتمدها هذا المؤتمر، من الآن وحتى موعد إيداعها وثيقة الصديق المناسبة.

67

الأصل: الإنكليزية

عن جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية أذربيجان والدانمارك وجمهوريّة إستونيا وفنلندا وفرنسا وجمهورية هنغاريا وأيرلندا وإيطاليا وجمهورية لاتفيا ومالطا وملكة هولندا والبرتغال والجمهورية السلوفاكية والجمهورية التشيكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والسويد والاتحاد السويسري وتركيا:

إن وفود البلدان المذكورة أعلاه، لدى توقيعها الوثائق الختامية لمؤتمر المندوبيين المفوضين (مراكش، 2002)، تصرح رسميًا بأنما ما زالت تبقى التصريحات والتحفظات التي أبدتها بلدانها لدى توقيع الوثائق الختامية الصادرة عن المؤتمرات التعاهدية السابقة كأنما صادرة بالكامل في هذا المؤتمر.

68

الأصل: الإنكليزية

عن تركيا:

إن وفدى جمهورية تركيا، إذ يوقع الوثائق الختامية لمؤتمر المندوبيين المفوضين (مراكش، 2002):

1 يحتفظ حكومته بحقها في اتخاذ أي تدبير قد تعتبره ضرورياً للحفاظ على مصالحها إذا أخفقت أي دولة عضو بأي شكل في التقيد بدستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيه (جنيف، 1992) كما عدلتهم مؤتمرات المندوبيين المفوضين (كيoto، 1994 ومينيابوليس، 1998 وماراكس، 2002) أو الملحقات والبروتوكولات المرفقة بهما، أو إذا كان تحفظات تبديها إحدى الدول الأعضاء أن تضر بحسن تشغيل خدمات اتصالاتها أو تؤدي إلى زيادة مساحتها في نفقات الاتحاد؛

2 يحتفظ حكومته بحقها في إبداء تحفظات أخرى على هذه الوثائق الختامية إذا استدعي الأمر؛

3 يصرح باسم حكومته أنها لا تقبل تبعات أي تحفظات قد تؤدي إلى زيادة مساحتها في نفقات الاتحاد؛

4 يصرح رسمياً أن التحفظات التي أبديت فيما سبق على دستور الاتحاد واتفاقاته ولوائحه الإدارية لا تزال قائمة ما لم يصرح بخلاف ذلك.

69

الأصل: بالإنكليزية

عن جمهورية أذربيجان:

إن وفد تركيا، إذ يوقع على الوثائق الختامية لمؤتمر المندوبيين المفوضين (ماراكس، 2002) يصرح باسم جمهورية أذربيجان:

1 أن حكومتها تحفظ بحقها في اتخاذ أي تدبير قد تعتبره ضرورياً لحماية مصالحها إذا أخفقت أي دولة عضو بأي شكل في التقيد بدستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيه (جنيف، 1992) كما عدلتهم مؤتمرات المندوبيين المفوضين (كيoto، 1994 ومينيابوليس، 1998 وماراكس، 2002)، أو الملحقات والبروتوكولات المرفقة بهما، أو إذا كان تحفظات تبديها أي دولة عضو أن تضر بحسن تشغيل خدمات اتصالاتها أو تؤدي إلى زيادة حصة مساحتها في نفقات الاتحاد؛

2 أن حكومتها تحفظ بحقها في إبداء تحفظات أخرى على هذه الوثائق الختامية إذا استدعي الأمر؛

3 أن حكومتها لا تقبل تبعات أي تحفظات قد تؤدي إلى زيادة حصة مساهمتها في نفقات الاتحاد؛

4 تصرح رسمياً بأن التحفظات التي أبديت فيما سبق على دستور الاتحاد واتفاقيته ولوائحه الإدارية لا تزال قائمة ما لم يصرح بخلاف ذلك.

70

الأصل: بالإنكليزية

عن الولايات المتحدة الأمريكية:

تشير الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأحكام الخاصة بالتحفظات الواردة في المادة 32 من اتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات (جنيف، 1992)، وتوضح أنها عندما تنظر في الوثائق الختامية لمؤتمر المندوبين المفوضين (مراكش، 2002) قد ترى من الضروري أن تدلّي بتصريحات أو تبدي تحفظات إضافية. ولذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحفظ بمحها في الإدلاء بتصريحات أو إبداء تحفظات إضافية عند إيداعها وثيقة تصديقها على التعديلات المدخلة على الدستور والاتفاقية (جنيف، 1992) والتي اعتمدها مؤتمر المندوبين المفوضين (مراكش، 2002).

إن الولايات المتحدة الأمريكية تكرر جميع التصريحات والتحفظات التي أبدتها في مؤتمرات إدارية عالمية أو مؤتمرات عالمية للاتصالات الراديوية قبل التوقيع على هذه الوثائق الختامية، وهي تستعيد ضمناً هذه التصريحات والتحفظات وذلك من خلال تضمينها هنا بالإضافة إليها.

والولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع، بالتوقيع على تعديلات الدستور والاتفاقية التي اعتمدها مؤتمر المندوبين المفوضين (مراكش، 2002) أو بالتصديق اللاحق عليها، أن توافق على الالتزام باللوائح الإدارية المعتمدة قبل تاريخ توقيع هذه الوثائق الختامية. ولا يمكن اعتبار الولايات المتحدة موافقة على الالتزام بأى مراجعة للوائح الإدارية تُعتمد بعد تاريخ التوقيع على هذه الوثائق الختامية، سواء كانت مراجعة جزئية أم كافية، إلا إذا بلغت الاتحاد الدولي للاتصالات صراحة عن موافقتها على هذا الالتزام.

الأصل: بالإنكليزية

عن الولايات المتحدة الأمريكية:

ستقوم الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بالامتيازات والخصائص التي ستقدم عوجب بالإضافة رقم ADD 142A لل المادة 10 من اتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات، بتزويد أعضاء لجنة لوائح الراديو بالامتيازات والخصائص الوظيفية التي تمثل تلك الممنوحة لمسؤولي المنظمات الدولية المحددة. عوجب قانون الولايات المتحدة بشأن خصائص المنظمات الدولية (22, United States Code 288 et seq.).

الأصل: الإسبانية

عن كوبا:

إن وفد جمهورية كوبا، إذ يوقع الوثائق الختامية المؤتمرة المتداين المفوضين (مراكش، 2002)، يصرح بما يلي:

نظراً إلى استمرار الممارسات التدخلية من جانب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، في إقامة محطات إذاعية وتلفزيونية موجهة نحو الأراضي الكوبية لأغراض سياسية ولزعزعة الاستقرار، مما يمثل انتهاكاً واضحاً للأحكام والمبادئ التي تحكم الاتصالات في العالم، والتي تهدف خاصة إلى تسهيل التعاون الدولي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فيما بين الشعوب، ويتحققضرر بحسن تشغيل خدمات الاتصالات الراديوية الكوبية وسيرها الطبيعي، فإن الإدارة الكوبية تتحفظ بحقها في أن تتخذ جميع التدابير التي قد تراها ضرورية؛

إن عواقب التدابير التي قد تضطر الإدارة الكوبية إلى اتخاذها بسبب التصرفات غير المشروعة الصادرة عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ستكون من مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية وحدها؛ ولذلك لا تعرف كوبا بأي شكل كان بما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية من تبليغ عن ترددات وتسجيلها واستعمالها فوق ذلك الجزء من الأراضي الكوبية المتمثل في مقاطعة غواناتانامو التي تختلها الولايات المتحدة بالقوة وعكس الرغبة الصريحة لشعب كوبا وحكومتها؛

-

تحفظ حكومة كوبا بحقها في اتخاذ أي تدابير تعتبرها ضرورية لحماية مصالحها إذا ما أخفقت أي دولة عضو آخر في التقييد بأحكام صكوك التعديل (مراكش، 2002) في دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جينيف، 1992) كما عدهما مؤتمراً المندوبيين المفوضين (كيتو، 1994 ومينيابوليس، 1998)، واللوائح الإدارية للاتحاد والقواعد العامة المؤتمرات وجمعياته واجتماعاته، أو إذا ما أضرت تحفظات يديها أعضاء آخرون بأي شكل من الأشكال بخدمات اتصالات كوبا أو أفضت إلى زيادة حصة مساهمتها في نفقات الاتحاد. وتحفظ وفد كوبا بالمثل لحكومته بحقها في إبداء تصريحات وتحفظات أخرى قد تبدو ضرورية عند إيداعها لوثائق التصديق على صكوك التعديل (مراكش، 2002) في دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جينيف، 1992) كما عدهما مؤتمراً المندوبيين المفوضين (كيتو، 1994 ومينيابوليس، 1998).

إن وفد جمهورية مالي، إذ يوقع الوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)، يحتفظ لحكومته بحقها السيادي في اتخاذ جميع التدابير والترتيبات الضرورية لحماية حقوقها ومصالحها الوطنية عندما يتحقق بعض الأعضاء بأي شكل كان في التقييد بأحكام الوثائق الختامية المذكورة أو عندما يلحقون الضرر بشكل مباشر أو غير مباشر بمصالح خدمات الاتصالات التابعة لها أو بأمنها وسيادتها الوطنية.

الأصل: بالإنكليزية

عن جمهورية كينيا:

يحتفظ وفد جمهورية كينيا لحكومته بحقها في اتخاذ أي تدبير قد تعتبره ضرورياً و/أو مناسباً للحفاظ على مصالحها وحمايتها إذا أخفق أي عضو في التقيد بأحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جينيف، 1992) والتعديلات التي أدخلتها عليهما مؤتمرات المندوبين المفوضين (كيوتو، 1994 ومينيابوليس، 1998 وماراكلش، 2002) و/أو أي صكوك أخرى مرتبطة بهما. ويؤكد الوفد علاوة على ذلك أن حكومة جمهورية كينيا لا تقبل تحمل أي مسؤولية عن النتائج التي تنجم عن أي تحفظ يديه أعضاء آخرون في الاتحاد.

الأصل: بالإنكليزية

عن جمهورية جنوب إفريقيا:

إن وفد جمهورية جنوب إفريقيا، إذ يوقع الوثائق الختامية، يحتفظ لحكومته بحقها في:

1 اتخاذ أي تدبير قد تعتبره ضرورياً للحفاظ على مصالحها إذا أخفق أي عضو من أعضاء الاتحاد بأي شكل في التقيد بأحكام صك التعديل (ماراكلش، 2002) في دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جينيف، 1992) كما عدهمما مؤتمر المندوبين المفوضين (كيوتو، 1994) ومؤتمر المندوبين المفوضين (مينيابوليس، 1998)، أو إذا أبدى بعض الأعضاء تحفظات تمس، بشكل مباشر أو غير مباشر، تشغيل خدمات اتصالاتها أو سيادتها؟

2 يحتفظ وفد جمهورية جنوب إفريقيا كذلك لحكومته بحقها في إبداء تحفظات إضافية قد تبدو لها ضرورية، من الآن وحتى وقت تصديق جمهورية جنوب إفريقيا على صك التعديل (ماراكلش، 2002) في دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جينيف، 1992) كما عدهمما مؤتمر المندوبين المفوضين (كيوتو، 1994) ومؤتمر المندوبين المفوضين (مينيابوليس، 1998).

76

الأصل: بالإنكليزية

عن ملاوي:

يختفظ وفد جمهورية ملاوي إلى مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002) لحكومته بالحق في اتخاذ أي تدابير تراها ضرورية أو مناسبة لحفظ مصالحها وحمايتها إذا ما أخفق أي عضو في التقيد بأحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جيف، 1992)، وأي تعديلات عليهما اعتمدتها مؤتمرات المندوبيين المفوضين (كيتو، 1994 ومينيابوليس، 1998 وماراكش، 2002)، وأي صكوك أخرى تتصل بهما. ويصرح وفد جمهورية ملاوي أيضاً بأن حكومته لا تقبل أي مسؤولية عن العواقب الناشئة عن تحفظات التي يديها أي عضو آخر في الاتحاد.

77

الأصل: الإسبانية

عن الجمهورية الدومينيكية:

يدلي وفد الجمهورية الدومينيكية باسم حكومته بالبيان التالي:

يختفظ وفد الجمهورية الدومينيكية، عند التوقيع على الوثائق الختامية لمؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)، بالحق في إبداء تحفظات جديدة على هذه الوثائق الختامية في أي وقت يرى ذلك مناسباً فيما بين تاريخ التوقيع عليها وتاريخ التصديق عليها طبقاً للإجراءات المنصوص عليه في تشريع الجمهورية الدومينيكية.

ولا تقبل الجمهورية الدومينيكية فرض وتطبيق أي أعباء مالية أخرى غير ما وافق عليه مؤتمر المندوبيين المفوضين (مراكش، 2002).

ويختفظ وفد الجمهورية الدومينيكية بالحق في اتخاذ أي تدابير يراها ضرورية لحماية سيادة الجمهورية الدومينيكية والمحافظة عليها إذا أخفقت أي دولة عضو في التقيد بأحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جيف، 1992) بصيغتهما المعدلة في مؤتمر المندوبيين المفوضين (كيتو، 1994 ومينيابوليس، 1998) وبالقرارات والمقررات والتوصيات والملحقات والبروتوكولات التي تتألف منها الوثائق الختامية لمؤتمر المندوبيين المفوضين (مراكش، 2002) أو إذا انتهكت أي دولة عضو تلك الأحكام.

الأصل: بالإنكليزية

عن ولايات ميكرونيزيا الموحدة:

تشير ولايات ميكرونيزيا الموحدة إلى التصريحات والتحفظات الواردة في وثيقة المؤتمر رقم 228 والصادرة عن دولأعضاء تحفظ بحقها في اتخاذ أي تدابير قد تراه ضرورياً للحفاظ على مصالحها حيال تطبيق أحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (طبعة 1999)، وأي تعديلات تجرى فيهما. وولايات ميكرونيزيا الموحدة تحفظ بحقها في اتخاذ أي تدابير تراها ضرورية للحفاظ على مصالحها تجاه مثل هذه الإجراءات.

الأصل: بالإنكليزية

عن الولايات المتحدة الأمريكية:

أخذت الولايات المتحدة الأمريكية علماً بالبيان رقم 72 الذي أدلّى به وفد كوبا، وتذكر بجميع حقوقها في الإرسال الإذاعي نحو كوبا على ترددات مناسبة خالية من التشويشات أو غيرها من التداخلات الضارة، وتحفظ بحقوقها المتعلقة بالتدخل الموجود حالياً وكل تداخل يحتمل أن تسبّبه كوبا مستقبلاً في إرسالات الولايات المتحدة الإذاعية. وعلاوة على ذلك، تذكر الولايات المتحدة الأمريكية أن وجودها في غواتيمالا هو بموجب اتفاق دولي ساري المفعول حالياً، والولايات المتحدة الأمريكية تحفظ بحقها في تلبية احتياجاتها في الاتصالات الراديوية هناك كما كانت تفعل دائماً وحتى الآن.

الأصل: بالإنكليزية

عن الولايات المتحدة الأمريكية:

تشير الولايات المتحدة الأمريكية إلى التصريحات التي أدلت بها دولأعضاء مختلفة تحفظ فيها بحقها في اتخاذ أي تدابير تراها ضرورياً للحفاظ على مصالحها حيال تطبيق أحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جيبي، 1992) أو أي تعديلات لهما. والولايات المتحدة الأمريكية تحفظ بحقها في اتخاذ أي تدابير تراها ضرورية للحفاظ على مصالحها تجاه مثل هذه الإجراءات.

81

الأصل: بالإنكليزية

عن جمهورية جزر مارشال:

تشير جمهورية جزر مارشال إلى التصريحات التي أدلت بها دول أعضاء مختلفة، تحفظ فيها بحقها في اتخاذ أي تدبير تراه ضرورياً للحفاظ على مصالحها حيال تطبيق أحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جنيف، 1992) أو أي تعديلات لها. وجمهورية جزر مارشال تحفظ بحقها في اتخاذ أي تدابير تراها ضرورية للحفاظ على مصالحها تجاه مثل هذه الإجراءات.

82

الأصل: بالإنكليزية

عن جمهورية فيتنام الاشتراكية:

إن وفد جمهورية فيتنام، إذ يوقع الوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)، وبعد أن نظر في التصريحات والتحفظات الواردة في وثيقة المؤتمر رقم 228، يصرح:

1 أنه يحتفظ بالتحفظات التي أبدتها فيتنام في مؤتمر المندوبيين المفوضين (نيروي، 1982) وأعادت تأكيدها في مؤتمرات المندوبيين المفوضين التي انعقدت في نيس (1989) وجنيف (1992) وكيوتو (1994) ومينابوليس (1998)؛

2 أن فيتنام تحفظ بحقها في اتخاذ أي تدبير قد تراه ضرورياً للحفاظ على مصالحها إذا أخفقت أي دولة عضو أخرى بأي شكل في التقيد بأحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات أو اتفاقيته أو لواحده الإدارية أو التعديلات المرفقة بها، أو إذا أبدت دولأعضاء أخرى تحفظات تمس سيادة جمهورية فيتنام الاشتراكية أو تضر بمصالحها وخدمات الاتصالات فيها؛

3 أنه يحتفظ بجمهورية فيتنام الاشتراكية بحقها في إبداء تحفظات إضافية، وقت التصديق على تعديلات الدستور والاتفاقية التي أجريت في مؤتمر المندوبيين المفوضين السادس عشر المنعقد في مراكش.

الأصل: بالإنكليزية

عن جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية:

إن وفد جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، وقد نظر في التصريحات والتحفظات الواردة في الوثيقة 228 لهذا المؤتمر، وإذا يقع الوثائق الختامية لمؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002) يحتفظ لحكومته بحقها في اتخاذ أي تدابير قد تعتبرها ضرورية للحفاظ على مصالحها وحياتها، إذا أخفق بعض الأعضاء بأي شكل في التقييد بمتطلبات صكى مراكش 2002 اللذين يعدلان دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جنيف، 1992) بصيغتهما العدلة في مؤتمر المندوبيين المفوضين (كيوتو، 1994 ومينيابوليس، 1998) أو بالملحقات المرفقة بهما، أو إذا أضرت عوائق التحفظات التي عبرت عنها بلدان أخرى بالتشغيل الفعال لخدمات اتصالاتها.

ويحتفظ الوفد الإثيوبي لحكومته كذلك بحقها في عدم التقييد بأي حكم في دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جنيف، 1992) قد يمس حقوقها السيادي أو ينافق الدستور والقوانين واللوائح في جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية.

الأصل: بالفرنسية

عن جمهورية السنغال:

إن وفد جمهورية السنغال، بعد الاطلاع على الوثيقة 228، وإذا يقع الوثائق الختامية لمؤتمر المندوبيين المفوضين (مراكش، 2002)، يحتفظ لحكومته بحقها في:

1 اتخاذ جميع التدابير التي تراها ضرورية للحفاظ على مصالحها الوطنية إذا لم يتقييد أي عضو في الاتحاد بأي شكل بأحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جنيف، 1992) كما عدلتهما مؤتمرات المندوبيين المفوضين (كيوتو، 1994 ومينيابوليس، 1998 وماراكش، 2002) أو بالأحكام والملحقات واللوائح الإدارية المرفقة بهما، أو إذا أضرت نتائج التحفظات التي عبرت عنها دولأعضاء أخرى، على نحو مباشر أو غير مباشر، بخدمات الاتصالات في السنغال، أو مست بحقوقها كدولة ذات سيادة؛

2 عدم الالتزام بأي مراجعة للوائح الإدارية تعتمد بعد تاريخ التوقيع على هذه الوثائق الختامية، سواء كانت مراجعة جزئية أم كافية، إلا إذا بلغت الاتحاد الدولي للاتصالات صراحة عن موافقتها على هذا الالتزام؛

3 عدم قبول أي تدبير مالي قد يؤدي إلى زيادة غير مبررة في حصة مساهمتها في نفقات الاتحاد.

85

الأصل: بالإنكليزية

عن جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية:

بعد أن أخذ وفد سري لانكا علماً بالتصريحات التي أدلت بها بلدان أعضاء أخرى، يصرح بأن حكومة جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية تحفظ بحقها في:

1 اتخاذ أي إجراء تراه ضرورياً للحفاظ على مصالحها، إذا أحقق أي عضو في الاتحاد بأي شكل في التقيد بمتطلبات دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جينيف، 1992) بصورة كما المعدلة في مؤتمرات المندوبيين المفوضين (كيوتو، 1994 ومينيابوليس، 1998 ومراكش، 2002)، والملحقات والبروتوكولات المرفقة بهما، أو إذا أدى أي تحفظ أبدته بلدان أخرى في الاتحاد، إلى إلحاق الضرر بحسن تشغيل خدمات اتصالها، أو مس سيادتها أو أدى إلى زيادة حصة مساهمتها في تحمل نفقات الاتحاد؛

2 اتخاذ أي تدابير تراها ضرورية للحفاظ على مصالحها الوطنية، إذا أحققت دول أعضاء أخرى في التقيد بأحكام الوثائق الختامية لهذا المؤتمر (مراكش، 2002)؛

3 إبداء تحفظات إضافية خاصة حيال الوثائق الختامية المذكورة سابقاً أو أي صك آخر صادر عن مؤتمرات الاتحاد الأخرى ذات الصلة لم يصدق عليه بعد، من الآن وحتى وقت إيداع صك التصديق على هذه الوثائق الختامية.

الأصل: بالإنكليزية

عن مملكة بوتان:

إن وفد مملكة بوتان، وقد أخذ علماً بالتصريحات والتحفظات التي عبرت عنها دولأعضاء أخرى، يصرح وهو يوقع الوثائق الختامية لمؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)، أنه يحتفظ لحكومته بحقها في اتخاذ أي تدابير تراه ضرورية للحفاظ على مصالحها إذا أخفقت أحد أعضاء الاتحاد بأي شكل في التقيد بدستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جنيف، 1992) كما عدلتهما مؤتمرات المندوبيين المفوضين (كيتو، 1994 ومينيابوليس، 1998 ومراكش، 2002) أو أي ملحقات وبروتوكولات المرفقة بهما، أو إذا أبدى أحد أعضاء الاتحاد تحفظات من شأنها أن تلحقضرر بخدمات الاتصالات في مملكة بوتان أو أن تمس بسيادتها.

الأصل: بالإنكليزية

عن بابوا غينيا - الجديدة:

إن وفد بابوا غينيا الجديدة، بعد أن نظر في التصريحات والتحفظات الواردة في الوثيقة 228 لهذا المؤتمر، وهو إذ يوقع الوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002) يحتفظ:

1 لحكومته بحقها في اتخاذ أي تدابير قد تراها ضرورية للحفاظ على مصالحها، إذا أخفقت أي دولة عضو بأي شكل في التقيد بأحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جنيف، 1992)، كما عدلتهما الوثائق الختامية لمؤتمرات المندوبيين المفوضين (كيتو، 1994 ومينيابوليس، 1998 ومراكش، 2002)، والملحقات والبروتوكولات المرفقة بهما، أو إذا ألحق أي تحفظ من دولة عضو في الاتحادضرر بخدمات الاتصالات في بابوا غينيا - الجديدة، أو مس بسيادتها أو مصالحها، أو أدى إلى زيادة حصة مساهمتها في نفقات الاتحاد؛

2 عوقيه إزاء أحكام الاتفاقية التي اعتمدتها هذا المؤتمر والتي تتعلق بالامتيازات والخصائص الوظيفية التي يتمتع بها الأشخاص المستجبون للعمل في لجنة لوحظ الراديو؟

3 لحكومته بحقها في التعبير عن أي تصريحات أو تحفظات إضافية قد تراها ضرورية، قبل التصديق على الوثائق الختامية لمؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002).

88

الأصل: بالإنكليزية

عن رومانيا:

إن حكومة رومانيا إذ تشير إلى التصريحات التي أدلت بها بعض الدول الأعضاء إزاء تحفظات أبدتها في مؤتمرات تعاهدية سابقة للاتحاد، تعلن رسمياً أنها تخفظ بالتصريحات والتحفظات التي أبدتها عند توقيع الوثائق الختامية لتلك المؤتمرات كما لو كانت صادرة عنها بالكامل عند التوقيع على الوثائق الختامية لهذا المؤتمر.

89

الأصل: بالفرنسية

عن جمهورية الكاميرون:

إن جمهورية الكاميرون، وقد أخذت علمًا بالوثيقة 228، تحفظ لنفسها، عند التوقيع على هذه الوثائق الختامية، بالحق فيما يلي:

1 اتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية مصالحها إذا:

- لم تراع أي دولة عضو بأي شكل كان أحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جينيف، 1992) وتعديلاتها اللاحقة التي اعتمدتها مؤتمرات المندوبيين المفوضين (كيoto، 1994 ومينيابوليس، 1998 ومراكش، 2002)؛

- مست بحقوقها التحفظات التي أبدتها دولأعضاء أخرى؛

2 إبداء أي تحفظات إضافية تراها مناسبة إلى حين إيداع صكوك التصديق.

الأصل: بالإنكليزية

عن دولة إسرائيل:

1 إن التصريحين رقم 27 و39 (الفقرة حيم) اللذين أدلت بهما بعض الدول الأعضاء فيما يتعلق باللوائح الختامية يتعارضان مع مبادئ الاتحاد الدولي للاتصالات وأهدافه، وهو بالتالي خاليان من أي صلاحية قانونية.

2 تود حكومة دولة إسرائيل أن تسجل أنها ترفض هذين التصريحين اللذين يضيفيان طابعاً سياسياً على أعمال الاتحاد ويقوضاها.

3 إذا تصرفت أي دولة عضو أدلت بأي من التصريحين السابق ذكرهما تجاه إسرائيل على أي نحو ينتهك حقوق إسرائيل كدولة عضو في الاتحاد أو يخل بالالتزامات تلك الدولة العضو تجاه إسرائيل، فإن دولة إسرائيل تحفظ لنفسها بالحق في التصرف تجاه تلك الدولة العضو وفقاً لبدأ المعاملة بالمثل.

الأصل: بالإنكليزية

عن جمهورية زيمبابوي:

إن وفد جمهورية زيمبابوي، بعد أنقرأ التصريحات والتحفظات التي أبديت في نهاية مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)، والواردة في الوثيقة 228، وأخذ علمأً بها، يصرح، باسم حكومة جمهورية زيمبابوي أنها:

1 تحفظ بحقها في اتخاذ أي تدابير قد تعتبرها ضرورية للحفاظ على مصالحها إذا أخفق أي بلد في التقيد بأحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيه (جنيف، 1992)، والتعديلات التي أدخلت عليهما في مؤتمرات المندوبيين المفوضين (كيتو، 1994، ومينيابوليس، 1998، ومراكش، 2002) وأو الصكوك الأخرى ذات الصلة.

2 لن تقبل أي نتائج تترتب على أي تحفظ يديه أي بلد، وتحفظ بحقها في اتخاذ ما تراه مناسباً من إجراءات.

الأصل: بالإنكليزية

عن جمهورية تنزانيا المتحدة:

إن وفد جمهورية تنزانيا المتحدة، وقد نظر في التصريحات التي أدلت بها بعض الدول الأعضاء، يحتفظ لحكومته بحقها في اتخاذ أي تدبير قد تراه ضرورياً للحفاظ على مصالحها إذا أخفق أحد الأعضاء بأي شكل في التقيد بأحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جنيف، 1992) كما عدلتها مؤتمرات المندوبين المفوضين (كيوتو، 1994 ومينابوليس، 1998 وماراكسن، 2002) أو أي ملحقات وبروتوكولات مرفقة بهما، أو إذا أبدىأعضاء آخرون تحفظات من شأنها أن تمس بالسيادة الكاملة لتنزانيا أو تلحق الضرر بخدمات اتصالها.

الأصل: بالإنكليزية

عن جمهورية نيجيريا الاتحادية:

إن وفد جمهورية نيجيريا الاتحادية إلى مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (ماراكسن، 2002)، بعد الاطلاع على الوثيقة 228، وإذا يوقع الوثائق الختامية للمؤتمر، يحتفظ لحكومته بالحق فيما يلي:

1 اتخاذ أي إجراء تراه ضرورياً للحفاظ على مصالحها إذا أخفقت دول أخرى في التقيد بصكوك التعديل (ماراكسن، 2002) في دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جنيف، 1992) على السهو الذي عدّلها به مؤتمراً المندوبين المفوضين (كيوتو، 1994 ومينابوليس، 1998) أو أي ملحقات لهما، أو إذا كان من شأن تحفظات الدول الأعضاء الأخرى أو عدم تقيدها بعض الأحكام أن يلحق الضرر بتشغيل خدمات الاتصالات في نيجيريا؛

2 الإدلاء بأي تصريح أو إبداء أي تحفظ من الآن وحتى وقت تصديق جمهورية نيجيريا الاتحادية على صكوك التعديل (ماراكسن 2002) في دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جنيف، 1992) كما عدّلها مؤتمراً المندوبين المفوضين (كيوتو، 1994 ومينابوليس، 1998)؛

3 عدم قبول المسؤولية عن العواقب الناشئة عن أي تحفظ أبدته أي دولة عضو ويعكن أن يؤدي إلى زيادة مساهمة نيجيريا في نفقات الاتحاد.

94

الأصل: بالإسبانية

عن إيكوادور:

إن وفد إيكوادور، إذ يوقع على الوثائق الختامية لمؤتمر المندوبيين المفوضين (مراكش، 2002) وقد أحاط علماً بالتصريحات الصادرة عن بعض الدول الأعضاء الأخرى، يحتفظ لحكومته بالحق في اتخاذ أي تدابير قد تراها ضرورية، طبقاً لحقها السيادي وعوجب القانون الوطني والقانون الدولي، إذا أضيرت مصالحها نتيجة لخالق دولأعضاء آخر في التقييد بأحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جينيف، 1992) كما عدلتهم مؤشرات المندوبيين المفوضين (كيتو، 1994 ومينيابوليس، 1998 ومراكش، 2002) أو بالملحقات والبروتوكولات المرفقة بهما.

95

الأصل: بالإنكليزية

عن جمهورية أوغندا:

إن وفد أوغندا، وقد درس التصريحات الواردة في الوثيقة 228 لمؤتمر المندوبيين المفوضين (مراكش، 2002) للاتحاد الدولي للاتصالات، يحتفظ لحكومته بحقها في إبداء تحفظات أو تصريحات أو تعديلات الدستور والاتفاقية (جينيف، 1992) التي اعتمدها مؤتمر المندوبيين المفوضين (مراكش، 2002).

96

الأصل: بالإسبانية

عن جمهورية باراغواي:

إن وفد باراغواي، وقد نظر في التصريحات والتحفظات الواردة في الوثيقة 228، وإذ يوقع على الوثائق الختامية لمؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)، يصرح، طبقاً لأحكام دستور باراغواي، أن ذلك التوقيع رهن بتصديق الكونغرس الوطني.

97

الأصل: بالفرنسية

عن جمهورية مالي:

إن جمهورية مالي، وقد درست الوثيقة 228، تحفظ لنفسها بالحق في الإلقاء بتصریحات أو تحفظات إضافية عند إيداع وثيقة تصدیقها على تعديلات الدستور والاتفاقية (جنيف، 1992) التي اعتمدها مؤتمر المندوبين المفوضين (مراكش، 2002).

98

الأصل: بالإنكليزية

عن تركيا:

بعد أن نظر وفد جمهورية تركيا في التصریحات والتحفظات الواردة في الوثيقة 228 للمؤتمر، وإذا يقع الوثائق الختامية المؤتمرة المندوبين المفوضين (مراكش، 2002) يصرح أن الحكومة التركية ستنفذ أحكام الوثائق الختامية بالنسبة للأطراف التي لتركيا علاقات دبلوماسية معها، دون غيرها.

99

الأصل: بالعربية

عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى:

بسم الله الرحمن الرحيم

إن وفد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى إلى مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)، بالاطلاع على الوثيقة رقم 228، يصرح بأن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى تحفظ بمحفظتها في اتخاذ أي تدابير تعتبرها ضرورية من أجل الحفاظ على مصالحها في حالة عدم التزام أي عضو في الاتحاد بمراعاة الأحكام التي اعتمدتها هذا المؤتمر لتعديل دستور الاتحاد واتفاقيه (جنيف، 1992) وتعديلاتها من قبل مؤتمر المندوبين المفوضين (كيتو، 1994 ومينابوليس، 1998) وملحقات الدستور والاتفاقية، إذا كان لذلك أن يلحق الضرر بخدمات الاتصالات في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى أو يؤدي إلى زيادة حصة مساحتها في نفقات الاتحاد.

وتحفظ الجماهيرية العظمى بمحفظتها إضافية على الوثائق الختامية التي اعتمدتها هذا المؤتمر حتى تاريخ إيداعها وثيقة التصديق على هذه الوثائق.

100

الأصل: بالإسبانية

عن جمهورية شيلي:

إن وفـد جمهورية شيلي، بعد أن درس الوثيقة 228 يحتفظ لـحكومته بـحقها في:

أن تـتـخذ أي تـدـاـيـر تـعـتـيرـها ضـرـورـيـة لـلـحـفـاظ عـلـى مـصـالـحـهـا إـذـا أـحـقـقـ أـعـضـاء آخـرـون فـي التـقـيـدـ بـأـحـكـامـ دـسـتـورـ الـاتـحـادـ وـاـقـاـقـيـهـ (ـجـنـيفـ، 1992ـ) وـالـتـعـدـيـلـاتـ الـيـ أـدـخـلـتـهـا عـلـيـهـا مـؤـمـرـاتـ المـنـدوـبـينـ الـمـفـوضـينـ (ـكـوـتوـ، 1994ـ، وـمـيـنـابـولـيسـ، 1998ـ، وـمـراـكـشـ، 2002ـ) أوـ أيـ بـرـوـتـوكـولـاتـ أوـ مـلـحـقـاتـ مـرـفـقـةـ بـهـمـاـ، أوـ إـذـا أـبـدـتـ دـوـلـةـ عـضـوـ تـحـفـظـاتـ تـضـرـ بـحـقـوقـهـاـ السـيـادـيـةـ أوـ بـخـسـنـ تـشـغـيلـ خـدـمـاتـ الـاتـصـالـاتـ فـيـهـاـ؟ـ

أن تـبـدـيـ تـحـفـظـاتـ إـضـافـيـةـ، وـفـقـاـ لـاـتـفـاقـيـةـ فـيـبـاـنـاـ لـقـانـونـ الـمـعـاهـدـاتـ (ـ1969ـ)، عـلـىـ الـوـثـائـقـ الـخـاتـامـيـةـ لـمـؤـمـرـ المـنـدوـبـينـ الـمـفـوضـينـ لـلـاتـحـادـ الدـوـلـيـ لـلـاتـصـالـاتـ (ـمـراـكـشـ، 2002ـ)، فـيـ الـوقـتـ الـذـيـ تـعـتـيرـهـ منـاسـبـاـ بـيـنـ تـارـيـخـ التـوـقـيعـ وـتـارـيـخـ التـصـدـيقـ عـلـىـ الصـكـوكـ الـدـوـلـيـةـ الـيـ تـتـكـونـ مـنـهـاـ الـوـثـائـقـ الـخـاتـامـيـةــ.

101

الأصل: الإنكليزية

عن جـمهـوريـةـ أـلمـانـيـاـ الـاتـحـادـيـةـ وـأـسـترـالـياـ وـالـنـمـسـاـ وـجـمهـوريـةـ أـذـرـيـجانـ وـبـلـجـيـكاـ وـكـنـداـ وـالـدـانـمارـكـ وـالـولـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ وـفـنـلنـداـ وـفـرـنـسـاـ وـجـمهـوريـةـ هـنـغـارـيـاـ وـأـيـرـلـانـداـ وـأـيـسلـنـداـ وـالـيـابـانـ وـجـمهـوريـةـ لـاتـفـياـ وـإـمـارـةـ لـيـختـنـشتـايـنـ وـلـكـسـمـيرـغـ وـمـالـطـةـ وـنـروـيـجـ وـنـيـوزـلـنـداـ وـالـبـرـتـغالـ وـالـجـمهـوريـةـ السـلـوـفاـكـيـةـ وـالـجـمهـوريـةـ التـشـيـكـيـةـ وـرـوـمـانـيـةـ وـالـمـمـلـكـةـ الـمـتـحـدـةـ لـبـرـيطـانـيـاـ الـعـظـمـيـ وـأـيـرـلـانـداـ الشـمـالـيـةـ وـالـسـوـيدـ وـالـاتـحـادـ السـوـيـسـريـ وـتـرـكـيـاـ:

إن وـفـدـ الـدـوـلـ الـمـذـكـورـةـ أـعـلاـهـ، إـذـ تـشـيرـ إـلـىـ التـصـرـيـحـ رقمـ 45ـ الـذـيـ أـدـلـتـ بـهـ جـمهـوريـةـ كـوـلـومـبيـاـ، تـعـتـقـدـ أـنـ بـقـدـرـ ماـ يـشـيرـ هـذـاـ التـصـرـيـحـ وـأـيـ بـيـانـ آخرـ مـاـمـاـئـلـ إـلـىـ إـعـلـانـ بـوـغـوتـاـ الـذـيـ وـقـعـتـهـ الـبـلـدـانـ الـاـسـتـوـاـئـيـةـ فـيـ 3ـ دـيـسـمـبـرـ 1976ـ وـإـلـىـ مـطـالـبـ هـذـهـ الـبـلـدـانـ لـمـارـسـةـ حـقـوقـ السـيـادـيـةـ عـلـىـ أـجـزـاءـ مـنـ مـدارـ السـوـاـتـلـ الـمـسـتـقـرـةـ بـالـسـيـسـةـ إـلـىـ الـأـرـضـ، لـاـ يـكـنـ أـنـ يـعـتـرـفـ هـذـاـ الـمـؤـمـرـ بـهـذـهـ الـمـطـالـبــ.

وتود الوفود المذكورة أعلاه أن تؤكد أيضًا أن الإشارة في المادة 44 من الدستور إلى "الوضع الجغرافي لبعض البلدان" لا تعني الاعتراف بأي مطالب للحصول على حقوق تفضيلية تتعلق بمدار السواتل المستقرة بالنسبة إلى الأرض.

102

الأصل: بالإنكليزية

عن جمهورية سان تومي وبرانسيسي الديمقراطية:

إن وفد البرتغال إلى مؤتمر المندوين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)، وقد اطلع على التصريحات الواردة في الوثيقة 228، يصرح نيابة عن حكومة جمهورية سان تومي وبرانسيسي الديمقراطية أنها تحفظ بحقها في اتخاذ أي إجراء تراه لازماً إذا ما أخفقت أي دولة عضو، بأي شكل من الأشكال، في التقيد بأحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيه، وأنما ستطبق الوثائق المعتمدة محجب دستور الاتحاد واتفاقيه فيما لا يتعارض مع قوانينها الوطنية.

103

الأصل: بالإنكليزية

عن دولة الكويت:

إن وفد دولة الكويت إذ يوقع الوثائق الختامية المؤتمرون المندوين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)، وبعد أن درس التصريحات والتحفظات الواردة في الوثيقة 228 لهذا المؤتمر، يحتفظ لحكومته بحقها في اتخاذ أي تدابير تعتبرها ضرورية للحفاظ على مصالحها في حالة إخفاق البلدان الأخرى في التقيد بالأحكام التي اعتمدتها هذا المؤتمر فيما يتعلق بتعديل الدستور والاتفاقية (جنيف، 1992) كما عدهمما مؤتمراً المندوين المفوضين (كيوتو، 1994 ومينيابوليس، 1998) وملحقاتها، وفي حالة عدم تسديد أي دولة عضو لحصة مساهمتها في نفقات الاتحاد، وإذا أدت تحفظات الدول الأعضاء الأخرى، الآن أو في المستقبل، أو إخفاقها في التقيد بأحكام دستور الاتحاد واتفاقيه، إلى إلحاقضرر بحسن تشغيل خدمات الاتصالات في دولة الكويت، أو أن تؤدي إلى زيادة في حصة مساهمتها في نفقات الاتحاد.

الأصل: بالفرنسية

عن البرتغال:

إن وفد البرتغال، وقد نظر في التصريحات الواردة في الوثيقة 228، يعلن باسم حكومته:

أ) أنها لا تقبل أي نتائج تترتب على التحفظات التي تبديها الحكومات الأخرى وتستبع زبادة حصة مساهمتها في نفقات الاتحاد؛

ب) أنه ينفظ حكومته بالحق في اتخاذ جميع التدابير التي قد تراها ضرورية لحماية مصالحها إذا لم يتحمل بعض الأعضاء حصته من نفقات الاتحاد أو أخفق على أي نحو كان في التقيد بأحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته كما عدلهما الوثائق الختامية لهذا المؤتمر، أو إذا أخلت التحفظات التي أبدتها بلدان أخرى بحسن تشغيل خدمات الاتصالات التابعة لها؛

ج) أنه ينفظ أيضاً حكومته بالحق في إبداء تحفظات إضافية محددة على الوثائق الختامية المذكورة، وعلى أي صكوك صادرة عن مؤتمرات الاتحاد الأخرى ذات الصلة ولم يصدق عليها بعد، وذلك إلى حين إيداع وثيقة التصديق على كل منها.

الأصل: بالفرنسية

عن جمهورية النيجر:

إن وفد جمهورية النيجر بعد أن نظر في الوثيقة 228، وهو إذ يوقع الوثائق الختامية المؤتمرون المندوبيون المفوضين (مراكش، 2002)، يحتفظ لحكومته بمحفظتها في إعادة النظر في كل عمل أو قرار يتعارض مع مصالحها.

ويتناول تحفظ النيجر بصورة خاصة كل عمل يتعارض مع أحکام دستور الجمهورية وسيادتها الوطنية ومصالحها الأساسية وخدمات اتصالاتها.

كما تحفظ النيجر أيضاً بمحفظتها في التحفظ على الوثائق الختامية لهذا المؤتمر، حتى وقت إيداع صك التصديق على هذه الوثائق.

106

الأصل: بالإنكليزية

عن دولة قطر:

إن وفد دولة قطر، إذ يوقع الوثائق الختامية لمؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)، وقد اطلع على التصريحات والتحفظات الواردة في الوثيقة 228 لهذا المؤتمر، يحتفظ لحكومته بحقها في اتخاذ أي تدابير تراه ضرورياً للحفاظ على مصالحها إذا أخفقت بلدان أخرى في التقيد بالأحكام التي اعتمدها هذا المؤتمر لتعديل دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جنيف، 1992) كما عدهما مؤتمراً المندوبيين المفوضين (كيoto، 1994 ومينيابوليس، 1998) وملحقاتها، أو إذا أخفقت في سداد حصتها في نفقات الاتحاد، أو في التقيد بأحكام الدستور والاتفاقية، أو إذا تسببت في إلحاق الضرر بالتشغيل السليم لخدمات الاتصالات في دولة قطر أو في زيادة مساهمة قطر في نفقات الاتحاد.

107

الأصل: بالإسبانية

عن جمهورية الأرجنتين:

إن وفد الأرجنتين، إذا يوقع الوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002) وبعد أن أحاط علمًا بتصريحات وتحفظات الدول الأعضاء، يحتفظ لحكومته بحقها في:

1 اتخاذ التدابير التي تراها ضرورية، وفقاً لتشريعها الوطنية والقانون الدولي، للحفاظ على مصالحها الوطنية في حال أخفقت دول أخرى في التقيد بالأحكام الواردة في الوثائق الختامية لمؤتمر المندوبيين المفوضين (مراكش، 2002)، أو في حال أدت التحفظات التي تبديها دول أخرى إلى إلحاق الضرر بخدمات الاتصالات في جمهورية الأرجنتين أو المساس بحقوقها السيادية؛

2 إبداء تحفظات على الوثائق الختامية لمؤتمر المندوبيين المفوضين (مراكش، 2002) بين تاريخ توقيع هذه الوثائق الختامية والتاريخ المتحمل لتقديم صكوك التصديق على هذه الوثائق الختامية، وفقاً لاتفاقية فيينا لقانون المعاهدات (1969).

108

الأصل: بالفرنسية

عن جمهورية توغو:

إن وفد جمهورية توغو، بعد أن اطلع على محتوى الوثيقة 228، وهو إذ يوقع هذه الوثائق الختامية يمتنع
لحكومة بحثها:

- عدم الالتزام بالأحكام المعدلة من دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته، كما عدّلها
مؤتمر المندوين المفوضين (مراكش، 2002)، والتي قد تمس سيادة جمهورية توغو وقوانينها.
- اتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية مصالحها إذا أخفقت بعض الدول الأعضاء في مراعاة
أحكام هذه الوثائق الختامية ودستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جينيف، 1992) كما
عدّلها مؤتمرات المندوين المفوضين (كيوتو، 1994 ومينيابوليس، 1998 وماراكش، 2002)
وإذا أبدت بلدان أخرى تحفظات تعارض مع مصالحها.
- إبداء كل تحفظ آخر عند التصديق على صكى تعديل دستور الاتحاد الدولي للاتصالات
واتفاقيته كما اعتمدّها مؤتمر المندوين المفوضين (مراكش، 2002).
- وفيما يتعلق خاصة بالامتيازات والمحضنات التي تتيح طبقاً للرقم ADD 142 في المادة 10 من اتفاقية
الاتحاد الدولي للاتصالات، فإن جمهورية توغو ستمنح أعضاء لجنة لوائح الراديو الامتيازات والمحضنات
الوظيفية التي تمنحها عادة قوانين توغو لموظفي المنظمات الدولية.

109

الأصل: بالإنكليزية

عن غانا:

إن وفد غانا، وقد اطلع على التصريحات والتحفظات التي أبدت في المؤتمر، يدلي بالتصريحات الإضافية
التالية باسم حكومته:

أنها لا تقبل أي عواقب تترتب على التحفظات التي أبدتها حكومات أخرى يمكن أن تترجم
عنها زيادة في مساهمة غانا في نفقات الاتحاد؛

2 أن حكومته تحفظ بحقها في اتخاذ أي تدابير تراها لازمة للحفاظ على مصالحها إذا لم يسدد أي عضو حصته في نفقات الاتحاد أو أخفق بأي شكل في التقيد بأحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته كما عدلتهما الوثائق الختامية لهذا المؤتمر، أو إذا كان من شأن أي تحفظ أبدته بلدان أخرى أن يلحقضرر بمحسن تشغيل خدمات الاتصالات في غانا؛

3 أن حكومته تحفظ بحقها في إبداء تحفظات إضافية معينة على الوثائق الختامية أو على أي صكوك أخرى صادرة عن مؤتمرات الاتحاد الدولي للاتصالات لم تصدق عليها غالباً بعد، إلى حين إيداع وثائق التصديق عليها؛

4 أن حكومته تحفظ بحقها في اتخاذ أي تدبير تراه لازماً للحفاظ على مصالحها إذا أخفق أي عضو بأي شكل في التقيد بأحكام صكى تعديل الدستور والاتفاقية كما اعتمدتها مؤتمر المندوين المفوضين (مراكش، 2002) وملحقاتها أو إذا كان من شأن تحفظات تبديها دولأعضاء أخرى أن تلحقضرر بشكل مباشر أو غير مباشر بمصالح خدمات الاتصالات أو بأمنها الوطني أو سيادتها.

الأصل: بالفرنسية

عن جمهورية هايتى:

إن وفد جمهورية هايتى، وقد أخذ علماً بالوثيقة 228 لهذا المؤتمر، وإذا يوقع الوثائق الختامية المؤتمر المندوين المفوضين للاتحاد الدولى للاتصالات (مراكش، 2002)، يحتفظ لحكومته بحقها في اتخاذ أي تدبير قد تراه ضرورياً للحفاظ على مصالحها:

أ) إذا لم تقييد دولة عضو في الاتحاد بأى شكل بأحكام دستور الاتحاد واتفاقيته كما عدلتهما مؤتمرات المندوين المفوضين (كيتو، 1994 ومينابوليس، 1998 وراكش، 2002) وأى ملحقات أو بروتوكولات مرفقة بهما؛

ب) إذا أبدت دولأعضاء أخرى تحفظات من شأنها أن تلحق الضرر بحسن تشغيل أنظمة اتصالاتها.

كما يحتفظ وقد جمهورية هايتي لحكومته بحقها في التعبير عن أي تصريحات أو تحفظات إلى حين التصديق على الوثائق الختامية مؤتمر المندوبيين المفوضين (مراكش، 2002).

PAGE LAISSEE EN BLANC INTENTIONNELLEMENT

PAGE INTENTIONALLY LEFT BLANK

القواعد العامة
مؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته

PAGE LAISSEE EN BLANC INTENTIONNELLEMENT

PAGE INTENTIONALLY LEFT BLANK

النظام الداخلي لمؤتمرات الاتحاد الدولي للاتصالات واجتماعاته الأخرى

SUP

القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته

ADD

1 تطبق القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته (التي يشار إليها فيما بعد باسم "القواعد العامة") على مؤتمرات الاتحاد الدولي للاتصالات (السمى فيما بعد "الاتحاد"). وإذا حدث تعارض بين أحد أحكام هذه القواعد العامة وأحد أحكام الدستور أو الاتفاقية، يسود هذان الصكان الأخيران.

1 MOD

2 يجوز لاجتماعات أحد القطاعات، فيما عدا المؤتمرات أو الجمعيات، أن تعتمد طرائق عمل تتوافق مع الطرائق التي يعتمدها المؤتمر المختص أو الجمعية المختصة للقطاع المعنى. وإذا حدث تعارض بين طرائق العمل المذكورة وأحد أحكام هذه القواعد العامة، تسود أحكام هذه الأخيرة.

2

(RP 1A MOD)

3 تطبق القواعد العامة مع عدم المساس بالأحكام المتعلقة بإجراءات التعديل المنصوص عليها في المادة 55 من الدستور والمادة 42 من الاتفاقية.

3

(RP 2 MOD)

ملاحظة من الأمانة العامة — جرى ترقيم أحكام القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته التي اعتمدها مؤتمر المندوبين المفوضين (مراكش، 2002) في شكل أرقام متتابعة. والشرح الذي تظهر تحت رقم الحكم في الخامس تدل على مصدر النص المعدل أو المضاف. فعلى سبيل المثال، يشير الرمز "2 (RP 1A MOD)" إلى أن هذا الحكم أعيد ترقيمه ليصبح الرقم 2 بعد أن كان في السابق الرقم 1A من النظام الداخلي لمؤتمرات الاتحاد واجتماعاته الأخرى. كما يشير الرمز "(CV255) 4 ADD*" إلى أن هذا الحكم أعيد ترقيمه ليصبح الرقم 4 بعد أن كان في السابق الرقم 255 من اتفاقية الاتحاد قبل نقله إلى القواعد العامة.

الفصل الأول		ADD
أحكام عامة تتعلق بالمؤتمرات والجمعيات		ADD*
الدعوة إلى مؤتمرات المندوبين المفوضين عند وجود حكومة داعية	1	ADD*
1 يعين المكان المحدد لانعقاد المؤتمر وتاريخ بدئه وانتهائه بالضبط وفقاً لأحكام المادة 1 من الاتفاقية، وبعد التشاور مع الحكومة الداعية.	4	ADD* (CV 255)
2 (1) توجه الحكومة الداعية، قبل تاريخ افتتاح المؤتمر بستة واحدة، دعوة إلى حكومة كل دولة من الدول الأعضاء.	5	ADD* (CV 256)
2 (2) يجوز توجيه هذه الدعوات مباشرة أو عن طريق الأمين العام أو بواسطة حكومة أخرى.	6	ADD* (CV 257)
3 يدعو الأمين العام للمشاركة بصفة مراقب: المنظمات والوكالات والكيانات المشار إليها في المادة 23 من الاتفاقية.	7	ADD* (CV 258)
4 (1) يجب أن تصل ردود الدول الأعضاء إلى الحكومة الداعية قبل تاريخ افتتاح المؤتمر بشهر واحد على الأقل؛ ويجب أن تتضمن، قدر الإمكان، جميع البيانات المتعلقة بتأليف الوفد.	8	ADD* (CV 263)
4 (2) يجوز توجيه الردود المذكورة إلى الحكومة الداعية مباشرة أو عن طريق الأمين العام أو بواسطة حكومة أخرى.	9	ADD* (CV 264)
4 (3) يجب أن تصل ردود المنظمات والوكالات والكيانات المشار إليها في المادة 23 من الاتفاقية إلى الأمين العام قبل شهر من تاريخ افتتاح المؤتمر.	10	ADD* (CV 265)
الدعوة إلى مؤتمرات الاتصالات الراديوية عند وجود حكومة داعية	2	ADD*
1 يعين المكان المحدد لانعقاد المؤتمر وتاريخ بدئه وانتهائه بالضبط وفقاً لأحكام المادة 3 من الاتفاقية، بعد التشاور مع الحكومة الداعية.	11	ADD* (CV 270)

(1) تطبق أحكام الأرقام من 5 إلى 10 أعلاه على مؤتمرات الاتصالات الراديوية.	2	12	ADD*
(2) ينبغي للدول الأعضاء أن تعلم أعضاء القطاع بالدعوة الموجهة إليها للمشاركة في مؤتمر للاتصالات الراديوية.	13	13	ADD*
(1) يجوز للحكومة الداعية، بالاتفاق مع المجلس أو باقتراح منه، أن تبلغ المنظمات الدولية غير المنظمات المذكورة في الأرقام من 269A إلى 269E من الاتفاقية التي قد يدهمها إرسال مراقبين للمشاركة في المؤتمر بصفة استشارية.	3	14	ADD*
(2) تقوم المنظمات الدولية المهمة المشار إليها في الرقم 14 أعلاه بإرسال طلب قبول إلى الحكومة الداعية في غضون شهرين من تاريخ الت bliغ.	14	15	ADD*
(3) تجمع الحكومة الداعية الطلبات ويتخذ المؤتمر نفسه قراراً بشأن قبول المنظمات المعنية.	15	16	ADD*
الدعوة إلى جمعيات الاتصالات الراديوية والجمعيات العالمية لتقدير الاتصالات ومؤتمرات تنمية الاتصالات عند وجود حكومة داعية	3	3	ADD*
1) يعين المكان المحدد لانعقاد كل جمعية أو مؤتمر وتاريخ البدء والانتهاء بالضبط لكل منها وفقاً لأحكام المادة 3 من الاتفاقية، بعد التشاور مع الحكومة الداعية.	1	17	ADD*
2) يقوم الأمين العام قبل تاريخ افتتاح الجمعية أو المؤتمر بسنة واحدة، وبعد التشاور مع مدير المكتب المعين، بتوجيه دعوة إلى :	2	18	ADD*
أ) إدارة كل دولة من الدول الأعضاء؛	أ)	19	ADD*
ب) أعضاء القطاعات المعنية؛	ب)	20	ADD*
ج) المنظمات والوكالات المشار إليها في الأحكام ذات الصلة من المادة 25 من الاتفاقية.	ج)	21	ADD*
			(CV 287)

3	<p>يجب أن تصل الردود إلى الأمين العام قبل افتتاح الجمعية أو المؤتمر شهراً واحداً على الأقل، وينبغي أن تتضمن معلومات كاملة قدر الإمكان عن تأليف الوفد أو التمثيل.</p>	22	ADD* (CV 293)
4	<p>إجراءات الدعوة إلى عقد مؤتمرات عالمية أو جمعيات عالمية أو إلهاها بناءً على طلب من الدول الأعضاء أو على اقتراح من المجلس</p>	4	ADD*
1	<p>تعرض الأحكام التالية للإجراءات التي تُطبق على الدعوة إلى عقد جمعية عالمية ثانية لتقييس الاتصالات في الفترة المنقضية بين مؤتمرين متتالين للمندوبيين المفوضين وتعيين المكان المحدد لانعقادها وتاريخي بدئها وانتهائتها بالضبط، وعلى إلغاء المؤتمر العالمي الثاني للاتصالات الراديوية أو الجمعية الثانية للاتصالات الراديوية.</p>	23	ADD* (CV 299)
2	<p>(1) أي دولة عضو ترغب في الدعوة إلى عقد جمعية عالمية ثانية لتقييس الاتصالات، تبلغ الأمين العام بذلك مبينة ما تقتربه بشأن مكان انعقاد الجمعية وتاريخي بدئها وانتهائتها.</p>	24	ADD* (CV 300)
2	<p>(2) عندما يستلم الأمين العام طلبات مماثلة من ربع الدول الأعضاء على الأقل، يقوم فوراً بإبلاغ جميع الدول الأعضاء بذلك بوسائل الاتصالات الأكثر ملاءمة، طالبا منها إبلاغه في غضون ستة أسابيع موافقتها على هذا الاقتراح أو عدم موافقتها عليه.</p>	25	ADD* (CV 301)
3	<p>(3) إذا وافقت أغلبية الدول الأعضاء على جمل الاقتراح وفقاً لأحكام الرقم 47 من الاتفاقية، أي إذا قبلت اقتراحات مكان انعقاد الجمعية وتاريخي بدئها وانتهائتها، يبلغ الأمين العام جميع الدول الأعضاء بذلك فوراً بوسائل الاتصالات الأكثر ملاءمة.</p>	26	ADD* (CV 302)
4	<p>(4) إذا كان الاقتراح المقبول يرمي إلى اجتماع الجمعية في مكان غير مقر الاتحاد، يتخذ الأمين العام موافقة الحكومة المعنية الترتيبات اللازمة لعقد الجمعية.</p>	27	ADD* (CV 303)

- (5) إذا لم تقبل أغلبية الدول الأعضاء بجمل الاقتراح (المكان وتأريخي البدء والانتهاء) وفقاً لأحكام الرقم 47 من الاتفاقية، يعلم الأمين العام الدول الأعضاء بالردوود التي استلمها، داعياً إياها إلى إرسال رد مماثي بشأن النقطة أو النقاط موضوع الخلاف في خلال ستة أسابيع من تاريخ الاستلام.
- (6) تعتبر هذه النقاط معتمدة، عندما تقرها أغلبية الدول الأعضاء وفقاً لأحكام الرقم 47 من الاتفاقية.
- (1) أي دولة عضو ترغب في إلغاء مؤتمر عالمي ثان للاتصالات الراديوية أو إلغاء جمعية ثانية للاتصالات الراديوية تبلغ الأمين العام بذلك، وعندما يستلم الأمين العام طلبات مماثلة من ربع الدول الأعضاء على الأقل، يقوم فوراً بإبلاغ جميع الدول الأعضاء بذلك بوسائل الاتصالات الأكثر ملاءمة، طالباً منها إبلاغه في غضون ستة أسابيع موافقتها أو عدم موافقتها على الاقتراح.
- (2) إذا وافقت أغلبية الدول الأعضاء على الاقتراح وفقاً لأحكام الرقم 47 من الاتفاقية، يبلغ الأمين العام جميع الدول الأعضاء بذلك فوراً بوسائل الاتصالات الأكثر ملاءمة، ويلغى المؤتمر أو تلغى الجمعية.
- 4 تطبق أيضاً الإجراءات المبينة في الأرقام من 25 إلى 31 أعلاه، باستثناء الرقم 30، عندما يصدر عن المجلس اقتراح الدعوة إلى عقد جمعية عالمية ثانية لتفعيل الاتصالات أو إلغاء مؤتمر عالمي ثان للاتصالات الراديوية أو جمعية ثانية للاتصالات الراديوية.
- 5 أي دولة عضو ترغب في الدعوة إلى عقد مؤتمر عالمي للاتصالات الدولية تقدم اقتراحاً بذلك إلى مؤتمر المندوبيين المفوضين. ويجري تحديد جدول أعمال هذا المؤتمر ومكان انعقاده المحدد وتاريخي بدئه وانتهائه بالضبط وفقاً لأحكام المادة 3 من الاتفاقية.

28 ADD*
(CV 304)

29 ADD*
(CV 305)

30 ADD*
(CV 306)

31 ADD*
(CV 307)

32 ADD*
(CV 308)

33 ADD*
(CV 309)

إجراءات الدعوة إلى عقد مؤتمرات إقليمية بناءً على طلب من الدول الأعضاء أو باقتراح من المجلس

5

ADD*

في حالة المؤتمرات الإقليمية تطبق الإجراءات المبينة في الأرقام من 24 إلى 29 أعلاه على الدول الأعضاء من المنطقة المعنية دون غيرها. وإذا كان يلزم أن تكون الدعوة إلى عقد المؤتمر بمقدمة من الدول الأعضاء في المنطقة، فيكفي أن يستلم الأمين العام طلبات متوافقة من ربع مجموع عدد الدول الأعضاء في هذه المنطقة. وتنطبق أيضاً الإجراءات المبينة في الأرقام من 25 إلى 29 أعلاه عندما يصدر اقتراح عقد مثل هذا المؤتمر عن المجلس.

34

ADD*
(CV 310)

أحكام تتعلق بالمؤتمرات والجمعيات التي تتعقد في حالة عدم وجود حكومة داعية

6

ADD*

تنطبق أحكام الأقسام 1 و 2 و 3 أعلاه عند عقد مؤتمر أو جمعية في حالة عدم وجود حكومة داعية. ويتحدد الأمين العام الترتيبات الالزامية لعقد ولتنظيم المؤتمر أو الجمعية في مقر الاتحاد بعد الاتفاق مع حكومة الاتحاد السويسري.

35

ADD*
(CV 311)

تغيير مكان انعقاد مؤتمر أو جمعية أو تاريخي بدئهما وانتهائهما

7

ADD*

1 تنطبق قياساً أحكام القسمين 4 و 5 الخاصة بالدعوة إلى عقد مؤتمر أو جمعية في حالة تغيير المكان المحدد لانعقاد المؤتمر أو الجمعية وأو تاريخي بدئهما وانتهائهما بالضبط، بناءً على طلب من الدول الأعضاء أو على اقتراح من المجلس. غير أن مثل هذه التغييرات لا تنفذ إلا بعد إعراب أغلبية الدول الأعضاء المعنية عن موافقها عليها، وفقاً لأحكام الرقم 47 من الاتفاقية.

36

ADD*
(CV 312)

2 تقع على أي دولة عضو تقترح تغيير المكان المحدد لانعقاد مؤتمر أو جمعية أو تاريخي بدئهما وانتهائهما بالضبط مسؤولية الحصول على تأييد العدد المطلوب من الدول الأعضاء الأخرى.

37

ADD*
(CV 313)

3	<p>يبين الأمين العام إذا اقتضى الأمر في الإبلاغ المذكور في الرقم 25 أعلاه النتائج المالية المحتملة لغير المكان أو الزمان، لو كان مثلاً قد تم بالفعل تكبد نفقات من أجل التحضير لعقد المؤتمر أو الجمعية في المكان الذي اختير أصلاً.</p>	38	ADD* (CV 314)
8	<p>الحدود الزمنية لتقديم المقترنات والتقارير إلى المؤتمرات وشروط تقديمها</p>	ADD*	
1	<p>تنطبق أحكام هذا القسم على مؤتمرات المندوبيين المفوضين والمؤتمرات العالمية والإقليمية للاتصالات الراديوية والمؤتمرات العالمية للاتصالات الدولية.</p>	39	ADD* (CV 315)
2	<p>بعد إرسال الدعوات مباشرة يطلب الأمين العام من الدول الأعضاء قبل افتتاح المؤتمر بأربعة أشهر على الأقل أن توافقه بمقترناتها بشأن أعمال المؤتمر.</p>	40	ADD* (CV 316)
3	<p>جميع المقترنات التي يتربّب على إقرارها تعديل في نص الدستور أو الاتفاقية أو تقييم اللوائح الإدارية يجب أن تتضمن إشارات إحالة تعين الأرقام الهاشمية لأجزاء النص التي تتطلب هذا التعديل أو التنفيذ. ويجب بيان أسباب المقترن في كل حالة بعبارات موجزة قدر الإمكان.</p>	41	ADD* (CV 317)
4	<p>يُدخل الأمين العام على كل مقترن يرد من دولة عضو إشارة تفسيرية لتوضيح المقترن باستعمال الرمز الذي حدده الاتحاد لهذه الدولة العضو. وعندما يقدم المقترن أكثر من دولة من الدول الأعضاء يتم توضيحه مصدره برمز كل دولة منها كلما أمكن ذلك.</p>	42	ADD* (CV 318)
5	<p>يلغى الأمين العام المقترنات إلى جميع الدول الأعضاء فور ورودها.</p>	43	ADD* (CV 319)
6	<p>يُجمع الأمين العام المقترنات الواردة من الدول الأعضاء وينسقها، وينبلغها إلى الدول الأعضاء حسب ورودها إليه، ولكن يبلغها على أي حال قبل افتتاح المؤتمر بشهرين على الأقل مع إتاحتها بالوسائل الإلكترونية، ولا يتمتع الموظفون المنتخبون أو المعينون في الاتحاد، ولا المراقبون والممثلون الذين قد يحضرون مؤتمرات طبقاً للأحكام ذات الصلة من الاتفاقية، بأهلية تقديم مقترنات.</p>	44	ADD* (CV 320)

<p>7 يُجْمِعُ الأمين العام أيضًا التقارير الواردة من الدول الأعضاء، ومن المجلس، ومن قطاعات الاتحاد، كما يُجْمِعُ التوصيات الصادرة عن المؤتمرات، ويعمل على إبلاغها إلى الدول الأعضاء، ومعها أي تقرير أعده الأمين العام، قبل افتتاح المؤتمر بأربعة أشهر على الأقل. وتتاح التقارير أيضًا بالوسائل الإلكترونية.</p>	<p>45</p>	<p>ADD* (CV 321)</p>
<p>8 يرسل الأمين العام المقترنات الواردة بعد الموعد النهائي المحدد في الرقم 40 أعلاه، إلى الدول الأعضاء بأسرع ما يمكن عملياً، كما يتم إتاحتها بالوسائل الإلكترونية.</p>	<p>46</p>	<p>ADD* (CV 322)</p>
<p>9 تطبق أحكام هذا الفصل دون المساس بالأحكام المتعلقة بإجراءات التعديل الواردة في المادة 55 من الدستور وفي المادة 42 من الاتفاقية.</p>	<p>47</p>	<p>ADD* (CV 323)</p>

الفصل الثاني		ADD
النظام الداخلي للمؤتمرات والجمعيات والمجتمعات		ADD
	9 ترتيب المقاعد	(MOD)
٩ ترتيب مقاعد الوفود في جلسات المؤتمرات حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول الأعضاء الممثلة المكتوبة باللغة الفرنسية.	48 (RP 3 MOD)	
	10 افتتاح المؤتمر	(MOD)
١ (١) يُعقد، قبل الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، اجتماع لرؤساء الوفود يجري خلاله إعداد جدول أعمال الجلسة العامة الأولى، وتقديم فيه المقترفات المتعلقة بالتنظيم وبتعيين الرؤساء ونواب الرؤساء للمؤتمر ولجانه، مع مراعاة مبادئ التناوب والتوزيع الجغرافي والكافحة اللازمرة والتقيد بأحكام الرقم 53 أدناه.	49 (RP 4 MOD)	
٢ (٢) يتم تعيين رئيس لاجتماع رؤساء الوفود وفقاً لأحكام الرقمين 51 و 52 أدناه.	50 (RP 5 MOD)	
٣ (١) يتولى افتتاح المؤتمر شخص تعيينه الحكومة الداعية.	51 (RP 6 MOD)	
٤ (٢) إذا لم تكن هناك حكومة داعية، يفتح المؤتمر أكبر رؤساء الوفود سنّا.	52 (RP 7 MOD)	
٥ (١) يجري، في الجلسة العامة الأولى، انتخاب رئيس المؤتمر، الذي يكون عادة شخصاً تسميه الحكومة الداعية.	53 (RP 8 MOD)	
٦ (٢) إذا لم تكن هناك حكومة داعية، يتم اختيار الرئيس مع مراعاة الاقتراح الذي يقدمه رئيس الوفود أثناء الاجتماع المشار إليه في الرقم 49 أعلاه.	54 (RP 9 MOD)	
٧ (٤) يجري في الجلسة العامة الأولى أيضاً :	55 (RP 10 MOD)	
٨ (٥) انتخاب نواب رئيس المؤتمر؟	56 (RP 11 MOD)	

ب) تكوين لجان المؤتمر، وانتخاب رؤسائها ونواب رؤسائهما؛	57 (RP 12 MOD)
ج) تعيين أمانة المؤتمر، وفقاً للرقم 97 من الاتفاقية، ويمكن دعم هذه الأمانة، عند الاقتضاء، بموظفين توفرهم إدارة الحكومة الداعية.	58 (RP 13 MOD)
صلاحيات رئيس المؤتمر	11 (MOD)
1 فضلاً عن ممارسة جميع الصالحيات الأخرى المسندة إلى رئيس المؤتمر في هذا النظام الداخلي، يعلن الرئيس افتتاح كل جلسة عامة واحتتمالها، ويدبر المناقشات، ويؤمن من تطبيق النظام الداخلي، ويعطي الكلمة للمتحدثين، ويطرح المسائل على التصويت، ويعلن المقررات المعتمدة.	59 (RP 14 MOD)
2 يتولى الرئيس عموماً إدارة أعمال المؤتمر، ويؤمن المحافظة على النظام أثناء الجلسات العامة. كما أنه يبيت في المقررات والنقاط المتعلقة بالنظام، وله خصوصاً سلطة اقتراح تأجيل المناقشة في موضوع أو اختتمالها، ورفع الجلسة أو تعليقها. ويجوز له أيضاً أن يقرر تأجيل عقد جلسة عامة، إذا رأى ذلك ضرورياً.	60 (RP 15 MOD)
3 يقع على الرئيس واجب حماية حق جميع الوفود في التعبير عن كامل آرائها بحرية تامة في الموضوع المعروض على المناقشة.	61 (RP 16 MOD)
4 يكفل الرئيس اقتصار المناقشات على موضوع المسائل المعروضة على المناقشة. ويجوز له أن يقطع كل متحدث يبتعد عن المسألة المعالجة، ليذكره بضرورة التقيد بهذه المسألة.	62 (RP 17 MOD)
تكوين اللجان	12 (MOD)
1 يجوز للجلسة العامة تكوين لجان لدراسة المسائل المعروضة على المؤتمر. ويجوز لهذه اللجان تكوين لجان فرعية. كما يجوز للجان واللجان الفرعية تكوين أفرقة عمل.	63 (RP 18 MOD)
2 تكوّن لجان فرعية وأفرقة عمل كلما دعت الضرورة إلى ذلك.	64 (RP 19 MOD)

٣ تُكون اللجان الآتية، مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في الرقمين 63 و 64 أعلاه :
65
(RP 20 MOD)

1.12 لجنة التوجيه (MOD)

أ) تكون هذه اللجنة عادة من رئيس المؤتمر أو الاجتماع، الذي يرأسها، ومن نواب رئيس المؤتمر، ومن رؤساء اللجان ونواب رؤسائهما.
66
(RP 21 MOD)

(ب) تنسيق لجنة التوجيه جميع الأنشطة المتعلقة بحسن سير الأعمال، وتحدد ترتيب الجلسات وعدها، متحاشية أي تداخل بينها قدر الإمكان، نظرا إلى صغر عدد أعضاء بعض الوفود.
67
(RP 22 MOD)

2.12 لجنة أوراق الاعتماد (MOD)

يقوم أي مؤتمر للمندوبين المفوضين، أو أي مؤتمر للاتصالات الراديوية، أو أي مؤتمر عالمي للاتصالات الدولية، بتعيين لجنة لأوراق الاعتماد، يفوضها بتدقيق أوراق اعتماد الوفود إلى هذه المؤتمرات. وتقدم هذه اللجنة استنتاجاتها إلى الجلسة العامة في المهل التي تحددها هذه الأخيرة.
68
(RP 23 MOD)

3.12 لجنة الصياغة (MOD)

(أ) تعرض على لجنة الصياغة جميع النصوص التي تكون مختلف اللجان قد أعدتها في شكلها النهائي قدر الإمكان، مع مراعاة الآراء المعتبر عنها، وذلك لكي تتولى تحسين شكلها دون أن تمس معناها، كما تقوم بتجميعها حيث يلزم مع النصوص السابقة غير المعدلة.
69
(RP 24 MOD)

(ب) تعرض لجنة الصياغة النصوص المذكورة على الجلسة العامة، التي تقرها أو تحيلها إلى اللجنة المختصة للنظر فيها مجددا.
70
(RP 25 MOD)

لجنة مراقبة الميزانية**4.12**

(MOD)

عند افتتاح كل مؤتمر تعين الجلسة العامة لجنة مراقبة الميزانية يعهد إليها بتقدير التنظيم والتسهيلات الموضوعة تحت تصرف المندوبين، والنظر في حسابات النفقات المتحملة طوال مدة المؤتمر والموافقة عليها. وتضم هذه اللجنة، إضافة إلى أعضاء الوفود الذين يريدون المشاركة في أعمالها، ممثلا للأمين العام، وممثلا لمدير المكتب المعنى، وممثلا للحكومة الداعية، إن وجدت.

(أ)

71

(RP 26 MOD)

قبل فتح الميزانية التي أقرها المجلس للمؤتمر، تقدم لجنة مراقبة الميزانية بالتعاون مع أمانة المؤتمر، بيانا مؤقتا بالنفقات إلى الجلسة العامة. وتأخذ الجلسة العامة البيان المذكور في الحسبان عند النظر، في ضوء التقديم الخاري، ما إذا كان هناك مبرر لتمديد المؤتمر إلى ما بعد تاريخ نفاذ الميزانية الموقعة عليها.

(ب)

72

(RP 27 MOD)

في نهاية كل مؤتمر تقدم لجنة مراقبة الميزانية تقريراً إلى الجلسة العامة يبين، بأدق ما يمكن، المبلغ المقدر لنفقات المؤتمر وللنفقات التي قد يستدعيها تنفيذ القرارات التي اتخذها هذا المؤتمر.

(ج)

73

(RP 28 MOD)

تحيل الجلسة العامة هذا التقرير بعد النظر فيه والموافقة عليه، إلى الأمين العام مع ملاحظاتها، ليعرضه على المجلس خلال دورته العادية اللاحقة.

(د)

74

(RP 29 MOD)

تكوين اللجان**13**

(MOD)

مؤتمرات المندوبين المفوضين**1.13**

(MOD)

تتألف اللجان من مندوبي الدول الأعضاء ومن المراقبين المقصودين في الأرقام من 269A إلى 269E من الاتفاقية الذين يطلبون ذلك، أو الذين تعيينهم الجلسة العامة.

75

(RP 30 MOD)

2.13 مؤشرات الاتصالات الراديوية والمؤشرات العالمية للاتصالات الدولية (MOD)

1 تتألف اللجان من مندوبي الدول الأعضاء ومن المراقبين والممثلين المشار إليهم في الأرقام 278 و 279 و 280 من الاتفاقية الذين يطلبون ذلك، أو الذين تعيّن لهم الجلسة العامة.

2 يجوز لممثلي أعضاء قطاع الاتصالات الراديوية الإدلاء ببيانات، إذا سمح لهم الرئيس بذلك، ولكن لا يجوز لهم المشاركة في المداولات.

3.13 جمعيات الاتصالات الراديوية والجمعيات العالمية لتنقييس الاتصالات ومؤشرات تنمية الاتصالات (MOD)

يمكن للجان جمعيات الاتصالات الراديوية ولجان الجمعيات العالمية لتنقييس الاتصالات ومؤشرات تنمية الاتصالات أن يحضرها، إضافة إلى وفود الدول الأعضاء والمراقبين المشار إليهم في الأرقام من 269A إلى 269D من الاتفاقية، ممثلون لأي كيان أو منظمة واردة في قائمة من القوائم المشار إليها في الرقم 237 من الاتفاقية.

14 رؤساء اللجان الفرعية ونواب رؤسائهما (MOD)

يقترح رئيس كل لجنة على لجنته أن تختار رؤساء اللجان الفرعية التي تكونها، ونواب رؤسائهما.

15 الدعوة إلى الجلسات (MOD)

يُعلن عن عقد الجلسات العامة وجلسات اللجان وللجان الفرعية وأفرقة العمل في مكان اجتماع المؤتمر قبل الموعد بمدة كافية.

16	المقترحات المقدمة قبل افتتاح المؤتمر	(MOD)
81	تقوم الجلسة العامة للمؤتمر بتوزيع المقترحات المقدمة قبل افتتاح المؤتمر على اللجان المختصة المكونة وفقاً لأحكام القسم 12 أعلاه. غير أنه يجوز أن تتناول الجلسة العامة أي مقترح مباشرة.	(RP 35 MOD)
17	المقترحات أو التعديلات المقدمة أثناء المؤتمر	(MOD)
82	1 تسلم المقترحات أو التعديلات المقدمة بعد افتتاح المؤتمر إلى رئيس المؤتمر، أو إلى رئيس اللجنة المختصة، أو إلى أمانة المؤتمر، لنشرها وتوزيعها، بوصفها وثيقة من وثائق المؤتمر.	(RP 36 MOD)
83	2 لا يجوز أن يُقدَّم أي مقترح أو تعديل كتابي إذا لم يكن موقعاً من رئيس الوفد المعين أو من نائبه. أما في حالة غياب رئيس الوفد أو نائبه، فيجوز أن يوقع على المقترح أو التعديل أي مندوب يخوله رئيس الوفد للتصريف باسمه.	(RP 37 MOD)
84	3 يجوز لرئيس المؤتمر، أو لرئيس لجنة أو لجنة فرعية أو فريق عمل أن يقدم في أي وقت مقترحات من شأنها أن تعجل في سير المناقشات.	(RP 38 MOD)
85	4 كل مقترح أو تعديل يجب أن يتضمن النص المعروض للنظر فيه بعبارات واضحة ودقيقة.	(RP 39 MOD)
86	5 (1) يقرر رئيس المؤتمر، أو رئيس اللجنة أو اللجنة الفرعية المختصتين أو فريق العمل المختص في كل حالة، إذا كان يمكن تقديم المقترح أو التعديل أثناء الجلسة شفهياً، أو أن يقدم كتابياً لنشره وتوزيعه وفقاً للشروط المنصوص عليها في الرقم 82 أعلاه.	(RP 40 MOD)
87	(2) يجب بصورة عامة، بالنسبة إلى كل مقترح مهم يُراد التصويت عليه أن يوزع نصه بلغات عمل المؤتمر في وقت مبكر بما يكفي لتسني دراسته قبل المناقشة.	(RP 41 MOD)
88	(3) فوق ذلك، يقوم رئيس المؤتمر الذي يتلقى المقترحات أو التعديلات المشار إليها في الرقم 82 أعلاه بإحالتها حسب الحال إلى اللجان المختصة أو إلى الجلسة العامة.	(RP 42 MOD)

6 يجوز لكل شخص مرخص له أن يقرأ في الجلسة العامة بنفسه كل مقترح أو تعديل يقدمه أبناء المؤتمر، أو أن يطلب أن يُقرأ عنه، ويجوز له عرض الأسباب الموجبة لتقديمه.

89
(RP 43 MOD)

18 الشروط المطلوبة لمناقشة أي مقترن أو تعديل أو لبت فيه أو للتصويت عليه

(MOD)

1 لا يجوز أن يُطرح أي مقترن أو تعديل للمناقشة إذا لم يكن يؤيده، عند طرحه للمناقشة، وفд آخر على الأقل.

90

(RP 44 MOD)

2 كل مقترن أو تعديل مؤيد أصولاً يجب أن يقدم لمناقشته والبت فيه، بالتصويت عليه عند اللزوم.

91

(RP 45 MOD)

19 تجاوز المقترنات والتعديلات أو تأجيلها

(MOD)

إذا جرى تجاوز مقترن أو تعديل، أو تأجيل النظر فيه، تصبح من مسؤولية الوفد الذي قدم المقترن أو التعديل التأكد من عرضه للنظر فيه فيما بعد.

92

(RP 46 MOD)

20 قواعد سير المناقشات في الجلسة العامة

(MOD)

1.20 النصاب

(MOD)

لكي يكون اتخاذ القرار صحيحًا في جلسة عامة، يجب أن يكون حاضراً، أو مثلاً في الجلسة، أكثر من نصف عدد الوفود المعتمدة في المؤتمر التي يحق لها التصويت. ويطبق هذا الحكم دون المساس بأي حكم من أحکام الدستور أو الاتفاقية يشترط أغليّة خاصة لاعتماد أي تعديل في هذين الصكين.

93

(RP 47 MOD)

2.20 نظام المناقشة

(MOD)

(1) لا يجوز للأشخاص الراغبين في أخذ الكلمة أن يتناولوها إلا بعد موافقة الرئيس. وبوجه عام، يستهلون كلامهم بذكر الصفة التي يتكلمون بها.

94

(RP 48 MOD)

(2) كل شخص يتناول الكلمة عليه أن يتكلم ببطء ووضوح، وأن يفصل ما بين كلماته، وأن يتوقف بما يلزم، حتى يتسع الجميع أن يتبعوا فهم معنى أفكاره. 95
 (RP 49 MOD)

3.20 المقترحات المتعلقة بالنظام ونقاط النظام (MOD)

(1) يجوز لأي وفد أن يقدم، خلال المناقشات وفي الوقت الذي يراه مناسباً، أي مقترح يتعلق بالنظام أو أن يثير نقطة نظام، ويبت الرئيس فوراً في الطلب وفقاً لهذا النظام الداخلي. ولكل وفد حق الاستئناف ضد قرار الرئيس، غير أن قراره يظل سارياً ما لم تعرض عليه أغلبية الوفود الحاضرة والتصوตة. 96
 (RP 50 MOD)

(2) لا يجوز للوفد الذي يقدم مقترحاً يتعلق بالنظام، أن يتطرق في مداخلته إلى جوهر المسألة المعروضة للمناقشة. 97
 (RP 51 MOD)

4.20 ترتيب أولوية المقترحات المتعلقة بالنظام ونقاط النظام (MOD)

يكون ترتيب الأولوية الواجب إعطاؤها للمقترحات المتعلقة بالنظام ونقاط النظام المشار إليها في الرقم 96 أعلاه كالتالي: 98
 (RP 52 MOD)

أ) كل نقطة نظام تتعلق بتطبيق هذا النظام الداخلي، بما في ذلك إجراءات التصويت؛ 99
 (RP 53 MOD)

ب) تعليق الجلسة؛ 100
 (RP 54 MOD)

ج) رفع الجلسة؛ 101
 (RP 55 MOD)

د) تأجيل المناقشة في المسألة المطروحة للنقاش؛ 102
 (RP 56 MOD)

هـ) إغفال المناقشة في المسألة المطروحة للنقاش؛ 103
 (RP 57 MOD)

و) أي مقترحات أو نقاط نظام أخرى يمكن تقديمها، ويحدد الرئيس أولويتها النسبية. 104
 (RP 58 MOD)

<p>5.20 مقترح تعليق الجلسة أو رفعها</p> <p>أثناء مناقشة أي مسألة، يجوز لأي وفد أن يقترح تعليق الجلسة أو رفعها، مع بيان الأسباب الموجبة ل المقترح. وإذا كان هناك من يشي على هذا المقترح، تعطى الكلمة لاثنين من معارضي المقترح يتكلمان في هذا الموضوع فقط، ويعرض المقترح بعد ذلك للتصويت.</p>	<p>105 (RP 59 MOD)</p>
<p>6.20 مقترح تأجيل المناقشة</p> <p>أثناء مناقشة أي مسألة، يجوز لأي وفد أن يقترح تأجيل المناقشة لفترة محددة. ومجدد طرح مثل هذا المقترح للمناقشة، يجوز لثلاثة متكلمين فقط، إضافة إلى صاحب المقترح، أن يشتراكوا في المناقشة، بحيث يتكلم واحد منهم لصالح المقترح وأثنان ضده، ويُعرض المقترح بعد ذلك للتصويت.</p>	<p>106 (RP 60 MOD)</p>
<p>7.20 مقترح إغفال المناقشة</p> <p>يجوز لأي وفد أن يقترح في أي وقت إغفال المناقشة في المسألة المطروحة للنقاش. وفي هذه الحالة، لا تُعطى الكلمة إلا لثلاثة متكلمين على الأكثر، بحيث يتكلم واحد منهم لصالح المقترح وأثنان ضده، ثم يعرض المقترح للتصويت. فإذا اعتمد المقترح، يطلب الرئيس فوراً أن يجري التصويت على المسألة المطروحة للنقاش.</p>	<p>107 (RP 61 MOD)</p>
<p>8.20 تحديد المدخلات</p> <p>(1) يجوز للجلسة العامة، عند الاقتضاء، أن تحدد عدد المدخلات المسموح بها لكل وفد في موضوع معين، والمدة التي تستغرقها هذه المدخلات.</p>	<p>108 (RP 62 MOD)</p>
<p>(2) يجد أن الرئيس يحدد مدة كل مداخلة بخمس دقائق على الأكثر، في المسائل المتعلقة بالإجراءات.</p>	<p>109 (RP 63 MOD)</p>
<p>(3) عندما يتجاوز أحد المتكلمين المدة المحددة له، يُشعر الرئيس الجتمعين بذلك، ويرجو من المتكلم أن يختتم عرضه في مهلة وجيزة.</p>	<p>110 (RP 64 MOD)</p>

9.20 إقفال قائمة المتكلمين

(MOD)

(1) يجوز، أثناء أي مناقشة، أن يأمر الرئيس بقراءة قائمة المتكلمين المسجلين، وأن يضيف إليها أسماء الوفود التي تبدي رغبتها في الكلام. وبükه، بمعرفة المجتمعين، أن يأمر بإيقاف القائمة. غير أن له، إذا رأى ذلك مناسباً، أن يعطي استثناء حق الرد على أي مداخلة سابقة، حتى بعد إقفال القائمة.

111

(RP 65 MOD)

(2) عندما تستنفد قائمة المتكلمين، يعلن الرئيس إقفال المناقشة بشأن المسألة المطروحة للنقاش.

112

(RP 66 MOD)

10.20 مسائل الاختصاص

(MOD)

يجب أن تسوى مسائل الاختصاص التي يمكن أن تطرأ، قبل التصويت على جوهر المسألة المطروحة للنقاش.

113

(RP 67 MOD)

11.20 سحب مقترح وعرضه من جديد

(MOD)

يجوز لصاحب أي مقترح أن يسحبه قبل أن يُعرض للتصويت. ويجوز للوفد صاحب المقترح، أو لأي وفد آخر أن يعرضه أو يتناوله من جديد بعد سحبه سواء كان قد تم تعديله أم لا.

21 التصويت

(MOD)

1.21 تعريف الأغلبية

(MOD)

(1) تكون الأغلبية من أكثر من نصف عدد الوفود الحاضرة والصوتة.

115

(RP 72 MOD)

(2) لا يؤخذ الممتنعون عن التصويت في الاعتبار لدى حساب أصوات الأغلبية.

116

(RP 73 MOD)

(3) إذا تساوت الأصوات، يعتبر المقترح أو التعديل مرفوضاً.

117

(RP 74 MOD)

(4) لأغراض هذا النظام الداخلي يعتبر "وفداً حاضراً ومصوتاً" كل وفد يصوت لصالح مقترح ما أو ضده.

118

(RP 75 MOD)

2.21	عدم المشاركة في التصويت	(MOD)
119	الوفود الحاضرة التي لا تشارك في تصويت معين، أو التي تصرح علانية أنها لا تريد المشاركة فيه، لا تعد وفوداً متغيرة من حيث تحديد النصاب في حكم الرقم 93 أعلاه، ولا وفوداً متغيرة عن التصويت من حيث تطبيق أحكام الرقم 121 أدناه.	(RP 76 MOD)
3.21	الأغلبية الأخلاصة	(MOD)
120	تحدد المادة 2 من الدستور الأغلبية المطلوبة لقبول دولأعضاء جديدة.	(RP 77 MOD)
4.21	امتناع أكثر من خمسين في المائة عن التصويت	(MOD)
121	عندما يتجاوز عدد الممتنعين عن التصويت نصف عدد الأصوات المدل بها (تأييداً أو معارضة أو امتناعاً) يجب تأجيل بحث المسألة المطروحة للنقاش إلى جلسة لاحقة، ولا يؤخذ فيها عدد الممتنعين بالحسبان.	(RP 78 MOD)
5.21	إجراءات التصويت	(MOD)
122	(1) تطبيق إجراءات التصويت التالية:	(RP 79 MOD)
123	(أ) رفع اليد، كقاعدة عامة، ما لم يطلب تصويت بناء الأسماء وفقاً للإجراء (ب)، أو تصويت بالاقتراع السري وفقاً للإجراء (ج)؛	(RP 80 MOD)
124	(ب) التصويت بناء الأسماء، حسب الترتيب الهجائي الفرنسي لأسماء الدول الأعضاء الحاضرة والمؤهلة للتصويت:	(RP 81 MOD)
125	1 إذا طلب ذلك قبل بداية التصويت وفدان حاضران ومؤهلان للتصويت على الأقل، ما لم يكن قد طلب تصويت بالاقتراع السري وفقاً للإجراء (ج)، أو	(RP 82 MOD)
126	2 إذا لم تبرز أغلبية واضحة من التصويت وفقاً للإجراء (ج)؛	(RP 83 MOD)
127	ج) الاقتراع السري، إذا طلب ذلك قبل بداية التصويت خمسة وفود حاضرة ومؤهلة للتصويت على الأقل.	(RP 84 MOD)

(2) قبل إجراء التصويت، ينظر الرئيس في كل طلب يتعلق بالكيفية التي سيجري بها هذا التصويت، ويعلن رسماً عن الإجراء الذي سُيُّط في التصويت، وعن المسألة المعروضة للتصويت. ثم يعلن الرئيس ابتداء عملية التصويت، وبعدما تنتهي يعلن نتائجها.

128
(RP 85 MOD)

(3) في حالة التصويت بالاقتراع السري، تتحذ الأمانة العامة فوراً الترتيبات الكافية بتأمين سرية الاقتراع.

129
(RP 86 MOD)

(4) يمكن إجراء التصويت بواسطة نظام إلكتروني، إذا تيسر نظام مناسب، وقرر المؤتمر ذلك.

130
(RP 87 MOD)

6.21 حظر انقطاع التصويت بعد ابتدائه (MOD)

لا يجوز لأي وقد أن يقطع عملية التصويت بعد ابتدائه، إلا إذا تعلق الأمر بنقطة نظام بشأن كيفية إجراء التصويت. ولا يجوز أن تتضمن نقطة النظام مقتراحاً يستدعي تعديلاً في التصويت الجاري أو في جوهر المسألة المعروضة على التصويت. ويبدأ التصويت بإعلان الرئيس بدء التصويت، وينتهي بإعلان الرئيس نتائجه.

131
(RP 88 MOD)

7.21 تعليل التصويت (MOD)

يعطي الرئيس الكلمة للوفود الراغبة في تعليل تصويتها، بعد إجراء التصويت ذاته.

132
(RP 89 MOD)

8.21 التصويت على مقترح جزءاً جزءاً (MOD)

(1) يقسم المقترح إلى أجزاء، وتعرض مختلف أجزائه للتصويت، كل واحد منها على حدة، إذا طلب صاحب المقترح ذلك، أو رأه المجتمعون مناسباً، أو اقترحه الرئيس بموافقة صاحب المقترح. وبعد أن تعتمد أجزاء المقترح، تعرض للتصويت عليها ككل.

133
(RP 90 MOD)

(2) إذا رُفضت جميع أجزاء المقترح، يعتبر المقترح نفسه مرفوضاً.

134
(RP 91 MOD)

<p>9.21 ترتيب التصويت على مقترنات تتعلق بمسألة واحدة</p> <p>(1) إذا قدم مقترن أو أكثر بشأن مسألة واحدة، تعرض هذه المقترنات على التصويت بحسب الترتيب الذي قدمت به، ما لم يقرر المجتمعون خلاف ذلك.</p> <p>(2) يقر المجتمعون، إثر كل تصويت، إذا كان الأمر يدعو إلى عرض المقترن التالي على التصويت أم لا.</p>	<p>135 (RP 92 MOD)</p> <p>136 (RP 93 MOD)</p>
<p>10.21 التعديلات</p> <p>(1) يعتبر تعديلاً كل مقترن بتعديل، يشتمل فقط على إلغاء جزء من المقترن الأصلي، أو على إضافة إلى جزء منه، أو على مراجعة جزء من هذا المقترن.</p> <p>(2) يدرج فوراً في النص الأصلي للمقترن كل تعديل يقبل به الوفد الذي قدم المقترن.</p> <p>(3) أي مقترن بتعديل لا يعتبر تعديلاً، إذا رأى المجتمعون أنه غير متناسب مع المقترن الأصلي.</p>	<p>137 (RP 94 MOD)</p> <p>138 (RP 95 MOD)</p> <p>139 (RP 96 MOD)</p>
<p>11.21 التصويت على التعديلات</p> <p>(1) إذا قدم تعديل بشأن مقترن ما، يجب التصويت أولاً على ذلك التعديل.</p> <p>(2) إذا قدم تعديلاً أو أكثر بشأن مقترن ما، يجب التصويت أولاً على أبعد التعديلات عن النص الأصلي. وإذا لم يحصل هذا التعديل على أغلبية الأصوات، يجري التصويت على أبعد التعديلات الباقية عن النص الأصلي، وهكذا دواليك إلى أن يحصل أحد التعديلات على أغلبية الأصوات. وإذا تم النظر في جميع التعديلات المقترنة دون أن يحصل أي منها على الأغلبية، يعرض المقترن الأصلي غير المعدل للتصويت.</p> <p>(3) إذا اعتمد تعديل واحد أو أكثر، يعرض بعد ذلك المقترن بشكله المعدل للتصويت.</p>	<p>140 (RP 97 MOD)</p> <p>141 (RP 98 MOD)</p> <p>142 (RP 99 MOD)</p>

<p>12.21 إعادة التصويت</p> <p>(1) إذا تعلق الأمر باللجان أو اللجان الفرعية أو أفرقة العمل، في مؤتمر أو اجتماع، فإن المقترح أو جزء المقترح أو التعديل الذي سبق البت فيه إثر تصويت في إحدى اللجان أو اللجان الفرعية أو أفرقة العمل، لا يمكن أن يعرض على التصويت مجدداً في نفس اللجنة أو اللجنة الفرعية أو فريق العمل. وتطبق هذه القاعدة أياً كان الإجراء الذي اختير اتباعه في التصويت.</p> <p>(2) إذا تعلق الأمر بالجلسات العامة، يجب ألا يعرض مقترح أو جزء من مقترح أو تعديل للتصويت مجدداً، ما لم يتوافر الشرطان التاليان :</p> <ul style="list-style-type: none"> أ) أن تطلب ذلك أغلبية الدول الأعضاء المؤهلة للتصويت، ب) أن تطلب إعادة التصويت بعد التصويت الأول ب يوم كامل على الأقل. ولا تطبق هذه المهلة في اليوم الأخير لمؤتمر ما أو لأي اجتماع آخر. 	<p>143 (RP 100 MOD)</p> <p>144 (RP 101 MOD)</p> <p>145 (RP 102 MOD)</p> <p>146 (RP 103 MOD)</p> <p>22 قواعد سير المناقشات وإجراءات التصويت في اللجان واللجان الفرعية</p> <p>1 يتمتع رؤساء اللجان واللجان الفرعية بصلاحيات مماثلة لصلاحيات المسندة إلى رئيس المؤتمر بموجب القسم 11 أعلاه.</p> <p>2 تطبق أحكام القسم 20 أعلاه المتعلقة بقواعد سير المناقشات في جلسة عامة على مناقشات اللجان أو اللجان الفرعية، باستثناء ما يتعلق منها بالنصاب.</p> <p>3 تطبق أحكام القسم 21 أعلاه على عمليات التصويت في اللجان واللجان الفرعية.</p> <p>23 محاضر الجلسات العامة لمؤتمر المندوبين المفوضين ومؤتمرات الاتصالات الراديوية والمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية</p> <p>1 تعد أمانة المؤتمر محاضر الجلسات العامة للمؤتمرات المذكورة أعلاه، وتكفل توزيعها على الوفود في أقرب وقت ممكن، وعلى أي حال في مهلة أقصاها خمسة أيام عمل بعد كل جلسة.</p>
--	---

يجوز للوفود، بعد توزيع المحاضر، أن تودع كتابة لدى أمانة المؤتمر، في أقرب وقت ممكن، التصحيحات التي ترى مبررا لها. وهذا لا يمنعها من أن تتقدم بتعديلات شفهية أثناء الجلسة التي يوافق فيها على المحاضر.

151

(RP 110 MOD)

(1) لا تتضمن المحاضر، كقاعدة عامة، سوى المقترنات والاستنتاجات، مع الحجج الرئيسية التي تستند إليها، محررة تحريراً موجزاً قدر الإمكان.

152

(RP 111 MOD)

(2) غير أن لكل وفد أن يطلب إدراج النص الموجز أو الكامل لكل بيان أدلّ به أثناء المناقشات في المحاضر. وفي هذه الحال، يجب على الوفد، كقاعدة عامة، أن يعلن ذلك في بداية مداخلته لتسهيل مهمة المقررین. ويجب عليه كذلك أن يسلم بنفسه نص البيان إلى أمانة المؤتمر خلال الساعتين التاليتين لنهاية الجلسة.

153

(RP 112 MOD)

4 ينبغي في جميع الأحوال توخي الاعتدال في ممارسة الحق المنصوص عليه في الرقم 153 أعلاه المتعلق بإدراج البيانات في المحاضر.

154

(RP 113 MOD)

تقارير الجلسات العامة جمعية الاتصالات الراديوية والجمعية العالمية لتنقيس الاتصالات ومؤتمرات تنمية الاتصالات وجلسات اللجان وللجان الفرعية

24

MOD

RP 116 إلى RP 114 SUP

يجوز للجلسات العامة للجمعيات والمؤتمرات المذكورة أعلاه وللجان وللجان الفرعية أن تُعد التقارير المؤقتة التي تراها ضرورية. كما يجوز أن تقدم في نهاية أعمالها تقريراً ختامياً، إذا كانت الظروف تبرر ذلك، تحمل فيه بإيجاز المقترنات والاستنتاجات التي أسفرت عنها الدراسات التي عُهدَ بها إليها.

155

RP 117 MOD

<p>الموافقة على محاضر الجلسات العامة لمؤتمر المندوبين المفوضين ومؤتمرات الاتصالات الراديوية والمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية، والموافقة على التقارير</p> <p>1 (1) يسأل الرئيس، بوجه عام، في بداية كل جلسة عامة للمؤتمرات المذكورة أعلاه، عما إذا كان للغوفد ملاحظات تبيّنها بشأن محضر الجلسة السابقة. وتعتبر هذه الوثائق موافقاً عليها إذا لم يبلغ أي تصحيح إلى الأمانة ولم يقدم أي اعتراض شفهي. فإذا حدث ذلك، تدخل التصحيحات اللارمة في المحضر.</p> <p>2 (2) يجب أن توافق الجلسة العامة أو اللجنة الفرعية المعنية على كل تقرير مؤقت أو ختامي.</p> <p>2 (1) ينظر الرئيس في محاضر الجلسات العامة الأخيرة للمؤتمرات المذكورة أعلاه، ويوافق عليها.</p>	<p>25</p> <p>MOD</p> <p>156</p> <p>RP 118 MOD</p> <p>157</p> <p>RP 119 MOD</p> <p>158</p> <p>RP 120 MOD</p> <p>RP 121 SUP</p>
<p>الترقيم</p> <p>1 يحتفظ بأرقام الفصول والمواد والفقرات في النصوص المطروحة للمراجعة إلى حين القراءة الأولى في جلسة عامة. وتحمِّل النصوص المضافة رقم آخر فقرة سابقة من النص الأصلي مؤقتاً، مشفوعاً بجُمْدِ الْحَجَاءِ الْلَّاتِينِيَّةِ "A" ، "B" ، إلخ.</p> <p>2 يُعهد عادةً إلى لجنة الصياغة بتقييم الفصول والمواد والفقرات ترقيماً كمائياً، بعد اعتمادها في القراءة الأولى. وإنما يجوز أن يعهد بذلك إلى الأمين العام بناء على قرار يُتخذ في الجلسة العامة.</p>	<p>26</p> <p>(MOD)</p> <p>159</p> <p>(RP 122 MOD)</p> <p>160</p> <p>(RP 123 MOD)</p>
<p>الموافقة النهائية</p> <p>تعتبر نصوص الوثائق الختامية لمؤتمر مندوبي مفوضين أو مؤتمر اتصالات راديوية أو مؤتمر عالمي للاتصالات الدولية كافية عندما توافق عليها الجلسة العامة في القراءة الثانية.</p>	<p>27</p> <p>(MOD)</p> <p>161</p> <p>(RP 124 MOD)</p>

28	التوقيع	(MOD)
162 (RP 125 MOD)		
	ُعرض نصوص الوثائق الختامية التي وافقت عليها المؤتمرات المذكورة في الرقم 165 أعلاه لبوقها المندوبون الذين يحملون أوراق الاعتماد المنصوص عليها في المادة 31 من الاتفاقية، حسب الترتيب الهجائي الفرنسي لأسماء الدول الأعضاء.	
29	العلاقات مع الصحافة والجمهور	(MOD)
163 (RP 126 MOD)		
	لا يجوز إصدار بيانات رسمية عن أعمال المؤتمر إلى الصحافة إلا بإذن من رئيس المؤتمر.	
2	يمكن للصحافة والجمهور حضور المؤتمرات، في حدود الإمكانيات عملياً وطبقاً للتوجيهات التي تم الموافقة عليها في اجتماع رؤساء الوفود المشار إليه في الرقم 49 أعلاه والترتيبات العملية التي يتبعها الأمين العام. غير أن حضور الصحافة والجمهور يجب أن يخلق في كل الأحوال أي اضطراب لحسن سير الأعمال في أي من الجلسات.	164 (RP 127 MOD)
3	ليست بقية اجتماعات الاتحاد مفتوحة للصحافة والجمهور، إلا إذا قرر المشاركون في أحد الاجتماعات غير ذلك.	165 (RP 128 MOD)
30	امتيازات الإعفاء من الرسوم	(MOD)
166 (RP 129 MOD)		
	يكون للأعضاء الوفود، وللممثلي الدول الأعضاء في المجلس، ولأعضاء لجنة لواحة الراديو، ولكلبار الموظفين في الأمانة العامة للاتحاد وقطاعاته الذين يحضرون المؤتمر، ولوظيفي أمانة الاتحاد الملحقين بالمؤتمر، حق الإعفاء طوال مدة المؤتمر من رسوم البريد والبرق والهاتف والتلكس، ضمن الحدود التي تكون الحكومة الضيفة قد تمكنت من التفاهم بشأنها مع الحكومات الأخرى ووكالات التشغيل المعنية المعترف بها.	

الفصل الثالث

الإجراءات الانتخابية

تنطبق هذه الإجراءات الانتخابية على انتخاب الأمين العام ونائب الأمين العام ومدير مكاتب القطاعات وانتخاب أعضاء لجنة لوائح الراديو وانتخاب الدول الأعضاء التي ستحتل مقاعد المجلس، وفقاً لأحكام المادتين 8 و9 من الدستور.

167 ADD

القواعد العامة للإجراءات الانتخابية

31 ADD

(1) يدعو الأمين العام للاتحاد الدول الأعضاء، 6 أشهر على الأقل قبل افتتاح مؤتمر المندوبيين المفوضين، إلى تسمية المرشحين.

168 ADD

(2) يكون كل ترشيح مشفوعاً بالسيرة الذاتية للمرشح، باستثناء الترشيحات لانتخاب الدول الأعضاء في المجلس.

169 ADD

(3) يجب أن تصل الترشيحات إلى الأمين العام في موعد لا يتجاوز اليوم الثامن والعشرين الذي يسبق المؤتمر عند الساعة 2359 (حسب توقيت جنيف). ويجب ذكر هذا التاريخ في الدعوة التي يرسلها الأمين العام.

170 ADD

(4) تنشر الترشيحات كوثائق للمؤتمر بمجرد أن يتسللها الأمين العام.

171 ADD

(5) تبدأ الانتخابات في اليوم التاسع من بداية المؤتمر.

172 ADD

(6) تجرى الانتخابات حسب الترتيب التالي: (1) الأمين العام، ونائب الأمين العام ومدير مكاتب القطاعات، (2) أعضاء لجنة لوائح الراديو، (3) الدول الأعضاء في المجلس.

173 ADD

(7) تكون الانتخابات بالاقتراع السري.

174 ADD

(8) يفضل إجراء التصويت باستخدام نظام إلكتروني إذا توفر نظام ملائم وإذا لم يقر المؤتمر خلاف ذلك.

175 ADD

<p>(9) عندما تستخدم بطاقات الاقتراع، يسمى رئيس المؤتمر قبل بدء التصويت شخصاً من كل منطقة من بين أعضاء الوفد الحاضرة لمراجعة فرز الأصوات. ويقوم رئيس المؤتمر بتسلیم هؤلاء الأشخاص قائمة الوفد التي يحق لها التصويت وقائمة المرشحين.</p> <p>(10) الأحكام المتصلة بحق التصويت والتصويت بالوكالة مُبيّنة في الاتفاقية.</p> <p>32 قواعد الإجراءات المطبقة لانتخاب الأمين العام ونائب الأمين العام ومديري مكاتب القطاعات</p>	176 177 32	ADD ADD ADD
<p>(1) أ) تجرى الانتخابات على ثلاث مراحل كما يأتي: أولاً الأمين العام؛ ثانياً نائب الأمين العام؛ ثالثاً مدير مكاتب القطاعات. ولا يبدأ انتخاب نائب الأمين العام إلا بعد الانتهاء من انتخاب الأمين العام. ولا يبدأ انتخاب مدير المكاتب إلا بعد الانتهاء من انتخاب نائب الأمين العام.</p> <p>ب) في حالة وجود مرشح واحد لمنصب الأمين العام أو منصب نائب الأمين العام تجرى الانتخابات على مرحلتين: الأولى انتخاب الأمين العام ونائب الأمين العام، والثانية انتخاب مدير مكاتب القطاعات. ولا تبدأ المرحلة الثانية من الانتخابات إلا بعد استكمال المرحلة الأولى من الانتخابات.</p> <p>(2) لا يُقبل ترشيح نفس الشخص لأكثر من منصب.</p> <p>(3) قبل إجراء الانتخابات المتعلقة بكل مرحلة، يتسلّم كل وفد له حق التصويت ما يلي:</p> <p>ج) قائمة بالمناصب في المرحلة، تضم أسماء جميع المرشحين حسب ترتيبها الهجائي الفرنسي، مع أسماء الدول الأعضاء التي قدمت المرشحين؛ أو</p>	178 179 180 181 182	ADD ADD ADD ADD ADD

ب)	بطاقة اقتراع منفصلة لكل منصب في المرحلة تحمل أسماء جميع المرشحين حسب ترتيبها الهجائي الفرنسي، مع أسماء الدول الأعضاء التي قدمت المرشحين، وذلك في حالة استخدام بطاقات الاقتراع في إجراء الانتخاب.	183	ADD
(4)	يبين كل وفد المرشح الذي يصوت له:	184	ADD
(٥)	بالوسائل الإلكترونية؛ أو	185	ADD
ب)	على بطاقة الاقتراع بوضع علامة "X" في المربع المقابل لاسم المرشح، وذلك في حالة استخدام بطاقات الاقتراع في إجراء الانتخاب.	186	ADD
5	يتنازع كل مرشح يحصل على أغلبية الأصوات (انظر الرقم 115 أعلاه).	187	ADD
(6)	تعتبر بطاقات الاقتراع البيضاء امتناعاً عن التصويت. وتعتبر باطلة ولا تحسب بطاقات الاقتراع التي توجد علامة على أكثر من مربع فيها أو التي تحمل أي علامة غير علامة "X" داخل المربع أو تحمل أي علامة خارج المربعات. ولا تحسب أصوات الوفود المختلفة عن التصويت عند إحصاء أغلبية الأصوات.	188	ADD
(7)	عندما يتجاوز عدد المتنوعين عن التصويت نصف عدد الأصوات التي يُدلّى بها، تطبق أحكام الرقم 121 أعلاه.	189	ADD
(8)	عندما يستكمل عدُّ الأصوات، يعلن رئيس المؤتمر نتائج الاقتراع حسب الترتيب الآتي:	190	ADD
-	عدد الوفود التي يحق لها التصويت؟		
-	عدد الوفود الملغية؟		
-	عدد المتنوعين عن التصويت؟		
-	عدد بطاقات الاقتراع الباطلة؟		
-	عدد الأصوات المسجلة؟		
-	عدد الأصوات التي تشكل الأغلبية المطلوبة؟		
-	عدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح حسب الترتيب التصاعدي لعدد الأصوات؟		
-	اسم المرشح المنتخب، إذا وجد.		
(9)	في حالة عدم حصول أي مرشح في الاقتراع الأول على الأغلبية اللازمة من الأصوات، يُجرى اقتراع آخر أو اقتراعان، عند الاقتضاء، بعد انقضاء فترة ست ساعات على الأقل بين الاقتراعين اعتباراً من إعلان النتائج، إلا إذا قرر المؤتمر خلاف ذلك.	191	ADD

- (10) في حالة عدم حصول أي مرشح، بعد الاقتراع الثالث، على الأغلبية اللازمة من الأصوات، يجرى اقتراع رابع، بعد انقضاء أثني عشرة ساعة على إعلان النتائج، إلا إذا قرر المؤتمر خلاف ذلك، يتنافس فيه المرشحان اللذان حصلا على أكبر عددين من الأصوات في الاقتراع الثالث.
- (11) في حالة تساوي عدد الأصوات مع ذلك بعد الاقتراع الثالث بين عدة مرشحين بحيث يتعدى اختيار المرشحين اللذين يجري التصويت عليهم في الاقتراع الرابع، يُجرى اقتراع إضافي، وعند النزول اقتراعان إضافيان، بعد انقضاء فترتين متتاليتين كل منهما ست ساعات على الأقل، اعتباراً من إعلان النتائج، إلا إذا قرر المؤتمر خلاف ذلك، وذلك لاختيار أحد المرشحين الذين حصلوا على نفس العدد من الأصوات.
- (12) في حالة تساوي الأصوات في الاقتراعين الإضافيين المشار إليهما في الرقم 197 أعلاه، يتم انتخاب أكبر المرشحين المتنافسين سنا.
- قواعد الإجراءات المطبقة لانتخابأعضاء لجنة لوائح الراديو**
- 33 194 ADD
- (1) يتقرر العدد الإجمالي لأعضاء لجنة لوائح الراديو وعدد المقاعد لكل منطقة في العالم وفقاً للرقمين 62 و93A من الدستور.
- (2) قبل إجراء التصويت، يتسلم كل وفد له حق التصويت ما يلي:
- أ) قائمة أسماء المرشحين حسب ترتيبها الهجائي الفرنسي مع أسماء الدول الأعضاء التي قدمت المرشحين، مرتبة في مجموعات حسب مناطق العالم؛ أو
- ب) بطاقة اقتراع تحمل أسماء المرشحين حسب ترتيبها الهجائي الفرنسي مع أسماء الدول الأعضاء التي قدمت المرشحين، مرتبة في مجموعات حسب مناطق العالم، وذلك في حالة استخدام بطاقات الاقتراع في إجراء الانتخاب.
- (3) يبين كل وفد أسماء المرشحين الذين يصوت لهم، شريطة ألا يتجاوز عدد المرشحين المسموح بانتخابهم من كل منطقة طبقاً لما هو مبين في الرقم 199 أعلاه:

<p>(أ) بالوسائل الإلكترونية، أو</p> <p>ب) على بطاقة الاقتراع، بوضع علامة "X" في المربع المقابل لكل اسم من هذه الأسماء، وذلك في حالة استخدام بطاقات الاقتراع في إجراء الانتخاب.</p> <p>(4) تعتبر باطلة بطاقات الاقتراع التي تحمل أكثر من العدد المسموح به من العلامات "X" لكل منطقة ولا تنسحب هذه البطاقات للمنطقة أو المناطق المعنية. وتعتبر بطاقات الاقتراع، التي تحمل أي علامات أخرى غير علامة "X" أو تحمل أي علامة أخرى خارج المربع، باطلة ولا تنسحب.</p> <p>(5) بعد إحصاء الأصوات، تقوم الأمانة بإعداد قائمة بالمرشحين من كل نقطة حسب الترتيب التنازلي لعدد الأصوات الذي تم الحصول عليه. وتسلم هذه القائمة إلى رئيس المؤتمر بعد أن يتحقق منها مراجعاً فرز الأصوات، وذلك في حالة استخدام بطاقات الاقتراع في إجراء الانتخاب.</p> <p>(6) يُستحب مرشحو المنطقة الذين يحصلون على أكبر الأعداد من الأصوات أعضاء في لجنة لواحة الراديو وذلك في حدود عدد المقاعد المقرر شغelaها.</p> <p>(7) يجرى اقتراع خاص، عند الاقتضاء، للاختيار بين مرشحين لمنطقة واحدة حصلوا على أعداد متساوية من الأصوات وذلك بعد انقضاء ست ساعات على الأقل على إعلان النتائج، إلا إذا قرر المؤتمر خلاف ذلك.</p> <p>(8) في حالة تساوي عدد الأصوات بين عدة مرشحين من نفس المنطقة عقب الاقتراع الخاص، يتم انتخاب أكبر المرشحين المتنافسين سنا.</p>	<p>200</p> <p>201</p> <p>202</p> <p>203</p> <p>204</p> <p>205</p> <p>206</p> <p>34</p> <p>207</p> <p>208</p> <p>209</p>	<p>ADD</p>
<p>(أ) قبل إجراء التصويت يتسلم كل وفد له حق التصويت ما يلي:</p> <p>قائمة أسماء الدول الأعضاء المرشحة حسب ترتيبها الهجائي الفرنسي، مرتبة في مجموعات حسب مناطق العالم، أو</p>	<p>200</p> <p>201</p>	<p>ADD</p> <p>ADD</p>

- (ب) بطاقة اقتراع واحدة تحمل أسماء الدول الأعضاء المرشحة حسب ترتيبها الهجائي الفرنسي، مرتبة في مجموعات حسب مناطق العالم، وذلك في حالة استخدام بطاقات الاقتراع في إجراء الانتخاب.
- (3) يبين كل وفد أسماء الدول الأعضاء التي يصوت لها، شريطة ألا يزيد عددها في كل منطقة عن عدد البلدان المسموح بانتخابها وفقاً لأحكام الرقم 211 أعلاه:
- (أ) بالوسائل الإلكترونية، أو
- (ب) على بطاقة الاقتراع بوضع علامة "X" في المربع المقابل لكل اسم من هذه الأسماء، وذلك في حالة استخدام بطاقات الاقتراع في إجراء الانتخاب.
- (4) تعتبر باطلة بطاقات الاقتراع التي تحمل أكثر من العدد المسموح به من العلامات "X"، ولا تخسب هذه البطاقات للمنطقة أو لمناطق المعنية. وتعتبر بطاقات الاقتراع التي تحمل أي علامات أخرى غير علامة "X" أو تحمل أي علامات أخرى خارج المربع، باطلة ولا تخسب.
- (5) بعد إحصاء الأصوات، تقوم الأمانة بإعداد قائمة بالدول الأعضاء المرشحة في كل منطقة حسب الترتيب التنازلي لعدد الأصوات الذي تم الحصول عليه. وتسلم هذه القائمة إلى رئيس المؤتمر بعد أن يتحقق منها مراجعاً فرز الأصوات، وذلك في حالة استخدام بطاقات الاقتراع في إجراء الانتخاب.
- (6) تُستحب لعضوية المجلس الدول الأعضاء التي تحصل على أكبر الأعداد من الأصوات بين الدول المرشحة من المنطقة التي تنتهي إليها، في حدود المقاعد الواجب شغليها من المنطقة المعنية.
- (7) في حالة تساوي عدد الأصوات التي تحصل عليها عدة دول أعضاء لأي منطقة لشغل المقعد الأخير أو المقاعد الأخيرة، يجري اقتراع خاص للإتيار بين الدول المرشحة بعد انقضاء ست ساعات على الأقل على إعلان النتائج، إلا إذا قرر المؤتمر خلاف ذلك.
- (8) في حالة تساوي عدد الأصوات بعد الاقتراع الخاص، يقوم رئيس المؤتمر بسحب القرعة لتحديد الدولة العضو أو الدول الأعضاء الفائزة في الانتخاب.

الفصل الرابع

ADD

اقتراح تعديلات هذه القواعد العامة واعتمادها وسريان مفعولها

ADD

- 1 يجوز لأي دولة أن تقترح في مؤتمر للمندوبيين المفووضين أي تعديل لهذه القواعد العامة. ويجب تقديم التعديلات المقترحة وفقاً للأحكام ذات الصلة من الفصل الأول أعلاه. 219
RP 130 ADD
- 2 يتألف النصاب القانوني لفحص أي تعديل المقترح لهذه القواعد العامة وفقاً لما أشير إليه في القسم 1.20 من الفصل الثاني أعلاه. 220
RP 131 ADD
- 3 لاعتماد أي تعديل المقترح يجب أن يوافق عليه في جلسة عامة أكثر من نصف الوفود المعتمدة في مؤتمر المندوبيين المفوضين التي يحق لها التصويت. 221
RP 132 ADD
- 4 يسري مفعول تعديلات هذه القواعد العامة المعتمدة وفقاً للأحكام هذا الفصل على جميع مؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته في تاريخ توقيع الوثائق الختامية لمؤتمر المندوبيين المفوضين الذي اعتمدتها، ما لم يقرر مؤتمر المندوبيين المفوضين نفسه خلاف ذلك بقرار تعتمده أغلبية ثلثي الوفود المعتمدة في هذا المؤتمر التي يحق لها التصويت. 222
RP 133 ADD

المقررات

القرارات

التصصيات

PAGE LAISSEE EN BLANC INTENTIONNELLEMENT

PAGE INTENTIONALLY LEFT BLANK

المقرر 5 (المراجع في مراكش، 2002)

إيرادات ونفقات الاتحاد في الفترة 2007-2004

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

الأهداف والخطط الاستراتيجية المحددة للاتحاد وقطاعاته للفترة 2004-2007،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

القرار 91 (مينابوليس، 1998) لمؤتمر المندوبين المفوضين بشأن المبادئ العامة لاسترداد التكاليف،

يقرر

1 تحويل المجلس لإعداد ميزانيتي فترتي الستين للاتحاد بحيث يكون مجموع نفقات الأمانة العامة وقطاعات الاتحاد الثلاثة متوازناً مع الإيرادات المتوقعة، مع مراعاة الحدود التالية:

1.1 يبلغ الحد الأعلى لقيمة وحدة المساهمة للدول الأعضاء مبلغ 330 000 فرنك سويسري، للأعوام من 2004 إلى 2007؛

2.1 لا تتجاوز وحدة المساهمة للدول الأعضاء لعامي 2004 و2005 مبلغ 315 000 فرنك سويسري؛

3.1 لا تتجاوز نفقات الترجمة ومعالجة النصوص المتعلقة باللغات الرسمية ولغات العمل في الاتحاد 85 مليون فرنك سويسري للأعوام من 2004 إلى 2007؛

4.1 أنه يجوز للمجلس، لدى اعتماده ميزانيات فترات الستين للاتحاد، أن يقرر أن يسمح للأمين العام، بغية تلبية الطلبات غير المتوقعة، بإمكانية زيادة ميزانية المنتجات أو الخدمات التي تخضع لاسترداد التكاليف، في حدود إيرادات استرداد تكاليف ذلك النشاط؛

- 5.1 أن يراقب المجلس في كل عام نفقات وإيرادات الميزانية، وكذلك الأنشطة المختلفة والنفقات المرتبطة بها والمدرجة في الميزانية؟
- 2 في حالة عدم انعقاد مؤتمر المندوبيين المفوضين في عام 2006، أن يضع المجلس ميزانيات فترات الستين للاتحاد لعام 2008 وما بعده، بعد أن يحصل أولاً على موافقة أغلبية الدول الأعضاء في الاتحاد على القيم السنوية لوحدة المساهمة المحددة في الميزانية؟
- 3 أنه يجوز للمجلس أن يسمح بنفقات تتجاوز الحدود المقررة للمؤتمرات والاجتماعات والحلقات الدراسية، إذا كان بالإمكان تعويض هذا التجاوز في إطار الحدود المفروضة على النفقات من مبالغ متجمعة عن أعوام سابقة أو محملة على العام التالي؟
- 4 أن يضطلع المجلس بمهمة تحقيق كل الوفوارات الممكنة، وأن يحدد لهذا الغرض أقل مستوى يمكن السماح به للنفقات بما يلائم احتياجات الاتحاد، وذلك ضمن الحدود المنصوص عليها في الفقرة 1، ومع مراعاة أحكام الفقرة 5 أدناه إذا اقتضى الأمر؟
- 5 أنه يجوز للمجلس أن يتجاوز بنسبة لا تزيد على 1% الحد المذكور في الفقرة 2.1 من "يقرر" أعلاه، لعامي 2004 و2005، لتلبية الحاجة إلى مواجهة نفقات على أنشطة غير متوقعة وعاجلة هي صالح الاتحاد، وضمن الحد الأعلى المحدد في الفقرة 1.1 من "يقرر" أعلاه، لا يجوز للمجلس أن يتجاوز الحد البالغ 315 000 فرنك سويسري بما يزيد على 1%， ضمن الحد الأعلى البالغ 330 000 فرنك سويسري، إلا بموافقة أغلبية الدول الأعضاء في الاتحاد بعد استشارتها على النحو الواجب وعرض بيان كامل عليها يتضمن جميع المخاتل التي تبرر اتخاذ هذه الخطوة؟
- 6 أن يأخذ المجلس بعين الاعتبار، لدى تحديده قيمة وحدة المساهمة لأي فترة من فترات الميزانية، برنامج المؤتمرات والاجتماعات المقبلة وتکاليفها المقدرة إضافةً إلى مصادر الدخل الأخرى، بغية تجنب حدوث تقلبات كبيرة من فترة إلى فترة؟
- 7 أنه ينبغي للمجلس، لدى تحديده قيمة وحدة المساهمة، أن يأخذ في الحسبان أيضاً الآثار الناجمة في الميزانية عن تطبيق رسوم جديدة لاسترداد التكاليف على الأنشطة التي كانت تموّل في السابق من المساهمات المقررة، وينبغي للمجلس أن يقوم قدر الإمكان بتخفيض قيمة وحدة المساهمة بمبلغ المناسب؟

8 أنه ينبغي للمجلس، لدى تحديده لمبلغ المسحوبات من حساب الاحتياطي أو الاعتمادات التي تودع فيه، أن يحرص على بقاء مستوى حساب الاحتياطي في الظروف العادية (بعد إدماج الاعتمادات غير المستنفدة) أعلى من 3% من مجموع الميزانية،

يكلف الأمين العام

بأن يقدم إلى المجلس، قبل دورتيه العاديتين لعامي 2003 و2005 بخمسة أسابيع على الأقل، البيانات الكاملة والدقيقة التي تلزمها لإعداد ميزانية فترة الستين دراستها وتحديدها.

المقرر 6 (مراكش، 2002)

الخطة المالية للاتحاد للفترة 2004-2007

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

لإذ يضع في اعتباره

أ) أنه اتضح من النظر في مشروع الخطة المالية للاتحاد للفترة 2004-2007 وجود فارق كبير بين الإيرادات والنفقات؛

(ب) أن هذا المؤتمر استعرض خيارات كثيرة من أجل تقليل هذا الفارق،

وإذ يلاحظ

أن هذا المؤتمر وضع الخطوط التوجيهية التالية في تطبيق تخفيضات النفقات الواردة في الخطة المالية:

أ) الإبقاء على وظيفة تدقيق الحسابات الداخلي في الاتحاد على مستوى قوي وفعال؛

(ب) ينبغي عدم تخفيض النفقات التي تمس الإيرادات من استرداد التكاليف؛

ج) التكاليف الثابتة مثل التكاليف المتعلقة بسداد الديون أو الضمان الصحي بعد انتهاء الخدمة لا تخضع لتخفيض النفقات؛

د) ينبغي عدم تخفيض نفقات تكاليف الصيانة العادية لمباني الاتحاد التي قد تؤثر على سلامة الموظفين وصحتهم؛

هـ) ينبغي الإبقاء على وظيفة خدمات المعلومات في الاتحاد في مستوى فعال؛

و) ينبغي الإبقاء على حساب الاحتياطي في مستوى لا يقل عن 3% من الميزانية،

وإذ يلاحظ كذلك

أن هذا المؤتمر قام بمراجعة القرار 48 (المراجع في مينيابوليس، 1998) ووضع خطوطاً توجيهية لإدارة الموارد البشرية وتنميتها،

يقرر

الموافقة، بموجب الرقم 161G من دستور الاتحاد، على الخطة المالية للاتحاد للفترة 2004-2007 المعروضة في ملحق هذا المقرر،

يكافل الأمين العام، بمساعدة لجنة التنسيق

1 بإعداد مشروع ميزانيتي فترتي الستين 2004-2005 و 2006-2007 على أساس الخطة المالية والخطوط التوجيهية المتصلة بها الواردة في الفقرة "إذ يلاحظ" أعلاه؛

2 بإعداد برنامج لخفض التكاليف يتضمن احتمال تخفيض الموظفين؛

3 بتنفيذ برنامج تخفيض التكاليف بأسرع ما يمكن،

يكافل المجالس

1 باستعراض ميزانيتي فترتي الستين 2004-2005 و 2006-2007 والموافقة عليهما، مع إيلاء الاهتمام الواجب للخطة المالية والخطوط التوجيهية المتصلة بها الواردة في الفقرة "إذ يلاحظ" أعلاه؛

2 بالتأكد من أن كل ميزانية من ميزانيتي فترتي الستين تتوافق فيها الإيرادات والنفقات؛

3 بالنظر في مخصصات إضافية في حالة توفر مصادر إيرادات إضافية من الإيرادات أو تحقيق وفورات؛

4 بدراسة برنامج تخفيض التكاليف والموظفين الذي يعده الأمين العام؛

5 أن يراعي لدى تنفيذ ذلك، الاعتبارات الاجتماعية المتصلة بتنفيذ الخطة المالية بالنسبة إلى موظفي الاتحاد.

الملحق بالقرر 6 (مراكمش، 2002)
الخطة المالية للاتحاد للفترة 2007-2004

الجدول ألف - الإيرادات المقدرة

بآلاف الفرنكوات السويسرية

الفعلية في الفترة 2007-2004	القدرات 2001-2000	الإيرادات بحسب المصدر مضافاً إليها ميزانية 2003-2002	ألف- المساهمات المقررة ⁽¹⁾
531 923	544 963		ألف-1 مساهمات الدول الأعضاء
423 124	450 705	335 من الوحدات قيمة كل منها 315 000 فرنك سويسري سنوياً	(335 و16/13 من الوحدات قيمة كل منها 315 000 فرنك سويسري سنوياً)
88 484	93 046	63 000 فرنك سويسري سنوياً	ألف-2 مساهمات أعضاء القطاعات
32 004	30 861	127 وحدة	- قطاع الاتصالات الراديوية
48 258	53 342	191 و1/2 من الوحدات	- قطاع تقييم الاتصالات
8 222	8 843	32 و5/8 من الوحدات	- قطاع تنمية الاتصالات
2 520	294	10 فرنك سويسري سنوياً	ألف-3 المتسربون
420	36	10 وحدات	- قطاع الاتصالات الراديوية
2 100	258	50 وحدة	- قطاع تقييم الاتصالات
-	-	صفر وحدة	- قطاع تنمية الاتصالات (صفر وحدة)
17 796	918	المؤشرات الإقليمية للاتصالات	ألف-4 مساهمات الدول الأعضاء في المؤشرات الإقليمية للاتصالات الراديوية
107 862	94 782		باء- استرداد التكاليف
11 400	13 748	دعم المشاريع	باء-1 الإيرادات المتأتية من تكاليف دعم المشاريع
51 850	52 977	بيع المنشورات	باء-2 بيع المنشورات
44 612	28 057	لما ينبع من المنتجات وخدمات	باء-3 منتجات وخدمات خاضعة لاسترداد التكاليف
3 480	3 252	الرقم العالمي للمهاتفة الدولية الجائحة	- الرقم العالمي للمهاتفة الدولية الجائحة
600	417	الخدمة الدولية بأسعار خاصة/الخدمة الدولية مقابلة التكاليف وعنوان النظام الطرفي وأسلوب النقل	- الرقم العالمي للخدمة الدولية بأسعار خاصة/الخدمة الدولية مقابلة التكاليف وعنوان النظام الطرفي وأسلوب النقل
1 410	1 409	اللامتزامي	- مذكرة التفاهم للاتصالات الشخصية المتصلة العالمية
9 122	6 362	تليكوم ⁽²⁾	- تليكوم ⁽²⁾
30 000	16 206	معالجة بطاقة التبليغ عن الشبكات الساتلية	- معالجة بطاقة التبليغ عن الشبكات الساتلية
-	411	إيرادات أخرى متأتية من استرداد التكاليف	- إيرادات أخرى متأتية من استرداد التكاليف

9 600	13 119	جيم - الإيرادات المتأتية من الفوائد
4 000	5 498	DAL - إيرادات متعدة
653 385	658 363	المجموع الفرعي
-	14 977	صافي المسوحات من حساب الاحتياطي للاتحاد الدولي للاتصالات من أجل موبيل النفقات البرنامجية
653 385	673 340	المجموع الكلي

⁽¹⁾ عدد وحدات المساهمة المعروف في 15 أكتوبر 2002 (المرجع: الفقرة 161G في المادة 28 من الدستور).

⁽²⁾ الإيرادات مقدرة على أساس المنهجية المتبعه في الميزانية المعتمدة للفترة 2002-2003.

الجدول باء - أسس وضع الخطة المالية

بآلاف الفرنكات السويسرية

المقديرات	2003-2000
أسعار	2007-2004
	2002.1.1

1. التقديرات الأساسية حسب القطاعات بعد التخفيضات

الأمانة العامة (التخفيضات المتفق عليها وتخفيض 5%) عدا المؤتمر الإقليمي للاتصالات	331 983	361 618	الراديوية
قطاع الاتصالات الراديوية (الغيرات المتفق عليها وتخفيض 2%) تشمل مؤتمراً عالمياً واحداً للاتصالات الراديوية، وبدون نفقات المؤتمر الإقليمي	137 208	139 587	
قطاع تقديرات الاتصالات (تخفيض 1%)	55 019	55 575	
قطاع تنمية الاتصالات (تخفيض 1%)	132 387	133 724	
المجموع	656 597	690 504	الفرعي 1

2. البرامج الإضافية

الوثيقة 71، الملحق باء	5 000	(البند 3) قارات المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (قطاع التنمية)	
	280	(البند 5) فريق عمل إضافي تابع للمجلس (الأمانة العامة)	
	3 500	(البند 7) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأمانة العامة)	
	3 000	(البند 8) إدارة المبنى (الأمانة العامة)	
المجموع	6 100	الوثيقة 192، القرار COM6/1	
الفرعي 2	17 880	الزيادة في اعتمادات اللغات	

3. زيادة المرتبات وأثر أسعار الصرف

زيادة مرتبات منظومة الأمم المتحدة والتضخم (الجميع)	30 204	تأثير أسعار الصرف (الرقم المسلط 1 دولار أمريكي = 1,50 فرنك سويسري)	
	13 859 -	(ال الجميع)	
المجموع	16 345	الفرعي 3	

4. تخفيضات إضافية على البند 1 أعلاه

الموظفوون

تخفيض تكاليف الموظفين على مستوى الاتحاد بنسبة 5% علاوة على نسبة التخفيض الأساسية المقدرة أعلاه (باستثناء أنشطة استرداد التكاليف) (ال الجميع)	24 901	الوثيقة 71، الملحق جيم	
	535	(البند 1) تخفيض مدة مؤتمر المندوبيين المفوضين إلى 3 أسابيع (الأمانة العامة)	
	1 300	(البند 5) الحد من نفقات سفر أعضاء المجلس: تذاكر السفر والإقامة لأقل البلدان ثمناً، وتذاكر السفر فقط للبلدان النامية (الأمانة العامة)	

الجدول باء - أسس وضع الخطة المالية (تابع)

بآلاف الفرنكوات السويسرية

التقديرات	2003-2000	2007-2004	بأسعار	2002.1.1
				(البند 9) 50 % تخفيض في جميع الاجتماعات بمعدل يوم واحد عدا المؤتمر الإقليمي للاتصالات الراديوية (الجميع)
659				(البند 11) إلغاء المعاشر الموجزة (عدا الجلسات العامة للمؤتمرات العاهدية وجنة لوائح الراديو) (الجميع)
1 795				(البند 12) تفزيذ أسلوب "الطباعة عند الطلب" بالنسبة إلى النسخ الورقية للتوصيات (الأمانة العامة)
1 829				(البند 14) تطبيق ممارسات الأم安 المتحددة بالنسبة إلى السفر (قاعدة التسع ساعات ودرجة رجال الأعمال للموظفين المستحبين) (الجميع)
1 080				(البند 15) تخفيض بنسبة 20 % في نفقات السفر لموظفي المقر فيبعثنات الرسمية (الجميع)
1 140				تحفيضات أخرى غير كما في الجنة 6
491				منتدى السياسات - لا اعتمادات (الأمانة العامة)
500				لجنة لوائح الراديو - تخفيض المبلغ المفترض للفترة 2004-2007 (قطاع الاتصالات الراديوية)
34 230	المجموع الفرعي 4			
656 592	690 504			5. مجموع النفقات عدا المؤتمر الإقليمي للاتصالات الراديوية = $4-3+2+1$
635 589				.6. تقديرات الإيرادات (مجموع الجدول ألف مطروحاً منه الإيراد بالنسبة إلى المؤتمر الإقليمي للاتصالات الراديوية، يبلغ 17 796 000 فرنك سويسري)
21 003 -				.7. الرصيد ⁽³⁾ (البند 5 - البند 6 أعلاه)
				(3) رصيد سالب يبلغ 21 مليون فرنك سويسري، ناتج عن نقص عدد وحدات المساهمة.

الجدول جيم - الخطة المالية (النفقات) للفترة 2004-2007

بآلاف الفرنكوات السويسرية

2003-2000	2007-2004	2002.1.1	
	بأسعار		الأمانة العامة
1 952	3 318		مؤتمر المندوبيين المفوضين
0	491		منتدى السياسات
1 194	433		القمة العالمية لمتحمّع المعلومات
3 763	4 043		الجنس
328 287	353 128		مكتب الأمين العام ودوائره
205	205		المنشورات
335 401			المجموع الفرعي
7 000-			تخفيف إضافي (21 مليوناً × 33,3%) في مكتب الأمين العام ودوائره
328 401	361 618		المجموع
			قطاع الاتصالات الراديوية
134 770			نفقات القطاع
5 922-			تخفيف إضافي (21 مليوناً × 28,2%)
128 848	139 587		المجموع
			قطاع تقييس الاتصالات
53 374			نفقات القطاع
2 380-			تخفيف إضافي (21 مليوناً × 11,3%)
50 994	55 575		المجموع
			قطاع تنمية الاتصالات
133 044			نفقات القطاع
5 698-			تخفيف إضافي (21 مليوناً × 27,1%)
127 346	133 724		المجموع
635 589	690 504		المجموع الكلي

المقرر 7 (مراكش، 2002)

استعراض إدارة الاتحاد

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

(أ) أن اللجنة رفيعة المستوى قد أوصت في عام 1991 بتطبيق الامر كرية في ميزانيات الاتحاد وبالتوسيع في تفويض المسؤوليات؛

(ب) أن القرار 39 (كيoto، 1994) لمؤتمر المندوبيين المفوضين قد أيد فحص الخيارات لتدعم القاعدة المالية للاتحاد، بما في ذلك تحفيض التكاليف وزيادة فعالية توزيع الموارد؛

(ج) أن وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة قد استعرضت في عام 2001 التنظيم والإدارة في الاتحاد الدولي للاتصالات، وقدمت تقريراً إلى المجلس (الوثيقة C01/37C)؛

(د) أن فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالإصلاح في الاتحاد، أوصى في عام 2001 كذلك في ظل التقدم المحدود في تنفيذ التوسيع في تفويض السلطات، (التوصية R14 لفريق العمل المعنى بالإصلاح في الاتحاد) بإجراء دراسة عن جدوا الاستعاضة عن النظام المركزي الحالي للإدارة المالية في الاتحاد بنظام ميزانيات تديرها القطاعات، مع مشاركة الأفرقة الاستشارية للقطاعات، وأن تشمل دراسة الجدوى أيضاً آثار توزيع موارد محدودة من الميزانية للأفرقة الاستشارية للقطاعات،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

(أ) أن عام 2002 سيشهد، نظراً إلى ضغوط الحالة الاقتصادية العالمية، نقصاً في الموارد التي تستطيع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات أن تلتزم بتقديمها لتمويل أنشطة الاتحاد في الفترة المالية 2004-2007؛

(ب) أن ضغوط الحالة الاقتصادية العالمية ستؤدي أيضاً إلى استمرار زيادة تكاثر الطلبات على أنشطة الاتحاد، وإبراز محدودية الموارد المتاحة لتمويل هذه الطلبات؛

ج) أن الحاجة العاجلة تقوم في سياق الأزمة المالية التي يواجهها الاتحاد نتيجة ذلك إلى التماسك أساليب مبتكرة لترشيد التكاليف الداخلية والاستخدام الأمثل للموارد وتحسين الكفاءة؛

د) أن أحد سبل استعمال الموارد بمزيد من الفعالية والكفاءة تمثل في تمكين الأفراد من إدارة الموارد لتحقيق النتائج عن طريق التوسع في تفويض السلطات إليهم لإدارة الموارد المالية والبشرية؛

ه) أن تخصيص اعتمادات لا مركزية محدودة للقطاعات في هيكل ميزانية الاتحاد لم يتحقق للأهداف المقصودة في الفقرة من "إذ يضع في اعتباره"،

وإذ يعترف

أ) بأن التوسع في تفويض السلطة إلى المديرين يتطلب آليات ملائمة للمساءلة والرقابة؛

ب) أن تفويض السلطة لإدارة جزء من ميزانيات القطاعات إلى مديرى مكاتبها سيزيد من فعالية إشرافهم على تنظيم عمل القطاع، وبالتالي سيعين عليهم التشاور مع الأفرقة الاستشارية لقطاعاتهم عند تطبيق هذا التفريض بالسلطة،

يقرر

1 نظراً إلى الفوائد الكبيرة المتوقعة من الفعالية والكفاءة نتيجة تحقيق الامركرية في موارد الاتحاد وفق خطة دقيقة، أن يقوم المجلس بتنفيذ واستعراض هذه الامركرية استناداً إلى عمل فريق من الخبراء؛

2 أن يقوم الأمين العام لأغراض تحسين الفعالية والكفاءة، بتفويض السلطة لمديرى المكاتب لإدارة ميزانيات قطاعاتهم، بمجرد إنشاء الآليات الرقابية المحددة في إطار استعراض الإدارة،

يقرر كذلك

أن تعطى الفقرة 2 من "يقرر" لمديري المكاتب سيطرة أكبر على الخطط التشغيلية للقطاعات، وأن يبدأ توسيع السلطة بشأن ميزانيات القطاعات بعد إصدار الأفرقة الاستشارية للقطاعات لمشورتها في هذا الصدد؛

يكلف المجلس، في دورته الاستثنائية المعقودة أثناء هذا المؤتمر

1 بأن ينشئ فريقاً من المتخصصين يضم متخصصاً واحداً من كل منطقة إدارية، يضطلع على وجه السرعة بالأعمال المذكورة في الملحق لهذا المقرر، بالشراور مع الأمين العام ومديري المكاتب والأفرقة الاستشارية للقطاعات؛

2 بأن يطلب من فريق المتخصصين تقديم تقرير إلى المجلس في دورته عام 2003 بغية تنفيذ هذا المقرر تنفيذاً كاملاً حتى ذلك التاريخ، واستخدامه عند فحص مشروع الميزانية للفترة 2004-2005،

يكلف المجلس

1 أن يستعرض التدابير المقترحة والتخاذل الإجراءات المناسبة لتنفيذها؛

2 أن يتبع تنفيذ هذا المقرر في كل دورة لاحقة للمجلس، وأن يقدم تقريراً إلى مؤتمر المندوبين المفوضين القادم عن تنفيذ هذا المقرر وعن أي تعديلات قد يلزم إجراؤها على دستور الاتحاد واتفاقاته نتيجة له،

يكلف الأمين العام

1 بأن يعين بعد التشاور مع لجنة التنسيق عناصر الميزانية التي يمكن في صيتها تطبيق مزيد من اللامركرية في مخصصات الميزانية، بما في ذلك عن طريق عمليات النقل بينها؛

- 2 بأن يتبع للمجلس التقرير السنوي للمدقق الداخلي لحسابات الاتحاد؛
- 3 بأن يتبع محاضر اجتماعات لجنة التنسيق على موقع المجلس في شبكة الويب، باستثناء المسائل السرية الخاصة بالموظفين.

الملحق بالقرر 7 (مراكمش، 2002)

فريق المتخصصين المعنى باستعراض إدارة الاتحاد

مهمة فريق المتخصصين المعنى باستعراض إدارة الاتحاد هي الاطلاع على وجه السرعة بدراسات عن الإدارة الشاملة للاتحاد، بحيث يمكن تفيد نتائج هذه الدراسات في الوقت المناسب في فترة ميزانية 2004-2005. وتقوم الإدارات بإعارة خبراء هذا الفريق على نفقتها الخاصة.

الاختصاصات

أن يقوم بتعيين وتقدير الخيارات، مع إبراد الحاجة المؤيدة والعارضة لكل منها، لتحقيق الفعالية والكفاءة والفوائد في إدارة وتنظيم الاتحاد بأكمله، مع مراعاة جميع العناصر التي تسهم في القيام بوظائف الاتحاد وواجباته بكل فعالية وكفاءة، وأن يستعرض خاصة:

- (1) تنظيم الإدارة المالية في الاتحاد، بما في ذلك:

 - ‘1’ القيام بفحص دقيق للاتحاد، بما في ذلك نظام الميزانيات التي تديرها القطاعات لتعيين كل الفرص التي تتيح تحقيق فورات وتومن الاستعمال الرشيد لموارد الاتحاد؛
 - ‘2’ تعين الآليات الرقابية الالزامية لكافالة المسائلة والرقابة على النحو الملائم، بما في ذلك الدور الذي قد يؤديه نائب الأمين العام في عملية الموافقة المالية؛
 - ‘3’ التوصية بإجراء التغييرات الملائمة في اللوائح المالية؛

- (2) الوظائف المختلفة لمعرفة كيف يمكن تحقيق مزيد من دعم أنشطة الاتحاد، في ضوء التغييرات في أولويات الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات (فيما يتعلق مثلاً بالمكتبة ووحدة الاستراتيجيات والسياسات)؛

- (3) التوزيع الحالي للمهام المتعلقة بالوثائق والمشورات بين الدوائر المعنية في الأمانة العامة والمكاتب، وتحديد الحالات التي تثير مشاكل في مراقبة الجودة، وتوضيح توزيع المهام والمسؤوليات؛
- (4) تحديد المتطلبات من موظفي/أنظمة الترجمة الشفوية/التحريرية، بما في ذلك إجراء جزء من أعمال الترجمة عن طريق التعاقد الخارجي (انظر الوثيقة PP02/115)؛
- (5) تزويد الدول الأعضاء بمعلومات عن الشؤون المالية؛
- (6) تحسين استخدام خدمات الدعم المركزية في الأمانة العامة لتحفيض التكاليف المتعلقة بأنشطة تليكوم؛
- (7) الوظائف الإدارية المشتركة في كل قطاع، بما في ذلك تجميعها في الأمانة العامة؛
- (8) تبسيط الإجراءات الداخلية.

المقرر 8 (مراكش، 2002)

**مساهمة الاتحاد الدولي للاتصالات في إعلان المبادئ
وخطة العمل للقمة العالمية لجتمع المعلومات
وثيقة معلومات عن أنشطة الاتحاد ذات الصلة بالقمة**

إن مؤتمر المندوين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

أ) القرار PLEN/7 (مراكش، 2002) لهذا المؤتمر الذي يدعو فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالقمة العالمية لجتمع المعلومات إلى أن يكفل تقديم مساهمة من الاتحاد إلى اللجنة التحضيرية للقمة؛

ب) أن فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالقمة العالمية لجتمع المعلومات مدعو إلىمواصلة عمله حتى انعقاد مؤتمر المندوين المفوضين لعام 2006، وأن يواصل، بالتعاون الكامل مع الأمين العام ومديري المكاتب، تقديم مساهمات دورية محدثة من الاتحاد إلى العملية التحضيرية للقمة العالمية لجتمع المعلومات حسب الأقصاء،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

أ) أن هذه المساهمة من الاتحاد ستتألف من مقترفات موضوعية تشمل مقترفات تصياغة إعلان المبادئ وخطة العمل للقمة العالمية، مع مراعاة الموضوعات التي تناقشها اللجنة التحضيرية؛

ب) أن القرار يدعو الأمين العام أيضاً أن يقدم إلى اللجنة التحضيرية وثيقة معلومات عن أنشطة الاتحاد المتعلقة بالقمة العالمية لجتمع المعلومات،

يقرر

أن يحيل إلى فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالقمة العالمية لجتمع المعلومات الإطار العام الوارد في الملحق 1 بهذا المقرر للاسترشاد به في إعداد مساهمة الاتحاد الموضوعية في إعلان المبادئ وخطبة العمل للقمة العالمية لجتمع المعلومات،

يكلف الأمين العام

بتقديم الوثيقة الواردة في الملحق 2 بهذا المقرر إلى اللجنة التحضيرية لقمة العالم في اجتماعها الثاني؛¹

2 بتعيم هاتين الوثقتين على الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات للنظر فيها.

¹ الملحقات: 2

يشكل الملحقان جزءاً لا يتجزأ من المقرر، وسيتم نشرهما في الوثائق الختامية لمؤتمر المندوبين المفوضين (مراكش، 2002) دون اعتبارهما جزءاً من هذه الوثائق.

الملحق 1 بالقرار 8 (مراكش، 2002)

خطوط توجيهية بشأن مساهمة الاتحاد في إعلان المبادئ وخطة العمل للقمة العالمية لمجتمع المعلومات

مقدمة

1 يؤدي الاتحاد الدولي للاتصالات دوراً محورياً في إضفاء منظور عالمي على مجتمع المعلومات. ونظراً لما يتمتع به الاتحاد من خبرة وتجارب واسعة في تنمية الاتصالات إلى جانب خبرته في تلبية حاجات البلدان النامية، كان المهم أن يؤدي الاتحاد دوراً أكثر نشاطاً وأقوى صلة بين المساهمين في القمة العالمية لمجتمع المعلومات وأن يغتنم هذه الفرصة الفريدة للمشاركة في بناء مجتمع المعلومات العالمي في جميع مجالات اختصاصاته الأساسية.

2 وقد أعدت هذه المساهمة في إطار العملية التحضيرية للقمة العالمية التي بدأت فعلاً، وهي تأخذ في الاعتبار نتيجة الاجتماع الأول للجنة التحضيرية بشأن محتوى القمة وموضوعاتها.

الإطار

3 انطلاقاً من هذه الروح يقترح هذا الإطار ليعكس الاختصاصات الأساسية للاتحاد ول يكون أداة لإعداد مساهمة الاتحاد في إعلان المبادئ وخطة العمل للقمة العالمية.

4 وتحتاج هذه المساهمة إلى مواصلة العمل لتطوير المفاهيم وعملية التنفيذ والتواتج المتصلة بالمقترنات المحددة التي ستكون جانباً من المدخلات المقدمة من الاتحاد في إطار مسانته في عملية القمة مساهمة مفيدة وعملية ووجهة نحو الإجراءات الواجبة.

5 من أجل ذلك تم تعين ثلاثة أهداف عريضة لبناء مساهمة الاتحاد في صياغة إعلان المبادئ وخطة العمل للقمة العالمية؛ وهذه الأهداف هي:

- ‘1’ توفير النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع؛
- ‘2’ تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتكون أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية – وتلبية أهداف التنمية في الألفية الجديدة؛
- ‘3’ الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

6 وقد اختيرت هذه الأهداف استناداً إلى الاختصاصات الأساسية للاتحاد، وهي تمثل الحالات التي يمكن أن يقوم فيها بدور هام في الجهود التي تهدف إلى سد الفجوة الرقمية ونسبة الفرص الرقمية، وخاصة للبلدان النامية، اطلاقاً مما يجري من جهود وأنشطة. ويمكن تعديل هذه الأهداف أو توسيعها حسب الاقتضاء لبناء مساهمة الاتحاد في صياغة أي خطة عمل أخرى أو إعلان آخر في عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

7 وعند وضع مساهمة الاتحاد في القمة العالمية ينبغي اتباع المعايير التالية باعتبارها إطاراً إرشادياً للدراسة أي مقترن وتعريفه وصياغته:

- أ) أن يناظر الاختصاصات الرئيسية للاتحاد؛
- ب) أن يصاغ وفقاً للطلب؛
- ج) أن يكون عالمياً في امتداده مع ما يكفي من المرونة للاستجابة للظروف الوطنية والإقليمية؛
- د) أن يستجيب بشكل خاص لحاجات البلدان النامية؛
- هـ) أن يأخذ في الاعتبار الكامل الأنشطة الجارية فيسائر الحافل الدولي والإقليمية وأن يبين عليها كلما أمكن تقادياً لازدواجاً للجهد وضماناً للقيمة المضافة؛
- و) أن يكون عملياً، وأن يحدد أهدافاً واقعية يمكن قياسها مع تعين نتائج ملموسة؛
- ز) العمل مع الحكومات لتعيين فرص الشراكة، حسب الاقتضاء، واستكشاف هذه الفرص مع الشركاء المحتللين.

المساهمة في إعلان المبادئ

8 إن مؤتمر المندوبين المفوظين (مراكش، 2002) مقتضى بأن القمة العالمية لمجتمع المعلومات يمكن أن تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة في الألفية الجديدة كما جاءت في إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة. وفيما يلي بيان المبادئ ذات الصلة بالاختصاصات الاتحاد الدولي للاتصالات، بما في ذلك مجالات الاختصاص المشتركة مع المنظمات الأخرى.

- 9 ينطوي مجتمع المعلومات على إمكانية كبيرة لتعزيز التنمية المستدامة. وفي هذا الاتجاه يمكن أن تتضمن المبادئ التوجيهية ما يلي، على سبيل المثال لا الحصر:
- (أ) تأمين الحق في المعلومات والمعرفة؛
 - (ب) تعزيز النفاذ الشامل بتكلفة يمكن تحملها؛
 - (ج) تعزيز التعاون الدولي؛
 - (د) إنشاء بيئة تكنولوجية؛
 - (هـ) تطوير الموارد البشرية؛
 - (و) تشجيع التنوع اللغوي والهوية الثقافية؛
 - (ز) تعزيز أمن شبكات المعلومات والاتصالات؛
 - (ح) تحسين منافذ الوصول إلى الأسواق خاصة أمام المنتجات والخدمات من البلدان النامية؛
 - (ط) مواجهة التحديات العالمية.

وإلى جانب ذلك ينبغي احترام الحاجات الخاصة لكل بلد واتباع نهج يراعي ‘احتياجات المستعملين’.

- 10 ومن أجل ضمان إتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع ومشاركة جميع سكان العالم في المزايا التي توفرها، ينبغي إقامة مجتمع المعلومات على أساس تدعم الأهداف الأساسية التالية على سبيل المثال لا الحصر:

أولاً - توفير النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع

- 11 يجب أن تتاح الفرصة لكل إنسان أيّما وجد للاشتراك في مجتمع المعلومات العالمي وألا يحرم أحد من فوائده. وينبغي أن يكون النفاذ إلى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها أحد الأهداف الأساسية للقمة العالمية.

- 12 إن توفير النفاذ الشامل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأسعار يمكن تحملها وتطوير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها، خاصة في المناطق المخرومة الحضرية منها والريفية والنائية يظل واحداً من أكبر التحديات أمام سد الفجوة الرقمية.

لذلك فإن التوصيل ليس ضرورياً فحسب ولكنه أيضاً محوري كعامل تمكيني في بناء مجتمع معلومات عالمي يمكن لجميع المواطنين المشاركة فيه على قدم المساواة. ومن ألم الأولويات معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال الدول النامية الجزرية الصغيرة وأقل البلدان نمواً.

ولتحقيق أهداف النفاذ الشامل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحقيقاً كاملاً بأسعار يمكن تحملها لا بد من وضع إطار تمكينية قانونية وسياسية وتنظيمية تتسم بالشفافية.

ثانياً - تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتكون أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية - وتلبية أهداف التنمية في الألفية

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي الركيزة الأساسية لإقامة اقتصاد المعرفة العالمي، ومن هنا كان لها دور هام في تعزيز التنمية المستدامة واستئصال الفقر.

والإمكانات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين الناس هي إمكانات هائلة. ويصدق هذا على وجه الخصوص في حالة النساء والشباب والمعاقين والشعوب الأصلية. فهذه التكنولوجيات تمثل من بناء الطاقات والمهارات وهي بمزيداً من فرص العمل وتساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتزيد من المشاركة في صنع القرارات المستنيرة وتخاذلها على جميع المستويات، خاصة عن طريق النهوض بالتعليم والتدريب لا سيما إذا كان ذلك مقترباً بالاحترام الكامل للتنوع الثقافي واللغوي.

ويمكن للابتكارات التكنولوجية أن تسهم إسهاماً كبيراً في تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليم والمعلومات والمعارف بالإضافة إلى توفير مجموعة واسعة من وسائل الاتصال بين البشر مما يساعد على زيادة التفاهم وتحسين نوعية الحياة لسكان العالم أجمع.

ثالثاً - النقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

18 لا يمكن تحقيق الفوائد الكاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلا مع الثقة بأن هذه التكنولوجيات والشبكات موثوقة وآمنة ولا يساء استعمالها. ووضع إطار من المعايير المتفق عليها والثابتة والمعرف بها عالمياً عنصر حيوي في بناء مجتمع المعلومات ويشكل أحد التدابير الهامة لبناء الثقة.

19 وتقوم هذه الثقة أيضاً على وجود إطار سياسية وتنظيمية وقانونية تتصدى في المقام الأول لمسائل مثل الجرائم الإلكترونية، وأمن شبكات المعلومات والاتصالات، وحماية الخصوصيات، والجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية وحماية حقوق الملكية الفكرية. ويجب تناول هذه المسائل على أساس دولي وبمشاركة فعالة من جميع أصحاب المصلحة.

20 إن القرصنة والفيروسات التي تتعرض لها الحواسيب تتطلب وضع أنظمة فعالة لأمن شبكات المعلومات والاتصالات، وهذا يحتاج إلى تعاون دولي من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني للسماح بتنسيق الجهود ووضع أحكام قانونية تحمي البنية التحتية والأنظمة والخدمات التي يجري تطويرها في إطار مجتمع المعلومات العالمي وتحفظ أنها.

المساهمة في خطة عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات

21 تبين الفقرات التالية مجالات العمل المتصلة باختصاصات الاتحاد بما في ذلك مجالات الاختصاص المشتركة مع منظمات أخرى.

أولاً - توفير النفذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع

ألف - تطوير البنية التحتية والننفذ إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكلفة محتملة

22 في سياق تطوير البنية التحتية للاتصالات، التي تشكل شبكات اتصالات المدن والاتصالات ما بين المدن واتصالات المسافات الطويلة جزءاً أساسياً منها، يجب إيلاء الأولوية والاهتمام إلى الشبكات الريفية والشبكات التي تخدم المناطق النائية والمنعزلة. وهنا يمكن أن توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الاتصالات اللاسلكية مثلاً، بما فيها الخدمات الراديوية والسماعية) حلولاً آنية واقتصادية.

- 23 وتطوير الإنترنٌت وتتوسيع استخدامها بشكلٍ، مقترباً بخدمات الاتصالات الأخرى، أساساً مزدوجاً لتكامل وتطوير البنية التحتية لمجتمع المعلومات.
- 24 والعنصر الرئيسي في تيسير النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات على نطاقٍ واسع هو وجود المحتوى الذي يهم المستعملين ويشير شغفهم، وأن يكون بلغة يفهمونها. ولا بد أن تشكل المبادرات لصياغة هذا المحتوى في الإطار المحلي أساساً، ولكن الأمر يتطلب في حالة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً النظر في برنامج من المساعدات يتضمن مدخلات تقنية ومالية من الجهات المختصة في منظومة الأمم المتحدة.
- 25 وجود الأجهزة الطرفية التي يمكن للمستعمل النهائي تحمل تكلفتها والحصول عليها يمثل جانباً جوهرياً في البنية التحتية لمجتمع المعلومات وفي التغلب على الفجوة الرقمية. وما يساعد على انتشار أوسع للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات اعتماد المعايير الدولية (بما فيها توصيات الاتحاد الدولي للاتصالات) على نطاقٍ واسع.
- 26 ويمكن أن تتضمن الإجراءات المعروضة للدراسة في العملية التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات ما يلي :
- أ) برنامج عالمي يهدف إلى توفير التوصيل المستدام لكل قرية في إطار سياسات التنمية الوطنية وبرامجهما، تحت إشراف السلطات الوطنية المختصة وشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، باستخدام أنساب التكنولوجيات بتكليف معقوله.
- ب) إجراءات وآليات عالمية وإقليمية ووطنية تكون من تقديم مجموعة واسعة من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكون عالية الأداء ومحتملة التكاليف.
- ج) اتخاذ إجراءات ملموسة لإقامة نقاط الاتصال الوطنية بالشبكات ووصلها بشبكة الإنترنٌت العالمية.
- د) يتعين أن تنظر جميع الوكالات المسؤولة عن المعونة والمساعدة الإنمائية، بما في ذلك البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والدول الأعضاء في الاتحاد المالي والمالي، في إعطاء أهمية عليا لتنصيب الموارد الازمة. ويطلب الأمر وضع استراتيجيات لجذب الموارد والدعم المالي وحافز الاستثمار والمشاريع من أجل حفز وتشجيع الاستثمار في إقامة وتطوير البنية التحتية والأنظمة والخدمات الازمة لمجتمع المعلومات في المناطق الريفية وفي المجتمعات النائية والمعزلة.

- ا) تأخذ تدابير محددة لمواجهة تحديات التقارب.
- ب) مبادرة خاصة ترکز على زيادة الوعي بأهمية تطوير معايير تقنية لمجتمع المعلومات العالمي وللتغلب على ازدواجية الأعمال في هذا المجال.

باء - الأطر السياسية والتنظيمية

- 1) تلعب الأطر السياسية والتنظيمية دوراً حاسماً في تقييم البيئة المؤاتية للاستثمار.
- 2) ويمكن أن تتضمن الإجراءات المقدمة للدراسة في العملية التحضيرية للقمة العالمية ما يلي:
- أ) تعزيز برامج المساعدة، في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصناعة السياسات وألهيات المنظمة للاتصالات؛
- ب) إنشاء منتديات لتبادل الخبرات على غرار الندوة العالمية للهيئات التنظيمية التي ينظمها الاتحاد الدولي للاتصالات.

جيم - تقييم الفجوة الرقمية

- 1) يحتاج الأمر إلى وضع تعاريف وبرامج تصف الفجوة الرقمية وتحدد مداها كمياً، وتبيح تقييمها بصفة دورية من أجل قياس التقدم الذي يتم في سد الفجوة وتتبع التقدم العالمي في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق أهداف التنمية في الألفية الجديدة، فذلك من شأنه أن يحسن الأداء العلمي والتكنولوجي في البلدان مع مرور الزمن ويكفل تحقيق التعاون الدولي المتماسك والفعال وأهمام لسد الفجوة الرقمية.
- 2) يمكن أن تشمل التدابير التي تُعرض على العملية التحضيرية للقمة العالمية ما يلي:
- أ) وضع آليات لوصف الفجوة الرقمية وتحديدها كمياً. ومن شأن هذه الآليات أن تسهم فيما يلي:
- (1) التقييم الدوري للفجوة الرقمية من أجل تقييم الأداء في البلدان النامية مع مرور الزمن؛
 - (2) إتاحة البيانات التي تسمح بتعزيز التدابير والبرامج التي يتم تنفيذها لسد الفجوة الرقمية؛

(3) قياس مدى فاعلية التعاون الدولي في سد الفجوة الرقمية.

وضع مجموعة من المعايير والمؤشرات الكمية والنوعية تغطي مختلف أبعاد الاستراتيجيات الإلكترونية ومنها البنية التحتية والإطار القانوني والتنظيمي والقدرة على استعمال المحتوى والتطبيقات وتطويرها، بما في ذلك الحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والصحة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية.

الحاجة إلى تشخيص العقبات التي تعوق قدرة البلدان على سد الفجوة الرقمية واقتراح التدابير المطلوبة على المستوى الدولي بما في ذلك المساعدة المالية من أجل التغلب على هذه العقبات.

DAL - المشاركة في أعمال البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

31 يحتاج سد الفجوة الرقمية إلى المزيد من مشاركة البلدان النامية في أعمال البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عملاً على تحقيق الاعتماد على الذات تقنياً وعلمياً.

32 ومن التدابير التي يمكن عرضها على العملية التحضيرية للقمة العالمية للنظر فيها:

أ) مبادرات مشتركة بين القطاعين العام والخاص تهدف إلى مساعدة البلدان النامية في استيعابأحدث التطورات التكنولوجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ب) اعتماد تدابير ملائمة من أجل وضع آليات لإقامة شراكات جديدة في هذا المجال بين مختلف البلدان، خاصة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

ج) تطوير مناهج للتعاون بين الجنوب والجنوب وتنفيذها في هذا المجال.

ثانياً - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها أداة من أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتلبية أهداف الألفية الإنمائية

هاء - تنمية الموارد البشرية

33 تعد تنمية الموارد البشرية والتعليم والتدريب والمعارف ونقل الخبرات، من الركائز الأساسية لمساعدة البلدان النامية في دعم مواردها البشرية وقدراتها المؤسسية والتنظيمية من أجل زيادة الوعي بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتيسير الوصول إليها واستخدامها. وهذا يتضمن برامج طويلة الأجل لتعزيز الموارد البشرية والتدريب.

34 ومن الإجراءات التي يمكن عرضها على العملية التحضيرية للقمة العالمية للنظر فيها:

(أ) برنامج تدريب عالمي، يشمل المسؤولين الحكوميين في البلدان النامية على وجه الخصوص، يغطي العناصر الرئيسية لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل تطوير وتنفيذ استراتيجيات إلكترونية وطنية (مثل الحكومة الإلكترونية والصحة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والتجارة الإلكترونية وما إليها) وتنمية القدرات التنظيمية ووضع خطط للنفاذ الشامل؛

(ب) إقامة قاعدة بيانات على الشبكة تعطي معلومات عن فرص التدريب المتاحة في جميع أنحاء العالم.

وأو - نفاذ المجتمعات إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

35 تعتبر مراكز المعلومات المجتمعية، ومنها مكاتب البريد والمكتبات والمدارس وغيرها، نواة يمكن أن تتعلق منها مشاركة سكان المجتمع في مجتمع المعلومات أو زيادة هذه المشاركة، وخاصة في المناطق النائية والمناطق الريفية، مما يساعد على إدماجهم كجزء لا يتجزأ من ثقافة مجتمع المعلومات أسوةً بغيرهم من المستفيددين من مجتمع المعلومات.

- 36 ومن التدابير التي يمكن عرضها على العملية التحضيرية للقمة العالمية للنظر فيها:
- (أ) إعداد مؤشرات للتوصيلية المجتمعية، بهدف الإسراع بتحقيق نفاذ السكان لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- (ب) نشر قصص النجاح في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.
- 37 زاي - تدابير خاصة لصالح البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والسكان المعرضين والمجتمعات المعزلة والنائية
- كثير من البلدان لديها أسواق تنافسية لتقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحتاج إلى تعزيز الاستثمارات من الداخل والخارج لمواجهة الطلب المتزايد على الخدمات. وهناك بلدان أخرى، ومنها أقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة النامية وغيرها، تواجه مشاكل خاصة من ناحية مجتمع المعلومات تحتاج إلى اهتمام خاص من المجتمع الدولي حتى لا تستبعد هذه البلدان والمجتمعات من اقتصاد المعلومات العالمي ومجتمع المعلومات العالمي.
- 38 ومن التدابير التي يمكن عرضها على العملية التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات للنظر فيها:
- (أ) مقتراحات من أجل تنفيذ مبادرات عالمية وإقليمية لصالح أقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة وما على شاكلتها، التي تواجه تحديات خاصة في مجتمع المعلومات؛
- (ب) إقامة مراكز مجتمعية للاتصالات مستدامة في البلدان النامية خاصة في أقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة.
- ثالثاً - الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- 39 يجب أن يتطور مجتمع المعلومات في بيئته تسمم بالثقة لصالح جميع المستفيدين. ويمكن أن يساهم وضع معايير تقنية في تحقيق هذا الهدف.

40 يسود القلق بشأن إمكانية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض تتنافى مع أهداف الحفاظ على الاستقرار والأمن العالميين وقد تؤثر على أمن الدول في المجالين المدني والعسكري.

41 ومن الضروري منع استعمال موارد المعلومات أو تكنولوجيا المعلومات لأغراض إجرامية أو إرهابية.

42 ومن التدابير التي يمكن عرضها على العملية التحضيرية لقمة العالمية لمجتمع المعلومات للنظر فيها:

(أ) وضع آليات مناسبة تهدف إلى زيادة الوعي بأهمية أمن شبكات المعلومات والاتصالات وبالموارد المتاحة للمجتمع الدولي في هذا المضمار.

(ب) النظر في المخاطر القائمة والمحتملة في مجال أمن شبكات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك القرصنة والفيروسات التي تتعرض لها الحواسيب المتصلة بالإنترنت، والسبل والوسائل التي يمكن بها دفعها.

(ج) تحسين تبادل المعلومات والتعاون الدولي في مجال أمن شبكات المعلومات والاتصالات.

(د) المساهمة في جهود منظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة الاستقصاصات الأساسية للاتحاد، التي تهدف إلى ما يلي:

1) تقييم أمن المعلومات بما في ذلك التدخلات الضارة في أنظمة المعلومات والاتصالات أو إساءة استعمال أنظمة المعلومات والاتصالات وموارد المعلومات.

2) وضع أساليب وتنظيمات للاستجابة إلى أحداث الأمن الطارئة، وتبادل المعلومات والتكنولوجيات المتعلقة بالاستجابة إلى هذه الأحداث.

3) النظر في وضع اتفاقية دولية، على المدى الطويل، بشأن أمن شبكات المعلومات والاتصالات.

الملحق 2 بالقرار 8 (مراكش، 2002)

وثيقة معلومات إلى القمة العالمية لمجتمع المعلومات عن أنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات²

مقدمة

1 الاتحاد الدولي للاتصالات هو الوكالة المتخصصة للأمم المتحدة التي تعمل فيها الحكومات والقطاع الخاص معاً لتنسيق تشغيل شبكات الاتصالات وخدماتها وتعزيز تجارية تكنولوجيا الاتصالات. وقد تأسس الاتحاد في 1865 ويقوم على أساس شراكة فريدة بين القطاعين العام والخاص، إذ يضم في عضويته 189 دولة عضواً و650 عضواً من أعضاء القطاعات. ففي كل مرة يرفع شخص ما في مكان ما سماة الهاتف ليطلب رقمًا أو يرد على مكالمة على هاتفه المحمول أو يقوم بإرسال فاكس أو يتلقى بريداً إلكترونياً أو يركب طائرة أو سفينة أو يستمع إلى المذيع أو يشاهد برنامجاً تلفزيونياً مفضلاً أو يساعد طفلاً صغيراً على فهم أحدت لعبة تعمل بالتحكم الراديوسي فإنه يستفيد في الواقع من نتائج أعمال الاتحاد. وهكذا، فإن دور الاتحاد دور محوري في إنشاء مجتمع المعلومات.

2 والاتحاد منظمة دولية حكومية تقوم على مبدأ السيادة الوطنية. ويرعى الاتحاد أربع معاهدات دولية كبيرة: لوائح الراديو ولوائح الاتصالات الدولية ودستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته. ومؤتمر المندوبيين المفوضين هو السلطة العليا في الاتحاد ويتألف من وفود الدول الأعضاء في الاتحاد ويعقد مرة كل أربع سنوات، وسيعقد في المرة القادمة عام 2006.

3 وترت أهداف الاتحاد في الدستور والاتفاقية وهي تشمل التزامات منها:

- "السعى إلى إيصال مزايا التقنيات الجديدة في الاتصالات إلى جميع سكان العالم"؛

² تم النظر في وثيقة المعلومات هذه واستعراضها في مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات، مراكش، 23 سبتمبر-18 أكتوبر 2002.

- "الترويج على الصعيد الدولي لنهج أوسع شمولاً في تناول مسائل الاتصالات نظراً للطابع العالمي لاقتصاد ومجتمع المعلومات، وذلك عن طريق التعاون مع المنظمات الدولية الحكومية الأخرى، الإقليمية منها والعالمية، ومع المنظمات غير الحكومية المعنية بالاتصالات".

4 وقد انبثقت الفكرة الأصلية لعقد قمة عالمية لمجتمع المعلومات عن القرار 73 الذي اعتمدته مؤتمر المندوبين المفوضين في مينيابوليس في 1998. وهذا القرار الذي اقررته تونس أصلاً يكلف الأمين العام بإدراج مسألة عقد قمة عالمية لمجتمع المعلومات في جدول أعمال الأمم المتحدة. وفي ديسمبر 2001، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 183/56، الذي يدعو الاتحاد إلى الانضمام بالدور الإداري الرئيسي في الأمانة التنفيذية لقمة وفي عمليتها التحضيرية.

المجلس

5 أصدر مجلس الاتحاد عدداً من القرارات ومقرراً واحداً حول القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وأبرزها القرار 1158 الصادر في دورة المجلس لعام 2000، والقرار 1179 الصادر في دورة المجلس لعام 2001، والقرار 1196 (الذي حدد اختصاصات فريق العمل المعنى بالقمة العالمية)، والمقرر 509 الصادر في دورة المجلس لعام 2002. وعلاوة على ذلك، قرر المجلس في دورته لعام 2002 تحويل لجنة الاتصال في الاتحاد المعنية بالقمة العالمية إلى فريق عمل تابع للمجلس، مفتوح للعضوية لجميع أعضاء الاتحاد.

فريق العمل التابع للمجلس المعنى بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات

6 عقد فريق العمل التابع للمجلس المعنى بالقمة العالمية، الذي يرأسه يوري ج. غرين (روسيا)، أول اجتماع له يوم 21 سبتمبر 2002 في مراكش، وقام الفريق بتنسيق وثيقة المعلومات هذه ووضع إطار تفصيلي للمساهمة الموضوعية المقدمة من الاتحاد إلى القمة. وقد جرت مناقشة هذا الإطار ومراجعةه في مؤتمر المندوبين المفوضين 2002. ويمكن الإطلاع على أعمال فريق العمل على الموقع http://www.itu.int/council/wsis/wsis_WG.html

7 وأحال المجلس إلى مؤتمر المندوبيين المفوضين لعام 2002 تقريراً عن أعمال الفريق في الوثيقة PP-02/78 (<http://www.itu.int/plenipotentiary/documents.asp>). وبعد ذلك اجتمع فريق مخصص أثناء مؤتمر المندوبيين المفوضين لعام 2002 للدراسة مساهمة الاتحاد في إعلان المبادئ وخطبة العمل للقمة العالمية وإعداد قرار من مؤتمر المندوبيين المفوضين بشأن القمة.

الخططة الاستراتيجية للاتحاد

8 تبليور أهداف الاتحاد من خلال اعتماد خطة استراتيجية كل أربع سنوات. وقد اعتمد مؤتمر المندوبيين المفوضين في مراكش خطة استراتيجية للفترة 2004-2007. ويحدد مشروع الخطة ستة أهداف رئيسية للاتحاد يتصل بعضها اتصالاً مباشراً بمجتمع المعلومات:

المدارف 1: إقامة وتوسيع التعاون الدولي بين جميع الدول الأعضاء ومع المنظمات الإقليمية الملائمة لتحسين الاتصالات بجميع أنواعها وترشيد استعمالها، والقيام بالدور القيادي في مبادرات منظمة الأمم المتحدة بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المدارف 2: المساعدة في سد الفجوة الرقمية الدولية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسهيل تطوير شبكات وخدمات تتسم بقابلية التوصيل البياني والتشغيل البياني على أكمل وجه لتعزيز التوصيل العالمي والقيام بدور رائد في التحضير للقمة العالمية لمجتمع المعلومات ووضع نتائجها في الاعتبار على النحو الواجب.

المدارف 3: توسيع عضوية الاتحاد وتوسيع وتسهيل المشاركة التعاونية لعدد متزايد من المنظمات والإدارات.

المدارف 4: تطوير أدوات تقوم على أساس مسهامات الأعضاء لحماية سلامة الشبكات وقابلية التشغيل البياني لها.

المدارف 5: الاستمرار في تحسين كفاءة وفعالية وأهمية هيكل الاتحاد وخدماته لصالح أعضائه.

الهدف 6: نشر المعلومات والمعارف لتزويد الأعضاء، وخاصة البلدان النامية، بالقدرات اللازمة للاستجابة لتحديات الشخصية والمنافسة والعلوم والتغيرات التكنولوجية.

قطاعات الاتحاد

9 يتم تنفيذ أعمال الاتحاد من خلال ثلاثة قطاعات: قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقنيات الاتصالات وقطاع تنمية الاتصالات. وسيساهم كل قطاع من هذه القطاعات بمساهمة رئيسية في نجاح القمة. ويرد أدناه وصف لأنشطة هذه القطاعات. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم الأمانة العامة أعمال هذه القطاعات الثلاثة. ويرد أيضاً وصف موجز لأنشطتها ذات الصلة بالقمة.

قطاع الاتصالات الراديوية (انظر الموقع <http://www.itu.int/ITU-R/>)

10 تشمل رسالة قطاع الاتصالات الراديوية في الاتحاد، ضمن ما تشمل، كفالة استعمال طيف الترددات الراديوية استعمالاً رشيداً ومنصفاً وفعلاً واقتصادياً من جانب جميع خدمات الاتصالات الراديوية بما فيها الخدمات التي تستعمل المدارات الساتلية، كما تشمل إجراء دراسات واعتماد توصيات بشأن مسائل الاتصالات الراديوية.

11 يؤدي قطاع الاتصالات الراديوية دوراً حيوياً في إدارة طيف الترددات الراديوية والمدارات الساتلية وهي من الموارد الطبيعية المحدودة التي يتزايد الطلب عليها من جانب عدد كبير من الخدمات مثل الخدمات الثابتة والمتقلبة والإذاعية وخدمات المواة والأبحاث الفضائية والأرصاد الجوية وأنظمة تحديد الموقع العالمية والرصد البيئي وأخيراً وليس آخرأ خدمات الاتصالات التي تكفل السلامة في البحر والجو.

12 هناك العديد من الأمثلة لمساهمة أعمال قطاع الاتصالات الراديوية في الوصول إلى مجتمع المعلومات. وتشمل هذه الأمثلة ما يلي:

- تسهيل التنسيق في الوقت المناسب بين مختلف الأنظمة الفضائية والأرضية وصياغة مبادرات تنظيم الطيف لتحسين تنسيق توزيع الترددات واستعمال المدارات الساتلية؛

• تسهيل إدخال الأنظمة الراديوية الحديثة إلى المناطق الريفية مع إيلاء اهتمام خاص للبلدان النامية وتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في أنشطة إدارة الطيف، مثل التدريب والاجتماعات الإعلامية والحلقات الدراسية ووضع الكتب الإرشادية وتوفير أدوات لإدارة الطيف أوتوماتياً؛

• استيعاب متطلبات الطيف الجديدة والم Osborne من خلال لإدارة الفعالة لطيف الترددات الراديوية التي تكفل بيئة خالية من التداخلات الضارة مع كفالة احترام لوائح الراديو وحقوق الدول الأعضاء؛

• تحسين تقنيات إدارة الطيف الدولية.

قطاع تقدير الاتصالات (انظر الموقع <http://www.itu.int/ITU-T>)

13 يسعى قطاع تقدير الاتصالات إلى أن يكون المحفى العالمي الوحيد الذي يجمع بين مثلي صناعة الاتصالات والحكومة للعمل معًا على صياغة واعتماد ونشر توصيات (معايير) الاتصالات على أساس توافق عالمي في الآراء لأغراض مجتمع المعلومات. والميزة الرئيسية لهذا القطاع هي قدرته على جمع كل الأطراف في بيئة عالمية لصياغة توصيات في المجالات التي يعترف الأعضاء بأن القطاع يتمتع فيها بالكفاءة والاختصاص.

14 والناتج الرئيسي للقطاع يتمثل في قرابة 70 000 صفحة من التوصيات التقنية التي تكفل حسن تشغيل شبكات وخدمات المعلومات والاتصالات في العالم. وتضم أهداف قطاع التقدير المذكورة في الخطة الاستراتيجية للاتحاد العمل على "تعيين الحالات التي ينبغي صياغة توصيات فيها لأغراض مجتمع المعلومات". وتشمل الأهداف الأخرى "تيسير قابلية التشغيل البيئي للشبكات والخدمات" وأن يكون قادرًا على صياغة توصيات قد تتطوّر على آثار تنظيمية أو سياسية" و"إيلاء الاهتمام اللازم لاحتياجات الخاصة للبلدان النامية".

15 وعلى سبيل المساهمة في أعمال فريق العمل المعنى بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات، قدم مدير مكتب تقييس الاتصالات مجموعة من المقترنات تشمل تنظيم نشاط جانبي أثناء القمة بعنوان "تحقيق النفاذ وإزالة العوائق: الدور الرئيسي للمعايير الدولية". وتأكد مساهمة مكتب تقييس الاتصالات أيضاً على الخبرة الغنية للاتحاد في إقامة شراكات عمل بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والأهمية الحاسمة لمعايير الاتصالات العالمية في تسهيل إقامة اقتصاد مجتمع المعلومات على الصعيد العالمي. ويمكن الاطلاع على النص الكامل لمساهمة قطاع مكتب تقييس الاتصالات على موقع الاتحاد على الويب: <http://www.itu.int/council/wsis/004e.doc>

قطاع تنمية الاتصالات (انظر الموقع (<http://www.itu.int/ITU-D/>)

16 مهمة قطاع تنمية الاتصالات هي تحقيق أهداف القطاع على أساس حق جميع سكان العالم في الاتصال من خلال النفاذ إلى البنية التحتية وخدمات المعلومات والاتصالات. وفي هذا الصدد تتألف رسالة القطاع مما يلي:

- مساعدة البلدان النامية في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسهيل تعبئة الموارد التقنية والبشرية والمالية المطلوبة لتنفيذها وكذلك تعزيز النفاذ إليها؛
- العمل على نشر فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لنعم جميع سكان العالم؛
- تعزيز الأعمال التي تسهم في تضييق الفجوة الرقمية والمشاركة في هذه الأعمال؛
- صياغة وإدارة برامج تسهل تدفق المعلومات الموجهة إلى احتياجات البلدان النامية مع التركيز على ذوي الاحتياجات الخاصة بما فيهم فئات المعوقين والمحروميين.

17 والبرامج الرئيسية لقطاع التنمية هي الخطوط الستة في خطة عمل إسطنبول (انظر الإطار 1) التي ترسم الطريق أمام البلدان النامية لتحويل الفجوة الرقمية إلى فرص رقمية تشتمل: الإصلاح التنظيمي وتنمية شبكات الاتصالات والاستراتيجيات الإلكترونية والخدمات الإلكترونية والشؤون الاقتصادية والمالية وبناء الطاقات البشرية والبرنامح الخاص لصالح أقل البلدان نمواً. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن هذا العمل برنامجاً لتقاسم المعلومات لا سيما من خلال نشر تقرير تنمية الاتصالات في العالم والاتجاهات الإصلاح في قطاع الاتصالات وغيرها من المنشورات وقواعد البيانات، بالاشتراك مع وحدة الاستراتيجيات والسياسات.

18 وقد قدّم مكتب تنمية الاتصالات مساهمة تشرح أعمال قطاع تنمية الاتصالات المتصلة بالقمة العالمية. ويعکن الاطلاع على هذه المساهمة على موقع الاتحاد على الويب: <http://www.itu.int/council/wsis/004e.doc>. وتشرح هذه المساهمة بالتحديد العناصر المختلفة التي تتكون منها خطة عمل إسطنبول والقرار 30 الذي اعتمدته المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2002 في إسطنبول عن دور قطاع تنمية الاتصالات في القمة العالمية لمجتمع المعلومات. أما الأعمال الجاري تفويذهما فيما يتعلّق بالقرار 30 (إسطنبول، 2002) دعماً للقمة العالمية فتشتمل:

- خطة عمل إسطنبول (المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2002) التي تركز على السبيل والوسائل التي تعزز تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك البنية الأساسية التحتية، مع إعطاء الأولوية لبناء البنية التحتية للبلدان الأقل وصولاً إلى خدمات الاتصالات؛
- دعم خطة عمل إسطنبول بأنشطة إحصائية ومعلومات لتقييم تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم؛
- عرض خطة عمل إسطنبول على الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للقمة العالمية من أجل بيان الآليات التي وضعتها الخطة لإدماج الأنشطة الخارجية التي تقوم بها الهيئات الأخرى في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- تقديم الدعم للمجتمعات التحضرية الإقليمية للقمة العالمية؛
- مبادرات عالمية وإقليمية في مجال التنمية يجري تفويذها في إطار خطة عمل إسطنبول.

19 وتشمل مساهمة القطاع أيضاً عدداً من المترحات والتوصيات من أجل تطوير خطة العمل للقمة العالمية. ومن بين الأعمال التي يقوم بها مكتب تنمية الاتصالات فيما يتصل بمجتمع المعلومات، الأنشطة التي يقوم بها في مجال تطبيقات الاستراتيجيات الإلكترونية، ودراسات الحالة القطرية عن انتشار الإنترن特، والأعمال التي تقوم بها وحدة إصلاح القطاع في مساعدة البلدان النامية في وضع إطار تنظيمية ذات طبيعة تكنولوجية. كذلك تنتج وحدة البيانات والإحصاءات المتعلقة بالاتصالات عدداً من المنشورات التي تهدف إلى قياس مدى انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الإطار 1: خطة عمل إسطنبول

ترسم خطة عمل إسطنبول طريقاً أمام البلدان النامية لتحويل الفجوة الرقمية إلى فرص رقمية. وسد الفجوة الرقمية يعني توفير النفاذ إلى الاتصالات وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتعزيز استعمالها لكي تتمكن جميع شرائح المجتمع من تسيير فرص مجتمع المعلومات لصالحها. والفرص الرقمية لا تقف عند حد كونها محركاً للنمو الاقتصادي بل هي تمكن أيضاً من إحراز التقدم الاجتماعي والتعليمي والطبي. ويتوافق تحقيق هذه الأهداف على إنشاء شبكات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وخطة عمل إسطنبول مجموعة شاملة تمكن البلدان النامية من تعزيز نشر شبكات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأسعار متحمّلة وبصفة منصفة ومستدامة. ويتألف المحرر الأساسي لخطة عمل إسطنبول من سلسلة من ستة برامج:

(1) برنامج الإصلاح التنظيمي يركّز على الأدوات والموارد العملية للهيئات التنظيمية لكي تدخل في عملية الإصلاح بأكبر قدر من الفعالية للوفاء بالغايات الوطنية في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنفاذ إليها واستعمالها وإقامة فرص للاستثمارات الآمنة وكفالة النفاذ الشامل إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

(2) برنامج تنمية شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يساعد البلدان النامية في الانتقال إلى تكنولوجيات الجيل الجديد بما فيها الخدمات المتنقلة والإذاعية وإدارة الطيف وبروتوكول الإنترنط والوسائط المتعددة لتعظيم الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة الملائمة في تطوير شبكات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

- (3) **برنامج الاستراتيجيات الإلكترونية والخدمات/التطبيقات الإلكترونية** يشجع تطبيقها
القيمة المضافة وبروتوكول الإنترنت (الشبكات والتطبيقات) في القطاعات الحكومية والصحية
والتعليمية والتجارية والزراعية وغيرها وتوسيع نطاق الفوائد الاجتماعية والاقتصادية لتكنولوجيا
المعلومات والاتصالات لتشمل جميع شرائح المجتمع؛
- (4) **برنامج الشؤون الاقتصادية والمالية**، بما في ذلك التكاليف والتعرفات، يساعد البلدان النامية
على الاستعداد للدخول في بيئة تنافسية تشهد تحول بورصة التركيز من التمويل الحكومي للبنية
التحتية والخدمات إلى استثمارات القطاع الخاص كما يساعدها على صياغة خطوط توجيهية
بشأن التحليل الاقتصادي وسياسات التمويل واستراتيجياته للتشجيع على تحفيز التكاليف
الواقعة على المستعملين النهائيين؛
- (5) **برنامج بناء الطاقات البشرية** يساعد البلدان النامية على تعزيز طاقتها البشرية والمؤسسية
والتنظيمية من خلال إدارة وتنمية الموارد البشرية وتوسيع نطاق ذلك ليشمل صناع
السياسات والمسؤولين عن التنظيم، وهم الذين يقودون عملية تصميم وتنفيذ السياسات لزيادة
النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها؛
- (6) **البرنامج الخاص لصالح أقل البلدان نمواً** توقف قيمته على جودة الخدمات التي يقدمها في
الوقت المناسب بهدف إدماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي من خلال تنمية الاتصالات، وقدرة
البرنامج على التأثير تأثيراً إيجابياً على توصيل المساعدة إلى أقل البلدان نمواً. وسيتم استكمال أعمال
البرامج الستة وتعزيزها بمبادرات تشجع على المشاركة الرقمية وتستهدف الاحتياجات من تكنولوجيا
المعلومات والاتصالات لدى المجموعات الخاصة بما فيها المرأة والشباب والشعوب الأصلية وتأخذ بعين
الاعتبار أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على هذه المجموعات الخاصة.
- وتعتبر الإحصاءات والتحليلات التي تفسر الاتجاهات في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
عنصراً حاسماً لوضع الأهداف المعيارية للبلدان وتقدير الاستعداد الإلكتروني وتحديد الاختيارات
المستنيرة السياسية والتشريعية والتنظيمية لكل بلد من أجل تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
وتشكل الإحصاءات والتحليلات الأساس لوضع المؤشرات الموضوعية التي يمكن قياسها عن حالة
لاقتصاد ومجتمع المعلومات على الصعيد العالمي. وستكون خطة عمل إسطنبول توسيعاً وتعزيزاً
للأنشطة الحالية للاتحاد في جمع المعلومات ونشرها لمساعدة البلدان على تقييم مستوى استعدادها
الإلكتروني.

للاطلاع على مزيد من المعلومات انظر: <http://www.itu.int/ITU-D/isap/index.html>

الأمانة العامة (انظر الموقع <http://www.itu.int/osg>)

رسالة الأمانة العامة هي تقديم خدمات تتسم بالجودة والكفاءة إلى أعضاء الاتحاد، وخاصة خلال مؤتمر المندوبين المفوضين والمجلس والمؤتمرات والاجتماعات الأخرى ومتصرف تليكوم وغير ذلك من الأنشطة، إلى جانب القيام بنشر المعلومات من خلال المنشورات وموقع الاتحاد على الويب. وتقدم الأمانة العامة كذلك إلى الأمانة التنفيذية للقمة العالمية – إلى جانب المكاتب التي تشغله في مقر الاتحاد في جنيف – الخدمات والموظفين على سبيل الإعارة.

ويتصل عدد من أنشطة الأمانة العامة اتصالاً مباشراً بالقمة. وتشمل هذه الأنشطة ما يلي:

- برنامج المبادرات الجديدة للاتحاد الذي بدأ في عام 1999 ويوفر أبحاثاً من نوعية عالية وورش عمل استراتيجية بشأن مسائل ذات أهمية سياسية وتنظيمية لأعضاء الاتحاد. وتشمل الموضوعات التي تطرق إليها البرنامج مؤخراً إشاعة الثقة في البنية التحتية للشبكات وانتشار الإنترن特 وأسماء الميادين متعددة اللغات وترخيصات الجيل الثالث وخدمات النطاق العريض، إلخ (انظر <http://www.itu.int/ni>).
- مجلة أخبار الاتحاد وهي مجلة متخصصة في الاتصالات تنشر منذ عام 1869 وقد صدر منها عدد خاص عن القمة العالمية لمحتمع المعلومات في ديسمبر 2001 (انظر <http://www.itu.int/itunews/>).
- تقرير جديد عن الإنترن特 والاتصالات المتنقلة صدر في سبتمبر 2002 عن وحدة الاستراتيجيات والسياسات ويشمل تحليلاً لتكنولوجيات الخدمات المتنقلة والراديوية في مجتمع المعلومات الجديد (انظر <http://www.itu.int/spu>).
- المنشآت العالمية لسياسات الاتصالات التي كان آخرها في 1998 (عن التجارة في الاتصالات) و2001 (عن المعايير بروتوكول الإنترن特).
- تليكوم العالمي 2003 وهو معرض تجاري ومنتدى وسيعقد في جنيف من 12 إلى 18 أكتوبر 2003 أي قبل المرحلة الأولى للقمة العالمية لمحتمع المعلومات بأسابيع قليلة.
- مواصلة الدراسات المتعلقة بالاتصالات المتنقلة الدولية – 2000 (IMT-2000) في إطار قطاعات الاتحاد.

الخلاصة

22 إن الأعمال المتخصصة التي يقوم بها الاتحاد الدولي للاتصالات في مجالات إدارة الطيف والتقييم وتقديم المساعدة إلى البلدان النامية والتعاون الدولي ونشر المعلومات تعتبر ركيائز أساسية في إقامة مجتمع المعلومات، والعكس صحيح أيضاً. فالاتحاد يقوم بالدور الإداري القيادي في العملية التحضرية للقمة. ومن شأن الهيكل الفريد للاتحاد، بوصفه شراكة بين الحكومات والقطاع الخاص، أن يوفر تجربة رائدة، إذ يجتمع في إطاره مختلف أصحاب المصلحة للعمل معاً من أجل هدف مشترك. والاتحاد لا يتحدث عن إقامة مجتمع المعلومات فحسب، بل إنه يعمل جاداً على إقامته.

القرار 2 (المراجع في مراكش، 2002)

الم المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

أ) أن بيئه الاتصالات تتعرض حالياً للتغيرات كبيرة تحت تأثير مجموعة عوامل منها التقدم التكنولوجي وعولمة الأسواق وترابيد طلب المستعملين على الخدمات المتكاملة العابرة للحدود والتي تلائم احتياجاتهم بشكل أفضل؛

ب) أن القوى التي تشكل بيئه الاتصالات قد أدت، في بلدان كثيرة، إلى إعادة هيكلة قطاع الاتصالات وخصوصاً إلى الفصل بين الوظائف التنظيمية والوظائف التشغيلية وتحرير الخدمات تدريجياً وظهور جهات فاعلة جديدة في هذا الميدان؛

ج) أنه قد ظهرت منذ أعوام كثيرة حاجة واضحة إلى وضع إطار عالمي لتبادل المعلومات عن استراتيجيات الاتصالات وسياساتها؛

د) أنه لا بد من الاعتراف بوجود السياسات والقواعد التنظيمية الوطنية في مجال الاتصالات وفهمها، وذلك لإتاحة تطور أسواق عالمية تساعد على تناسق تنمية خدمات الاتصالات؛

هـ) المساهمات الهامة التي قدمتها الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات في المنتديات العالمية السابقة لسياسات الاتصالات،

وإذ يدرك

أ) أن أهداف الاتحاد تشمل، فيما تشمل، الترويج على الصعيد الدولي لاعتماد نهج أوسع شمولًا يتناول مسائل الاتصالات نظرًا لما يتسم به مجتمع واقتصاد المعلومات من طابع عالمي، والسعى إلى وصول منافع تكنولوجيات الاتصالات الجديدة إلى سكان العالم أجمع، وتحقيق تناصق جهود الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات في العمل على بلوغ هذه الغايات؛

ب) أن الاتحاد يتمتع بوضع فريد ولديه الخبرة الضرورية ليكون محفلاً لتنسيق استراتيجيات الاتصالات وسياساتها على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، ولتبادل المعلومات الخاصة بهذه الاستراتيجيات والسياسات ودراستها وتحقيق تناصتها؛

ج) أن المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات الذي أنشأه مؤتمر المندوبي المفوضين (كيوتور، 1994) والذي تكفل بالنجاح في المرات الثلاث التي انعقد فيها في 1996 و1998 و2001، كان بمثابة إطار تجري فيه مناقشات بين مشاركين رفيعي المستوى بشأن مسائل عالمية أو مسائل مشتركة بين مختلف القطاعات، وهو بذلك قد ساهم في تحقيق تقدم الاتصالات في العالم وكذلك في وضع الإجراءات التي يتعين تطبيقها في أعمال هذا المنتدى ذاته،

وإذ يدرك

أ) أن الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات، وعيًا منها بضرورة إعادة النظر باستمرار في سياساتها وتشريعاتها وبالنهاية إلى التنسيق في بيئة الاتصالات السريعة التغير، ينبغي أن تتاح لها مناقشة استراتيجية لها وسياساتها العامة؛

ب) أن الاتحاد بصفته منظمة دولية ذات دور رائد في ميدان الاتصالات، ينبغي له أن يستمر في تنظيم المنتدى لتسهيل تبادل المعلومات فيما بين مشاركين رفيعي المستوى بشأن سياسات الاتصالات؛

ج) أن المدف من المنتدى هو توفير الإطار اللازم لتبادل الآراء والمعلومات وبالتالي التوصل إلى رؤية مشتركة بين المسؤولين عن وضع السياسات في العالم أجمع بشأن المسائل المترتبة على ظهور خدمات وتكنولوجيات جديدة في ميدان الاتصالات، إضافة إلى النظر في أي مسائل أخرى تتعلق بالسياسة العامة في ميدان الاتصالات ويكون تبادل وجهات النظر بشأنها مفيدةً على المستوى العالمي؛

د) أنه ينبغي أن يستمر المنتدى في إيلاء اهتمام خاص لصالح البلدان النامية وحالاتها، حيث إن التكنولوجيات والخدمات الحديثة يمكن أن تساهم كثيراً في تطوير البنية الأساسية في ميدان الاتصالات في هذه البلدان؛

هـ) ضرورة توفير وقت كافٍ للتحضير لهذا المنتدى؛

و) أهمية إحياء التحضيرات والمشاورات على الصعيد الإقليمي،

يقرر

1 الإبقاء على المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات الذي أنشئ تطبيقاً للقرار 2 (كيبوتو، 1994) المؤتمر المندوبيين المفوضين، وذلك بغية مناقشة الأمور التي تتعلق بسياسات الاتصالات والمسائل التنظيمية، وخصوصاً ما يتعلق بمسائل عالمية أو مسائل مشتركة بين مختلف القطاعات، وتبادل وجهات النظر والمعلومات بهذا الشأن؛

2 ألا ينبع عن المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات أي قواعد تنظيمية ولا أي نصوص إلزامية؛ إلا أن المنتدى سيعمل على إعداد تقارير ويقدم عند الاقتضاء آراءه لتنظر فيها الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات ومجتمعات الاتحاد المختصة؛

3 أن يكون المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات مفتوحاً لجميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات؛ وإنما يمكن عند الاقتضاء عقد جلسة خاصة للدول الأعضاء فقط إذا قرر ذلك أغلبية ممثلة الدول الأعضاء؛

4 أن يعقد المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات حسب الحاجة للاستجابة سريعاً لمسائل السياسة العامة التي قد تظهر في بيئة الاتصالات المتغيرة؛

5 أن ينعقد المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات، قدر الإمكان وفي حدود موارد الميزانية المتاحة، بالاقتران بانعقاد أي مؤتمر أو اجتماع للاتحاد عملاً على تخفيف الآثار المترتبة عليه في ميزانية الاتحاد؛

6 أن يقرر المجلس ما يلزم بشأن مدة انعقاد المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات، وتاريخه فضلاً عن مكان انعقاده وجدول أعماله والمواضيع التي يتناولها بالبحث؛

7 أن يُحدد جدول الأعمال والمواضيعات التي ستُبحث استناداً إلى تقرير يعده الأمين العام ويتضمن أي مدخلات بهذا الخصوص صادرة عن مؤتمر أو جمعية أو اجتماع لاتحاد أو أي إسهام آخر من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات؛

8 أن ترتكز المداولات التي تجري في المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات على تقرير يعده الأمين العام، وفقاً لإجراء يعتمد المجلس، وعلى أساس الآراء التي تعرب عنها الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات، وذلك حتى تكون المناقشات مركبة على النحو المناسب؛

9 أن يشجع وجود مشاركة واسعة في المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات وتحقيق الفعالية التشغيلية اللازمة خلال انعقاده،

يكلف الأمين العام

باتخاذ الترتيبات التحضيرية اللازمة للدعوة إلى عقد المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات بمراعاة ما ورد أعلاه تحت "يقرر"،

يكلف المجلس

1 أن يقرر ما يلزم بشأن مدة انعقاد كل منتدى مقبل من المنتديات العالمية لسياسات الاتصالات، وتاريخه ومكان انعقاده وجدول أعماله والمواضيعات التي يبحث فيها؛

2 أن يعتمد الإجراءات اللازمة لإعداد تقرير الأمين العام المشار إليه في الفقرة يقرر 7 أعلاه،

يكلف المجلس كذلك

أن يعرض على مؤتمر المندوين المفوضين القادم تقريراً عن المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات لاتخاذ ما يلزم بشأنه.

القرار 11 (المراجع في مراكش، 2002)

معارض الاتصالات العالمية والإقليمية والمنتديات المصاحبة لها

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

أ) أن معارض الاتصالات والمنتديات المصاحبة لها تمثل أهمية خاصة في إطلاع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات ومجتمع الاتصالات بصورة عامة على أحدث التطورات في جميع ميادين الاتصالات وإمكانيات تطبيقها لصالح جميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات لا سيما البلدان النامية؛

ب) أن معارض ومنتديات الاتصالات "تليكوم" العالمية والإقليمية تتبع للدول الأعضاء وأعضاء القطاعات الإطلاع على أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا فيما يتعلق بجميع جوانب الاتصالات والميادين الأخرى المتصلة بها، وأن هذه المعارض هي في الوقت نفسه واجهة عرض عالمية لتلك التكنولوجيات؛

ج) أن معارض ومنتديات الاتصالات "تليكوم" الإقليمية تتبع لسكان القرارات كافة الاستفادة بصورة أفضل من المنافع الكامنة في الاتصالات، وذلك بإبراز المشاكل الخاصة بكل منطقة مع بيان الحلول الممكنة لها؛

د) أن هذه المعارض والمنتديات الإقليمية ليس لها هدف تجاري وينظمها الاتحاد على أساس دوري بدعوة من الدول الأعضاء، وأمّا وسيلة مثل للاستجابة إلى حاجات البلدان المتقدمة والبلدان النامية معاً ولتسهيل نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية الضرورية للبلدان النامية؛

هـ) الالتزامات التي تعهدت بها سويسرا تجاه الاتحاد؛

وـ) الالتزامات التي تعهدت بها البلدان الموقعة على اتفاقية امتيازات وخصائص الوكالات المتخصصة،

وإذ يلاحظ

- أ) أنه تم إنشاء لجنة لمساعدة الأمين العام في إدارة أنشطة معارض الاتصالات "تليكوم"؛
- ب) أن كثيراً من البلدان النامية قد قطعت أشواطاً شاسعة باتجاه تطوير قطاع الاتصالات لديها؛
- ج) أن بعضاً من هذه البلدان لديه الآن القدرة والرغبة في استضافة وتنظيم معارض الاتصالات الإقليمية؛
- د) أن الاتحاد قد عمل بنجاح في ميدان تنظيم معارض ومنتديات تليكوم العالمية والإقليمية منذ سنوات طويلة؛
- ه) أن المبادئ التي تحكم أنشطة الاتحاد في هذا الميدان قد أثبتت فائدتها بشكل خاص لأعضاء الاتحاد ولجتمع الاتصالات العربي؛
- و) أن المرونة التشغيلية التي تحتاجها إدارة "تليكوم" لمواجهة جميع التحديات في ميدان نشاطها وللتتنافس في هذه البيئة شبه التجارية قد أثبتت فائدتها،

يقرر

- 1 أن يواصل الاتحاد، بالتعاون مع الدول الأعضاء فيه، تنظيم معارض الاتصالات ومنتديات العالمية والإقليمية المصاحبة لها بصورة دورية؛
- 2 أن يولي الاتحاد الاهتمام الواجب لتحقيق التوازن بين الحاجة إلى توليد فائض مالي من معارض الاتصالات ومنتدياتها وقدرة البلدان، لا سيما البلدان النامية، ورغبتها في استضافة وتنظيم معرض تليكوم الإقليمية؛
- 3 أن يكون الأمين العام مسؤولاً تماماً عن أنشطة "تليكوم" (بما في ذلك أعمال التخطيط والتنظيم والتمويل) في إطار الأنشطة الدائمة للاتحاد؛

- 4 أن يتخذ الأمين العام القرارات المتعلقة بمكان اعقاد معارض ومنتديات تليكوم العالمية والإقليمية على أساس الشفافية والوضوح في عملية اتخاذ القرارات، وعلى أساس معايير موضوعية (من ناحية تحديد الأحكام والشروط والدعوة إلى تقديم العروض)؛

5 أن تخضع أنشطة معارض الاتصالات "تليكوم" للأنظمة الأساسية والإدارية المطبقة على موظفي الاتحاد وللممارسات المعمول بها في مجال النشر واللوائح المالية للاتحاد، بما فيها إجراءات الإشراف والتدقيق الداخلي للحسابات؛

6 أن يقوم المدقق الخارجي للحسابات الاتحاد بتدقيق حسابات أنشطة تليكوم؛

7 أن جزءاً كبيراً من الفائض في إيرادات أنشطة تليكوم يجب استعماله، كإيرادات خارجة عن الميزانية لمكتب تنمية الاتصالات، من أجل مشاريع محددة من مشاريع تنمية الاتصالات ولا سيما في أقل البلدان نمواً،

يكلف الأمين العام

1 بتأمين الإدارة الملائمة لجميع أنشطة تليكوم تمشياً مع لوائح الاتحاد وخاصة هذا القرار؛

2 بالنظر في التدابير التي من شأنها مساعدة الدول الأعضاء، وخصوصاً البلدان النامية، القادرة والرغبة في استضافة وتنظيم معرض تليكوم الإقليمية وتمكنها من ذلك؛

3 بأن يراعي في هذه التدابير ما يلي:

المرونة في تنفيذ متطلبات الاتحاد من ناحية تنظيم المعارض والمنتديات الإقليمية للاتصالات، أي متطلبات مساحة العرض ونظام الأسعار للمعارض واحتياجات الأماكن للم المنتديات والمكاتب؛

وضع نظام للتناوب لدى اتخاذ القرار بشأن أماكن معرض تليكوم الإقليمية بما يأخذ في الاعتبار البلدان التي لم تnel فرصة استضافة هذه المعارض من قبل ولكنها ترغب في ذلك ولديها القدرة عليه؛

4 بالتماس مشورة لجنة تليكوم التي يوافق المجلس على اختصاصاتها ومبادئ تشكيلها بناء على ما يقترحه الأمين العام؛

5 بتأمين شفافية أنشطة "تليكوم" وتقدم تقرير سنوي مستقل إلى المجلس بشأن هذه الأنشطة، على أن يشمل التقرير:

- جميع أنشطة "تليكوم" التجارية؛

- جميع أنشطة لجنة تليكوم؛

- أسباب الاختيار الفعلي لأماكن معارض ومنتديات تليكوم المقبلة العالمية منها والإقليمية؛
- المعارض والمنتديات المقبلة وأثارها المالية واستراتيجية المستقبل والمخاطر التي يتعين وضعها في الاعتبار؛
- الخطوات المتخذة في صدد استعمال فوائض الإيرادات؛
- 6 بكمالية المراقبة الداخلية والتدقيق الداخلي والخارجي للحسابات الخاصة بمختلف أنشطة تليكوم،

يكلف المجلس

- 1 باستعراض التقرير السنوي عن أنشطة تليكوم المذكورة في الفقرة 5 من "يكلف الأمين العام" وإعطاء توجيهات بخصوص التوجهات المرتقبة لهذه الأنشطة؛
- 2 باستعراض حسابات تليكوم والموافقة عليها بعد دراسة تقرير المدقق الخارجي لحسابات الاتحاد؛
- 3 باستعراض استعمال فائض إيرادات تليكوم والموافقة عليه وبتحديد المبلغ الواجب تحويله سنوياً إلى الصندوق الخاص للتعاون التقني؛
- 4 باستعراض مقتراحات الأمين العام والموافقة عليها فيما يتعلق بمبادئ اللازم لعملية اتخاذ القرارات بطريقة شفافة في صدد أماكن عقد معارض ومنتديات تليكوم العالمية والإقليمية بما في ذلك المعايير التي تستند إليها هذه العملية. وتشمل هذه المعايير عناصر التكلفة كما تشمل، في حالة المعارض والمنتديات الإقليمية، نظام التناوب، وفي حالة المعارض والمنتديات العالمية، التكاليف الإضافية التي قد تنشأ عن عقد النشاط خارج مدينة مقر الاتحاد؛
- 5 باستعراض مقتراحات الأمين العام والموافقة عليها فيما يتعلق باختصاصات لجنة تليكوم ومبادئ تشكيل هذه اللجنة.

القرار 21 (المراجع في مراكش، 2002)

التدابير الخاصة الواجب اتخاذها عند استعمال إجراءات النداء البديلة على شبكة الاتصالات الدولية

إن مؤتمر المندوين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يعترف

(أ) بما لكل دولة من الدول الأعضاء من حق سيادي في حظر بعض إجراءات النداء البديلة أو كلها أو السماح بها، بغية تجنب التأثيرات السلبية التي قد ت تعرض لها اتصالاتها الوطنية؛

(ب) مصالح البلدان النامية؛

(ج) مصالح المستهلكين والمستعملين المستفيدين بخدمات الاتصالات،

وإذ يضع في اعتباره

(أ) أن استعمال إجراءات النداء البديلة قد يؤثر سلباً في اقتصادات البلدان النامية وقد يمثل إعاقاة خطيرة لجهود هذه البلدان لتنمية شبكات وخدمات الاتصالات الخاصة بها تنمية سليمة؛

(ب) أن بعض أشكال إجراءات النداء البديلة قد تؤثر في إدارة الحركة وتخطيط الشبكات وقد تؤدي إلى تدهور النوعية والأداء في الشبكة الهاتفية العمومية المبدلة؛

(ج) أن استعمال إجراءات النداء البديلة قد يسهم، في بعض الحالات، في زيادة المنافسة لصالح المستهلكين؛

(د) أن عدداً من توصيات قطاع تقدير الاتصالات في الاتحاد تتطرق على وجه التحديد، إلى عدة جوانب، منها الجوانب التقنية والمالية، لإجراءات النداء البديلة (ما فيها إعادة النداء وإعادة التسيير) من آثار على أداء شبكات الاتصالات وتطويرها،

وإذ يذكر

- (أ) بالقرار 21 (كيوتو، 1994) والمشار إليه في القرار 21 (المراجع في مينابوليس، 1998) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن إجراءات النداء البديلة المستعملة في شبكات الاتصالات، والذي:
 - حث الدول الأعضاء على التعاون فيما بينها لحل هذه الصعوبات لكفالة احترام القوانين الوطنية والتنظيمية الخاصة بالدول الأعضاء في الاتحاد؛
 - كلف قطاع التقييس بتعجيل دراساته بهدف إيجاد حلول مناسبة وإعداد توصيات في هذا الصدد؛
- (ب) وبالقرار 1099 الذي اعتمدته المخلص في دورته لعام 1996 بشأن إجراءات النداء البديلة المستعملة في شبكات الاتصالات الدولية، والذي حث قطاع التقييس على أن يضع في أقرب وقت ممكن توصيات ملائمة فيما يتعلق بإجراءات النداء البديلة؛
- (ج) وبالقرار 29 الصادر عن المؤتمر العالمي لتقييس الاتصالات (جنيف، 1996) الذي قرر أنه:
 - ينبغي للإدارات ووكالات التشغيل المعترف بها أن تتحذ ح جميع التدابير المعقولة، ضمن حدود قوانينها الوطنية، لتعليق إجراءات النداء البديلة التي تؤدي إلى تدهور شديد في النوعية والأداء في الشبكات الهاتفية العمومية المبدلة؛
 - ينبغي للإدارات ووكالات التشغيل المعترف بها أن تتبع توجهاً معتدلاً يقوم على روح التعاون لاحترام السيادة الوطنية التي تتمتع بها البلدان الأخرى؛
 - يلزم إجراء المزيد من الدراسات؛
- (د) وبالقرار 22 (المراجع في مينابوليس، 1998) الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين المتعلق بتوزيع الإيرادات التي تدرها خدمات الاتصالات الدولية ومقتضاه:
 - حث قطاع التقييس بالإسراع في الدراسات المتصلة بإصلاح الرسوم الحسابية آخذًا في الاعتبار تكاليف توفير الخدمة؛
 - دعا الإدارات إلى المساهمة في أعمال لجنة الدراسات 3 التابعة لقطاع التقييس وفريقها المتخصص، بغية التوصل بأسرع ما يمكن إلى تسوية مسألة إصلاح نظام الرسوم الحسابية بمراعاة مختلف المصالح المعنية،

ولذ يدرك

(أ) أنه، في أكتوبر 2002، كانت 106 دول أعضاء قد بلغت مكتب تقسيس الاتصالات أن إجراء إعادة النداء محظوظ على أراضيها؟

(ب) أن لجنة الدراسات 3 التابعة لقطاع تقسيس الاتصالات قد استنجدت أن بعض إجراءات النداء البديلة، مثل النداء المستمر (المسمى كذلك "القصف" أو "الاستطلاع الدائم") وكبت الإجابة، تؤدي إلى تدهور شديد في النوعية والأداء في الشبكات الهاتفية العمومية المبدلة،

يقرر

1 تشجيع الإدارات وشركات تشغيل الاتصالات الدولية على تطبيق توصيات قطاع تقسيس الاتصالات في الاتحاد، المشار إليها في إذ يضع في اعتباره (م)، عملاً على الحد من التأثيرات السلبية لإجراءات النداء البديلة في بعض الحالات على البلدان النامية؛

2 أن يطلب من الإدارات وشركات تشغيل الاتصالات الدولية التي تسمح باستعمال إجراءات النداء البديلة على أراضيها وفقاً لقوانينها التنظيمية الوطنية السارية، أن تراعي على النحو الواجب قرارات الإدارات وشركات التشغيل الدولية الأخرى التي لا تسمح قوانينها التنظيمية بمثل تلك الخدمات؛

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات ومدير مكتب تقسيس الاتصالات

1 بالتعاون في تنفيذ هذا القرار بشكل فعال؛

2 بالتعاون من أجل تجنب تداخل الأنشطة وازدواج الجهد في دراسة قضية إعادة تسيير النداءات.

القرار 25 (المراجع في مراكش، 2002)

تقوية الحضور الإقليمي

إن مؤتمر المندوين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يذكر

أ) بالقرار 25 (كيوتو، 1994) مؤتمر المندوين المفوضين الذي يحدد الوظائف العامة للحضور الإقليمي؛

ب) بالقرار 25 (المراجع في مينيابوليس، 1998) مؤتمر المندوين المفوضين الذي يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات، بأن يعمل، بالتعاون الوثيق مع الأمين العام ومديرى مكتبى تقىيس الاتصالات والاتصالات الراديوية، على تقوية الحضور الإقليمي تدريجياً؛

ج) بالقرارين 1143 و1183 اللذين اعتمدتهما المجلس في دورته لعام 1999 وعام 2001 على التوالي وللذين يحدان مجموعة من التدابير ليتخذها مدير مكتب تنمية الاتصالات؛

د) بالتقارير السنوية المقدمة إلى المجلس من الأمين العام، ومديرى مكاتب تنمية الاتصالات والاتصالات الراديوية وتقىيس الاتصالات عن التقدم المحرز في تنفيذ هذه القرارات؛

ه) بأن المجلس وافق في دورته لعام 2002 على خطة عمل لتنفيذ القرار 1183؛

و) أن خطة الاتحاد الاستراتيجية للفترة 2004-2007 توصي بتعزيز قنوات الاتصال بين مكتب تنمية الاتصالات والدول الأعضاء وأعضاء قطاع تنمية الاتصالات والمتسبين فيه، وبإقامة اتصال وتنسيق تعاوين بين وفيعلين بين مكتب تنمية الاتصالات، المقر والمكاتب الإقليمية على حد سواء، والأمانة العامة وقطاعي الاتصالات الراديوية وتقىيس الاتصالات؛

ز) بأن القرارات ذات الصلة الصادرة عن المجلس، تكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات، بالتعاون مع الأمين العام ومدير مكتب تقدير الاتصالات ومدير مكتب الاتصالات الراديوية، بالسعى إلى إيجاد مصادر جديدة لتمويل الحضور الإقليمي واستكشاف الترتيبات الممكنة من أجل التوسيع في دور الحضور الإقليمي لتلبية احتياجات البلدان التي ترغب في الاستفادة من أنشطة الاتحاد كافةً، والنظر في آثار هذا التوسيع،

وازد يفركل من حديث

أ) أهمية الحضور الإقليمي لتمكن الاتحاد من التعاون بأوثق وجه ممكن مع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات، وتحسين نشر المعلومات عن أنشطته، وإقامة علاقات أوثق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية؛

ب) أهمية الاستمرار في تقوية التنسيق بين مكتب تنمية الاتصالات والمكتبين الآخرين والأمانة العامة،

وازد يضع في اعتباره

أ) أن تغيرات كبيرة قد طرأت في بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منذ مؤتمر المندوبين المفوضين (كيتو 1994)؛

ب) أنه لا يمكن تجاهل التأثيرات المترتبة على العولمة والتحرير والتقارب التكنولوجي؛

ج) أن بلداناً عديدة تواجه عدداً كبيراً من المسائل المعقّدة التي يجري حالياً بحث بعضها في قطاعات الاتحاد الثلاثة؛

د) أن الاتحاد ينبغي أن يظل منظمة دولية حكومية رائدة، يعمل في إطارها الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمتسبون معاً، من أجل غزو شبكات الاتصالات والمعلومات وتنميّتها المستدامة، وتسهيل النفاذ الشامل، حتى يمكن لكل شخص في كل مكان، المشاركة في مجتمع واقتصاد المعلومات العالميين والاستفادة منها؛

هـ) أنه يجب إيجاد الوسائل التي تمكن من تسخير أعمال الحضور الإقليمي بشكل فعال وملموس لتلبية الحاجات الخامسة للبلدان النامية، وهو ما يعود في النهاية بالفائدة على البلدان المتقدمة أيضاً؛

- و) أن الحضور الإقليمي للاتحاد ينبغي اعتباره مكسباً للاتحاد وليس عبئاً عليه، وإن يصر بالصعوبات التي تواجهها بلدان عديدة، لا سيما البلدان النامية التي تخضع لقيود صارمة في ميزانيتها، فيما يتعلق بالمشاركة في أنشطة الاتحاد بما فيها المؤتمرات والاجتماعات التي تعقدتها القطاعات الثلاثة؛
- ب) بالحاجة الماسة لتكثيف خبرات الحضور الإقليمي وأساليب عمله بما يشجع على إقامة شراكات في تنفيذ المشاريع والأنشطة، مما يتطلب بالضرورة توطيد العلاقات بين الاتحاد ومنظمات الاتصالات الإقليمية وفقاً للقرار 58 (كيoto، 1994) لمؤتمر المندوبيين المفوضين؛
- ج) بما قرره المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية في قراره 72 (المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية عام 1997)، حيث كلف مدير مكتب الاتصالات الراديوية بمشاورة منظمات الاتصالات الإقليمية بشأن وسائل مساعدتها فيما تجريه من تحضيرات للمؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية المقرر عقدها في المستقبل، بما في ذلك وسائل تسهيل عقد الاجتماعات التحضيرية الإقليمية والأقليمية، وإعداد تقرير عن نتائج هذه المشاورات؛
- د) بما قرره المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات في قراره 21 (فاليتا، 1998)، وقراره 32 (إسطنبول، 2002) اللذين أبزوا ضرورة أن يجري قطاع تنمية الاتصالات تنسيناً وتعاوناً فعالين وأن ينظم أنشطة مشتركة، في الميادين التي تلقى اهتماماً مشتركاً، مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات التدريبية، وأن ينظر القطاع في إمكانية إنشاء أفرقة إقليمية من المقرر أن تكون بمثابة أفرقة مكملة للجني دراسات التابعين لقطاع تنمية الاتصالات، بما يتيح لبعض البلدان أن تشارك مشاركة أوسع في دراسة بعض المسائل بتكميل أقل؛
- ه) بأن المكاتب الإقليمية تمكّن الاتحاد من الاستجابة على نحو أسرع لاحتياجات الخاصة بالمناطق؛
- و) بأن المكاتب الإقليمية توفر قدرأً كبيراً من المساعدة التقنية الهامة للبلدان ذات الاحتياجات الإنمائية الخاصة؛
- ز) بأن الموارد محدودة ولذلك فإن الكفاءة والفعالية هما من الاعتبارات الأساسية في الأنشطة التي يجب أن يضطلع بها الاتحاد؛

ح) بأنه، كي تتحقق فعالية الحضور الإقليمي، لا بد من منحه الصالحيات اللازمة لتلبية مختلف متطلبات الدول الأعضاء؛

ط) بأن توفير وسائل الاتصال الفوري بين المقر والمكاتب الميدانية سيؤدي إلى تحسن ملموس في أنشطة التعاون التقني؛

ج) بأنه ينبغي أن تتاح المعلومات المتوفرة إلكترونياً في المقر لموظفي المكاتب الإقليمية،

وإذ يلاحظ

أ) أن تنفيذ المشاريع المشتركة قد لاقى نجاحاً باهراً في بعض المناطق بفضل تعاون المكاتب الإقليمية للاتحاد وبعض منظمات الاتصالات الإقليمية؛

ب) أن مؤتمر المندوين المفوضين والخليل قد أيدا مبدأ ضرورة أن يُعهد إلى المكاتب الإقليمية بوظائف واضحة ومحددة؛

ج) أنه ينبغي تعزيز التسبيق بين مكتب تنمية الاتصالات والمكتبين الآخرين والأمانة العامة، تشجيعاً لمشاركة المكاتب الإقليمية كلٍ في مجاله؛

د) أن المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق ليس لديها ما يكفي من الموظفين،

يقرر

1 زيادة تقوية الحضور الإقليمي في حدود الموارد الحالية للاتحاد ودراسته دورياً بهدف تلبية احتياجات كل منطقة وأولوياتها التي تتطور باستمرار، باعتبار أن المدف الأول هو أن يجني أعضاء الاتحاد أكبر قدر ممكن من فوائد الحضور الإقليمي؛

2 أن التوسيع في وظائف الحضور الإقليمي المتعلقة بنشر المعلومات هو أمر لا بد منه لتأمين تمثيل جميع أنشطة وبرامج الاتحاد، مع احتساب الازدواجية في أداء هذه الوظائف بين المقر والمكاتب الإقليمية؛

- 3 أن تُمنح المكاتب الإقليمية الصالحيات التي تؤهلها لاتخاذ قرارات في حدود صلاحيتها، مع تسهيل وتحسين وظائف التنسيق والتوازن بين مقر الاتحاد والمكاتب الإقليمية، وفقاً للخطة الاستراتيجية للفترة 2004-2007، وذلك بغية تأمين توازن أفضل للأعمال بين المقر والمكاتب الإقليمية؛
- 4 إعطاء الأولوية لتنفيذ جميع عناصر الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2004-2007، بغية تعزيز الحضور الإقليمي، لا سيما:
- أ توسيع المكاتب الإقليمية وتقويتها من خلال تحديد الوظائف الممكن أن تشملها تدابير الالامركزية وتنفيذها بأسرع ما يمكن؛
 - ب) استعراض الإجراءات الإدارية الداخلية المتصلة بأعمال المكاتب الإقليمية، بغية تبسيطها وتحقيق شفافيتها وتعزيز كفاءة العمل؛
 - ج) وضع إجراءات واضحة يتم اتباعها لمساعدة الدول الأعضاء بشأن أولوياتها الخاصة بمشاريع التنمية الإقليمية وتزويدها تباعاً بالمعلومات عن اختيار المشاريع وتمويلها؛
 - د) منح المكاتب الإقليمية، مزيداً من الاستقلال الذاتي، من حيث اتخاذ القرارات وتلبية الاحتياجات الملحة للدول الأعضاء في المنطقة بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر:
- القدرة على نشر المعلومات، وإسداء المشورة المتخصصة، واستضافة المجتمعات، وتنظيم الدورات والحلقات الدراسية؛
 - الوظائف التي يجوز تفويضها للمكاتب الإقليمية في صدد إعداد وتنفيذ ميزانيتها؛
 - ضمان مشاركة هذه المكاتب بشكل فعال في المناقشات بشأن مستقبل الاتحاد والمسائل الاستراتيجية التي تخص قطاع الاتصالات؛
- 5 أنه ينبغي مواصلة تحسين التعاون بين المكاتب الإقليمية للاتحاد من ناحية والمنظمات الإقليمية المعنية وغيرها من المنظمات الدولية المهتمة بالتنمية وبالمسائل المالية من ناحية أخرى، وذلك بهدف استعمال الموارد أمثل استعمال ممكن واحتساب الازدواجية؛
- 6 أنه ينبغي أن تقوم القطاعات، وخاصة قطاع تنمية الاتصالات، بتنظيم المجتمعات الإقليمية في مختلف المناطق عملاً على زيادة المشاركة في الاجتماعات العالمية المناظرة وتحسين فاعليتها؛

أنه يتعين إتاحة موارد كبيرة لتمكين مكتب تنمية الاتصالات من أداء مهامه بشكل ناجع من أجل تقليل فجوة الاتصالات بين البلدان النامية والمتقدمة، وبالتالي دعم الجهد لسد الفجوة الرقمية، وبناء عليه ينبغي للمكاتب الإقليمية أن تقوم بما يلي بالتنسيق مع مقر الاتحاد:

- تأييد المشاريع الرائدة لتنفيذ التطبيقات والخدمات الإلكترونية داخل المنطقة وتحليل ونشر نتائجها، وإدارة عمليات تعديلها وتطويرها؛

- إقامة آلية تتولى:

‘1’ إعداد فوذج تجاري مناسب قابل للاستمرار يدفع إلى مشاركة القطاع الخاص (الشركات والأوساط الأكاديمية)؛

‘2’ المساعدة في تحديد تكنولوجيا ملائمة لتلبية حاجات سكان المناطق الريفية ومتطلباتهم؛

‘3’ وضع استراتيجية لإقامة الخدمات في المناطق الريفية تراعي مستوى معرفة سكان المناطق الريفية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتناسب ظروف هؤلاء السكان واحتياجاتهم؛

- مساعدة الدول الأعضاء بنشاط في المشاريع المولدة من الصناديق الاستثمارية؛

يكلف المجلس

1 بأن يواصل إدراج الحضور الإقليمي في بنود جداول أعمال كل دوراته لدراسة تطوره ولاعتماد مقررات بشأن استمرار التكيف الهيكلي للحضور الإقليمي وتشغيله، بمدف تلبية احتياجات أعضاء الاتحاد على أكمل وجه ولتنفيذ المقررات المعتمدة في اجتماعات الاتحاد، وبهدف تحسين التنسيق والطابع التكميلي للأنشطة القائمة بين الاتحاد ومنظمات الاتصالات الإقليمية ودون الإقليمية؛

2 بأن يرفع تقريراً إلى مؤتمر المندوين المفوضين القادم بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار،

يكلف الأمين العام

1 بتسهيل مهمة المجلس من خلال توفير كل ما يلزم من دعم لتعزيز الحضور الإقليمي، وفقاً لهذا القرار؛

2 بإدخال التعديلات التي قد تكون لازمة في الاتفاقيات المبرمة بين الاتحاد والبلدان المضيفة التي توجد فيها المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق، بما يتفق مع البيئة المتغيرة السائدة في البلدان المضيفة؟

3 يرفع تقرير تفصيلي كل عام إلى المجلس بشأن الحضور الإقليمي على أن يعطي أموراً منها الهيكل الوظيفي والأوضاع المالية وتطور أنشطته، بما في ذلك التوسيع في هذه الأنشطة لتشمل القطاعات الثلاثة، وأن يتضمن التقرير ما قد يلزم من مقتراحات بشأن التغييرات التي تمكن الحضور الإقليمي من أداء مهمته على نحو أفضل، وبأن يوزع هذا التقرير على الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات، بتعاون وثيق مع الأمين العام ومدير مكتبي الاتصالات الراديوية وتقسيس الاتصالات

1 باتخاذ التدابير الالزمة لزيادة تعزيز الحضور الإقليمي، وفقاً لما ينص عليه هذا القرار؛

2 بإعداد الخطط التشغيلية والمالية الخاصة بالحضور الإقليمي، بتعاون مع المكاتب الإقليمية، على أن تشكل هذه الخطط جزءاً من الخطط التشغيلية والمالية السنوية للاتحاد؛

3 باستعراض وتحديد الوظائف المناسبة، بما في ذلك الوظائف الدائمة، في المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق، وتوفير الموظفين المتخصصين، كلما استدعي الأمر، لتلبية احتياجات معينة؛

4 عمل الوظائف الشاغرة في المكاتب الإقليمية، حسب الحالة، على أن يؤخذ في الاعتبار التوزيع الجغرافي للوظائف؛

5 بالحرص على إعطاء المكاتب الإقليمية الأولوية التي تستحقها من بين أنشطة الاتحاد وبرامجها جميعها، والتأكد من أنها تتمتع بالقدر اللازم من الاستقلال وسلطة اتخاذ القرار والوسائل المناسبة، مما يسمح لها بالإشراف على تنفيذ المشاريع المملوكة من صناديق استثمارية؛

6 اتخاذ التدابير الالزمة لتحسين نقل المعلومات بين المقر والمكاتب الميدانية؛

- 7 تعزيز الطاقات البشرية وتوفير المرونة الالازمة للمكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق سواء بالنسبة لتوظيف الفئة الفنية أو توظيف موظفي الدعم؛
- 8 اتخاذ التدابير الالازمة لإدخال أنشطة مكتبي الاتصالات الراديوية وتقسيس الاتصالات بشكل فعال في المكاتب الإقليمية،
يكلف مديرَيِّ مكتبي الاتصالات الراديوية وتقسيس الاتصالات
مواصلة التعاون مع مدير مكتب تنمية الاتصالات لتحسين قدرات المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق مما يمكنها من توفير معلومات عن الأنشطة القطاعية، وتزويدها بالخبرات التقنية الالازمة لتقوية أواصر التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية المعنية وتسهيل مشاركة جميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات في أنشطة قطاعات الاتحاد الثلاثة.

القرار 31 (المراجع في مراكش، 2002)

البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

اعترافاً منه

بأن التخلف الاجتماعي والاقتصادي في جزء كبير من العالم هو إحدى المشاكل الأكثر حدة التي لا تمس البلدان المعنية فحسب، بل تمس أيضاً المجتمع الدولي بأسره،

وإذ يضع في اعتباره

(أ) أن وسائل الاتصالات وخدماتها ليست مجرد نتيجة للنمو الاقتصادي، لكنها شرط أساسي للتنمية الشاملة؛

(ب) أن الاتصالات تشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية الوطنية والدولية؛

(ج) أن أوجه التقدم المذهلة الحديثة، وعلى الأخص التقارب بين الاتصالات والتقنيات والخدمات المحسوبة المشار إليها على أنها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تعتبر عامل تغيير في عصر المعلومات؛

(د) أن الاتحاد يضطلع بدور إداري رائد في التحضير لقمة العالمية لمجتمع المعلومات التي ستعزز من أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وستسعى إلى كفالة أن يكون عقدور جميع شعوب العالم أن تستفيد من منافعها،

وإذ يدرك

الدور الهام الذي تلعبه الاتصالات، سواء دورها في المشاركة أو باعتبارها من البنية التحتية، في تنمية الحكومة الإلكترونية والعمل والزراعة والصحة وال التربية والنقل والصناعة وحقوق الإنسان والحماية البيئية والتجارة ونقل المعلومات، في سبيل الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والاجتماعي العام للبلدان النامية،

ولإذ يذكر

أ) بأن تقرير الاتحاد حول تنمية الاتصالات في العالم قد سلط الضوء على اختلال التوازن غير المقبول في توزيع الاتصالات، وعلى الحاجة الملحة لمعالجة هذا الاختلال؛

ب) بأن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (بوينس آيرس، 1994) قد دعا كذلك، في هذا السياق، الحكومات والوكالات الدولية وكل الأطراف الأخرى المعنية إلى منح أولوية مناسبة أعلى للاستثمارات وما يتصل بها من أعمال من أجل تنمية الاتصالات، خاصة في البلدان النامية؛

ج) بأن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002) قد حدد برامج عمل بجانب الدراسات ووافق على قرارات ترمي إلى تعزيز الفرص الرقمية، ميرزاً دور استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برامج التعليم عن بعد والصحة عن بعد، وأن ثمة مبادئ وغايات وأهداف محددة منصوص عليها في خطة عمل إسطنبول،

ولإذ يعترف

أ) بما يلاحظ في أغلب البلدان النامية، نظراً للقيود التي يفرضها الوضع الاقتصادي العالمي، من تناقص متواصل في الموارد المتيسرة للاستثمار في مختلف قطاعات التنمية؛

ب) بما لا يزال يظهر، في هذا السياق، من شكوك بشأن الأولويات المتداخلة التي تسترشد بها القرارات الوطنية في توزيع الموارد على مختلف القطاعات؛

ج) بضرورة تزويد صانعي القرار بمعلومات تكون ملائمة وجاهزة في الوقت المناسب حول دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومساهمتها في جملة التنمية المختلطة؛

د) بالآثار المفيدة للدراسات التي أجريت في الماضي بمبادرة من الاتحاد بهدف تقييم مزايا الاتصالات،

ولذ يعرب عن تقلديره

لمختلف الدراسات التي أجريت كجزء من برنامج أنشطة الاتحاد في مجال التعاون والمساعدة التقنية،

يقرر

أن يواصل الاتحاد إجراء الدراسات الالازمة أو تنظيمها أو رعايتها حتى يتم إبراز مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الشاملة، في سياق مختلف ومتغير؛

2 أن يواصل الاتحاد العمل كمركز لتبادل المعلومات، وأن ينفذ، في إطار خطة عمل إسطنبول وبالشراكة مع المنظمات المعنية الأخرى، برامج ومشاريع ترمي إلى تعزيز النفاذ إلى الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

يدعو

إدارات الدول الأعضاء وحكوماتها ووكالات منظومة الأمم المتحدة ومنظماتها، والمنظمات غير الحكومية والدولية الحكومية، والمؤسسات المالية ومزودي تجهيزات وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأخرى إلى تقديم دعمها لتنفيذ هذا القرار تنفيذاً مرضياً،

حيث

كل الوكالات المسئولة عن تقديم المعونة والمساعدة في عملية التنمية، بما في ذلك البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والدول الأعضاء في الاتحاد المانحة منها والمستفيدة، على إيلاء اهتمام أكبر لتقنيات المعلومات والاتصالات في عملية التنمية، ومنح أولوية مناسبة أعلى لتخصيص الموارد لهذا القطاع،

يكلف الأمين العام

- 1 أن يسترعي انتباه جميع الأطراف المهمة لهذا القرار من أجل التعاون في تنفيذه، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، والمصارف الإنمائية الإقليمية والصناديق الوطنية للتنمية؛
- 2 أن ينظم إجراء دراسات، وفقاً للحاجة، وضمن حدود الاعتمادات المتوفرة؛
- 3 أن يقدم تقريراً سنوياً إلى المجلس عن التقدم في تنفيذ هذا القرار؛
- 4 أن يتخذ التدابير اللازمة لتحقيق نشر واسع لنتائج الدراسات الجارية طبقاً لهذا القرار،

يكلف المحس

- 1 أن يستعرض تقارير الأمين العام، ويتخذ التدابير المناسبة لضمان تنفيذ هذا القرار؛
- 2 أن يقدم تقريراً حول هذه المسألة إلى مؤتمر المندوبيين المفوضين القادم.

القرار 33 (المراجع في مراكش، 2002)

مساعدة البوسنة والهرسك ودعمها لإعادة بناء شبكة اتصالاتها

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يذكر

(أ) بالجهود التي يبذلها الأمم المتحدة في دعم تحقيق التنمية المستدامة، وبقرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة ذات الصلة المتعلقة بالوضع في البوسنة والهرسك؛

ب) بأهداف الاتحاد كما تنص عليها المادة 1 من دستوره،

وإذ يلاحظ

(أ) بتقدير الجهود التي يبذلها الأمين العام للاتحاد ومدير مكتب تنمية الاتصالات في سبيل تنفيذ هذا القرار في صيغه السابقة؛

ب) أن الدور الأساسي البارز الذي لعبه الاتحاد في إعادة بناء قطاع الاتصالات في هذا البلد قد حظي بتقدير عظيم؛

ج) بتقدير أن المحطة المتنقلة للرصد وتحديد الاتجاه التي قدمها الاتحاد باستخدام الفائض من إيرادات تيليكوم أفادت كثيراً في بدء تفريذ نظام للرصد الراديوي،

وإذ يدرك

(أ) أن تقدماً كبيراً قد تحقق في تنفيذ القرار 33 في صيغه السابقة منذ اعتماده في عام 1994؛

ب) أن البوسنة والهرسك لن تتمكن، لا في الظروف الحالية ولا في المستقبل القريب، من إعادة نظام اتصالاتها إلى مستوى مقبول ما لم تحصل على مساعدة المجتمع الدولي سواء على أساس ثنائي أو من خلال المنظمات الدولية،

يقرر

الاستمرار في اتباع خطة العمل التي بدأ العمل بها بعد مؤتمر المندوبين المفوضين (كيوتو، 1994 ومينابوليس، 1998) ضمن إطار أنشطة قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد وبالحصول على مساعدة متخصصة من قطاعي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات، بهدف توفير ما يناسب من مساعدة ودعم للبوسنة والهرسك مما يمكنها من إعادة بناء شبكة اتصالاتها، ولهيئة تنظيم الاتصالات فيها،

بيان شهد الدول الأعضاء

أن تقدم كل ما يمكن من مساعدة ودعم للبوسنة والهرسك، سواء على أساس ثانوي أو في إطار الأعمال الخاصة التي ينفذها الاتحاد والمشار إليها أعلاه، وبالتنسيق مع هذه الأعمال في جميع الأحوال،

يكفل مدير مكتب تنمية الاتصالات

بأن يتخذ ما يلزم من تدابير بغية إنجاز أعمال الاتحاد لصالح البوسنة والهرسك بأكثر ما يمكن من الفعالية، وأن يعرض على مؤتمر المندوبين المفوضين القادم تقريراً عن هذا الموضوع.

القرار 36 (المراجع في مراكش، 2002)

الاتصالات في خدمة المساعدات الإنسانية

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يعرب

أ) القرار 644 (المراجع في المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2000) الصادر عن المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (إسطنبول، 2000) بشأن استخدام وسائل الاتصالات في تخفيف عوائق الكوارث وعمليات الإغاثة؛

ب) القرار 34 (إسطنبول، 2002) الصادر عن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن استخدام وسائل الاتصالات في خدمة المساعدات الإنسانية،

وإذ يضع في اعتباره

أ) أن المؤتمر الدولي الحكومي المعنى بالاتصالات في حالات الطوارئ (تامبيري، 1998) قد اعتمد اتفاقية تامبيري بشأن توفير وسائل الاتصالات الازمة لتخفيف عوائق الكوارث وعمليات الإغاثة؛

ب) أن مؤتمر تامبيري الثاني المعنى بالاتصالات في حالات الكوارث (تامبيري، 2001) قد دعا الاتحاد الدولي للاتصالات إلى دراسة استخدام الشبكات المتنقلة العمومية في الإنذار المبكر ونشر معلومات الطوارئ والجوانب التشغيلية للاتصالات في حالات الطوارئ مثل تحديد أولويات النداءات،

وقد أخذ علمًا

بالأنشطة الجارية على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية داخل الاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمات المختصة الأخرى لإيجاد وسائل متفق عليها دولياً لتشغيل أنظمة لحماية الجمهور وللإغاثة في حالات الكوارث على نحو متजانس ومنسق،

وإذ يدرك

أ)

خطورة وفداحة الكوارث المختلمل وقوعها والتي قد تسبب معاناة بشرية مروعة؛

ب) أن الأحداث المأساوية التي وقعت في العالم مؤخراً تدل بوضوح على الحاجة إلى خدمات اتصالات مرتفعة الجودة لمساعدة الوكالات المسؤولة عن سلامة الجمهور والإغاثة في حالات الكوارث على العمل على الحد من المخاطر التي تتعرض لها الحياة البشرية وتلبية الاحتياجات الضرورية من المعلومات والاتصالات لدى الجمهور في مثل هذه الحالات،

واقتناعاً منه

بأن استعمال تجهيزات الاتصالات وخدماتها دون عائق هو أمر لا غنى عنه لتحقيق الفعالية والمنفعة لدى تقديم المساعدات الإنسانية،

واقتناعاً منه كذلك

بأن اتفاقية تامبيري توفر الإطار العملي اللازم لاستعمال وسائل الاتصالات لهذا الغرض،

يقرر أن يكلف الأمين العام

1 بأن يعمل عن كتب مع منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ لدعم الدول الأعضاء التي تطلب هذا الدعم في سيرها للانضمام إلى اتفاقية تامبيري؛

2 بأن يعمد، بمجرد دخول اتفاقية تامبيري حيز التنفيذ وبالتعاون الوثيق مع منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالة الطوارئ إلى مساعدة الدول الأعضاء التي تطلب هذه المساعدة لوضع ترتيباتها العملية لتنفيذ الاتفاقية،

حيث الدول الأعضاء

على التحرك للتوقيع على اتفاقية تامبيري قبل الموعد النهائي في 21 يونيو 2003، وكذلك العمل على سبيل الأولوية للتصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها،

يبحث كذلك الدول الأعضاء الأطراف في اتفاقية تامبيري

على اتخاذ جميع التدابير العملية الالزمة لتطبيق اتفاقية تامبيري والعمل بتعاون وثيق مع المنسق التنفيذي وفقاً لما تنص عليه الاتفاقية المذكورة.

القرار 41 (المراجع في مراكش، 2002)

المتأخرات والحسابات الخاصة بالمتأخرات

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

نظراً إلى

تقرير المجلس إلى مؤتمر المندوبيين المفوضين عن حالة المبالغ المستحقة للاتحاد من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات،

وإذ يأسف

لتزايد المتأخرات والبطء في تسوية الحسابات الخاصة بالمتأخرات،

وإذ يضع في اعتباره

أن من مصلحة الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات أن تبقى مالية الاتحاد قائمة على أساس سليم،

وقد لاحظ

أن بعض الدول الأعضاء التي لها حسابات خاصة بالمتأخرات لم تتقيد إلى الآن بالإيفاء بالتزامها المتمثل في أن تعرض على الأمين العام جدول استهلاك ديونها والاتفاق معه على هذه الجداول، ومن ثم ألغيت حساباتها الخاصة هذه،

حيث

جميع الدول الأعضاء المتأخرة في مدفوعاًها، وخصوصاً الدول التي ألغيت حساباتها الخاصة بالمتأخرات، وأعضاء القطاعات المتأخرات في مدفوعاًها، على أن يعرضوا على الأمين العام جدول استهلاك ديونهم والاتفاق معه على هذه الجداول،

يؤكد القرار

بعدم فتح أي حساب خاص بالتأخرات، من الآن فصاعداً، إلا بعد إبرام اتفاق مع الأمين العام لتحديد جدول خاص باستهلاك الديون في موعد لا يتجاوز عاماً واحداً بعد استلام طلب فتح هذا الحساب الخاص بالتأخرات،

يقرر

ألا تؤخذ بالحساب المبالغ المستحقة عند تطبيق الرقم 169 من دستور الاتحاد، شريطة أن تكون الدول الأعضاء المعنية قد عرضت على الأمين العام جداول استهلاك ديونها واتفقت معه على هذه الجداول وأن تقييد تقييداً دقيناً بالجداول والشروط المرتبطة بها، وأن الإخلال بالتزام التقييد بجدول استهلاك الديون والشروط المرتبطة بها يتربّ عليه إلغاء الحساب الخاص بالتأخرات،

يكلف المجلس

أن يعيد النظر عند الاقتضاء في الخطوط التوجيهية المتعلقة بجدول استهلاك الديون، بما فيها المدة القصوى، وغير ذلك من التدابير المناسبة مثل التخفيفات المؤقتة في فئة المساهمة لا سيما لأقل البلدان غواً، وأن يتخذ التدابير الإضافية اللازمة في حالات الإخلال بشروط التسديد المتفق عليها، مثل تعليق مشاركة أعضاء القطاعات المعنية في أعمال الاتحاد،

يكلف المجلس كذلك

أن يعيد النظر في المستوى المناسب لاحتياطي الحسابات المدينة بغية تحديد المبالغ المستحقة بكمالها، وأن يعرض تقريراً على مؤتمر المندوبين المفوضين القادم يتضمن النتائج التي تحققت تطبيقاً لهذا القرار،

ينجول الأمين العام

أن يتفاوض مع الدول الأعضاء المتأخرة في مدفوعامها وخصوصاً الدول التي ألغيت حساباتها الخاصة بالمتاخرات، ومع أعضاء القطاعات المتاخرين في مدفوعامهم، بشأن جداول استهلاك ديونهم والاتفاق معهم على إعداد هذه الجداول وفقاً للخطوط التوجيهية التي يحددها المجلس، وأن يعرض على المجلس عند الاقتضاء مقتراحات بشأن التدابير الإضافية وفقاً لما تنص عليه الفقرة "يكلف المجلس" أعلاه كي يتخذ المجلس ما يلزم من قرارات لا سيما التدابير الواجب اتخاذها في حالة الإخلال بالشروط المتفق عليها،

يكلف الأمين العام

أن يحيط جميع الأعضاء علماً بهذا القرار، سواء الدول الأعضاء أو أعضاء القطاعات، المتاخرين في مدفوعامهم أو الذين لم حسابات خاصة بالمتاخرات أو حسابات خاصة بالمتاخرات جرى إلغاؤها، وأن يرفع إلى المجلس تقريراً حول التدابير المتخذة والتقدم الذي أحرز في تسوية الديون إضافةً إلى حالات الإخلال بشروط التسديد المتفق عليها،

بحث الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

على مساعدة الأمين العام والمجلس في تطبيق هذا القرار.

القرار 48 (المراجع في مراكش، 2002)

إدارة الموارد البشرية وتنميتها

إن مؤتمر المندوبين المفوضين لاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يذكر

(أ) بالقرار 48 (المراجع في مينيابوليس، 1998) مؤتمر المندوبين المفوضين بشأن إدارة الموارد البشرية وتنميتها؛

(ب) بالرقم 154 من دستور الاتحاد،

وإذ يلاحظ

(أ) تقرير المجلس عن إدارة الموارد البشرية وتنميتها الذي اعتمدته في دورته لعام 1998؛

(ب) الخطة الاستراتيجية لاتحاد المعروضة في القرار 71 (المراجع في مراكش، 2002) لهذا المؤتمر؛

(ج) التقرير المقدم إلى المجلس (الوثيقة C02/27) في دورته لعام 2002 عن الإدارة الفعالة للموارد البشرية في الاتحاد؛

(د) القرار 1195 الذي اعتمدته المجلس في دورته لعام 2002 عن الإدارة الفعالة للموارد البشرية في الاتحاد والذي أنشأ بموجبه فريق مخصص تابع للجنة الدائمة لشؤون الموظفين؛

(ه) معايير السلوك في الخدمة المدنية الدولية التي وضعتها لجنة الخدمة المدنية الدولية وطبقها الاتحاد الدولي للاتصالات في يوليو 2002،

وإذ يعترف

(أ) بأهمية موارد الاتحاد البشرية لتحقيق أهدافه؛

(ب) بأنه يكاد يكون من المؤكد أن الأمر سيتطلب القيام بتحفيض مستويات التوظيف عن مستوياتها الحالية وذلك خلال الفترة الممتدة حتى مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل،

وإذ يعترف كذلك

أ) بالفائدة التي تعود على الاتحاد والموظفين نتيجة تنمية الموارد البشرية إلى أقصى ما يمكن من خلال مختلف أنشطة تنمية الموارد البشرية، لا سيما التدريب أثناء العمل؛

ب) بالواقع الذي يتركه استمرار تطور الأنظمة في ميدان الاتصالات على الاتحاد وعلى موظفيه، وحاجة الاتحاد وموارده البشرية للتكيف مع هذا التطور؛

ج) بأهمية إدارة الموارد البشرية وتميّتها في دعم توجهات الاتحاد وأهدافه الاستراتيجية،

وإذ يضع في اعتباره

أ) الحاجة إلى اتباع سياسة توظيف مناسبة لاحتياجات الاتحاد، بما في ذلك إعادة توزيع الوظائف وتوظيف موظفين متخصصين في بداية حياتهم الوظيفية؛

ب) الحاجة إلى مواصلة تحسين التوزيع الجغرافي للموظفين المعينين في الاتحاد؛

ج) الحاجة إلى تشجيع توظيف المزيد من النساء في الفئتين الفنية والعالية؛

د) التقدم المستمر الذي تشهده تكنولوجيا الاتصالات وتشغيلها، مما يتربّط عليه الحاجة إلى توظيف موظفين متخصصين على أعلى مستويات الكفاءة؛

ه) أن من المُحتمل أن يؤثّر الحد الأعلى النهائي لوحدة المساهمة الذي أقره مؤتمر المندوين المفوضين للفترة 2004-2007 على المبالغ المنفقة على الموارد البشرية في الاتحاد؛

و) أن هناك عدداً من العوامل التي ستؤثّر على مالية الاتحاد والتي لا يمكن التنبؤ بها بدقة حتى نهاية عام 2007، مثل التقلبات في سعر الصرف بين دولار الولايات المتحدة والفرنك السويسري والإيرادات الفعلية التي ستتولّد عن استرداد التكاليف،

يقرر

1 أن تكون إدارة الموارد البشرية وتنميتها في الاتحاد متوافقة مع أهداف الاتحاد وأنشطته والنظم الموحد للأمم المتحدة؛

2 أنه ينبغي تطبيق توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية التي أقرها الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

3 أنه ينبغي فوراً وفي حدود الموارد المالية المتاحة الحد من تعين موظفين جدد بما في ذلك الموظفين المؤقتين وينبغي يقدر ما يمكن عملياً شغل الوظائف الشاغرة من خلال زيادة تنقل الموظفين الحالين؛

4 اقتراح التنقل الداخلي بالتدريب بقدر ما يمكن عملياً لكي يمكن استخدام الموظفين في الأماكن التي تستند فيها الحاجة إليهم؛

5 أنه ينبغي تطبيق التنقل الداخلي بقدر الإمكان، لتغطية الحاجات التي تنشأ مع تقاعده الموظفين أو تركهم الخدمة في الاتحاد، وذلك من أجل تحفيض مستويات التوظيف بدون إهانة العقود،

يقرر كذلك

1 أن يستمر توظيف الموظفين المعينين في الفئتين الفنية والعالية على أساس دولي، وأن يجري الإعلان عن الوظائف الشاغرة بالنسبة للوظائف المحددة من أجل التوظيف الخارجي في هاتين الفئتين على أوسع نطاق ممكن وأن ترسل إعلانات الوظائف الشاغرة إلى جميع إدارات الدول الأعضاء في الاتحاد؛ ويجب مع ذلك الاستمرار في توفير فرص الترقية المعقولة للموظفين الحالين؛

2 أن تكون الأفضلية للمرشحين المتقدمين من مناطق العالم غير الممثلة تمثيلاً كافياً في وظائف الاتحاد، مع مراعاة التوازن المنशود بين الموظفين من النساء والرجال، عندما يكون مليء الوظائف الشاغرة عن طريق التوظيف الدولي وعندما يتغير الاختيار من بين عدة مرشحين متوفرين فيهم المؤهلات المطلوبة للوظيفة؛

3 أنه يمكن التوظيف في الرتبة الأدنى مباشرة، عندما يكون ملء الوظائف الشاغرة عن طريق التوظيف الدولي، إذا لم يتقدم أي مرشح تتوافق فيه جميع المؤهلات المطلوبة، على أن يكون مفهوماً أنه طالما أن المرشح المعنى لا يستوفي جميع متطلبات المصب فسيكون لزاماً عليه استيفاء بعض الشروط قبل إعطائه مسؤوليات هذا المنصب كاملاً وترقيته إلى الرتبة المحددة أصلاً لهذا المنصب،

يكلف الأمين العام

1 أن يحرص على أن تكون إدارة الموارد البشرية وتنميتها عاملاً يساعد على تحقيق الأهداف الإدارية للاتحاد؛

2 أن يعد، بمساعدة لجنة التنسيق، خططاً متوسطة الأجل وأخرى طويلة الأجل في مجال إدارة الموارد البشرية وتنميتها، بغية تلبية احتياجات الاتحاد وأعضائه وموظفيه؛

3 أن يدرس كيفية تطبيق أفضل الممارسات المتّبعة لإدارة الموارد البشرية في الاتحاد، وأن يعرض هذا الأمر في تقريرٍ يرفعه إلى المجلس؛

4 أن يستمر في تطبيق سياسة توظيف على الموظفين المعينين ترمي إلى تحسين التوزيع الجغرافي وتمثيل الجنسين؛

5 أن يوظف موظفين متخصصين يبدأون حياتهم الوظيفية في المستوى P.1/P.2 كلما كان ذلك مناسباً وفي حدود الموارد المالية المتاحة، مع مراعاة التوزيع الجغرافي والتوازن بين الموظفين من النساء والرجال؛

6 أن يقوم، بغية مواصلة تدريب الموظفين على التخصصات الفنية في الاتحاد، بدراسة كيفية تنفيذ برنامج تدريسي لكل من المديرين وموظفيهم في حدود الموارد المالية المتاحة في الاتحاد بأكمله، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى المجلس؛

7 أن يقدم إلى المجلس تقريراً سنوياً عن التدابير المتخذة عملاً بهذا القرار، وعن تطور مسائل التوظيف بصورة عامة،

يكلف المجلس

- 1 بأن يعمل، قدر الإمكان وفي حدود الميزانية المعتمدة، على توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لمعالجة المسائل المتعلقة بإدارة الموارد البشرية وتنميتها في الاتحاد فور ظهورها؛
- 2 بأن ينظر في تقرير الأمين العام بشأن هذا الموضوع وأن يبيت في الإجراءات التي يتعين اتخاذها؛
- 3 أن يقر الاعتمادات المناسبة للتدريب أثناء العمل وفقاً لبرنامج محدد وتمثل هذه الاعتمادات بقدر ما يمكن عملياً 3% من الميزانية المحددة للنفقات الخاصة بالموظفين؛
- 4 أن يتبع مسألة التوظيف بأكبر قدر ممكن من الاهتمام، وأن يعتمد في حدود الموارد الموجودة ومتناهياً مع النظام الموحد للأمم المتحدة، ما يراه ضرورياً من التدابير بغية جذب العدد الكافي من المرشحين المؤهلين إلى وظائف الاتحاد على أن تتوارد في الحسبان بصورة خاصة الفقرتان (ب) و(ج) من "إذ يضع في اعتباره" أعلاه،

يدعم الدول الأعضاء

إلى المشاركة في الفريق المخصص المنشأ بموجب قرار المجلس 1195 والذي تشمل عضويته إدارة الاتحاد وممثلي الموظفين وفقاً للقرار 51 (المراجع في مينابوليس، 1998) لوضع توصيات تستند إلى أفضل الممارسات المتتبعة في القطاعين العام والخاص لتحسين إدارة الموارد البشرية في الاتحاد الدولي للاتصالات في إطار الاختصاصات المحددة في قرار المجلس المذكور.

القرار 70 (المراجع في مراكش، 2002)

تعظيم مبدأ المساواة بين الجنسين في الاتحاد

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يذكر

(أ) بالمبادرة التي اتخذها قطاع تنمية الاتصالات في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (فالبليتا، 1998) الذي أدى إلى اتخاذ القرار 7 (فالبليتا، 1998) الحال إلى مؤتمر المندوبيين المفوضين (مينيابوليس، 1998) والذي تقرر فيه إنشاء فريق مهام معنى بالمساواة بين الجنسين؛

(ب) بتأييد مؤتمر المندوبيين المفوضين (مينيابوليس، 1998) للقرار 7 (فالبليتا، 1998). بموجب قراره 70 الذي يقرر فيه المؤتمر إدماج منظور المساواة بين الجنسين في تنفيذ جميع البرامج وخطط العمل في الاتحاد؛

(ج) بالقرار 44 (إسطنبول، 2002) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات الذي يقضي بتحويل فريق المهام المعنى بالمساواة بين الجنسين إلى فريق عمل دائم معنى بالمساواة بين الجنسين؛

(د) بالقرار 1187 الذي اعتمدته المجلس في دورته لعام 2001 بشأن منظور المساواة بين الجنسين¹ في إدارة الموارد البشرية في الاتحاد وفي سياسات ومارسات الموارد البشرية، الذي طلب فيه المجلس من الأمين العام تحصيص موارد ملائمة في نطاق حدود الميزانية لتعيين موظف متفرغ لمنظور المساواة بين الجنسين؛

¹ "منظور المساواة بين الجنسين": تعظيم مبدأ المساواة بين المرأة والرجل هو عملية تتمثل في تقييم النتائج المترتبة على أي مشروع فيما يخص المرأة والرجل بما في ذلك التشريع والسياسة العامة أو البرامج في جميع الميادين وعلى جميع المستويات. وهذا المبدأ عبارة عن استراتيجية ترمي إلى أن تكون الأمور التي تشغّل بالمرأة والرجل على حد سواء وخبرائهما جزءاً لا يتجزأ من عمليات التصميم والتنفيذ والمراقبة والتقييم، بحيث يستفيد كل من المرأة والرجل من هذه العمليات على قدم المساواة، وكى يوضع حد للظروف المواتية لهذه المساواة. والمدفأ أولًا وأخيرًا هو تحقيق المساواة بين المرأة والرجل. (المصدر: تقرير اللجنة المشتركة بين الوكالات عن المرأة والمساواة بين الجنسين، الدورة الثالثة، نيويورك، من 25 إلى 27 فبراير 1998).

هـ) بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة L.29/E/2001 (يوليو، 2001) بشأن "المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان: تقدم المرأة" الذي قرر فيه "أن يدرج، في إطار بند جدول الأعمال المنظم المعنون "التنسيق وال برنامـج والمسائل الأخرى" باتظام بنداً فرعياً عنوانه "تعزيـم مراعاة المنظور الجنسيـاني في جميع سياسـات وبرامـج منظومة الأمم المتحدة" وذلك بهدف القيام، في حملة أمور، برصد وتقييم ما حققته منظومة الأمم المتحدة من إنجازـات وما صادفـته من عقبـات، وأن يـنظر في اتخاذ تدابير إضافـية لتعزيـز تنفيـذ ورصـد تعزيـم مراعـة المنظور الجنسيـاني في منظـومة الأمم المتحدة" ،

وإذ يـعترـف

أـ) بأن المجتمع كـكل، خاصة في سياق مجتمع المـعلومات والمـعرفـة الجـديـدـ، سـيـستـفـيدـ من مـشارـكةـ المرأةـ والـرـجـلـ عـلـىـ قـدـمـ المـساـواـةـ فيـ وـضـعـ السـيـاسـاتـ وـاتـخـادـ القرـاراتـ وـفيـ الـوصـولـ المـتـكـافـيـ إلىـ خـدـمـاتـ الـاتـصـالـاتـ؛

بـ) بأنـ منـ الـضرـوريـ تـحسـينـ الـاستـفـادةـ منـ الـموـارـدـ الـبـشـرـيةـ، بماـ فـيهـ مـهـارـاتـ المرأةـ، منـ أـحـلـ وضعـ الـأسـاسـ لـجـمـيعـ الـمـعـلـومـاتـ الـجـديـدـ ولـضـمانـ استـفـادةـ الـبـشـرـيـةـ بـكـامـلـهـاـ منـ ثـمـارـ جـمـيعـ الـمـعـلـومـاتـ الـجـديـدـ؛

جـ) بأنـ المرأةـ تـمـثـلـ سـوقـاًـ اـسـتـهـلاـكـيـةـ كـبـيرـةـ لـتـكـنـوـلـوـجـيـاـ الـمـعـلـومـاتـ وـالـاتـصـالـاتـ، وـأنـ هـذـهـ السـوقـ لمـ تـسـتـكـشـفـ بـعـدـ اـسـتـكـشـافـاًـ كـامـلـاًـ؛

دـ) بأنـ الشـروعـ مـؤـخرـاًـ فيـ عـمـلـيـةـ الـقـمـةـ الـعـالـمـيـةـ لـجـمـيعـ الـمـعـلـومـاتـ ماـ هوـ إـلـاـ بـدـايـةـ لـلـتوـسـعـ فيـ الـأـفـكـارـ حـولـ مـفـهـومـ جـمـيعـ الـمـعـلـومـاتـ وـأـنـ يـجـبـ الـاسـتـمـرـارـ فيـ بـذـلـ الـجهـودـ فيـ هـذـاـ السـيـاقـ منـ أـحـلـ سـدـ الفـجـوةـ الرـقـمـيـةـ بـيـنـ الـجـنـسـيـنـ،

وـإـذـ يـعـتـرـفـ كـلـالـكـ

أـ) بالـدوـافـعـ وـالـاهـتمـامـاتـ بـقـضـائـاـ الـمـساـواـةـ بـيـنـ الـجـنـسـيـنـ الـتـيـ تـولـدتـ فيـ قـطـاعـ تـكـنـوـلـوـجـيـاـ الـمـعـلـومـاتـ وـالـاتـصـالـاتـ عـلـىـ مـرـسـنـوـاتـ الـأـرـبـعـ الـمـاضـيـةـ مـنـذـ تـعـيـنـ مـنـسـقـةـ لـقـضـائـاـ الـمـساـواـةـ بـيـنـ الـجـنـسـيـنـ؛ـ وإـنشـاءـ فـرـيقـ الـمـهـامـ الـمـعـيـيـنـ بـمـسـائـلـ الـمـساـواـةـ بـيـنـ الـجـنـسـيـنـ؛ـ

ب) بالتقدم الذي تم تحقيقه، سواء في داخل الاتحاد أو بين الدول الأعضاء، في زيادة الوعي بأهمية إدماج منظور المساواة بين الجنسين في جميع برامج عمل الاتحاد وزيادة عدد النساء العاملات من الفئة الفنية في الاتحاد، خاصة على مستوى الإدارة العليا، والعمل في نفس الوقت على تحقيق تساوي الفرص بين الرجال والنساء للوصول إلى الوظائف والأعمال في فئة الخدمات العامة؛

ج) بالاهتمام الكبير بأعمال الاتحاد في مجال المساواة بين الجنسين وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منظومة الأمم المتحدة،

وإذ يأخذ في اعتباره

أ) الحاجة لأن يقوم الاتحاد بدراسة وتحليل آثار تكنولوجيات الاتصالات على المرأة والرجل وزيادة فهمنها؛

ب) الدور القيادي الذي ينبغي أن يمارسه الاتحاد بوضع مؤشرات تتصل بالمساواة بين الجنسين في قطاع الاتصالات؛

ج) الحاجة إلى مزيد من العمل لكتفالة إدماج منظور المساواة بين الجنسين في جميع سياسات الاتحاد وفي برامج العمل وأنشطة نشر المعلومات والمنشورات ولجان الدراسات والندوات وحلقات العمل والمؤتمرات في الاتحاد،

يرحب

بالبادرة التي اتخذتها النرويج بتزويد مكتب تنمية الاتصالات بمستشاره رفيعة المستوى في قضايا الجنسين من أجل مساعدة الاتحاد في تنفيذ رسالته الخاصة بإدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في قطاع تنمية الاتصالات،

يشجع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

1 على استعراض ومراجعة سياساتها ومارسها، حسب الاقتضاء، لكتفالة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في التعيين والاستخدام والتدريب والترقية على أساس من العدل والإنصاف؛

2 على تيسير توظيف الرجال والنساء على قدم المساواة في ميدان الاتصالات بما في ذلك الوظائف العليا ذات المسؤولية في إدارات الاتصالات والهيئات الحكومية والتنظيمية والمنظمات المشتركة بين الحكومات وفي القطاع الخاص؟

3 على استعراض سياساتها المتعلقة بمجتمع المعلومات لكافالة إدراج منظور المساواة بين الجنسين في جميع الأنشطة، وبخاصة ما يتعلق بالقمة العالمية ل مجتمع المعلومات،

يقرر

1 تأييد القرار 44 (إسطنبول، 2002) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات المتعلق بإدماج المساواة بين الجنسين في برامج قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد؛

2 مواصلة الأعمال التي يقوم بها مكتب تنمية الاتصالات لإدماج منظور المساواة بين الجنسين والارتقاء به في كافة برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمرأة، لا سيما في البلدان النامية؛

3 إعطاء أولوية عليا لإدماج سياسات المساواة بين الجنسين في إدارة الاتحاد وتزويده بالموظفين وتسخير أعماله، والنظر في إنشاء وحدة لمسائل المساواة بين الجنسين؛

4 إدماج منظور المساواة بين الجنسين في تنفيذ الخطة الاستراتيجية والخطة المالية للفترة 2004-2007 علاوة على الخطط التشغيلية لمكاتب الاتحاد وأمانته العامة،

يكفل المجلس

1 بمواصلة المبادرات التي اتخذت على مدى السنوات الأربع الماضية والتوسيع فيها والإسراع بعملية إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في الاتحاد ككل ضماناً لبناء القدرات والاستمرارية والاستدامة؛

2 بالنظر في إنشاء وحدة للمساواة بين الجنسين في الأمانة العامة للاتحاد، في حدود الموارد المالية المتاحة،

يكلف الأمين العام

1. بأن يتخذ خطوات فورية لتنفيذ خطة للمساواة بين الجنسين وعرض تقرير على المجلس عن التقدم المحرز؛
2. بأن يكفل إدراج منظور المساواة بين الجنسين في برامج العمل وفتح الإدارة وأنشطة تنمية الموارد البشرية في الاتحاد وأن يقدم تقريراً سنوياً مكتوباً إلى المجلس بشأن التقدم في تعليميبدأ المساواة بين الجنسين في الاتحاد، بما في ذلك إحصاءات مفصلة عن الجنسين حسب الدرجة الوظيفية لموظفي الاتحاد ومشاركة الموظفين والموظفات في مؤتمرات الاتحاد واجتماعاته؛
3. بأن يتخذ خطوات فورية لكفالة إدراج منظور المساواة بين الجنسين في جميع مساهمات الاتحاد في القمة العالمية لجتمع المعلومات؛
4. بأن يولي اهتماماً خاصاً للتوازن بين الجنسين في المناصب الفنية في الاتحاد وخاصة في المستويات العليا وأن يعطي الأولوية المناسبة للتوازن بين الجنسين عند الاختيار بين مرشحين لديهم مؤهلات متساوية مع مراعاة التوزيع الجغرافي (الرقم 154 من دستور الاتحاد) والتوازن بين الإناث والذكور من الموظفين؛
5. بأن يقدم تقريراً إلى مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل بشأن ما تحقق من نتائج وتقدم في إدخال منظور المساواة بين الجنسين في أعمال الاتحاد وفي تنفيذ هذا القرار؛
6. بأن يبذل جهوده لتبسيط المساهمات الطوعية لهذا الغرض من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وأي مصادر أخرى؛
7. تشجيع الإدارات على إعطاء فرص متكافئة للمرشحين من النساء والرجال لمناصب المسؤولين المنتخبين وأعضاء لجنة لوائح الراديو،
يسعى الدول الأعضاء
إلى تقديم مساهمات طوعية للاتحاد لتسهيل تنفيذ هذا القرار على أكمل وجه ممكن.

القرار 71 (المراجع في مراكش، 2002)

خطة الاتحاد الاستراتيجية للفترة 2004-2007

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

أحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته بشأن السياسات والخطط الاستراتيجية؛

المادة 19 من اتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن مشاركة أعضاء القطاعات في أنشطة الاتحاد،

وإذ يلاحظ

التحديات التي تواجه الاتحاد في تحقيق أهدافه في بيئة الاتصالات المتغيرة خلال الفترة التي تغطيها خطة الاتحاد الاستراتيجية من 2004 إلى 2007 وال فترة التالية على حد سواء،

يقرر

1 اعتماد الخطة الاستراتيجية للفترة من 2004 إلى 2007 الواردة في الملحق بهذا القرار استناداً إلى الأهداف العامة المعروضة في القسم 3.3 من الخطة الاستراتيجية المرفقة؛

2 استكمال هذه الخطة الاستراتيجية بأهداف القطاعات الثلاثة والأمانة واستراتيجياتها وأولوياتها، وفقاً للمهام العامة المبينة في الأقسام 1.4 و 1.5 و 1.6 و 1.7 من الخطة الاستراتيجية،

يكلف الأمين العام

1 بأن يعمد، في إطار تقاريره السنوية إلى المجلس، إلى تقديم تقارير مرحلية بشأن الخطة الاستراتيجية وبشأن أهداف الأمانة العامة والمكاتب الثلاثة واستراتيجياتها وأولوياتها للفترة من 2004 إلى 2007 بما في ذلك تقديم توصيات بتعديل الخطة في ضوء التغيرات في بيئة الاتصالات استناداً إلى الاقتراحات التي تتقدم بها الأفرقة الاستشارية المختصة للقطاعات وإلى المقررات التي تعتمدها المؤتمرات والجمعيات التابعة للقطاعات والتغيرات في أنشطة الاتحاد ووضعه المالي؛

2 بتوزيع هذه التقارير على كل الدول الأعضاء بعد أن ينظر المجلس فيها، على أن يجتئ هذه الدول على نشرها بين أعضاء القطاعات والكيانات والمنظمات المشار إليها في الرقم 235 من الاتفاقية والتي شاركت في هذه الأنشطة،

يكلف المجلس

1 بالإشراف على ما يجري بعد ذلك من تطوير وتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة من 2004 إلى 2007 الواردة في الملحق بهذا القرار، استناداً إلى التقارير السنوية التي يقدمها الأمين العام؛

2 بتقديم تقييم لنتائج الخطة الاستراتيجية للفترة من 2004 إلى 2007 إلى مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل إلى جانب مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة من 2008 إلى 2011،

يدعو الدول الأعضاء

إلى الإسهام بوجهات نظرها بشأن مسائل السياسة العامة والمواضي التنظيمية والتشغيلية في عملية التخطيط الاستراتيجي التي يقوم بها الاتحاد في الفترة السابقة لانعقاد مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل، من أجل:

– زيادة فعالية الاتحاد في تحقيق أهدافه المعروضة في صكوك الاتحاد، بأن تتعاون معه في تنفيذ الخطة الاستراتيجية؛

– مساعدة الاتحاد في مواجهة التوقعات المتغيرة لدى جميع أعضائه في بيئة تتطور فيها البنية الوطنية لتوفير خدمات الاتصالات تطراً مستمراً،

يدعو أعضاء القطاعات

إلى إبداء وجهات نظرهم بشأن الخطة الاستراتيجية الخاصة بالاتحاد عبر القطاع الذي يتمون إليه.

الملاحق: الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2004-2007

الملحق بالقرار 71 (المراجع في مراكش، 2002)

الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2004-2007

الجزء الأول: الاتحاد وأعضاؤه

1 رسالة الاتحاد وطبيعته

1.1 تنص المادة 2 من دستور الاتحاد الدولي للاتصالات منظمة دولية حكومية تتمتع الدول الأعضاء فيها وأعضاء القطاعات بحقوق وواجبات معرفة تعرضاً واضحاً، ويتعاونون، مع المراقبة الواجبة لمبدأ العاملية وللفائدة التي تجني من كون المشاركة فيه عالمية، من أجل بلوغ أهداف الاتحاد المنصوص عليها في المادة 1 من الدستور.

2.1 يكلف الرقم 70 من الدستور مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات بإعداد تقرير عن السياسة العامة والتخطيط الاستراتيجي الموصى بهما للاتحاد، إلى جانب الآثار المالية المترتبة عليهما، بما يتفق مع التوجيهات التي يقدمها مؤتمر المندوبي المفوضين، وذلك بما يكفل استجابة سياسات الاتحاد واستراتيجياته استجابة كاملة للتغيير المستمر في بيئة الاتصالات.

2 بيئة الاتصالات وما يتربّع عليها من آثار بالنسبة إلى الاتحاد

1.2 حدث عدد من التطورات خلال السنوات الأخيرة في بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة عامة، كان لها دلالات هامة بالنسبة إلى الاتحاد الدولي للاتصالات ككل. وتشمل البيئة (ما هو مبين أدناه ولكن دون أي ترتيب خاص):

1.1.2 أوجه نقص هامة، في الاتصالات والبني التحتية على حد سواء، وفي القدرة على النفاذ للمعلومات، نتيجة لعوامل عديدة منها التكاليف المترتبة على ذلك؛

- 2.1.2 تطوير وتنويع شبكات الاتصالات والاتصالات الراديوية والتحدي المتمثل في ضمان التشغيل البيئي فيما بين خدمات الاتصالات وبين الخدمات الراديوية والخدمات الثابتة، والمحافظة عليه؛
- 3.1.2 التقارب فيما بين منصات التكنولوجيات المستعملة في الاتصالات، والمعلومات والمعلوماتية؛
- 4.1.2 رقمنة الإذاعة، وزيادة التفاعلية، والتكنولوجيات الجديدة، وتطبيقات النطاق العريض، والاستخدامات الجديدة للتكنولوجيات القائمة؛
- 5.1.2 مبادرات جديدة لتحرير الأسواق، بما في ذلك فتح الأسواق أمام المنافسة، ومشاركة القطاع الخاص بدرجة أكبر، والدور المتنامي للمنظمات الإقليمية؛
- 6.1.2 حاجة السوق إلى معايير عالمية ملائمة ومن نوعية مرتفعة يجبر استحداثها بسرعة، بما في ذلك تلك التي تكفل التوصيلية العالمية وموثوقية شبكات الاتصالات؛
- 7.1.2 زيادة الوعي بدور الاتصالات كأداة للتنمية الشاملة للمجتمع؛
- 8.1.2 الحاجة إلى زيادة استخدام لغات عمل الاتحاد المست تسهيل المشاركة الفعالة لجميع البلدان في عمله؛
- 9.1.2 استمرار تطور الاتصالات المتنقلة التي تعد أحد أسرع القطاعات في تاريخ الاتصالات؛
- 10.1.2 النمو المستمر للإنترنت، واستحداث وتطوير التطبيقات المرتبطة باستحداثها، مع زيادة مناظرة في النفاذ القائم على بروتوكول الإنترنت وفي الشبكات الأساسية القائمة على بروتوكول الإنترنت؛
- 11.1.2 استمرار عملية الفصل بين الوظائف التشغيلية والوظائف التنظيمية، وإنشاء هيئات كثيرة جديدة ومستقلة لتنظيم الاتصالات؛
- 12.1.2 القيد المفروضة على الموارد المالية والبشرية المتاحة لدعم أنشطة الاتحاد.

3

التوجهات والأهداف الاستراتيجية

1.3 يمثل أحد التحديات المستمرة التي تواجه الاتحاد في الإطار الزمني للفترة 2003-2007 في البقاء كمنظمة دولية حكومية بارزة يتعاون فيها الاتحاد والدول الأعضاء فيه وأعضاء القطاعات والمتسبون في تحقيق نمو شبكات الاتصالات والمعلومات وتنميتها المستدامة، وتسهيل النقاذ الشامل بحيث يستطيع الناس في كل مكان أن يشاركون في اقتصاد ومجتمع المعلومات العلميين وأن يستفيدوا منها — مما يعزز "الحق في الاتصال".

2.3 ويتم إنجاز الأهداف والاستراتيجيات والأولويات العامة للاتحاد الدولي للاتصالات من خلال أنشطة مؤتمر المندوبيين المفوضين، والمجلس، وقطاعاته الثلاثة المدعومة من الأمانة العامة، من خلال مؤتمرات القطاعات وجمعياتها، ومن خلال الأنشطة العامة. ومن بين أهم أنشطة الاتحاد مساهمنه في عقد القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وتنطبق غايات الاتحاد، على السحو المنصوص عليه في المادة 1 من الدستور، على الاتحاد ككل، ومن ثم فإن وحداته التنظيمية تشتهر في عدد من التوجهات والأهداف الاستراتيجية للفترة 2004-2007.

3.3 سيسطّلّع الاتحاد بأنشطة ذات أولوية لإنجاز الأهداف التالية (الميبة أدناه، ولكن بدون أي ترتيب خاص) مع ربط كل أولوية من أولويات كل قطاع بالهدف الوثيق الصلة:

المُدْفَر رقم 1: الحافظة على التعاون الدولي فيما بين جميع الدول الأعضاء ومع المنظمات الإقليمية المختصة، وتوسيعه، من أجل تحسين جميع أنواع الاتصالات وترشيد استخدامها، وأخذ زمام الصدارة في مبادرات منظمة الأمم المتحدة بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المُدْفَر رقم 2: المُساهِمة في سد الفجوة الرقمية الدولية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يسهل التشغيل البيئي والتوصيل البيئي على أكمل وجه للخدمات والشبكات للنهوض بالتوصيلية العالمية، من خلال القيام بدور رائد في التحضير لقمة العالمية لمجتمع المعلومات، ومع المراقبة الواجبة للنتائج ذات الصلة التي تسفر عنها.

المُدْفَر رقم 3: توسيع عضوية الاتحاد، ومد نطاق المشاركة التعاونية لعدد متزايد من الإدارات والمنظمات، وتسهيلاها.

الهدف رقم 4: استحداث أدوات تستند إلى المساهمات المقدمة من الأعضاء للحفاظ على تكامل الشيكات وتشغيلها البيئي.

الهدف رقم 5: مواصلة تحسين كفاءة وفعالية هيكل الاتحاد والخدمات التي يقدمها لأعضائه وفائدها العملية.

الهدف رقم 6: نشر المعلومات والمعارف الفنية لتزويد الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، بالوسائل التي تمكّنهم من الاستجابة لتحديات الشخصية والمنافسة والعملية والتقدم التكنولوجي.

الجزء الثاني: القطاعات

4 قطاع الاتصالات الراديوية

1.4 تمثل رسالة قطاع الاتصالات الراديوية، من بين جملة أمور، في كفالة استعمال جميع خدمات الاتصالات الراديوية، بما فيها تلك التي تستخدم المدارات الساتلية، لطيف الترددات الراديوية بشكل رشيد ومنصف وكفاءة اقتصادي، والقيام بدراسات عن الأمور المتعلقة بالاتصالات الراديوية واعتماد توصيات بشأنها.

2.4 يتعين الاضطلاع بهذه الرسالة في إطار البيئة المحددة في القسم 2 من الجزء الأول آنفًا بالنسبة للاتحاد ككل، والتي تتسم في قطاع الاتصالات الراديوية التابع للاتحاد بوجه خاص بما يلي:

2.4.1 اعتراف متنام بالقيمة الاقتصادية لطيف الترددات وآثارها بالنسبة لاستحداث تكنولوجيات جديدة وللطلب على الطيف والنفاد إلى المدارات؛

2.4.2 الطلب المتزايد باستمرار على طيف الترددات الراديوية الذي هو من الموارد المحدودة من أجل أنظمة الاتصالات الراديوية للفضاء والأرض وهو ما أفضى إلى تزايده بطاقات التبليغ عن تخصيصات الترددات ومعالجتها في الاتحاد، وبعضها احترازي؛

3.2.4 التقارب المتزايد بين الكثير من الخدمات الراديوية، والتكامل مع خدمات الاتصالات السلكية، وتقارب التطبيقات الأرضية والسائلية، وكلها مشفوع بطلب متزايد على تعريف هوية توزيع الترددات من أجل أغراض محددة لها تأثيرها على إدارة الطيف، وعلى تحديد الخدمات التي يقدمها القطاع وطراطئ عمله؛

4.2.4 والطلب المتنامي من قبل البلدان النامية بخصوص:

أ) النفاذ المنصف إلى طيف الترددات الراديوية وإلى المدارات السائلية دعماً لاحتياجاتها الوطنية؛

ب) معايير عالمية للنطاق لأنظمة الاتصالات الراديوية من أجل إنجاز قابلية التشغيل البيئي وتحقيق الوفورات في الأنظمة بشكل عام؛

ج) كتبيات وتدريب مناسب؛

5.2.4 التطور التكنولوجي السريع للتقنيات الرقمية العريضة النطاق وتطبيقها على نطاق واسع على معظم أنظمة الفضاء والأرض، بما في ذلك الاتصالات المتنقلة وأنظمة الإذاعة التلفزيونية والصوتية الجديدة؛

6.2.4 حداوٌل أعمال متزايدة التعقيد والطول للمؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية.

3.4 أولويات قطاع الاتصالات الراديوية للفترة 2004-2007، في إطار رسالته الشاملة، بالإضافة إلى تلك التي قد تحددها مؤتمرات مستقبلية، مبينة أدناه في ثلاثة فئات، حيث تمثل الفئة ألف أعلى أولوية. وتتصدر كل أولوية بهدف محدد وثيق الصلة مذكور في القسم 3.3 أعلاه:

الفئة ألف

1.3.4 تسهيل التسبيق الحسن التوقيت بين شتى الأنظمة في كل من بيئتي الفضاء والأرض، واتخاذ مبادرات لتنظيم الطيف من أجل تحقيق تناقض أفضل في توزيع الترددات واستخدام المدارات السائلية، بينما يتم مواصلة العمل على تحسين تنسيق الترددات في الخدمات المختلفة والترددات فيما بين الخدمات من أجل الأنظمة الفضائية وأنظمة الأرض في نطاقات الترددات المخططية وغير المخططة من خلال اتخاذ تدابير ملائمة في المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية (المدفان 4 و5).

2.3.4 التعاون بحسب الحاجة مع قطاعي تقسيس الاتصالات وتنمية الاتصالات ومع الأمانة العامة لكافلة تنسيق الدراسات على الوجه الملائم وعدم حدوث ازدواجية في العمل (المدف 5).

3.3.4 تسهيل إدخال أنظمة راديوية حديثة في المناطق الريفية، مع إيلاء اهتمام خاص للبلدان النامية، وتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في أنشطة إدارة الطيف، من خلال التدريب، والاجتماعات الإعلامية، والحلقات الدراسية، ووضع الكتب، وتوفير أدوات من أجل إدارة الطيف المؤتمتة (المدفان 2 و 6) مثلاً.

4.3.4 تخفيف الأعمال المتأخرة المتعلقة بمعالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية لمراقبة الحدود الرمنية المنصوص عليها في لوائح الراديو بنهاية دورة مؤتمر المندوبيين المفوضين الراهنة في عام 2006 (المدف 5).

الفئة باع

5.3.4 كفالة أن تكون المؤتمرات العالمية والإقليمية للاتصالات الراديوية، والأنشطة الأخرى ذات الصلة التي تتم في إطار القطاع، متصفه بالكفاءة والفعالية؛ وألا تشنل جداول أعمال المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية كأهل الدول الأعضاء وأعضاء القطاع، وبالتالي ألا تشکل عيناً على موارد الأمانة العامة، وذلك بواسطة القيام باستعراض ملائم للعمليات ولطرائق العمل (المدف 5)؛ وألا تتخذ قرارات أو مقررات تفضي إلى زيادة في النفقات تحاطي الحدود التي يضعها مؤتمر المندوبيين المفوضين.

6.3.4 تلبية الاحتياجات من الطيف من خلال إدارة طيف الترددات الراديوية، على نحو يتميز بالكفاءة واحتساب التداعيات الضارة؛ وتحقيق ذلك على المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية أن تبحث الموضوعات ذات الصلة، كما يتبعن إصدار توصيات ملائمة بشأن خصائص وأداء الأنظمة الراديوية لتسهيل تطويرها وتنفيذها، في الوقت الذي يكفل فيه احترام لوائح الراديو وحقوق الدول الأعضاء (الأهداف 1 و 2 و 4 و 5).

7.3.4 توسيع نطاق المساعدة المقدمة إلى الدول الأعضاء في مجال تنسيق وتسجيل تخصيصات الترددات وفي مجال تطبيق لوائح الراديو، مع إيلاء اهتمام خاص إلى البلدان النامية والدول الأعضاء المنضمة حديثاً إلى الاتحاد (المدف 2).

8.3.4 كفالة قيام لجنة لوائح الراديو بوظائفها بمخصوص تطبيق لوائح الراديو، بطريقة تنسق تماماً مع الدستور والاتفاقية ولوائح الراديو، وبالحافظة على ثقة الدول الأعضاء (المدفان 1 و5).

الفئة جيم

9.3.4 تحسين تقنيات إدارة الطيف الدولية (المدفان 1 و5).

10.3.4 تحسين طرائق عمل القطاع، وذلك لكي يسعى على وجه الخصوص إلى:

أ) زيادة استخدام برمجيات، وقدرات تبادل للوثائق وغيرها، واستحداثها في الوقت المناسب وتكون سهلة الاستعمال، (الهدف 5)؛

ب) تسريع وضع توصيات وإدخال تحسينات في آليات النشر (تخفيض تكلفة الوحدة والوقت المستغرق في النشر، والتوزيع على نطاق أوسع، وتوفير المنشورات بشكل إلكتروني بدرجة أكبر) (المدفان 5 و6)؛

ج) زيادة استعمال تكنولوجيا المعلومات في التبليغ عن تخصيصات الترددات ومعالجتها (المدفان 5 و6)؛

د) وجود هيكل تنظيمي مرن في مكتب الاتصالات الراديوية، مع إيلاء اهتمام خاص إلى تدريب وتنمية موظفي المكتب، بحيث يتضمن ذلك منظور المساواة بين الجنسين والشباب (الهدف 5)؛

ه) القيام باستعراضات دورية لبرامج عمل لجان الدراسات، واستعراض التنسيق بين التخطيط المالي والاستراتيجي والتشغيلي، بغية إعادة تحديد الأولويات وتحسين الفعالية (المدفان 5)؛

11.3.4 القيام، من خلال الفريق الاستشاري للاتصالات الراديوية، برصد أداء الأنشطة ذات الصلة للقطاع بالمقارنة بمعايير محددة واقتراح التعديلات الالزامية في الخطة الاستراتيجية (المدفان 5).

12.3.4 تشجيع الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والمتسبين والمنظمات الأخرى على المشاركة بدرجة أكبر في أنشطة قطاع الاتصالات الراديوية، وذلك، من بين حملة أمور، بواسطة اتخاذ ترتيبات رسمية وغير رسمية متوائمة مع الأهداف بحيث تسهل وضع معايير ووصيات عالمية أفضل على الصعيد العالمي (الأهداف 1 و3 و4).

5 قطاع تقييس الاتصالات

1.5 تمثل رسالة قطاع تقييس الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات في أن يكون المحفل العالمي الوحيد الذي يتعاون فيه ممثلو صناعة الاتصالات وممثلو الحكومات على استحداث واعتماد وتوفير وترويج توصيات (معايير) للاتصالات تستند إلى توافق عالمي في الآراء من أجل مجتمع المعلومات. إن الخاصية الرئيسية للقطاع هي قدرته على الجمع ما بين جميع الفعاليات في بيئه عالمية لوضع توصيات في مجالات يعترف أعضاء الاتحاد بأنماها تدخل في نطاق اختصاص قطاع تقييس الاتصالات.

2.5 يتعين الإضطلاع بهذه الرسالة بالنسبة للاتحاد ككل في إطار البيئة المعرفة في القسم 2 من الجزء الأول آنفًا. ولا يمكن أن تنجح المحاولات المبذولة لتحديد كمية ونوعية التغييرات في بيئه اتصالات دينامية من هذا القبيل، ومن المحتمل أن تسفر عن وثائق تصريح عتيبة بمجرد اعتمادها. وبناء عليه، يمكن أن تتصف البيئة في قطاع تقييس الاتصالات على وجه الخصوص بما يلي:

1.2.5 المنافسة التي يواجهها قطاع تقييس الاتصالات، على خلاف أجزاء الاتحاد الأخرى، من شتى المنظمات والاتحادات والمنتديات التي تضع المعايير، وهو ما يعني أنه يجب على قطاع تقييس الاتصالات أن يكون قادرًا على إظهار الميزات التي يوفرها لأنشطة التي يعتبرها من مجالات اختصاصه الرئيسية.

2.2.5 التحول المستمر في أنشطة الاتصالات من بيئه قائمة على القواعد التنظيمية إلى بيئه قائمة على الخدمات ومدفوعة بالطلب، ومن ثم إلى بيئه تقوم على المنافسة في العالم بأسره.

3.2.5 النمو في شبكات الخطوط الثابتة الذي يستمر بمعدل ثابت في حين أن النمو في الشبكات المتنقلة ينمو بمعدل أسرع.

4.2.5 النمو المستمر في التجارة الإلكترونية.

- 5.2.5 قيام الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت بنقل الاتصالات الصوتية.
- 3.5 وترت أدناه أولويات قطاع تقييس الاتصالات للفترة 2004-2007، في إطار رسالته الشاملة، بالإضافة إلى تلك الأولويات التي قد تحددها المؤشرات في المستقبل. وكل أولوية متصلة بالهدف المحدد الوثيق الصلة المذكور في القسم 3.3 من الجزء الأول أعلاه:
- 1.3.5 توفير تنظيم يشجع كيانات القطاع الخاص على المشاركة في أنشطة التقييس (الأهداف 2 و3 و5).
- 2.3.5 خلق بيئة تستطيع الأطراف المهمة أن تتعاون في العمل فيها بفعالية وكفاءة (الأهداف 1 و3).
- 3.3.5 وضع وتنفيذ خطة استباقية، بالتعاون مع الأمانة، للترويج لأهمية قطاع تقييس الاتصالات، في مواجهة المنافسة التي يلقاها من هيئات التقييس الأخرى ومواصلة تعزيز الجهد المبذولة في هذا الصدد (الهدف 3).
- 4.3.5 تحفيز المشاركة الإيجابية من جانب الأعضاء الحاليين واجتذاب مشاركين جدد بواسطة إقناعهم بفوائد العمل في قطاع تقييس الاتصالات أو معه، والتشديد على الاعتراف العالمي به وبمقاصداته والتوعية المرتفعة لتوصياته، علاوة على استعداده للتغيير (الأهداف 3 و5 و6).
- 5.3.5 تحديد الحالات التي ينبغي وضع توصيات فيها من أجل مجتمع المعلومات (الهدفان 2 و4).
- 6.3.5 العمل بشكل يتسم بالكفاءة على وضع توصيات مرتقة النوعية وعالمية وتستند إلى توافق الآراء في مجالات اختصاصه الرئيسية على أساس مستحدث بأحوال السوق وحسن التوفيق (الأهداف 1 و2 و4 و5).
- 7.3.5 تسهيل التشغيل البيئي للشبكات والخدمات (الهدفان 2 و4).
- 8.3.5 أن يكون قادرًا على وضع توصيات قد يكون لها آثار تتعلق بالقواعد التنظيمية أو السياسات (الأهداف 1 و2 و4 و6).
- 9.3.5 إيلاء أهمية خاصة لاحتياجات البلدان النامية (الهدف 6).
- 10.3.5 استخدام طريقة صعودية من القاعدة إلى القمة للتشغيل وأداء العمل (وليس طريقة نزولية) (الهدفان 4 و5).

11.3.5 استخدام طرائق وعمليات عمل واضحة وشفافة لتشجيع الشفافية والمشاركة وتمثيل نطاق واسع من المشاركين والأراء، ولا سيما العمل على تضمين منظور المساواة بين الجنسين والشباب (الأهداف 1 و4 و5).

12.3.5 أن يكون مرجناً ويبحث باستمرار عن طرق للتحسين (المدارف 5).

13.3.5 أن يحدد وينشئ علاقات رسمية مع أوسع مجموعة ممكنة من الهيئات المختصة. ينبغي لقطاع تقدير الاتصالات في هذا الصدد أن:

أ) يعزز الوعي داخل قطاع تقدير الاتصالات بالعمل الذي تقوم به هيئات أخرى (مثل المنظمات والمنتديات والاتحادات التي تضع المعايير) (المدارف 1)؛

ب) ينسق ويعملون مع تلك الهيئات من أجل تقليل الإزدواجية وتجنب أوجه الاختلاف، وضمان توفير أعمال قطاع تقدير الاتصالات لقيمة مضافة (الأهداف 1 و2 و4 و5)؛

ج) مواصلة المشاركة في أعمال هيئات التنسيق الملائمة (المدارفان 1 و5).

14.3.5 أن يكون مرجناً في الاستجابة لمطالب السوق (الأهداف 2 و4 و5 و6).

15.3.5 أن ينسق ويعملون مع قطاعي الاتصالات الراديوية وتنمية الاتصالات ومع الأمانة العامة (المدارف 5).

16.3.5 أن يتعاون مع قطاع تنمية الاتصالات، مع إيلاء اهتمام خاص لتنمية الاتصالات في البلدان النامية، بما في ذلك دعم جهود قطاع تنمية الاتصالات في تحسين النفاذ إلى مجتمع المعلومات في البلدان النامية، ووضع كتيبات بحسب الاقتضاء (المدارفان 5 و6).

17.3.5 إقامة صلة بين التخطيط المالي والاستراتيجي والتشغيلي وتقويتها (المدارف 5).

18.3.5 رصد أداء القطاع، من خلال الفريق الاستشاري لتقدير الاتصالات، بالمقارنة بمعايير محددة واقتراح التعديلات اللازمة في الخطة الاستراتيجية عند الاقتضاء (المدارف 5).

6 قطاع تنمية الاتصالات

1.6 تتمثل رسالة قطاع تنمية الاتصالات في تحقيق أهدافه على أساس حق جميع سكان العالم في الاتصال، من خلال النفاذ إلى البنية التحتية وخدمات المعلومات والاتصالات. وفي هذا الصدد، تقوم رسالة قطاع تنمية الاتصالات على:

1.1.6 مساعدة البلدان النامية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك تسهيل تعبيئة الموارد التقنية والبشرية والمالية الالزمة لتنفيذها، وكذلك تشجيع الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2.1.6 تشجيع توسيع نطاق المنافع المترتبة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشمل جميع سكان العالم.

3.1.6 دعم الأنشطة التي تسهم في تقليل الفجوة الرقمية والمشاركة فيها.

4.1.6 إعداد وإدارة برامج من شأنها أن تيسر تدفق المعلومات المهمة التي تلي احتياجات البلدان النامية، مع التركيز على ذوي الاحتياجات الخاصة، من فيهم المعوقون والمحرومون.

2.6 ينبغي أن تكون هذه الرسالة مكملة لرسائل المنظمات والكيانات الأخرى الساعية إلى تحسين فرص الوصول إلى تكنولوجيات وخدمات الاتصالات في البلدان النامية.

3.6 تشمل هذه الرسالة المسؤولية المزدوجة المنوطة بالاتحاد الدولي للاتصالات باعتباره وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، ووكالة تنفيذية لتنفيذ مشاريع في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو في إطار ترتيبات تمويلية أخرى.

4.6 يجري الضطلاع بهذه الرسالة في ظل البيئة المحددة في القسم 2 من الجزء الأول أعلاه، بالنسبة إلى الاتحاد بأكمله، وتتسم في قطاع تنمية الاتصالات على وجه الخصوص بالتوجه إلى إقامة الشراكات مع الكيانات الدولية والإقليمية والكيانات الأخرى العاملة من أجل دعم تنمية الاتصالات وتقليل الفجوة الرقمية.

5.6 ترد أدناه أولويات قطاع تنمية الاتصالات للفترة 2004-2007، المحددة في إطار رسالته العامة، إضافة إلى الأولويات التي قد تحددها المؤشرات المقبلة. وتتصل كل أولوية بمدف محدد وذي صلة من الأهداف المبينة في القسم 3.3 من الجزء الأول أعلاه:

1.5.6 دعم تطوير شبكات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوسيع نطاقها وتشغيلها وزيادة كفاءتها، لا سيما في البلدان النامية (المدف 2).

2.5.6 تعزيز فرص نفاذ الجميع إلى شبكات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع التركيز بشكل خاص على المعوقين والمحروميين (المدف 2).

3.5.6 تقديم المساعدة والأدوات اللازمة إلى الدول الأعضاء في هيئة بعثة تنظيمية وسياسية توجيهية، وإيجاد موارد مؤسسية وتنظيمية، وإعداد أنشطة إثنائية تعزز الأولويات الواردة في 1.5.6 و 2.5.6 أعلاه (الأهداف 1 و 6).

4.5.6 تقديم المساعدة والأدوات اللازمة إلى أعضاء القطاعات في سعيهم إلى توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغير ذلك من الخدمات في البلدان النامية (المدف 2).

5.5.6 جمع معلومات وبيانات وإحصاءات عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحليلها وتقديمها لمساعدة الدول الأعضاء وأعضاء القطاع على اتخاذ قرارات مستنيرة تتعلق بالسياسة العامة وبالجوانب الإنمائية (المدف 6).

6.5.6 دعم قنوات الاتصالات، وإقامة التنسيق والتعاون اللازمين فيما بين مكتب تنمية الاتصالات وأعضاء قطاع الاتصالات، وكفالة الاتصالات والتنسيق بشكل تعاوين وفعال بين مكتب تنمية الاتصالات، في المقر وفي المكاتب الإقليمية على السواء، والقطاعين الآخرين في الاتحاد والأمانة العامة للاتحاد (المدفان 5 و 6).

7.5.6 تحسين قنوات الاتصالات، وإقامة التنسيق والتعاون اللازمين مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى المعنية بتنمية تكنولوجيات وخدمات المعلومات والاتصالات، من أجل إقامة الإطار المناسب اللازم لتطبيق الخدمات وتنميتها، عملاً على ضمان تفهم دور رسالة الاتحاد وقطاع تنمية الاتصالات (الأهداف 1 و 2 و 3).

8.5.6 ضمان حصول الدول الأعضاء في الاتحاد وأعضاء قطاع تنمية الاتصالات والمنتسبين على أكبر قدر من المنافع من الدور الذي يقوم به الاتحاد باعتباره وكالة متخصصة للأمم المتحدة، ووكالة تنفيذية لتنفيذ مشاريع في إطار جهاز الأمم المتحدة الإئمائي، أو في إطار ترتيبات تمويلية أخرى (المدفان 1 و 5).

9.5.6 إقامة الصلة بين التخطيط المالي والاستراتيجي والتشغيلي وتنمية هذه الصلة (المدف 5).

10.5.6 القيام، من خلال الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات، برصد أداء القطاع قياساً على معايير محددة، واقتراح تعديلات على الخطة الاستراتيجية عند الاقتضاء (المدف 5).

11.5.6 ضمان اشتغال برامج وأنشطة قطاع تنمية الاتصالات على منظور المساواة بين الجنسين، واتخاذ ترتيبات لتنفيذها على أكمل وجه ممكن (المدف 5).

12.5.6 التأكيد على احتياجات وقدرات الشباب في تنمية الاتصالات (المدف 5).

13.5.6 المساهمة بالشكل المناسب في التحضير للقمة العالمية بجتمع المعلومات (المدفان 2 و 6).

14.5.6 ضمان مراعاة خبرات البلدان النامية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إقامة شراكات في هذا المجال (المدفان 2 و 6).

الجزء الثالث: الأمانة

1.7 تمثل رسالة الأمانة في تقديم خدمات رفيعة المستوى وفعالة لأعضاء الاتحاد، ولا سيما في مؤتمر المندوبيين المفوضين، والمجلس، والمؤتمرات، والجمعيات، والمجتمعات، والمخالف التوجيهية، ومعارض تليكوم، وغير ذلك من الأحداث، وكذلك في نشر المعلومات.

2.7 تؤدي الأمانة مهاماً ووظائف خاصة محددة في الدستور والاتفاقية، وأو وظائف ومسؤوليات واردة في القرارات والمقررات الصادرة عن مؤتمر المندوبيين المفوضين، والمجلس، والمؤتمرات، والجمعيات.

3.7 يجري الاضطلاع برسالة الأمانة في ظل البيئة المحددة في القسم 2 من الجزء الأول أعلاه، بالنسبة إلى الاتحاد برمتها، وتسمم هذه البيئة في الأمانة على وجه التحديد بما يلي:

أ) اتساع نطاق احتياجات الأعضاء؛

ب) يشكل الأعضاء عبئاً متزايداً على وقتها، مما يتطلب توفير خدمات دعم مرنّة ومبتكرة وموثوقة.

4.7 وتمثل أهداف الأمانة للفترة 2004-2007 (المبيبة أدناه، ولكن ليس وفقاً لترتيب معين)، في إطار رسالتها العامة، إضافة إلى ما قد تحدده المؤتمرات والجمعيات المقبلة من أهداف، فيما يلي:

1.4.7 تزويد المجلس بمعلومات واضحة ودقيقة وشفافة لكي يستند إليها في اتخاذ قرارات مستنيرة لدى القيام بعهاده.

2.4.7 تعزيز المسائلة المالية فيما يتعلق بالأنشطة التي يضطلع بها الاتحاد، عن طريق الربط بشكل أكثر وضوحاً بين التكاليف والنشاط ذات الصلة من خلال وضع خطط تشغيلية ومالية وميزانيات ملائمة.

3.4.7 تفسير الإيرادات والتكاليف الخاصة بالمنتجات والخدمات المقدمة في إطار نظام استرداد التكاليف، على نحو واضح شفاف وفقاً لما ينص عليه القرار 91 (مينيابوليس، 1998).

4.4.7 تحديد مصادر التمويل المحتملة.

5.4.7 وضع هيكل إدارة مرن يتضمن تفویض المسؤولية على مستويات أعلى.

6.4.7 تحسين كفاءة وفعالية هيأكل الأمانة وأنشطتها وعملياتها، والعمل على وجه الخصوص على تخفيف تكاليفها.

7.4.7 تبني تكنولوجيات جديدة وابتكارات أخرى، بما في ذلك الاستعانة بمصادر خارجية عند الاقتضاء، من أجل تلبية احتياجات ومتطلبات الأعضاء، وجهودهم ومبادراتهم المحددة الغرض بدقة والوجهة توجيهها جيداً، وتحسين إعداد الميزانية وفقاً لذلك.

8.4.7 الاحتفاظ بأمانة تتسم بسرعة التصرف والاستجابة، وتستجيب للمرونة والابتكار.

- 9.4.7 توفر معلومات مبكرة للأعضاء عن المشاكل المواجهة في تحقيق الأهداف والأولويات المحددة.
- 10.4.7 تبني سياسة توظيف أكثر مرونة، لا سيما فيما يتعلق بتحفيض فترات ملء الوظائف.
- 11.4.7 التنافس على احتزاب موظفين مؤهلين تأهيلًا عاليًا والاحتفاظ بهم في الاتحاد، للاستجابة لاحتياجات الأعضاء الذين يتميزون عادة بدرجة عالية من التطور التكنولوجي.
- 12.4.7 تعظيم نوعية وفاعلية الموارد البشرية في الاتحاد، مع إيلاء الاهتمام الواجد للتمثيل الحغرافي وتمثيل الجhsين، والشباب، ومراعاة الحدارة واللياقة للعمل.
- 13.4.7 القيام، بالاتفاق مع الأعضاء، بإعداد آليات مبتكرة للتعاون الدولي، خارج الهيكل الرسمي المحددة في الدستور والاتفاقية.
- 14.4.7 تحسين الترويج لأنشطة الاتحاد وفائدته من أجل زيادة عدد أعضائه، وزيادة استخدام متوجهاته وخدماته.
- 15.4.7 العمل بمثابة وديع للترتيبيات التعاونية الدولية، بما يتماشى مع مقاصد الاتحاد.
- 5.7 ويبنغي للأمانة أن تتسم بمزيد من الفاعلية في أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة برسالة الاتحاد، وعلى وجه التحديد في استجابتها للقمة العالمية لمجتمع المعلومات.
- الجزء الرابع: القاعدة المالية للاتحاد والروابط**
- 1.8 تنظم أحكام المادة 28 من الدستور والمادة 33 من الاتفاقية المالية للاتحاد. وتحدد الخطة المالية الإطار الذي تحدد فيه حدود النفقات (و كذلك قيمة وحدة المساهمة). وفي ظل هذا الإطار، أعدت ميزانية لفترة الستين، مما يوفر رابطة بالأنشطة المحددة المضطلع بها في الاتحاد (الميزنة على أساس الأنشطة)، والتي توفر بدورها روابط بالخطة الاستراتيجية من ناحية وبالخطط التشغيلية من ناحية أخرى.

2.8 وينبغي للأعضاء والأمانة مواصلة العمل معًا في جهود تهدف إلى تعزيز الأسس المالية للاتحاد، وإدراك أن الموارد المتاحة للاتحاد لن تزيد على الأرجح، بل يمكن أن تنخفض. ويترتب على العرض الوصفي للبيئة المشار إليها أعلاه نتائج طبيعية ولازمة في القاعدة المالية للاتحاد، مما يتطلب ردود فعل حذرة متوازنة وملائمة ومتickرة. وبالتالي ستظل هناك حاجة إلى تحسين الشفافية والمساءلة في الأنظمة والممارسات المالية بالاتحاد، وإلى إقامة علاقات وثيقة ومنطقية بين مهام التخطيط الاستراتيجي والمالي والتسييري في الاتحاد، والاعتماد على هذه العلاقات.

3.8 وسيجري تحديد الدعم المالي لتنفيذ استخدام لغات العمل المست في الاتحاد على قدم المساواة، وتعزيز مشاركة البلدان النامية بشكل فعال في أنشطة الاتحاد.

4.8 وتشمل المصادر الأساسية للتمويل في الاتحاد، على النحو المبين جزئياً في المادة 6، والمادة 19 والملحق 2 (المساهمات الطوعية والصاديق الاستثنائية) في اللوائح المالية والقرار 11 (المراجع في مراكش، 2002) مؤتمر المندوبيين المفوضين، ما يلي:

- أ) وحدات المساهمة التي تدفعها الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبون؛
- ب) مساهمات طوعية؛
- ج) إيرادات من بيع المطبوعات؛
- د) استرداد التكاليف الناجمة عن تقديم خدمات يطلبها الأعضاء، مثلاً في معالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية؛
- ه) تنفيذ المشاريع؛
- و) الفوائد في إيرادات معارض تليكوم، التي تستخدم نسبة كبيرة منها في أغراض إيمائية؛
- ز) مصادر أخرى للإيرادات، بما في ذلك الفوائد.

القرار 72 (المراجع في مراكش، 2002)

التنسيق بين الخطط الاستراتيجية والمالية والتشغيلية في الاتحاد

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

أ) التوصية 11 التي اعتمدتها المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (فالينا، 1998) التي ترکز على ضرورة أن ينظر مؤتمر المندوبيين المفوضين هذا في إمكانية تنفيذ التخطيط التشغيلي والمالي على مستوى الاتحاد الدولي للاتصالات ككل؛

ب) أن الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة من 2004 إلى 2007، تشمل من بين عدة أولويات، التوسيع في التخطيط التشغيلي ليشمل القطاعات الثلاثة والأمانة العامة، باعتباره أداة من أدوات الإدارة تساعده في زيادة تحمل المسؤوليات والشفافية، وتحسين ربطه بعملية التخطيط الاستراتيجي وإعداد الميزانية،

وإذ يدرك

أ) أن من الممكن تحسين العملية التي تتبع قياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف الاتحاد بشكل كبير عن طريق التنسيق والربط بين الخطط الاستراتيجية والمالية والتشغيلية التي تحدد الأنشطة المخطط لها خلال أية فترة محددة بأربع سنوات؛

ب) أن من الواجب أن تحدد الخطط التشغيلية والمالية للاتحاد أنشطة الاتحاد وأهداف تلك الأنشطة والموارد ذات الصلة، وأن من الممكن استعمالها على نحو فعال بهدف تحقيق جملة أمور من بينها:

- مراقبة التقدم في تنفيذ برامج الاتحاد؛
- تحسين قدرة الأعضاء على تقييم التقدم في أنشطة البرامج، باستخدام مؤشرات الأداء؛
- تحسين فعالية هذه الأنشطة؛

- ضمان الشفافية، خصوصاً في تطبيق استرداد التكاليف؛
- تشجيع التكامل بين أنشطة الاتحاد وأنشطة منظمات الاتصالات الدولية والإقليمية الأخرى؛

ج) أن إدخال التخطيط التشغيلي والتنسيق الفعال بينه وبين التخطيط الاستراتيجي والمالي قد يؤدي إلى تغييرات في اللوائح المالية قد تكون ضرورية من أجل تحديد العلاقات بين الوثائق المناظرة وتنسيق عرض المعلومات التي تحتويها؛

د) أنه لا بد من وضع آلية مراقبة فعالة ودقيقة كي يتمكن المجلس كما ينبغي من تتبع التقدم في مجال التنسيق بين الوظائف الاستراتيجية والتشغيلية والمالية وتقسيم تنفيذ الخطط التشغيلية،

يقرر تكليف الأمين العام ومديرى المكاتب الثلاثة

بتحديد التدابير والعناصر الخاصة، مثل العناصر الواردة في الملحق بهذا القرار على سبيل الاسترشاد لا الخسر، وإدراجها في الخطة التشغيلية، مما يساعد الاتحاد في تنفيذ الخطط الاستراتيجية والمالية كما يتبع للمجلس استعراض تنفيذها؛

2 باستعراض اللوائح المالية للاتحاد مع مراعاة وجهات نظر الدول الأعضاء وآراء الأفرقة الاستشارية للقطاعات، وتقديم اقتراحات ملائمة إلى المجلس في ضوء ما ورد في البنددين ج) ود) من الفقرة "إذا يدرك" أعلاه؛

3 بأن يعد كل منهم خططاً موحدة تأخذ في الاعتبار الروابط بين التخطيط الاستراتيجي والمالي والتشغيلي كي ينظر المجلس فيها سنوياً،

يكلف المجلس

1 بتقسيم التقدم في تنسيق الوظائف الاستراتيجية والمالية والتشغيلية وفي تنفيذ التخطيط التشغيلي والأخذ تدابير ملائمة من أجل تحقيق أهداف هذا القرار؛

- 2 بالتخاذل الإجراءات الضرورية لضمان أن يتم إعداد الخطة الاستراتيجية والمالية والتشغيلية المقبلة على نحو يتناسب مع هذا القرار؟
- 3 بإعداد تقرير يحتوي على توصيات بهذا الخصوص كي ينظر فيه مؤتمر المندوبيين المفوضين لعام .2006

الملحق بالقرار 72 (المراجع في مراكمش، 2002)

عناصر تتصل بالتخطيط التشغيلي

- وصف مفصل للأنشطة التي يضطلع بها خلال أية فترة محددة بأربع سنوات بما في ذلك الأعمال الجارية والمشاريع أو الدراسات الخاصة ذات الآجال المحددة.
- إعداد مؤشرات للأداء أو بيانات أساس أو علامات من أجل قياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف ذات الأولوية والأهداف الفرعية ل مختلف الوحدات التنظيمية.
- إعداد سيناريوهات بشأن حجم العمل واستراتيجيات التنفيذ وتحديد الموارد المتيسرة من أجل تنفيذ مختلف المهام.
- تحديد الاستراتيجيات اللازمة لحل أي مشكلة تطرأ بشأن النقص في الموارد الناشئ مثلاً عن إعادة ترتيب الأولويات نتيجة لقرارات صادرة عن مؤتمر أو جمعية متخصصة وتكون لها آثار مالية.
- بيان التطور المحرز في تنفيذ القرارات الصادرة عن مؤتمرات المندوبين المفوضين أو المجلس.
- تحديد الإجراءات المتخذة من أجل تحقيق الأهداف المبينة في الخطة الاستراتيجية: مثلاً التقدم المحرز في تحديد مجموعة المنتجات والخدمات التي تخضع لاسترداد التكاليف و/أو توليد الدخل.
- وضع نموذج يستعمل في إعداد التقارير المرحلية الصادرة عن مختلف الأفرقة الاستشارية.

القرار 77 (المراجع في مراكش، 2002)

مؤتمرات الاتحاد وجمعياته المقبلة

- إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،
وقد نظر في
- (أ) الوثيقة PP02-33 التي قدمها الأمين العام بشأن المؤتمرات والجمعيات المخطط لها؛
- (ب) المقترنات التي تقدم بها عدد من الدول الأعضاء؛
- (ج) الأعمال التحضيرية التي يتعين أن تقوم بها الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وقطاعات الاتحاد قبل كل مؤتمر أو جمعية،
- يقرر
- أن يكون برنامج المؤتمرات والجمعيات المقبلة على النحو التالي:
- 1 الجمعية العالمية لتنقييس الاتصالات، 2004: البرازيل، أكتوبر 2004؛
 - 2.1 المؤتمر الإقليمي للاتصالات الراديوية، 2004، الجزء الأول: جنيف، من 10 إلى 28 مايو 2004؛
 - 3.1 المؤتمر الإقليمي للاتصالات الراديوية، الجزء الثاني: جنيف، موعد أقربه في أواخر عام 2005¹؛
 - 4.1 المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات: موعد أقربه في أوائل عام 2006 2006²؛
 - 5.1 مؤتمر المندوبيين المفوضين 2006: النصف الثاني من عام 2006²؛

¹ سوف يجدد المجلس مكان انعقاد المؤتمر وتاريخه بعد الجزء الأول من المؤتمر الإقليمي للاتصالات الراديوية.

² سوف يجدد المجلس في دورته لعام 2004 مكان انعقاد المؤتمر وتاريخه.

- المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية، 2007: النصف الأول من عام 2007²؛
- أن يتخذ المجلس قراراً بشأن الحاجة إلى عقد جمعية للاتصالات الراديوية في عام 2007؛
- أن يحدد المجلس جدول أعمال المؤتمرات المذكورة أعلاه آخذًا في الاعتبار القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمرات والجمعيات ذات الصلة؛
- أن تنعقد المؤتمرات والجمعيات في الفترات المبينة في الفقرة "يقرر" 1 أعلاه، على أن يحدد المجلس الموعد والمكان بالضبط، في حالة عدم وجود قرار بشأنهما، وذلك بعد التشاور مع الدول الأعضاء، وترك فوائل زمنية كافية بين مختلف المؤتمرات. ولكن في حالة عدم تحديد الموعد والمكان بالضبط، لا يتم تعديل التواريخ المحددة إلا وفقاً لما تنص عليه الاتفاقية، ولا يتم تعديل المدة المبينة في الفقرة "يقرر" 1 أعلاه بشأن المؤتمرات والجمعيات التي تم فعلاً تحديد جداول أعمالها؛ أما المؤتمرات والجمعيات الأخرى فيحدد المجلس مدد اعقادها بعد أن يتم تحديد جداول أعمالها، وذلك في حدود الفترات الزمنية المبينة في الفقرة "يقرر" 1 أعلاه.

القرار 80 (المراجع في مراكش، 2002)

المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية

إن مؤتمر المندوين المفوضين لاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

أ) أن المجلس في دورته لعام 2001 قد عدل جدول أعمال المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2003 ووافق عليه؛

ب) أن قطاع الاتصالات الراديوية شهد نمواً سريعاً على المستوى التكنولوجي وأن الطلب على خدمات جديدة يتزايد بشكل سريع في بيئة تتطلب اتخاذ تدابير فعالة في الوقت المناسب،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

أ) أن إدارات عديدة قدمت مقترنات إقليمية مشتركة لأغراض المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (جنيف، 1997) والمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (إسطنبول، 2000)، ساعدت بقدر كبير على تحقيق كفاءة سير أعمال المؤتمر؛

ب) أن الأفرقة غير الرسمية وحلقات الاتصال عموماً بين المناطق، لعبت دوراً هاماً في تيسير أعمال هذين المؤتمرين؛

ج) أن المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2000 في قراره 72 (المراجع في المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2000) شجع على التعاون الرسمي وغير الرسمي من أجل حل الخلافات،

وإذ يلاحظ

أ) أن مؤتمر المندوين المفوضين الحالي اعتمد كثيراً من توصيات فريق العمل المعنى بالإصلاح في الاتحاد التي تهدف إلى زيادة فعالية الاتحاد في بيئة سريعة التطور؛

(ب) أنه وفقاً للرقمين 118 و126 من اتفاقية الاتحاد، يرتكز الإطار العام لدوره المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية على فترة تشمل مؤتمرين، وبذلك يمكن في إطارها التخطيط لإدراج بنود تتطلب فترات طويلة من الدراسة في جدول أعمال مؤتمر لاحق، بينما يمكن إدراج البنود التي يمكن دراستها في فترة من ستين إلى ثلاثة سنوات في جدول أعمال المؤتمر الأول في الدورة؛

(ج) أن الخطة الاستراتيجية تتضمن استراتيجية ترمي إلى زيادة فعالية المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية؛

(د) أن الرقم 126 من الاتفاقية يتطلب من المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية أن يضع تقديراته للآثار المالية لجدول أعماله المقترن،

يقرر

1 أن التحضيرات للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية وإدارته، بما في ذلك مخصصات الميزانية، ينبغي تخطيطها على أساس عقد مؤتمرين عالميين متتالين للاتصالات الراديوية، وأن يقوم كل مؤتمر باقتراح جدول أعمال المؤتمر التالي وجداول أعمال مؤقت للمؤتمر الذي يليه؛

2 دعم تنسيق المقترنات المشتركة على المستوى الإقليمي، كما جاء في القرار 72 (المراجع في المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2000) قبل تقديمها إلى المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية؛

3 التشجيع على التعاون الرسمي وغير الرسمي في الفترة التي تفصل بين المؤتمرات بغية التوفيق بين وجهات النظر المختلفة بشأن بعض البنود الواردة في جدول أعمال المؤتمر أو البنود الجديدة؛

4 أن تدرج الإدارات، ما أمكن ذلك، عند اقتراح بنود محددة لجدول أعمال أي مؤتمر عالمي للاتصالات الراديوية إشارة إلى آثار البند المقترن على الموارد والتمويل (الدراسات التحضيرية وآثار تنفيذ القرارات)؛ ويمكن أن تطلب هذه الإدارات، في هذه الحالة، مساعدة مكتب الاتصالات الراديوية،

يكلف مدير مكتب الاتصالات الراديوية

بدراسة سبل تحسين التحضير للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية وبنيته وتنظيمه لكي ينظر فيها المؤشر، وذلك باستشارة الفريق الاستشاري للاتصالات الراديوية،

يكلف مدير مكتب الاتصالات الراديوية كذلك

1 عشاورة الدول الأعضاء ومؤسسات الاتصالات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن سبل تقديم المساعدة لها دعماً لأعمالها التحضيرية للمؤتمرات العالمية المقبلة للاتصالات الراديوية؛

2 بأن يقدم المساعدة للدول الأعضاء ومؤسسات الاتصالات الإقليمية ودون الإقليمية، على أساس هذه المشاورات وبالتعاون مع مكتب تنمية الاتصالات، من خلال تنظيم دورات إعلامية واجتماعات تحضيرية رسمية وغير رسمية على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي في المناطق المعنية وفي أمكنة انعقاد المؤتمرات؛

3 بأن يقدم تقريراً إلى المجلس بشأن تطبيق الفقرة 2 من "يكلف مدير مكتب الاتصالات الراديوية كذلك" من هذا القرار،

يكلف الأمين العام

بتشجيع جميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات على المشاركة في الجهود المبذولة في هذه المسألة.

القرار 86 (المراجع في مراكش، 2002)

إجراءات النشر المسبق والتنسيق والتبيغ وتسجيل تخصيصات الترددات للشبكات الساتلية

إن مؤتمر المندوبين المفوضين لاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

(أ) أن فريق الخبراء التطوعي المنشأ لدراسة توزيع طيف الترددات الراديوية وتحسين استعماله وتبسيط لوائح الراديو اقترح إدخال تعديلات على لوائح الراديو بما في ذلك إجراءات التنسيق والتبيغ الخاصة بالشبكات الساتلية بغية تبسيط الإجراءات؛

(ب) أن القرار 18 (كيتو، 1994) لمؤتمر المندوبين المفوضين كلف مدير مكتب الاتصالات الراديوية بالمبادرة بدراسة بعض المسائل المتصلة بالتنسيق الدولي للشبكات الساتلية؛

(ج) أن المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (جنيف، 1997) اعتمد إدخال بعض التعديلات على لوائح الراديو وأئها دخلت حيز التنفيذ في 1 يناير 1999؛

(د) أن الاتحاد الدولي للاتصالات يستند إلى إجراءات التنسيق والتبيغ الخاصة بالشبكات الساتلية لأداء دوره وصلاحياته في مجال الاتصالات الفضائية؛

(هـ) أن نطاق تطبيق هذا القرار قد اتسع ليتجاوز الأهداف التي كان يقصدها القرار؛

(وـ) أنه لا توجد معايير لطريقة تطبيق هذا القرار بغية الوصول، على النحو الملائم، إلى الأهداف المذكورة فيه،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

أنه من الهام أن تبقى هذه الإجراءات مستكملاً وبسيطة بقدر الإمكان عملاً على تخفيض التكاليف التي تقع على عاتق الإدارات ومكتب الاتصالات الراديوية،

وإذ يلاحظ

أ) أن القرار 85 (مينيابوليس، 1998) المؤتمرون الدوليون المفوضون والقرار 49 (المراجع في المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2000) يشتملان جميع المسائل المتعلقة بالإجراء الإداري لمبدأ الاحتياط الواجب؛

ب) القرار 80 (المراجع في المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2000) والمتعلق بإجراء الاحتياط الواجب في تطبيق المبادئ الواردة في دستور الاتحاد،

يقرر أن يتطلب من المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2003 ومن المؤتمرات العالمية اللاحقة للاتصالات الراديوية

استعراض وتحيين إجراءات النشر المسبق والتنسيق والتبلیغ وتسجيل تخصیصات الترددات للشبکات الساتلية بما في ذلك الخصائص التقنية المصاحبة إلى جانب التذییلات ذات الصلة في لوائح الرادیو، بهدف:

1' العمل وفقاً للمادة 44 من الدستور على تسهيل الاستخدام الرشيد والفعال والاقتصادي لجميع الترددات الراديوية والمدارات، بما فيها مدار السواتل المستقرة بالنسبة إلى الأرض، وامتناع الأحكام لواحة الرادیو، حتى يتسعن للبلدان أو لمجموعات البلدان الناذن المنصف إلى هذه المدارات والترددات، مع مراعاة الحاجات الخاصة للبلدان النامية ومراعاة الموقع الجغرافي لبعض البلدان؛

2' الحرص على مراعاة أحدث التكنولوجيات في هذه الإجراءات والخصوصيات والتذییلات؛

3' العمل على تبسيط إجراءات مكتب الاتصالات الراديوية والإدارات وتحقيق وفورات في التكلفة،

يقرر كذلك أن يطلب من المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2003

أن يحدد نطاق تطبيق هذا القرار وكذلك المعايير التي ينبغي استخدامها لتنفيذها.

القرار 88 (المراجع في مراكش، 2002)

رسوم معاجلة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية و والإجراءات الإدارية ذات الصلة

إن مؤتمر المندوين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

أ) أن مؤتمر المندوين المفوضين اعتمد القرار 88 (مينيابوليس، 1998) الذي يتناول رسوم معاجلة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية، ويطلب من المجلس في دورته 1999 أن يعتمد طريقة حساب التكاليف وجدول التكاليف؛

ب) أن المجلس قد اعتمد في مقرره 482 الذي اتخذه في دورته لعام 1999 منهجه حساب الرسوم وجدول الرسوم على أساس عنصرين من الرسوم: رسم ثابت ورسم متغير (يتوقف على عدد الصفحات المشورة) على أن تسدد هذه المدفوعات بعد نشر بطاقة التبليغ؛

ج) أن المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (إسطنبول، 2000) تطرق إلى مسألة نتائج عدم دفع هذه الرسوم باعتماده أحکاماً في لوائح الرadio، واعتماده القرار 83 (المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2000) الذي يوصي هذا المؤتمر بالنظر في مدى وفاء الأحكام التي حددها المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية 2000 بمتطلبات القرار 88 (مينيابوليس، 1998) لمؤتمر المندوين المفوضين والنظر في موعد سريان مفعول هذه الأحكام؛

د) أن المجلس عدل مقرره 482 في دورته لعام 2001 لكي ينص على إرسال فواتير المطالبة بعنصر الرسم الثابت عن البطاقات المبلغة بعد 1 يناير 2002 عند استلام بطاقة التبليغ؛

ه) أن المجلس في دورته لعام 2002، أنشأ موجباً مقرره 510، فريقاً مختصاً للنظر في أسس جديدة لتحصيل الرسوم لا تعتمد على عدد الصفحات، وكذلك في الآثار العملية التي تنتج عن تطبيق بيان العناصر التي تعزى إليها تكاليف أنشطة معاجلة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية من أجل تطبيق استرداد التكاليف بالكامل،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

أن أي تأخير في تطبيق استرداد التكاليف الخاصة بالتبليغ عن الشبكات الساتلية، قد يؤدي إلى تأخير كبير في معالجة بطاقات التبليغ في مكتب الاتصالات الراديوية وقد تنجم عنه آثار مالية؟

ب) أن أي قرار في هذا الشأن يجب أن يكفل حماية الحقوق المكتسبة للدول الأعضاء في تطبيق الإجراءات ذات الصلة من لوائح الراديو،

وإذ يعترف

ج)) بأن الأحكام التي اعتمدتها المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية 2000 وال المشار إليها في الفقرة
ج) تحت إذ يضع في اعتباره أعلاه قررت ربط الحقوق المكتسبة للدول الأعضاء في تطبيق إجراءات
أحكام لوائح الراديو بعد 7 نوفمبر 1998 بدفع رسوم استرداد التكاليف عن بطاقات التبليغ عن
الشبكات الساتلية، وأن هذا الربط يستوفي المتطلبات المشار إليها في الفقرة ب) تحت وإذ يضع في
اعتباره كذلك أعلاه؛

ب) أن المقررات التي اتخذها المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية في 2000 تستوفي مقاصد التكليف الموجه لهذا المؤتمر العالمي في الفقرة يكفل المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2003 من القرار 88 (مينابوليس، 1998) لهذا المؤتمر يشأن الآثار المتربعة على عدم الدفع،

١٢

أن تخضع لتطبيق استرداد التكاليف جميع بطاقات التبليغ المقدمة وفقاً لمقرر المجلس 482 بصيغته المعده، المستخدمة في نشر الأقسام الخاصة في النشرة الدولية لمعلومات الترددات لخدمات الاتصالات الفضائية، الصادرة عن مكتب الاتصالات الراديوية، فيما يتعلق بالنشر المسبق وطلبات التنسيق أو الموافقة المتعلقة بها (المادتان 11 و 14 السابقتان بالإضافة إلى القرار 33 (المراجع في المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 1997) والقرار 46 السابق (المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 1997)، أو المادة 9 من لوائح الراديو)، وطلبات تعديل خطط وقوائم الخدمات الفضائية الواردة في التذيليات 30/S30A و 30B/S30B للوائح الراديو، التي يتلقاها مكتب الاتصالات الراديوية بعد 7 فبراير 1998؛

3 أن يكون تاريخ سريان مفعول أحكام لوائح الراديو المشار إليها في إذ يضع في اعتباره (ج) هو 1 أغسطس 2003،

يكلف المجلس في دورته الاستثنائية المعقّدة أثناء هذا المقرّر

بإنشاء فريق مفتوح أمام جميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وتكتلّيفه بتقدیم توصيات إلى المجلس في دورته لعام 2003 بشأن:

1' تعديل المقرر 482 تنفيذاً لحكم الفقرتين يقرر 1 و 2 أعلاه؛

2' التوسيع في تطبيق رسوم معالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية التي يتلقاها مكتب الاتصالات الراديوية اعتباراً من تاريخ يحدّد المجلس وغير المشمولة بالفقرة يقرر (2) أعلاه، لتشمل ما يمكن تعبينه وتدقيقه من التكاليف المتکبّدة بصورة مباشرة في معالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية؛

3' توضيح معنى "التكاليف الفعلية" المشار إليها في الفقرة 4 '1، تحت يقرر في القرار 91 (مينابوليس، 1998) لمؤتمّر المندوبيين المفوّضين،

يكلف المجلس أيضًا في دورته لعام 2003

بأن ينظر في أي تعديل آخر للمقرر 482 آخرًا في اعتباره توصيات الفريق،

يكلف مدير مكتب الاتصالات الراديوية

بأن يرسل رسالة تذكير قبل الموعد المخصوص عليه في الفقرة يقرر 3 أعلاه بستين يوماً،

يرصي المقرّر العالمي للاتصالات الراديوية 2003

بتتنفيذ أحكام الفقرة يقرر 3 أعلاه،

يكلف الأمين العام

بتقدیم تقریر إلى مؤتمر المندوبين المفوضين القادم عن تنفيذ هذا القرار وعن سير تطبيق استرداد التكاليف الخاصة بمعالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية.

القرار 94 (المراجع في مراكش، 2002)

تدقيق حسابات الاتحاد

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

أن مدقق الحسابات الخارجي الذي عينته حكومة الاتحاد السويسري، دقق حسابات الاتحاد الدولي للاتصالات للسنوات الممتدة من 1998 إلى 2001 بكل عنابة وكفاءة ودقة،

يقر أن يعبر

عن شكره الجزيل وامتنانه العظيم لحكومة الاتحاد السويسري ويأمل في تجديد العمل بالترتيبات القائمة لتدقيق حسابات الاتحاد،

يكلف الأمين العام

أن يحيط حكومة الاتحاد السويسري علماً بهذا القرار.

القرار 102 (المراجع في مراكش، 2002)

إدارة أسماء الميادين والعنوانين في شبكة الإنترنت

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يعنى

أن مقاصد الاتحاد تشمل جملة أمور من بينها الترويج على المستوى الدولي لاعتماد نجح شامل إزاء المسائل الخاصة بالاتصالات في الاقتصاد والمجتمع الإعلاميين العالميين، وتوسيع انتشار المزايا التي تقدمها تكنولوجيات الاتصالات الجديدة لكي تشمل جميع سكان العالم والتوفيق بين الجهد الذي تبذله الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات لبلوغ هذه الأهداف،

وإذ يضع في اعتباره

أ) أن التقدم في مجال البنية التحتية العالمية للمعلومات لا سيما تطوير الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت وتنمية شبكة الإنترنت على وجه التحديد، له أهمية أساسية، بصفته محركاً هاماً لنمو الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين؛

ب) أن القطاع الخاص يلعب دوراً هاماً جداً في توسيع وتنمية الإنترنت، من خلال الاستثمار في البنية التحتية والخدمات على سبيل المثال؛

ج) أن تنمية شبكة الإنترنت تحرى أساساً بناءً على توجهات السوق والمبادرات الخاصة والحكومية؛

د) أن إدارة تسجيل وتحصيص أسماء الميادين والعنوانين في الإنترنت، ينبغي أن تظهر على أكمل وجه الطبيعة الجغرافية والوظيفية لشبكة الإنترنت، مع مراعاة التوازن المنصف لمصالح جميع الأطراف المعنية؛

هـ أن أسماء الميادين والعنوانين في الإنترنت، وبصورة أشمل شبكة الإنترنت وشبكات المعلومات العالمية، ينبغي أن تكون في متناول جميع سكان العالم بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الديانة أو بلد المسكن؛

- و) أن أساليب توزيع أسماء الميادين والعنوانين في الإنترنط، ينبغي ألا تميز أي بلد أو منطقة في العالم على حساب بلدان أو مناطق أخرى؛
- ز) أن إدارة شبكة الإنترنط مسألة ذات أهمية دولية كبيرة، وينبغي أن تجري على أساس تعاون دولي تام؛
- ح) أن من المتوقع أن يفضي التوسع في استعمال الإنترنط إلى ظهور حاجة إلى زيادة سعة رموز ميادين بروتوكول الإنترنط؛
- ط) أن الدول الأعضاء تمثل مصالح سكان بلدانها أو أقاليمها التي يخصص لها رموز ميادين المستوى الأعلى القطرية؛
- ي) أن الدول الأعضاء ينبغي أن تقوم بدور نشط في تنسيق حل المشاكل الإدارية والتنظيمية الناشئة في صدد رموز ميادين المستوى الأعلى القطرية،
- وإذ يدرك
- أ) أن الاتحاد الدولي للاتصالات يعالج بعض المسائل المتعلقة بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنط وبشبكة الإنترنط بصفة خاصة؛
- ب) أن الاتحاد الدولي للاتصالات يقوم بمهمة التنسيق العالمي لعدد من أنظمة تحصيص الأسماء والعنوانين وأنه يمثل محفلاً لمناقشة السياسات في هذا المجال؛
- ج) أن بقدور الاتحاد أن يقوم بدور إيجابي بإتاحته محفلاً للنقاش ولنشر المعلومات خاصة لحكومات البلدان النامية حول إدارة أسماء الميادين والعنوانين في شبكة الإنترنط؛
- د) أنه ينبغي للاتحاد أن يسهم، من خلال التعاون الدولي، في وضع السياسات المتعلقة بإدارة أسماء الميادين والعنوانين في شبكة الإنترنط،
- وإذ يدرك
- أ) أن إدارة أسماء الميادين والعنوانين في شبكة الإنترنط تتضمن:
- مهام تقنية وتنسقية، وهذه يمكن أن تكون من مسؤولية الهيئات التقنية الخاصة؛

- مسائل تتعلق بالصالح العام (ومنها الاستقرار والأمن وحرية الاستخدام وحماية الحقوق الفردية والسيادة وقواعد المنافسة والنفاذ المنصف للجميع) وهي أمور تقع ضمن مسؤولية الحكومات وتسهم فيها المنظمات الدولية الحكومية المختصة؟
- ب) أن أساليب توزيع الموارد العالمية الأساسية كأسماء الميادين والعناوين في شبكة الإنترن特، هم الحكومات والقطاع الخاص على حد سواء؛
- ج) أن دور الحكومات يشتمل على إقامة إطار قانونية واضحة ومتماضكة وقابلة للتبني بما من أجل تشجيع توفير بيئة ملائمة تتيح تشغيل شبكات المعلومات العالمية تشغيلًا بينهاً ونفاذ جميع المواطنين إليها على نطاق واسع، وتأمين حماية مناسبة للمصالح العامة في إدارة أسماء الميادين والعناوين في شبكة الإنترنط؛
- د) أن المصلحة العامة تقتضي أن يشتمل نظام إدارة أسماء الميادين والعناوين في شبكة الإنترنط على قواعد وإجراءات شفافة بما في ذلك إجراءات لتسوية الخلافات، تيسير حماية حقوق الملكية الفكرية؛
- ه) أنه يتوقع من الحكومات أن تشجع، حسب الاقتضاء، توفير بيئة مؤاتية للمنافسة العادلة بين الشركات أو المنظمات المسؤولة عن توزيع موارد شبكة الإنترنط،
- يقرر أن يكلف الأمين العام
- 1 بأن يؤدي دوراً أساسياً في المناوشات والمبادرات الدولية المتعلقة بإدارة أسماء الميادين والعناوين في شبكة الإنترنط، آخذًا ما يتصل بذلك من تطورات وأهداف الاتحاد في الاعتبار؛
 - 2 بأن يشجع جميع الدول الأعضاء على المشاركة في المناوشات الجارية بشأن الإدارة الدولية لأسماء الميادين والعناوين في شبكة الإنترنط، ضماناً لوجود تمثيل عالمي في المناوشات الجارية حول الموضوع؛
 - 3 بأن يقيم اتصالات، بالتعاون مع المكاتب، مع منظمات الاتصالات الإقليمية تنفيذاً لهذا القرار؛

4 بأن يساعد الدول الأعضاء بناءً على طلبها، بالتعاون مع المكاتب، في تحقيق أهدافها المعلنة المتعلقة بالسياسة العامة فيما يتعلق بإدارة أسماء الميادين والعناوين في شبكة الإنترنت؛

5 بأن يقدم تقريراً سنوياً إلى المجلس بشأن الأنشطة الجارية في هذا المضمار،

يكلف مدير مكتب تقييس الاتصالات

1 بالاستمرار في الاتصال والتعاون مع الكيانات المختصة بشأن المسائل المتعلقة بإدارة أسماء الميادين والعناوين في شبكة الإنترنت، مثل الانتقال إلى الإصدار السادس لبروتوكول الإنترنت (IPv6)، وبروتوكول الترميم الإلكتروني (ENUM)، وأسماء الميادين الدولية (IDN)؛

2 بالعمل مع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات، مع الاعتراف بأنشطة الكيانات الأخرى المعنية، في استعراض خبرات الدول الأعضاء في مجال رموز ميادين المستوى الأعلى القطرية وخبراتها في مجالات متصلة؛

3 بالعمل مع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات، مع مراعاة أنشطة الكيانات الأخرى المعنية، في وضع توصية بشأن إدارة الميدان ".int"؛

4 بأن يقدم تقريراً سنوياً إلى المجلس بشأن الأنشطة الجارية في هذا المضمار،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بتنظيم منتديات دولية وإقليمية، بالتعاون مع الكيانات المعنية، أثناء الفترة 2002-2006، من أجل مناقشة قضايا السياسات والقضايا التشغيلية والتقييمية المتعلقة بالإنترنت عموماً وإدارة أسماء الميادين والعناوين في شبكة الإنترنت خصوصاً، وذلك لمصلحة الدول الأعضاء وخاصة أقل البلدان نمواً؛

2 أن يقدم تقريراً سنوياً إلى المجلس بشأن الأنشطة الجارية في هذا المضمار،

يكلف المجلس

باتخاذ التدابير المناسبة لكي يساهم بشكل إيجابي في المناقشات والمبادرات الدولية المتعلقة بإدارة أسماء الميادين والعنوانين في شبكة الإنترنت،

يدعو الدول الأعضاء

- 1 إلى المشاركة بنشاط في المناقشات الجارية بشأن إدارة أسماء الميادين والعنوانين في شبكة الإنترنت وخاصة بشأن كيفية مراعاة أهداف سياساتها العامة؛
- 2 إلى المشاركة ومتابعة التطورات المتعلقة بالسياسات والتواهي التشغيلية والتقنية لإدارة أسماء الميادين والعنوانين في شبكة الإنترنت؛
- 3 إلى زيادة نشر التوعية على الصعيد الوطني بين جميع الكيانات المعنية وإلى تشجيعها على المشاركة في إدارة أسماء الميادين والعنوانين في شبكة الإنترنت.

القرار 106 (مراكش، 2002)

استعراض هيكل الاتحاد

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

أ) أن بيئه الاتصالات تمر بغيرات كبيرة بسبب التأثير المزدوج لتقدم التكنولوجيا وعولمة الأسواق وبسبب ازدياد طلب المستعمل لخدمات متكاملة عبر الحدود ملائمة لاحتياجاته بقدر أكبر؛

ب) أن التغيرات الطارئة على بيئه الاتصالات قد حدت بأكثر من ثلثي الدول الأعضاء إلى إعادة هيكلة قطاع الاتصالات فيها عن طريق فصل الوظيفة التنظيمية عن الوظيفة التشغيلية وتحرير الخدمات بالتدريج لتلبية متطلبات العدد المتزايد من الأطراف الفاعلة الجديدة في هذا المجال؛

ج) أن الأمور التي يعالجها الاتحاد قد ازدادت عدداً وتعقيداً مما أدى إلى زيادة عدد المؤتمرات المخصصة لإعداد المعاهدات وغيرها من الاجتماعات؛

د) أن تعريف بعض العناصر المكونة للاتحاد لا يزال يستند إلى الظروف التي كانت سائدة منذ عدة عقود ولم يعد يوافق واقع السوق؛

ه) أن الهيكل الذي اعتمدتها الدول الأعضاء كما جاء في الفقرة "إذ يضع في اعتباره" ب) أعلاه أنشأت نوعين جديدين من الأطراف، أحد هما الكيانات القائمة بتنظيم الاتصالات والتي يختلف مركزها من بلد إلى آخر، والنوع الآخر هو هيئات التشغيل التي تختلف أحجامها ووظائفها وترتبط في كثير من الحالات بصلات مع هيئات تشغيل في بلدان أخرى،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

أ) أن إعادة هيكلة صكوك الاتحاد على نطاق واسع ينبغي ألا يواافق عليها إلا بعد أن تدرس بعناية المرايا التي يمكن تحقيقها والمصار التي قد تحدث، والتأكد من أن التغيرات لا تدعو إليها حاجة أساسية فحسب، بل إن مراياها تفوق مصارها؛

(ب) أن من الضروري تخصيص وقت كافٍ لمراجعة صكوك الاتحاد على النحو المناسب،

ولإذ يدرك

(أ) أن مسألة الإصلاح في الاتحاد الدولي للاتصالات قد تناولتها بالدراسة المستفيضة عدة أفرقة عمل أنشأها مؤتمر المندوبيين المفوضين (كيوتو، 1994) كما أنشأها المجلس مؤخراً في دورته لعام 1999، تنفيذاً للقرار 74 (مينيابوليس، 1998) لمؤتمر المندوبيين المفوضين؛

(ب) أن عدداً من المقترنات المقدمة إلى هذا المؤتمر سوف تؤدي في حال اعتمادها إلى تعديلات كبيرة في نصوص دستور الاتحاد واتفاقيته؛

(ج) أن هذا المؤتمر قد اتخذ إجراءات تؤدي إلى بعض المرونة من أجل مواجهة التحديات الموصوفة أعلاه،

يقرر أن يكلف المجلس

بالقيام في دورته العادية القادمة بإنشاء فريق مفتوح العضوية للدول الأعضاء وأعضاء القطاعات - ومع ذلك، عندما ينظر الفريق في استنتاجاته وتوصياته، تقتصر اجتماعاته على الدول الأعضاء - ويكون للفريق الاختصاصات التالية:

"استناداً إلى ملحق هذا القرار وإسهامات الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات:

(أ) استعراض وظائف القطاعات الثلاثة في ضوء التغيرات التي طرأت على تشغيل وتنظيم قطاع الاتصالات على الصعيد الوطني وتحديد دور العناصر المكونة للاتحاد في مختلف أنشطة الاتحاد؛

(ب) النظر في التزامات أعضاء القطاعات الذين ليسوا من وكالات التشغيل المرخص لها، والتوصية بالتدابير المناسبة؛

(ج) دراسة الهيكل الحالي لقطاعات الاتحاد وأساليب عملها وإجراءاتها وتقديم التوصيات المناسبة؛

(د) تقديم تقرير إلى المجلس يحتوي على وجه الخصوص على مشاريع نصوص التعديلات ذات الصلة في الدستور والاتفاقية التي قد تستعملها الدول الأعضاء لإعداد مقترناتها إلى مؤتمر المندوبيين المفوضين القادم"،

يكلف الأمين العام

1 بتوزيع تقرير الفريق على الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات للحصول على تعليقاتها وإحالتها إلى المجلس؛

2 بالقيام بصورة دورية، بمساعدة مدير مكتب تنمية الاتصالات، بتنظيم اجتماعات تسمح بتبادل وجهات النظر بشأن الخبرات المختلفة في الموضوعات التنظيمية، وذلك مع مراعاة الحدود المالية؛

3 بتيسير مشاركة البلدان النامية في أنشطة الفريق، مع مراعاة حدود الميزانية،

يكلف الأمين العام كذلك

بدعوة الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات بالإسهام في أعمال الفريق،

يكلف المجلس كذلك

بالنظر في القيام بأسرع ما يمكن بتنفيذ التغييرات التي تقع في إطار صلاحيات المجلس والتي لا تتطلب تعديلات في الدستور أو الاتفاقية أو اللوائح الإدارية أو القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته.

الملحق بالقرار 106 (مراكش، 2002)

- أ) الاتحاد الدولي للاتصالات منظمة دولية حكومية.
- ب) دور أعضاء القطاعات يتزايد أهمية في أنشطة الاتحاد.
- ج) ينبغي أن ترتكز أي مقتراحات بتقييم مهام القطاعات وهياكلها على أساس الهيكل الحالي للاتحاد الذي يتكون من ثلاثة قطاعات تدعمها الأمانة العامة.
- د) ينبغي النظر في إعطاء القطاعات مرونة أكبر في إدارة هياكلها الداخلية وأساليب عملها الداخلية بما يتفق ومصلحة الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات، مع مراعاة الوظائف المختلفة لكل قطاع واحتياجاته.
- ه) تتيح صكوك الاتحاد القيام بأنشطة على أساس تعاهدي وأخرى على أساس غير تعاهدي، مع العلم بأن بعض الأعمال تشتمل على جوانب من نوع النشاط كليهما. الأنشطة التعاهدية هي مسؤولية الدول الأعضاء، أما الأنشطة غير التعاهدية فيمكن للدول الأعضاء وأعضاء القطاعات تفزيذها وفقاً لأحكام الدستور والاتفاقية.
- و) من الأمور الأساسية إشاعة مبادئ التضامن والتكميل بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وفيما بين القطاعات، عملاً على الوفاء بأهداف الاتحاد.

القرار 107 (مراكش، 2002)

إدخال تحسينات على إدارة الاتحاد وسير أعماله

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

أ) التغيرات السريعة في بيئة الاتصالات وسط خطى التقدم المتسارعة في تكنولوجيات الاتصالات، وظهور خدمات جديدة، وتحرير الأسواق العالمية للاتصالات، والابغاث نحو الشخصية؛

ب) ضرورة استمرار الاتحاد في تلبية الاحتياجات المتزايدة للدول الأعضاء وأعضاء القطاعات مع الاستجابة على النحو المناسب للتغيرات في بيئة الاتصالات؛

ج) الحاجة الملحة إلى ضمان كفاءة عمليات الاتحاد في نطاق الضغوط الناجمة عن الموارد البشرية والمالية المحدودة،

وإذ يعترف

أ) بأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة والذي قدم للمجلس في دورة عام 2001 قد تضمن مجموعة من التوصيات لتحسين إدارة الاتحاد وسير أعماله بما في ذلك الحاجة إلى هيكل وشكل أكثر اتساقاً للخطط على أساس تفسير متفق عليه للعناصر المحددة في القرار 72 (ميامي بوليس، 1998) لمؤتمر المندوبيين المفوضين بشأن التنسيق بين الخطة الاستراتيجية والمالية والتشغيلية؛

ب) بأن أحكام القرار 72 التي تبين أن الخطة الاستراتيجية والمالية والتشغيلية للاتحاد ينبغي أن ترسم بوضوح أنشطة الاتحاد وأهداف هذه الأنشطة والموارد ذات الصلة، وأنه ينبغي تحسين قدرة الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات على تقييم التقدم في تحقيق تلك الأهداف، باستخدام مؤشرات الأداء،

وإذ يعترف كذلك

بأن من المناسب، عند تحديد الأهداف والأولويات لكل قطاع من قطاعات الاتحاد وللأمانة العامة، إدراج تدابير ترمي إلى تحقيق الأهداف بالإضافة إلى آليات تسمح بسهولة رصد وتقييم التقدم في تفيذهما، من قبيل الآليات المذكورة في الملحق بهذا القرار التي تحدد كل هدف من أهداف الخطة الاستراتيجية مع التوجهات الاستراتيجية، وخطوط العمل والمؤشرات الازمة لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف،

وإذ يدرك

على الحاجة إلى تطبيق نهج متسق وشامل في جميع أنحاء الاتحاد لتسهيل المقارنات بين القطاعات وتحسين الرصد والتقييم،

وإذ يأخذ في الحسبان

أفضل الممارسات والدروس المستفادة في عمليات التخطيط والإدارة في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك تطبيق مفهوم صياغة الميزانية على أساس النتائج،

يقرر

القيام تدريجياً بتحديد وتحسين العناصر المتصلة بتطبيق إطار التخطيط في الاتحاد وذلك بالتحديد عن طريق تحسين منهجة تحديد أولويات أنشطة الاتحاد وكذلك تطبيق آليات تقييم مثل الطريقة المعروضة في الملحق بهذا القرار،

يكلف الأمين العام ومديري المكاتب

بتحديد تلك الآليات، بما فيها الآليات المتصلة بصياغة الميزانية على أساس النتائج، مع مراعاة توصيات وحدة التفتیش المشتركة، وآراء الدول الأعضاء، ونصائح الأفرقة الاستشارية للقطاعات، وتجارب منظمات الأمم المتحدة، وتقدیم تقریر عن ذلك إلى المجلس،

يكلف المجلس

باستعراض تقرير الأمين العام ومديري المكاتب، وبالنظر، آخذًا بعين الاعتبار الواجب الموارد المحدودة للاتحاد، في إنشاء فريق عمل تابع للمجلس ومفتوح لجميع الدول الأعضاء لدراسة الآليات اللازمة لتحسين العملية المتّبعة في تحديد أولويات أنشطة الاتحاد، ولتقييم مدى تحقيق الأهداف كجزء من وظائف التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي.

الملحق بالقرار 107 (مراكش، 2002)

**جدول موجز للتوجهات الاستراتيجية وخطوط العمل والمؤشرات
في الخطة الاستراتيجية للاتحاد في الفترة 2004-2007**

	الهدف
	التوجهات الاستراتيجية
	خطوط العمل

المؤشرات

الأهداف				المؤشر	خط العمل
2007	2006	2005	2004		

القرار 108 (مراكش، 2002)

تحسين سير أعمال لجنة التنسيق، بما في ذلك مهام نائب الأمين العام ودور المسؤولين المنتخبين الآخرين

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

(أ) أن فريق العمل المعنى بالإصلاح في الاتحاد قد أعد عدداً من التوصيات بشأن إدارة الاتحاد منها التوصيتان R36 وR37؛

(ب) أن المجلس وافق على هذه التوصيات في دورته لعام 2001، وعرضها على هذا المؤتمر؛

(ج) أن وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة، بعد دراستها لشؤون التنظيم والإدارة بالاتحاد في عام 2001، لاحظت، ضمن جملة أمور، بعض أوجه الجمود "على أعلى مستوى من إدارة الاتحاد والتي يبدو أنها أثرت بدرجات متفاوتة في مختلف مستويات التنظيم والإدارة في الأمانة"؛

(د) أن مهام ووظائف نائب الأمين العام غير مذكورة حالياً في دستور الاتحاد واتفاقيته؛

(هـ) أن من الضروري دعم وتحسين أداء لجنة التنسيق وفعاليتها،

وإذ يذكر

بالأحكام ذات الصلة بهذا الموضوع في دستور الاتحاد واتفاقيته،

وإذ يدرك

أ) أن بعض مقتراحات^{*} قدمت إلى مؤتمر المندوبيين المفوضين في دورته الحالية بغية تحسين أداء وفعالية لجنة التنسيق، ومهام نائب الأمين العام، ودور المسؤولين المنتخبين الآخرين في الاتحاد؛

ب) أن هذه المقتراحات لها تأثير على تسهيل ووظائف الهيئات الرئيسية بالاتحاد، ومن ثم فإنها جديرة بالدراسة العمقة؛

ج) أن من الأهمية أن يقوم أعضاء لجنة التنسيق بتقديم المعلومات الملائمة والضرورية بغية تسهيل حسن سير أعمال لجنة التنسيق،

ويدرك أيضاً

أن من الضروري تطبيق أحكام الرقم 109 من الاتفاقية تطبيقاً دقيقاً،

يقرر أن يكلف المجلس

1 بإنشاء فريق مفتوح لمشاركة الدول الأعضاء أثناء دورته العادية القادمة، على أن تتمثل اختصاصاته فيما يلي:

1' دراسة سير العمل بلجنة التنسيق بما في ذلك مهام نائب الأمين العام ودور المسؤولين المنتخبين الآخرين؛

2' تقديم تقرير إلى المجلس يتضمن بوجه خاص مشاريع النصوص التي يمكن أن تكون ضرورية في حالة تعديل الدستور أو الاتفاقية، والتي يمكن أن تستعملها الدول الأعضاء لإعداد مقتراحها بهذا الشأن أثناء المؤتمر القادم للمندوبيين المفوضين،

يكلف الأمين العام

بإبلاغ تقرير هذا الفريق إلى الدول الأعضاء من أجل مساعدتها في التحضير للمؤتمر القادم للمندوبيين المفوضين،

* انظر الوثائق 10 و(Rev.1)12 و(Rev.1)18 و43 و101.

يكلّف المجلس كذلك

بأن يتوخى تنفيذ التحسينات التي يراها ضرورية ولا تقتضي تعديل الدستور أو الاتفاقية أو القواعد العامة المؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته، وأن يشرع في ذلك بأسرع ما يمكن.

القرار 109 (مراكش، 2002)

استعراض الأحكام المتعلقة بالمراقبين وتجمیعها

إن مؤتمر المندوبين المفوضين لاتحاد الدول للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

(أ) أن اتفاقية الاتحاد تتناول مفهوم المراقب في الاتحاد في عدة أحكام منها الرقم 1002 في الملحق (التعريف)، والأرقام من 258 إلى 262A (المراقبون في مؤتمرات المندوبين المفوضين)، والأرقام من 278 إلى 280 والرقم 282 (المراقبون في مؤتمرات الاتصالات الراديوية)، والرقم 297 (المراقبون في جمیع اتصالات الراديوية، وجمیع تقییس الاتصالات، ومؤتمرات تنمية الاتصالات)، والرقم 60A (مراقب ترسله إلى المجلس دولة عضو ليست من أعضاء المجلس)، والرقم 76 من القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمیعاته واجتماعاته؛

(ب) أن شروط قبول هؤلاء المراقبين في المؤتمرات والجمیعات والمجتمعات، وحقوقهم وواجباتهم المتعلقة بالمشاركة فيها، ليست محددة تحديداً واضحاً، وتبدو متناقضة؛

(ج) أن النظام الداخلي للمجلس يسمح لجميع الدول الأعضاء بتقدیم مساهمات إلى المجلس،

وإذ يحيط علماً

بتقریر فريق الخبراء التابع للمجلس المكلف بالتحضير لهذا المؤتمر فيما يتعلق بأعمال الإصلاح في الاتحاد، لا سيما التعلیقات على التوصیة R29 لفريق العمل المعنى بالإصلاح في الاتحاد،

وإذ يسلّم

بأن من المستصوب دراسة جميع الأحكام المتعلقة بالمراقبين لتکوین فهم واضح لحقوق وواجبات هؤلاء المراقبين، وتجمیع هذه الأحكام، إذا اقتضى الأمر،

وإذ يحيط علماً كذلك

- (١) بإعراب الدول الأعضاء في الاتحاد عن الحاجة إلى تعزيز الشفافية؛
- (ب) بإعراب بعض الدول الأعضاء عن الحاجة إلى تعزيز دور مراقي الدول الأعضاء في المجلس، مع التمسك ببراعة أهمية كفالة مسؤولية مجلس الاتحاد أمام الدول الأعضاء في الاتحاد،

وإذ يأخذ في الحسبان

النوصية R29 لفريق العمل المعنى بالإصلاح في الاتحاد التي تدعو بالتحديد إلى إعطاء مثلي أعضاء القطاعات صفة المراقب في اجتماعات المجلس، وإلى قيام الأفرقة الاستشارية بوضع معايير لاختيار مثلي أعضاء القطاعات،

يقرر

إنشاء فريق من الدول الأعضاء، مفتوح العضوية لجميع الدول الأعضاء، ويمكن أن يعمل بالوسائل الإلكترونية، لاستعراض جميع الأحكام ذات الصلة بالمرأقبين في النصوص الأساسية للاتحاد، وإعداد تقرير ينظر فيه المجلس في دورته لعام 2004، ويتضمن توصيات بشأن صفة المرأقبين من أعضاء القطاعات في المجلس لينفذها المجلس على أساس مؤقت،

يكلف المجلس

أن ينظر في توصيات فريق الدول الأعضاء المذكور في "يقرر" أعلاه، وأن بعد تقريراً يقدم إلى مؤتمر المندوبيين المفوضين القادم ويتضمن توصيات المجلس، ومشروعات نصوص لتعديل النصوص الأساسية للاتحاد،

يكلف المجلس كذلك

أن يسمح للدول الأعضاء التي تتمتع بصفة المراقب في المجلس بتقديم مساهمات طبقاً للنظام الداخلي للمجلس، وبأن تأخذ الكلمة على أساس مؤقت في الجلسات عندما يدعوها رئيس المجلس إلى ذلك؛

- 2 أن ينفذ على أساس مؤقت توصيات فريق الدول الأعضاء المتعلقة بقبول أعضاء القطاعات بصفة مراقب في اجتماعات المجلس، وفقاً للشروط التي يضعها المجلس؛
- 3 أن يقدم تقريراً إلى مؤتمر المندوبيين المفوضين القادم عن تنفيذ هذه التدابير المؤقتة، بما في ذلك صياغة توصيات بشأن أي إجراء قد يكون ضرورياً.

القرار 110 (مراكش، 2002)

النظر في مساهمة أعضاء القطاعات في نفقات الاتحاد الدولي للاتصالات

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يذكر

(أ) بالقرارات 15 (كيوتو، 1994) و39 (كيوتو، 1994) لمؤتمر المندوبيين المفوضين المتعلقين، على التوالي، بإعادة النظر في حقوق جميع أعضاء قطاعات الاتحاد وواجبهم، وتعزيز الأسس المالية للاتحاد الدولي للاتصالات؛

(ب) القرار 90 (مينيابوليس، 1998) لمؤتمر المندوبيين المفوضين المتعلق بالنظر في مساهمة أعضاء القطاعات في نفقات الاتحاد الدولي للاتصالات،

وإذ يلاحظ

أن فريق العمل المعني بالإصلاح في الاتحاد لم يصدر أي توصية محددة بشأن تحديد قيمة وحدة مساهمة أعضاء القطاعات بنسبة 1/5 قيمة وحدة مساهمة الدول الأعضاء،

وإذ يلاحظ كذلك

أنه على الرغم من زيادة عدد أعضاء القطاعات، يؤدي نظام حرية اختيار فئة المساهمة، إلى أن يتوجه بعض أعضاء القطاعات إلى اختيار المستوى الأدنى للمساهمة،

وقد درس

المقترحات والآراء التي أبدتها الدول الأعضاء أثناء هذا المؤتمر في صدد مساهمة أعضاء القطاعات في مالية الاتحاد،

وإذ يعترف

(أ) بضرورة الاحفاظ بأعضاء القطاعات والمنتسبين، والعمل على زيادة عددهم، نظراً لمساهمتهم القيمة في أعمال الاتحاد؛

(ب) بال الحاجة إلى توسيع القاعدة المالية للاتحاد وضمان وجود توازن عادل بين مساهمة الدول الأعضاء ومساهمة أعضاء القطاعات،

يقرر أن يدعى المجلس

1 إلى القيام، في حدود الموارد الحالية للاتحاد، بإنشاء فريق عمل مفتوح العضوية للدول الأعضاء وأعضاء القطاعات لدراسة نظام مساهمة أعضاء القطاعات والمنتسبين في تحمل نفقات الاتحاد، على أساس المقترفات * المقدمة أثناء هذا المؤتمر وأي مساهمات أخرى مقدمة من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات؛

2 إلى تحديد اختصاصات فريق العمل التي تشمل تقديم الفريق تقريراً هائياً إلى المجلس في موعد لا يتجاوز دورة المجلس لعام 2005؛

3 إلى تشجيع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات على المشاركة في هذه الدراسة؛

4 إلى إعداد تقرير وتقديمه إلى مؤتمر المندوبين المفوضين القادم مشفوعاً بتوصياته،

يكلف الأمين العام

1 أن يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات إلى تقديم مقترفات إلى فريق العمل والمشاركة فيه، عملاً بالفقرة 3 من "يقرر" أعلاه؛

2 أن يتخذ جميع التدابير الالازمة لتنفيذ الفقرتين 1 و3 من "يقرر" أعلاه،

* في هذا الصدد يأخذ فريق العمل في الحسبان المقترفات الواردة في الوثائق 20(Add.1)(Rev.1) و 61(Rev.1) و 101(Add.1).

يكلف مديرى المكاتب

بالعمل على تقديم دعم مكاتبهم للدراسة التي ستجرى تنفيذاً لهذا القرار.

القرار 111 (مراكش، 2002)

تحديد مواعيد مؤتمرات الاتحاد وجمعياته

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)

وقد نظر في

أ) أهمية الاحترام المتبادل للمتطلبات الدينية والروحية للوفود التي تحضر مؤتمرات الاتحاد وجمعياته؛

ب) أهمية إشراك جميع الوفود في الأعمال الحيوية التي تضطلع بها مؤتمرات الاتحاد وجمعياته وعدم استبعاد أي منها من المشاركة فيها؛

ج) عملية تحديد مواعيد مؤتمرات الاتحاد وجمعياته والدعوة إليها كما جاءت في اتفاقية الاتحاد،

يقرر

1 أن يبذل الاتحاد والدول الأعضاء فيه كل جهد ممكن لكي لا يتصادفاليومان الأخيران لأي مؤتمر أو جمعية للاتحاد مع أي يوم تعتبره أي من الدول الأعضاء عيداً دينياً هاماً؛

2 أن تقع على الحكومة الداعية لأي مؤتمر أو جمعية للاتحاد مسؤولية الاتصال بالدول الأعضاء للتحقق من أن اليومين الأخيرين من المؤتمر أو الجمعية لا يصادفان عيداً دينياً هاماً؛ وأن يكون الأمين العام مسؤولاً عن ذلك في حالة عدم وجود حكومة داعية.

القرار 112 (مراكش، 2002)

الأعمال التحضيرية الإقليمية لمؤتمرات المندوبين المفوضين

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

أ) أن كثيراً من منظمات الاتصالات الإقليمية قد نسقت أعمالها التحضيرية لهذا المؤتمر للمندوبين المفوضين؛

ب) أن كثيراً من المقترنات المشتركة قدمتها إلى هذا المؤتمر إدارات شاركت في الأعمال التحضيرية لمنظمات الاتصالات الإقليمية؛

ج) أن تجميع الآراء على الصعيد الإقليمي على هذا النحو، مقترناً بفرصة إجراء مناقشات أقاليمية قبل المؤتمر، قد يسرّ مهمته التوصل إلى توافق في الآراء أثناء المؤتمر؛

د) أن من المرجح أن يتزايد عبء التحضير للمؤتمرات المقبلة؛

ه) أن تنسيق الأعمال التحضيرية على الصعيد الإقليمي سيؤدي بالتالي إلى فائدة كبرى للدول الأعضاء؛

و) أن زيادة كفاءة التنسيق الإقليمي والتفاعل على الصعيد الأقاليمي قبل المؤتمرات المقبلة سيساعد على تحقيق نجاح هذه المؤتمرات؛

ز) أن بعض المنظمات الإقليمية يفتقر إلى الموارد الازمة لتنظيم هذه الأعمال التحضيرية على النحو الوافي والمشاركة فيها؛

ح) أن الحاجة تدعوا إلى تنسيق المشاورات الأقاليمية تنسيقاً شاملأً.

وإذ يعترف

(أ) بفوائد التنسيق الإقليمي التي تحققت فعلاً في التحضير للمؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية وللمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)؛

(ب) أنه ليست جميع الدول الأعضاء أعضاءً في منظمات إقليمية أو دون إقليمية،

وإذ يعترف كذلك

بأن فريق العمل المعنى بالإصلاح في الاتحاد أوصى هذا المؤتمر في التوصية R20 باعتماد قرار بشأن أهمية الاجتماعات التشاورية الأقليمية، وبتكليف الأمين العام بتنظيم مثل هذه الاجتماعات،

وإذ يأخذ بالحسبان

الفوائد التي يمكن أن تتحقق لمؤتمر المندوبيين المفوضين من حيث الكفاءة نتيجة لزيادة ما تقوم به الدول الأعضاء قبل المؤتمر من أعمال تحضيرية من حيث كمية هذه الأعمال ومستواها،

وإذ يلاحظ

(أ) أن كثيراً من منظمات الاتصالات الإقليمية أعربت عن الحاجة إلى تعاون الاتحاد تعاوناً أوثيق مع منظمات الاتصالات الإقليمية؛

(ب) أن مؤتمر المندوبيين المفوضين (كيoto، 1994) قرر تبعاً لذلك أن يوطد الاتحاد علاقاته مع منظمات الاتصالات الإقليمية،

وإذ يلاحظ كذلك

أن العلاقات بين المكاتب الإقليمية للاتحاد ومنظمات الاتصالات الإقليمية أثبتت فائدتها الكبيرة،

يقرر أن يكلف الأمين العام

أن يتشاور مع الدول الأعضاء ومع منظمات الاتصالات الإقليمية ودون إقليمية بشأن الوسائل التي يمكن بها تقديم المساعدة لدعم أعمالها التحضيرية لمؤتمرات المندوبيين المفوضين المقبلة؛

- أن يعمد، على أساس هذه المشاورات، ومع التأكيد من مشاركة جميع الدول الأعضاء في هذه العملية، إلى مساعدة الدول الأعضاء ومنظمات الاتصالات الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما في البلدان النامية، في مجالات مثل:
- تنظيم المجتمعات التحضيرية الرسمية وغير الرسمية على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي؛
 - تنظيم المجتمعات إعلامية؛
 - وضع أساليب للتنسيق؛
- أن يقدم تقريراً إلى المجلس عن تطبيق هذا القرار،
يلماعو الدول الأعضاء
إلى المشاركة بنشاط في تنفيذ هذا القرار.

القرار 113 (مراكش، 2002)

القمة العالمية لمجتمع المعلومات

إن مؤتمر المندوين المفوضين لاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يذكر

بالقرار 73 (مينابوليس، 1998) لمؤتمر المندوين المفوضين بشأن دور الاتحاد في تيسير تنظيم القمة العالمية لمجتمع المعلومات، والقرار 1158 الصادر عن المجلس في دورته لعام 2000، والقرار 1179 الصادر عن المجلس في دورته لعام 2001، والقرار 1196 والمقرر 509 الصادرين عن المجلس في دورته لعام 2002 بشأن نفس الموضوع، والقرارين 30 و 37 (إسطنبول، 2002) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات،

وإذ يضع في اعتباره

أن الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد أن أحاطت علمًا بخطة العمل التي وافق عليها المجلس عام 2000 وعرضها الأمين العام لاتحاد الدولي للاتصالات على لجنة التنسيق الإدارية في ديسمبر 2001، اتخذت القرار 183/56 بشأن تنفيذ القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

ب) أن القرار المذكور للجمعية العامة للأمم المتحدة ينص على أن القمة ستعقد تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة ويدعو الاتحاد الدولي للاتصالات للقيام بالدور الإداري القيادي في الأمانة التنفيذية للقمة وفي العملية التحضيرية، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة المهمة، بما فيها المؤسسات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية وكذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص ومع البلدين المضيفين؛

ج) أن الجمعية العامة للأمم المتحدة توصي بأن تتم التحضيرات لقمة العالم من خلال لجنة تحضيرية مشتركة بين الحكومات مفتوحة العضوية تحدد جدول أعمال القمة، وتضع الصيغة النهائية لمشروع إعلان القمة ومشروع خطة العمل، وتقرر إجراءات مشاركة أصحاب المصلحة الآخرين في القمة؛

د) أن لجنة التسيير الإدارية للأمم المتحدة أنشأت لجنة رفيعة المستوى لتنظيم القمة برئاسة الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات، وتضم في عضويتها رؤساء منظمات الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية المهمة بالمشاركة في العملية السابقة للقمة، على أساس خطة العمل المقدمة من الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات،

وإذ يلاحظ

أ) أن اللجنة التحضيرية للقمة العالمية عقدت أول اجتماع لها في يوليو 2002، ومن المقرر أن تعقد اجتماعها الثاني من 17 إلى 28 فبراير 2003 وستنظر فيه في مواضيع القمة ومحوها وأن اللجنة التحضيرية ستعقد اجتماعاً ثالثاً في سبتمبر 2003؛

ب) أن العملية التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات دخلت مرحلة حاسمة وأن من المهم أن تحرز اللجنة التحضيرية في اجتماعها الثاني تقدماً في صدد مواضيع القمة والمشروع الأول لوثائقها الختامية،

وإذ يلاحظ كذلك

أن المجلس أنشأ في دورته لعام 2002 فريق عمل تابعاً للمجلس ومعنياً بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات، وأن هذا الفريق مفتوح العضوية لجميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات،

وإذ يغيب عن باله

أن فريق العمل التابع للمجلس قد أقر بالإجماع بأن القمة العالمية لمجتمع المعلومات تعتبر موضوعاً حاسماً للاتحاد وقد يكون لها أثر هام على مستقبل أعمال الاتحاد،

وإذ يعترف

أ) بأن الاتحاد هو المنظمة التي تستطيع أكثر من غيرها التماس السبل الملائمة للعمل على تنمية قطاع الاتصالات بطريقة تسهل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

ب) بالتكامل بين أعمال الاتحاد والأنشطة التي تقوم بها منظمات دولية وإقليمية أخرى؛

ج) بترابط قضايا تنمية الاتصالات بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأثر هذا الترابط على الهيكل الاجتماعي والاقتصادية في جميع الدول الأعضاء،

وإذ يأخذ في الحسبان

أ) الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية للأمم المتحدة؛

ب) مبادرات الاتحاد الدولي للاتصالات، وخاصة خطة عمل إسطنبول وسائر القرارات ذات الصلة المعتمدة في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2002؛

ج) نتائج المبادرات الأخرى ذات الصلة، ومنها مبادرة مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ وإعلان باماكي (2002)، ومؤتمر بيشيكيك - موسكو (2002)، وبرنامج التوصيلية للأمريكتين لقمة عام 2001 وخطة عمل كيتو، وفريق المهام المعنى بالفرص الرقمية وإعلان كانانايسكيس (2002)، وإعلان مراكش (2002)، ومبادرة الشراكة من أجل تنمية إفريقيا، وإعلان أو كيناوا (2000)، إلخ... بشأن مجتمع المعلومات؛

يقرر أن يكلف الأمين العام

1 بأن يقوم بالتنسيق مع الدول الأعضاء في الاتحاد وأعضاء القطاعات في إطار تحضيرات الاتحاد لقمة العالمية، آخذًا في اعتباره النتائج التي تتحقق بالفعل والعلومات المتاحة؛

2 بأن يقدم إلى اللجنة التحضيرية لقمة العالمية في اجتماعها الثاني الوثائق التي نظر فيها هذا المؤتمر على أساس القرار الذي اتخذه المجلس في دورته الاستثنائية؛

3 بأن يبذل كل جهوده لكي يؤدي الاتحاد الإداري القيادي المنوط به ولدعم التعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى وكذلك مع مشاريع الأمم المتحدة في العملية التحضيرية لقمة العالمية لمجتمع المعلومات، وذلك في حدود الموارد المالية المتاحة؛

4 بأن يكفل تخصيص الموارد المالية تخصيصاً فعالاً للأعمال التحضيرية لقمة وفقاً لمقرر المجلس 509 (دوره 2002) ومقررات هذا المؤتمر وأن يقدم بانتظام تقارير إلى فريق العمل التابع للمجلس المعنى بالقمة وإلى المجلس عن النواحي المالية لقمة؛

5 بأن يكفل الدعم الضروري لأعمال فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالقمة طوال كامل عملية الاتحاد التحضيرية للقمة، وذلك في حدود الموارد المالية المتاحة،

يشجع الأمين العام بصفته رئيس اللجنة رفيعة المستوى لتنظيم القمة

1 على العمل على دعم التعاون مع الهيئات الأخرى في أسرة الأمم المتحدة في إطار العملية التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

2 على كفالة تقديم الدعم اللازم للأمانة التنفيذية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وذلك بمراعاة الموارد المالية المتاحة والممنوحة لهذا الغرض؛

3 على بذل كل جهد لتعبئة مساهمات مالية طوعية في سياق العملية التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

4 على الاستمرار في بذل جهود جمع الأموال والدعوة إلى تقديم مساهمات مالية إلى الصندوق الاستئماني الخاص من:

- جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

- المنظمات الدولية الحكومية الأخرى، بما فيها المؤسسات الدولية والإقليمية؛

- الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات (المشاركات الطوعية)؛

- المنظمات غير الحكومية؛

- المجتمع المدني؛

- القطاع الخاص؛

5 على تشجيع المشاركة على أعلى مستوى في مرحلتي القمة،

يكلف مديري المكاتب

بالمشاركة بنشاط في فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالقمة والإسهام في مدخلات الاتحاد إلى القمة كلٌ في مجال خبراته،

يدعو فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالقمة العالمية لجتمع المعلومات

1 أن يعمل على قيام الاتحاد بالمساهمة في عمل اللجنة التحضيرية في اجتماعها الثاني المزمع عقده في فبراير 2003 وأن يكفل أن تشتمل هذه المساهمة على مقتراحات بشأن المدخلات الموضوعية المقدمة من الاتحاد بما في ذلك مدخلات الاتحاد في الإعلان وخطة العمل مسترشداً بالقرار 131 لهذا المؤتمر مع مراعاة المواضيع التي تحرى مناقشتها في اللجنة التحضيرية؛

2 أن يواصل عمله حتى انعقاد مؤتمر المندوين المفوضين لعام 2006 في تعاون كامل مع الأمين العام ومديري المكاتب وأن يواصل تقديم مدخلات دورية محدثة من الاتحاد إلى العملية التحضيرية للقمة العالمية لجتمع المعلومات حسب الاقتضاء، وذلك في حدود الموارد المالية المتاحة،

يكلف المجلس

1 بأن يستعرض أنشطة فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالقمة العالمية لجتمع المعلومات وأن يستعرض، إذا اقتضى الأمر، اختصاصاته آخذًا في الاعتبار التطورات المتغيرة في العملية التحضيرية للقمة؛

2 بأن يقدم تقريرًا عن نتائج القمة إلى مؤتمر المندوين المفوضين المقبل،

يدعو الدول الأعضاء

إلى الاضطلاع بمشاورات قطرية مع جميع أصحاب المصلحة في بلدانها، ولا سيما أعضاء القطاعات الاتحاد والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بشأن العملية التحضيرية للقمة،

يدعو كذلك الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

1 إلى المشاركة بنشاط في التحضير للقمة العالمية لجتمع المعلومات؛

2 إلى المساعدة في تعبئة موارد إضافية لكافلة نجاح القمة العالمية لجتمع المعلومات.

القرار 114 (مراكش، 2002)

تفسير الرقم 224 من دستور الاتحاد والرقم 519 من الاتفاقية فيما يتعلق بالمواعيد النهائية لتقديم مقترحات التعديل

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

أن أحكام الرقم 224 من الدستور، وأحكام الرقم 519 من الاتفاقية، تبين المواعيد النهائية لتقديم المقترحات التي تعدها الدول الأعضاء الرامية إلى تعديل الدستور والاتفاقية على التوالي،

وإذ يلاحظ

أ) أن الفترة الفاصلة بين مؤتمرين للمندوبين المفوضين (أربع سنوات) وضرورة تنظيم اجتماعات تحضيرية بين المؤتمرين يجعلان من العسير على بعض الدول الأعضاء تقديم مقترحاتها في المواعيد المحددة؛

ب) أنه لكي تتمكن الدول الأعضاء من الاستعداد بدرجة كافية لمؤتمر المندوبين المفوضين، ينبغي أن تصل المقترحات قبل انعقاد المؤتمر بوقت كافٍ،

وإذ يلاحظ كذلك

طريقة معالجة هذه المسألة في مؤتمر المندوبين المفوضين (مينيابوليس، 1998) (انظر الوثيقة PP-98/341)،

يقرر

تأييد الرأي الذي أعرب عنه مؤتمر المندوبين المفوضين (مينيابوليس، 1998) في الوثيقة سالفه الذكر، القائل بتفسير الرقم 224 من الدستور بأنه "يرمي إلى تشجيع الدول الأعضاء على تقديم مقترحاتها في أقرب وقت ممكن، ويحسن أن يكون ذلك قبل ثلاثة أشهر من التاريخ المحدد لافتتاح المؤتمر"، ويصدق ذلك أيضاً على الرقم 519 من الاتفاقية.

القرار 115 (مراكش، 2002)

استعمال اللغات الرسمية ولغات العمل الست في الاتحاد الدولي للاتصالات على قدم المساواة

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ لا تغيب عن باله

أهمية استعمال اللغات الرسمية ولغات العمل على نطاق واسع في جميع مجالات أنشطة الاتحاد لتمكين أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات من المشاركة بمزيد من النشاط والفعالية في أعمال الاتحاد،

وإذ يضع في اعتباره

القرار 103 (مينيابوليس، 1998) لمؤتمر المندوبيين المفوضين الذي ينص على مبادئ استعمال اللغات الرسمية ولغات العمل الست في الاتحاد على قدم المساواة، بينما يفرض قيوداً مؤقتة على استخدام عدد من اللغات لأسباب مالية،

وإذ يلاحظ

الخبرة المفيدة المكتسبة منذ انعقاد مؤتمر المندوبيين المفوضين (نيروي، 1982)، والدفعة الإيجابية التي أعطاها القرار 62 (كيوتو، 1994) لمؤتمر المندوبيين المفوضين لعملية الرفع التدرججي للقيود المفروضة على استعمال اللغات في ترجمة الوثائق والترجمة الشفوية في المناقشات باللغات الست في الاتحاد، لا سيما ترجمة وثائق المجلس في دوراته للأعوام 2000 و2001 و2002، وللمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002) بجميع اللغات الست في الاتحاد،

وإذ يلاحظ كذلك

التوصية 17 لفريق العمل المعنى بالإصلاح في الاتحاد، التي تقترح، على أساس دراسة تحليلية للمراحل الأولى للانتقال إلى الاستعمال الكامل للغات الرسمية ولغات العمل الست، وضع إطار زمني لهذا الانتقال بغية اتخاذ قرار نهائي في هذا المؤتمر، وتقترح إمكانية تحديد تاريخ 1 يناير 2005 موعداً مؤقتاً لهذا الانتقال،

ولإد يعترف

بضرورة المضي قدماً في رفع القيود المفروضة على استعمال اللغات ووضع خطة للانتقال إلى استعمال جميع اللغات الرسمية ولغات العمل الست على قدم المساواة في جميع مجالات أنشطة الاتحاد،

يقرر

1 تحديد 1 يناير 2005 موعداً لتنفيذ جميع أعمال الاتحاد* باللغات الرسمية ولغات العمل الست في الاتحاد على قدم المساواة؛

2 إلغاء القرار 62 (كيوتو، 1994) والقرار 103 (مينابوليس، 1998) المؤتمر المندوبيين المفوضين اعتباراً من 1 يناير 2005.

* إلا أن بعض الأعمال في الاتحاد (مثل أعمال أفرقة العمل ولجان الدراسات والمؤتمرات الإقليمية) قد لا تستدعي استعمال اللغات الست.

القرار 116 (مراكش، 2002)

**الموافقة على حسابات الاتحاد
للسنوات الممتدة من 1998 إلى 2001**

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

أحكام الرقم 53 من دستور الاتحاد؛

ب) تقرير المجلس إلى مؤتمر المندوبيين المفوضين الوارد في الوثيقة PP-02/38 بشأن الإدارة المالية للاتحاد لسنوات الممتدة من 1998 إلى 2001،

يقرر

الموافقة بصفة نهائية على حسابات الاتحاد لسنوات الممتدة من 1998 إلى 2001.

القرار 117 (مراكش، 2002)

تحديد المنطقة التخطيطية للإذاعة التلفزيونية والصوتية للأرض في نطاق الموجات المترية (VHF) والموجات الديسيمترية (UHF) في المؤتمر الإقليمي للاتصالات الراديوية

إن مؤتمر المندوين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

(أ) أن المجلس بعد أن اطلع على نتائج مشاورات الدول الأعضاء التي تنتمي إلى المنطقة الإذاعية الأوروبية بشأن عقد مؤتمر إقليمي للاتصالات الراديوية لمراجعة الاتفاق الإقليمي للمنطقة الإذاعية الأوروبية (ستوكهولم، 1961) في نطاق الترددات 174-230 ميغاهرتز و 470-862 ميغاهرتز، المشار إليه فيما يلي باسم اتفاق ستوكهولم 1961، اتخاذ في دورته لعام 2001 القرار 1185 المتعلقة بالدعوة إلى عقد مؤتمر إقليمي للاتصالات الراديوية لمراجعة اتفاق ستوكهولم 1961؛

(ب) أن الدول الأعضاء التي تنتمي إلى المنطقة التخطيطية للاتفاق الإقليمي المتعلق بتنظيم الإذاعة التلفزيونية في نطاق الموجات المترية (VHF) والموجات الديسيمترية (UHF) في المنطقة الإذاعية الإفريقية والبلدان المجاورة (جينيف، 1989)، المشار إليه فيما يلي باسم اتفاق جينيف 1989¹، أعربت في دورة المجلس لعام 2001 عن رغبتها في عقد مؤتمر إقليمي للاتصالات الراديوية لمراجعة اتفاق جينيف 1989 لنفس الأغراض الواردة في القرار 1185 والجمع بين هذا المؤتمر والمؤتمر المشار إليه في القرار 1185؛

(ج) أن عدداً من الدول الأعضاء أعربت في نفس دوره المجلس عن رغبتها في توسيع المنطقة التخطيطية لتشمل البلدان غير المشمولة أو المشمولة جزئياً بالاتفاقيات المشار إليها في الفقرتين (أ) وب) من "إذ يضع في اعتباره" أعلاه؛

¹ المنطقة التخطيطية لاتفاق جينيف 1989 محددة في الفقرة 8.1 من المادة 1 في الاتفاق.

د) أن المجلس، استناداً إلى الأسباب الواردة في الفقرتين ب) وج) من "إذ يضع في اعتباره" أعلاه، قد اعتمد في دورته لعام 2001 القرار 1180 بشأن مشاورة الدول الأعضاء فيما يتعلق بتحطيط الإذاعة للأرض في نطاقي الموجات المترية (VHF) والموجات الديسيمترية (UHF)؛

هـ) أن المشاورة لم تكن ناجحة رغم ذلك إذ لم تسمح بتلبية رغبة البلدان المشار إليها في الفقرة ج) من "إذ يضع في اعتباره" أعلاه، وذلك نتيجة لعدم كفاية المشاركة في عملية التشاور تنفيذاً للقرار 1180،

وإذ يلاحظ

أ) أن الجمع بين المنطقتين التخطيطيتين لاتفاق ستوكهولم 1961 واتفاق جنيف 1989 لا يخضع لتطبيق أحكام القرار 7 (كيoto، 1994) للمؤتمر المندوبيين المفوضين؛

ب) أن قيام جميع الدول الأعضاء التي تتبع إلى المنطقة التخطيطية المشتركة بإجراء عملية التخطيط في نفس الوقت سيكون مفيداً لها من الناحيتين التقنية والاقتصادية،

وإذ يدرك

ضرورة تحديد المنطقة أو المناطق التي يتناولها المؤتمر الإقليمي للاتصالات الراديوية فيما يتعلق بتحطيط الإذاعة الرقمية التلفزيونية والصوتية للأرض في نطاقي الموجات المترية (VHF) والموجات الديسيمترية (UHF)،

يقرر

أن تكون المنطقة التخطيطية للمؤتمر الإقليمي للاتصالات الراديوية فيما يتعلق بتحطيط الإذاعة الرقمية التلفزيونية والصوتية للأرض، في نطاقي الموجات المترية (VHF) والموجات الديسيمترية (UHF) عملاً بالقرار 1185 للمجلس، شاملة للمنطقتين التخطيطيتين لاتفاق ستوكهولم 1961 واتفاق جنيف 1989، والبلدان التالية غير المشمولة سابقاً أو المشمولة جزئياً هكذا في اتفاقين: جمهورية أرمينيا، جمهورية أذربيجان، جمهورية جورجيا، جمهورية كازاخستان، جمهورية أوزبكستان، جمهورية قيرغيزستان، الاتحاد الروسي (المنطقة الواقعة غرب خط الطول 170° شرقاً)، جمهورية طاجيكستان، جمهورية تركمانستان.

القرار 118 (مراكش، 2002)

استعمال طيف الترددات الراديوية التي تفوق 3 000 جيجاهرتز

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

(أ) أن الرقم 78 من دستور الاتحاد والرقم 1005 من الملحق بالاتفاقية يخولان لجان الدراسات التابعة لقطاع الاتصالات الراديوية بالاتحاد الأصطاڈ بدراسة المسائل المتعلقة ببطاقات الترددات بدون تحديد لمدى الترددات، وباعتماد توصيات في هذا الشأن؛

(ب) أن بعض الدراسات التي تضطلع بها حالياً بعض لجان الدراسات التابعة لقطاع الاتصالات الراديوية تنصب على تقنيات تستعمل ترددات تفوق 3 000 جيجاهرتز؛

(ج) أن الترددات التي يمكن إخضاعها لأحكام لوائح الراديو تقتصر على الترددات التي تقل عن 3 000 جيجاهرتز وفقاً لتعريف مصطلح "اتصال راديوي" الوارد في الرقم 1005 من الملحق بالاتفاقية؛

(د) أنه ثبت أن بعض تقنيات الاتصالات الراديوية يمكنها أن تستخدم في الفضاء، بدون مرشد اصطناعي، موجات كهرمغناطيسية تفوق 3 000 جيجاهرتز، وأن بعض الدول الأعضاء ترى وجوب حذف الحد البالغ 3 000 جيجاهرتز، بحيث تتمكن المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية المختصة من إضافة أحكام معينة إلى لوائح الراديو عند الحاجة إليها؛

(هـ) أن بعض نطاقات الترددات التي تفوق 3 000 جيجاهرتز تستخدم منذ فترة طويلة، وخاصة في نطاقات مجال الأشعة تحت الحمراء والمجال المرئي إذ تستخدمها أنظمة وتطبيقات تتضمن لقواعد تنظيمية وطنية متنوعة أو لأحكام غير صادرة عن الاتحاد، وأن بعض الدول الأعضاء ترى أنه ينبغي إجراء دراسة دقيقة للعلاقة بين هذه الأحكام وأحكام الاتحاد، قبل إدخال أي تعديل على التعريف الوارد في الاتفاقية،

يدعم جمعية الاتصالات الراديوية

إلى أن تدرس، ضمن برنامج عملها إمكانية وجدوى إدراج نطاقات الترددات الراديوية التي تفوق 3 000 جيجاهرتز في لوائح الراديو،

يكلف مدير مكتب الاتصالات الراديوية

بتقديم تقارير إلى المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية عن التقدم المحرز في الدراسات التي يجريها مكتب الاتصالات الراديوية عن استعمال الترددات الراديوية التي تفوق 3 000 جيجاهرتز،

يقرر

أن يوسع المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية أن تدرج في جداول أعمالها مستقبلاً بنوداً تتعلق بتنظيم طيف الترددات الراديوية التي تفوق 3 000 جيجاهرتز، وأن تتخذ جميع التدابير الملائمة لا سيما مراجعة الأجزاء ذات الصلة من لوائح الراديو¹،

يبحث الدول الأعضاء

على أن تواصل المشاركة في الأنشطة التي يضطلع بها قطاع الاتصالات الراديوية بشأن استعمال طيف الترددات الراديوية التي تفوق 3 000 جيجاهرتز.

¹ سيتوقف سريان مفعول اللوائح الجديدة على التعديلات التي يتم إدخالها نتيجة لذلك على الرقم 1005 من الملحق بالاتفاقية أثناء مؤتمر المنوبين المفوضين التالي.

القرار 119 (مراكش، 2002)

أساليب زيادة كفاءة لجنة لوائح الراديو وفعاليتها

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

أ) أن القرار 84 (مينيابوليس، 1998) لمؤتمر المندوبيين المفوضين قد قرر الحاجة إلى فحص أساليب عمل لجنة لوائح الراديو وتعديلها حسب الأقضاء؛

ب) أن المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (إسطنبول، 2000) قد فحص التحسينات التي يمكن إدخالها على أساليب العمل، وأن من الممكن والضروري أيضاً إدخال تحسينات أخرى؛

ج) أهمية تحقيق الكفاءة والفعالية في أساليب عمل لجنة لوائح الراديو، لتمكن اللجنة من مراعاة أحكام لوائح الراديو، وحماية حقوق الدول الأعضاء؛

د) الانشغال الذي أعربت عنه بعض الدول الأعضاء في مؤتمر المندوبيين المفوضين الحالي فيما يتعلق بالشفافية والفعالية في أساليب عمل لجنة لوائح الراديو؛

ه) أن لجنة لوائح الراديو ينبغي أن تؤدي دوراً في فحص طلبات الاستئناف المقدمة من الدول الأعضاء وفقاً لما تنص عليه لوائح الراديو، ولذلك فإن اللجنة تحتاج إلى الوسائل والموارد اللازمة لكي تتمكن من الاضطلاع بمسؤولياتها في زمن قصير،

وإذ يلاحظ

أن القسم 4.4 من التقرير الذي قدمه فريق العمل المعنى بالأعمال المتأخرة في معالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية إلى المجلس في دورته لعام 2002 يعالج دور مكتب الاتصالات الراديوية ولجنة لوائح الراديو،

وإذ يسلم

بالأهمية التي يوليهها الاتحاد لأنشطة لجنة لوائح الراديو،

يقرر تكليف لجنة لوائح الراديو

1 بأن تعيد النظر دورياً في أساليب عملها وإجراءاتها الداخلية، وأن تدخل التعديلات المناسبة لزيادة الشفافية في أساليبها وفي عملية اتخاذ القرارات وزيادة فعاليتها عموماً؛ وأن تبلغ النتائج إلى المؤتمر العالمي القادم للاتصالات الراديوية بواسطة مدير مكتب الاتصالات الراديوية؛

2 بأن تدرج في موجز قرارها (الرقم 18.13 من لوائح الراديو) ميررات كل قرار تتخذه، بما فيها ميررات القرارات المتخذة بشأن التعليقات الواردة من الإدارات بشأن قواعد الإجراء؛ وينشر محضر القرارات مشفوعاً بميرارها في رسالة معممة وعلى موقع لجنة لوائح الراديو في شبكة الويب؛

3 أن تقدم المشورة في الوقت المناسب إلى المؤتمرات العالمية أو الإقليمية للاتصالات الراديوية بشأن الصعوبات التي تنشأ عن تطبيق أي حكم ساري المفعول من أحكام اللوائح، وكذلك الأحكام موضع المناقشة في المؤتمر،

يكلف مدير مكتب الاتصالات الراديوية

بأن يقدم إلى لجنة لوائح الراديو:

- تفسيرات تفصيلية من مكتب الاتصالات الراديوية بشأن المسائل التي يتعين دراستها في اجتماعات اللجنة؛

- معلومات ذات صلة من الخبراء المختصين في مكتب الاتصالات الراديوية،

يطلب إلى كل دولة من الدول الأعضاء التي تسمى أحد أعضاء لجنة لوائح الراديو أن تضع الدعم اللوجيسي اللازم، مثل المعدات والبرمجيات المعلوماتية، تحت تصرف عضو لجنة لوائح الراديو الذي تسميه؛ غير أن الاتحاد يوفر هذا الدعم في حالة البلدان النامية التي لا توفر هذا الدعم اللوجيسي،

يطلب إلى جميع الدول الأعضاء

أن تقدم كل المساعدة والدعم اللازمين لكل عضو في لجنة لوائح الراديو ولللجنة بكاملها لدى ممارسة أعضائها وظائفهم،

يدعو المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية في عام 2003

أن ينظر في وضع المبادئ التي تطبقها لجنة لوائح الراديو عند صياغة قواعد الإجراء،

يكلف الأمين العام

1 أن يضع تحت تصرف أعضاء لجنة لوائح الراديو التسهيلات والموارد اللازمية لتسهير اجتماعاتهم؛

2 أن يسهل الاعتراف بالوضع القانوني لأعضاء لجنة لوائح الراديو، طبقاً للرقم 142A من الاتفاقية،

يكلف الأمين العام كذلك

بأن يقدم تقريراً إلى المجلس في دورته عام 2004، وإلى المجلس في دوراته اللاحقة، وإلى مؤتمر المندوبيين المفوضين بشأن ما يتخذ من تدابير طبقاً لهذا القرار وكذلك بشأن نتائجه.

القرار 120 (مراكش، 2002)

**جمعية الاتصالات الراديوية
والمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2003**

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يلاحظ

أ) أن المجلس كان قد قرر، طبقاً للقرار 77 (مينيابوليس، 1998) لمؤتمر المندوبيين المفوضين والرقم 42 من اتفاقية الاتحاد، عقد جمعية الاتصالات الراديوية والمؤتمرات العالميين للاتصالات الراديوية في عام 2003 في كاراكاس، فنزويلا، في الفترة من 2 إلى 6 يونيو 2003 ومن 9 يونيو إلى 4 يوليو 2003، على التوالي؛

ب) وأن القرار 1156 (المعدل) الصادر عن المجلس في 2002 قد حدد جدول أعمال المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2003،

وإذ يضع في اعتباره

أ) أن جمهورية فنزويلا البوليفارية قد أبلغت الأمين العام بأنها قد سحبت دعوتها لاستضافة جمعية الاتصالات الراديوية والمؤتمرات العالميين للاتصالات الراديوية لعام 2003 لأسباب فهرية؛

ب) وأن التسهيلات الازمة لعقد الجمعية والمؤتمرات في نفس التاريخ التي سيق تحديدها متوفّرة بغير الاتحاد،

يقرر

عقد جمعية الاتصالات الراديوية والمؤتمرات العالميين للاتصالات الراديوية في عام 2003 في جنيف، سويسرا، من 2 إلى 6 يونيو 2003 ومن 9 يونيو إلى 4 يوليو 2003، على التوالي.

القرار 121 (مراكش، 2002)

استعراض لوائح الاتصالات الدولية

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

أن آخر مرة تم فيها تعديل لوائح الاتصالات الدولية كانت في مليون في 1988، وأن التغير السريع في قطاع الاتصالات وآثاره منذ ذلك الوقت قد جعل لوائح الاتصالات الدولية تزداد بعداً عن الواقع؛

(ب) أن القرار 79 (مينيابوليس، 1998) لمؤتمر المندوبيين المفوضين كلف الأمين العام للاتحاد بأن يعمد، بالتشاور مع مدير مكتب تقسيس الاتصالات وفريق متوازن من الخبراء المختصين (فريق الخبراء)، إلى توصية المجلس بالإجراءات التي ينبغي للاتحاد أن يتخذها في صدد لوائح الاتصالات الدولية، وأن على المجلس أن يقدم تقريراً عن ذلك إلى مؤتمر المندوبيين المفوضين القادم؛

(ج) أن فريق الخبراء في استعراضه لم يصل إلى توافق في الآراء وإنما وضع أربعة خيارات لمواصلة النظر فيها:

- إمكانية إبقاء العمل بلوائح الاتصالات الدولية الحالية، ويتحقق ذلك بإدماج الأحكام ذات الصلة في دستور الاتحاد واتفاقيته أو في أي صكوك أخرى مثل التوصيات (التي يمكن أن تتضمن وصفاً لنهج جديدة) والقرارات ومذكرات التفاهم أو غير ذلك؛

- تعديل لوائح الاتصالات الدولية، مع تحين الأحكام الحالية واستكمالها بأحدث التفاصيل، بغرض إبقاء لوائح الاتصالات الدولية باعتبارها نصاً على المستوى التعااهدي؛

- مقترفات تفصيلية تشرح السبب في ضرورة إرجاء اتخاذ قرار بشأن استعراض وتعديل لوائح الاتصالات الدولية؛

- مقترفات بشأن مجالات تنظيمية جديدة تتبع زيادة تطويرها وتحديد ما هو مناسب منها حقاً لأن يكون اتفاقاً تنظيمياً على المستوى التعااهدي بين الحكومات؛

د) أن التقرير الذي أعده فريق الخبراء التابع للمجلس والذي أنشئ تتنفيذًا للقرار 79 (مينيابوليس، 1998) المؤتمرون المندوبيون المفوضين لم يتناول جميع البنود المنصوص عليها في ذلك القرار، وأن المجلس لم يستطع التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإجراءات الموصى بها؛

ه) أن القرار 79 (مينيابوليس، 1998) المؤتمرون المندوبيون المفوضين قد دعا هذا المؤتمر أيضًا إلى "النظر في الدعوة إلى عقد مؤتمر مختص، في وقت مناسب، لمراجعة لوائح الاتصالات الدولية"؛

و) أن الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 1999-2002 تتضمن اقتراحًا بالأخذ إجراء للبت في ضرورة استعراض لوائح الاتصالات الدولية لكي تؤخذ التطورات في بيئه الاتصالات في الاعتبار،

واعتقاداً منه

أ) بأنه يجب على الاتحاد، لكي يحافظ على دوره البارز في الاتصالات العالمية، أن يبرهن باستمرار على قدرته على التجاوب لمكتسبات التطور السريع في بيئه الاتصالات؛

ب) أن من المهم ضمان مراجعة لوائح الاتصالات الدولية وتحييئها في الوقت المناسب لتسهيل التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء وأن تكون تعبيراً دقيقاً عن العلاقات بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والإدارات ووكالات التشغيل المعترف بها،

واذ يلاحظ

أن مؤتمر المندوبيون المفوضين لعام 2006 يستطيع وفقاً للمادة 8 من الدستور أن يستعرض أية موضوعات،

يقرر

أن الاتحاد ينبغي أن يواصل عملية استعراض لوائح الاتصالات الدولية؛ 1

2 أن يدعى مؤتمر عالمي للاتصالات الدولية إلى الانعقاد بغير الاتحاد في 2007 أو 2008، على أساس التوصيات التي تسفر عنها عملية الاستعراض،

يكلف دورة المجلس الاستثنائية المعقولة خلال هذا المؤتمر

بتشكيل فريق عمل تابع للمجلس مفتوح العضوية لجميع الدول الأعضاء التي يمكن أن تضم وفودها خبراء مختصين في المسائل القانونية والتنظيمية والتقنية، وتكون له الاختصاصات التالية:

- (1) مراعاة نتائج الأعمال التي أنجزت بموجب القرار 79 (مينابوليس، 1998) وجميع المساهمات التي قدمت في هذا المؤتمر بشأن هذه المسألة كوثائق مرجعية أساسية؛
- (2) دراسة لوائح الاتصالات الدولية وإعداد توصيات بشأن ما تتضمنه من أحكام ينبغي إيماء العمل بها، أو الاحتفاظ بها في هذه اللوائح، أو نقلها إلى أحكام الدستور أو الاتفاقية، أو إدخالها في توصيات صادرة عن الاتحاد؛
- (3) إعداد توصيات بمشاريع نصوص لتعديل الدستور والاتفاقية، إذا اعتبر ذلك مناسباً؛
- (4) النظر فيما إذا كانت هناك ضرورة لأحكام جديدة في لوائح الاتصالات الدولية، ينبغي معالجتها في مؤتمر عالمي للاتصالات الدولية؛
- (5) تعين مسائل جديدة، عند الاقتضاء، لإدخالها في توصيات صادرة عن الاتحاد؛
- (6) تقدم تقرير سنوي إلى المجلس عن التقدم المحرز في المسائل المشار إليها أعلاه، بما في ذلك الاستنتاجات التي يتوصل إليها الفريق والتي يمكن أن تشكل أساساً لتوصيات القطاعات الثلاثة في الاتحاد؛
- (7) إعداد تقرير نهائي يعرض على المجلس في دورة 2005، على أقصى تقدير، لإحالته إلى مؤتمر المندوبيين المفوضين لعام 2006،

يكلف المجلس

أن ينظر في التقرير النهائي الذي يعده فريق العمل التابع للمجلس وصياغة ما يراه مناسباً من ملاحظات قبل إخالة هذا التقرير واللاحظات إلى الدول الأعضاء وإلى مؤتمر المندوبيين المفوضين لعام 2006، بما في ذلك توصياته بشأن التغييرات الملائمة في النصوص التعاهدية، إن وجدت، وكذلك ما إذا كانت هناك حاجة إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر عالمي للاتصالات الدولية؛

2 أن يطلع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات على التقارير السنوية والتقرير النهائي لفريق العمل التابع للمجلس، من خلال نشرها في الموقع الذي سيُخصص في شبكة الويب للأنشطة المتصلة باستعراض لوائح الاتصالات الدولية؟

3 أن يجلي بأسرع ما يمكن إلى لجان الدراسات المختصة في الاتحاد ما يراه مناسباً للدراسة من استنتاجات فريق العمل التابع للمجلس،

يكلف المجلس كذلك

أن يتيح لفريق العمل التابع للمجلس جميع الوسائل المتاحة في حدود الميزانية لتمكينه من معالجة المتطلبات الإقليمية المحددة فيما يتعلق بعملية الاستعراض، بما في ذلك توفير المنح، وترتيب الاجتماعات الإقليمية، وتعزيز العمل من خلال الأفرقة الإقليمية المعنية بالتعريفات والتابعة للجنة الدراسات 3 لقطاع تقييس الاتصالات و/أو تسهيل إقامة تعاون وثيق مع المنظمات الإقليمية،

يدعو الأمين العام ومديرى المكاتب الثلاثة

إلى تزويد فريق العمل التابع للمجلس بالوسائل الالزمة لتنفيذ ما ورد في "يكلف دورة المجلس الاستثنائية" أعلاه،

يكلف الأمين العام

بأن يدعو الدول الأعضاء، وأعضاء القطاعات، والأفرقة الاستشارية التابعة للقطاعات الثلاثة، والاجتماعات التحضيرية الإقليمية، والمنظمات الإقليمية^{*} وغيرها من المنظمات، إلى تقديم مساهمات وفقاً لإجراءات الاتحاد واتفاقاته،

يدعو جمعية الاتصالات الراديوية والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات

إلى اتخاذ الإجراءات الملائمة بشأن المسائل المخالة إليها وفقاً لهذا القرار.

^{*} انظر القرار 58 (كيoto، 1994).

القرار 122 (مراكش، 2002)

الدور المتطور للجمعية العالمية لتقسيس الاتصالات

إن مؤتمر المندوين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

(أ) المادة 13 من اتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات التي تحدد دور الجمعية العالمية لتقسيس الاتصالات ومسؤوليتها، وكذلك المادتين 14 و14A بشأن جان دراسات تقسيس الاتصالات والفريق الاستشاري لتقسيس الاتصالات؛

(ب) مقررات مؤتمرات المندوين المفوضين السابقة بشأن وظائف وإدارة أنشطة تقسيس الاتصالات في الاتحاد، لا سيما القرار 82 (مينيابوليس، 1998) لمؤتمر المندوين المفوضين الذي يركز على إنشاء عملية الموافقة البديلة؛

(ج) القرارين 1 و22 (للجمعية العالمية لتقسيس الاتصالات-2000) اللذين ينصان على:

- إمكانية قيام الأعضاء بمراجعة المسائل القائمة ووضع مسائل جديدة فيما بين الجمعيات العالمية لتقسيس الاتصالات؛

- إمكانية قيام الأعضاء، من خلال الفريق الاستشاري لتقسيس الاتصالات، بإعادة تشكيل وإنشاء جان دراسات بين الجمعيات العالمية لتقسيس الاتصالات؛

(د) الأعمال التي تقوم بها الدول الأعضاء وأعضاء القطاع في إطار جان الدراسات في هذا القطاع وفي الفريق الاستشاري لتقسيس الاتصالات لتنفيذ هذه المقررات وفي اعتماد أساليب العمل التي أفضت إلى تحسين أنشطة التقسيس من حيث التوقيت والكفاءة مع الحفاظ على نوعيتها،

وإذ يضع في اعتباره أيضاً

التحليل الذي أحرار فريق العمل المعنى بالإصلاح في الاتحاد لأنشطة تقييس الاتصالات في الاتحاد وما أكده الفريق من ضرورة إيلاء الأولوية للاستمرار في إدخال مزيد من التحسينات والكفاءة في عملية التقييس وضرورة تحقيق شراكة فعالة مع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات،

وإذ يعترف

أ) بالنتائج الإيجابية لعملية الموافقة البديلة في أساليب عمل قطاع تقييس الاتصالات وخاصة من حيث تقصير المدة اللازم للموافقة على المسائل والتوصيات ذات الصلة وفقاً لإجراءات التي اعتمدها القطاع؛

ب) بوضع الجمعية العالمية لتقسيس الاتصالات باعتبارها محفلاً واسعاً وشاملاً يستطيع فيه الدول الأعضاء وأعضاء القطاع مناقشة مستقبل قطاع التقييس في الاتحاد واستعراض التقدم في برنامج عمل قطاع التقييس في الاتحاد والنظر في الهيكل العام للقطاع ووظائفه وتحديد أهداف القطاع؛

ج) بالدور الذي تؤديه الجمعية العالمية لتقسيس الاتصالات لصالح جميع الدول الأعضاء وأعضاء قطاع تقييس الاتصالات باعتبارها محفلاً يتخذ قرارات حل المسائل التي تعرض عليه وتقع في نطاق اختصاصه،

وإذ يدرك

أ) التحديات التي تفرضها على الأعضاء الحالة المالية الحالية للاتحاد، وعدد اجتماعات قطاع تقييس الاتصالات والأحداث المتصلة بها وكذلك الدور الهام الذي تؤديه الجمعية العالمية لتقسيس الاتصالات باعتبارها الهيئة المشرفة على قطاع تقييس الاتصالات؛

ب) ضرورة قيام الدول الأعضاء وأعضاء القطاع بالعمل بشكل وثيق فيما بينهم في هذا القطاع على نحو نشط وتعاوني واستشرافي المنهج مع مراعاة مسؤولية كل طرف وأهدافه، عملاً على تعزيز قطاع تقييس الاتصالات وتطويره باستمرار،

يقرر

- 1 تشجيع الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات على زيادة تطوير أساليب عملها وإجراءاتها بهدف تحسين إدارة أنشطة قطاع تقييس الاتصالات؛
- 2 أن تواصل الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، وفقاً لمسؤوليتها، العمل على التطوير المستمر لقطاع التقييس؛
- 3 أن تدرس الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، على النحو المناسب، المسائل الاستراتيجية في مجال التقييس وتبلغ المخلص بمالحظاتها عن طريق مدير قطاع تقييس الاتصالات؛
- 4 أن تأخذ الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات في الاعتبار فيما تتوصل إليه من نتائج، الخطة الاستراتيجية للاتحاد، وأن تضع في الاعتبار الحالة المالية للقطاع وفقاً للرقم 188 من الاتفاقية،

يكلف مدير مكتب تقييس الاتصالات

لدى إعداد تقريره إلى الجمعية العامة لتقييس الاتصالات، وفي تقديم الدعم إلى رؤساء جمان الدراسات، أن يقدم تقريراً عن الوضع المالي للقطاع لمساعدة الجمعية في أداء وظائفها،

يشجع

- 1 الدول الأعضاء وأعضاء قطاع تقييس الاتصالات على دعم تطور دور الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات؛
- 2 الدول الأعضاء وأعضاء قطاع تقييس الاتصالات، ورؤساء جمان الدراسات ونواب رؤسائهما، على التركيز على تحديد قضايا التقييس الاستراتيجية وتحليلها ضمن أعمالم التحضيرية للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات من أجل تيسير أعمال الجمعية.

القرار 123 (مراكش، 2002)

سد الفجوة في ميدان التقىيس بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

أ) أن الاتحاد "يسهل التقىيس الدولي للاتصالات مع نوعية خدمة مرضية" (المادة 1 من دستور الاتحاد)؛

ب) أن المادة 17 من دستور الاتحاد تذكر ضمن وظائف قطاع تقىيس الاتصالات في الاتحاد وهيكله "الوفاء بشكل كامل بأهداف الاتحاد ... مع مراعاة الاعتبارات الخاصة بالبلدان النامية"؟

ج) أنه بموجب الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 1999-2003 على قطاع تقىيس الاتصالات أن يعمل على "... تكريس أهمية خاصة إلى تنمية الاتصالات في البلدان النامية، والتعاون مع القائمين الآخرين في تنظيم الاجتماعات الإعلامية والحلقات الدراسية والتدريبية وفي إعداد دراسات الحالات والخطوط التوجيهية والكتيبات"،

ولإذ يضع في اعتباره كذلك

أ) نتائج المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002) وخاصة الخطة الاستراتيجية لقطاع تنمية الاتصالات للفترة 2004-2007 والقرار 37 (إسطنبول، 2002) لهذا المؤتمر بشأن سد الفجوة الرقمية؛

ب) التوصية R7 لفريق العمل المعنى بالإصلاح في الاتحاد التي توصي المجلس بأن يكلف الأمين العام ومدير مكتب تقىيس الاتصالات بتحديد وتنفيذ استراتيجية ترويج مناسبة لمنتجات وخدمات قطاع تقىيس الاتصالات، وتحصيص الموارد الملائمة لذلك في الميزانية، عملاً على تحسين الوعي بمتطلبات قطاع التقىيس وخدماته،

وإذ يلاحظ

الأهداف التالية في مشروع الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2004-2007 المعتمدة في القرار 71
 (المراجع في مراكن) لهذا المؤتمر:

- الهدف 2: "المساعدة في سد الفجوة الرقمية الدولية في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؟"
- الهدف 4: "استحداث أدوات تستند إلى المساهمات المقدمة من الأعضاء لحفظ على تكامل الشبكات وتشغيلها البيئي؟"
- الهدف 6: "نشر المعلومات والمعارف المتخصصة لتزويد الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات، لا سيما البلدان النامية، بالقدرة على الاستجابة لتحديات الشخصية والمنافسة والعولمة والتقدم التكنولوجي"،

وإذ يعترف

بنقص الموارد البشرية المتخصصة في ميدان التقييس في البلدان النامية، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى مشاركة البلدان النامية في اجتماعات قطاع التقييس وقطاع الاتصالات الراديوية، وبالتالي في عملية وضع المعايير القياسية، وتتتج عنده صعوبات في تفسير توصيات قطاعي التقييس والاتصالات الراديوية،

وإذ يأخذ في الحسبان

أ) أن البلدان النامية يمكنها أن تستفيد من تحسين قدراتها في مجال وضع المعايير القياسية وتطبيقها؛

ب) أن أنشطة قطاعي تقييس الاتصالات والاتصالات الراديوية وسوق الاتصالات يمكن هي الأخرى أن تستفيد من تحسين إشراك البلدان النامية في وضع المعايير القياسية وتطبيقها،

يقرر تكليف الأمين العام ومدير المكتب

1 بالعمل بشكل وثيق فيما بينهم على تنفيذ هذا القرار ومتابعة تنفيذ المبادرات التي تساعده على سد الفجوة في التقييس بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في مجالات منها:

- 1' إجراء دراسات حالات بشأن تطبيق توصيات قطاع التقيس في الاتحاد، مع التركيز على التوصيات التي تؤثر في الجوانب التنظيمية، ومنها مثلاً توصيات التوصيل البياني والترقيم وقواعد تقدير الالتزام بالمعايير، وتحديد أفضل الممارسات لتطبيق توصيات قطاع التقيس في مجال التنظيم التقني؛
- 2' رفع مستوى الموارد البشرية في البلدان النامية، وذلك مثلاً بتنظيم دورات تدريبية إقليمية وورش عمل في موضوع التقيس ولقاءات مباشرة ومن خلال صياغة برامج حاسوبية أو في شبكة الويب؛
- 2 دعم الأعمال التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية في هذا الميدان.

القرار 124 (مراكش، 2002)

دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

أحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن قطاع تنمية الاتصالات، الواردة في الفصل الرابع منه، ولا سيما ما يتعلق، في جملة أمور، بدور القطاع في بناء الوعي بأثر الاتصالات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني، ودوره كعامل حاصل في النهوض بتنمية خدمات وشبكات الاتصالات وتوسيعها وتشغيلها، لا سيما في البلدان النامية، وال الحاجة إلى مواصلة وتعزيز التعاون مع منظمات الاتصالات الإقليمية ومنظمات الاتصالات الأخرى،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

القرار 31 (كيوتو، 1994) لمؤتمر المندوبين المفوضين بشأن البنية التحتية للاتصالات والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الذي يؤكد:

- أن الاتصالات شرط أساسي للتنمية؛
- تأثير الاتصالات على الزراعة والصحة والتعليم والنقل والمستوطنات البشرية، إلى آخره؛
- الانخفاض المستمر في الموارد المتاحة للتنمية في البلدان النامية،

وإذ يلاحظ

أن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (فاليتا، 1998)، في إعلانه وقراراته، أعاد تأكيد الالتزام بزيادة توسيع وتنمية خدمات الاتصالات في البلدان النامية وتسخير الطاقات لتطبيق الخدمات الجديدة والمبتكرة؛

(ب) اعتماد خطة عمل فاليتا التي تتضمن فصلين رئيسيين عن تنمية البنية التحتية العالمية للمعلومات والبرنامـج الخاص لصالح أقل البلدان نمواً،

وإذ يدرك

أن المجلس، في قراره 1184 بشأن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)، قد حث هذا المؤتمر على أن يركـز تركيزاً خاصاً على مشكلة "سد الفجوة الرقمية"،

وإذ يحيط علماً

(أ) باعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 37/56 باعتماد "الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD)" في مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في الدورة العادية السابعة والثلاثين المنعقدة في لوساكا في يوليو 2001؛

(ب) بالإجراءات المتعلقة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، والمشار إليها في ملحق هذا القرار؛

(ج) بالإعلان الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن دور منظومة الأمم المتحدة في دعم جهود البلدان الإفريقية لتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يأخذ علماً

بالأحكام الواردة في منطوق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 218/56 بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في إفريقيا، بشأن النظر خلال عام 2002 في خطط وطرق مشاركة الأمم المتحدة في المستقبل في الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، والذي يدعو منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى دعم المبادرة الإفريقية الجديدة وضمان التمثيل الفعال،

وإذ يعترف

بأنه على الرغم مما سجلته المنطقة الإفريقية من النمو والتـوسيـع المـهـرـين في خدمات اتصـالـاتـ المـعـلومـاتـ منذ المؤتمـرـ العـالـيـ لـتـنـميـةـ الـاتـصـالـاتـ (فالـيتـاـ، 1998ـ)، لا تزالـ هـذـهـ المـنـطـقـةـ تـشـهـدـ مشـاـكـلـ كـثـيرـةـ تـدعـوـ إـلـىـ القـلـقـ وـفـروـقاـ كـبـيرـةـ فـيـ التـوزـيعـ، كـمـاـ أـنـ الفـجـوةـ الرـقـمـيـةـ تـواـصـلـ اـتسـاعـهـاـ،

يقرر تكليف مدير مكتب تنمية الاتصالات

أن يولي اهتماماً خاصاً إلى تنفيذ أحكام خطة عمل قطاع تنمية الاتصالات فيما يتعلق بما جاء فيها من دعم للشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، وأن ينحصص من الموارد ما يمكن من رصد تنفيذ هذه الأحكام بصفة دائمة،

يطلب من الأمين العام

أن يتبع الموارد المالية الملائمة لأشطبة دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، لا سيما باستعمال فائض إيرادات معارض ومنتديات الاتصالات العالمية للاتحاد "تليكوم".

الملحق بالقرار 124 (مراكش، 2002)

الإجراءات المتخذة من أجل الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا

- | | |
|---|-----------------|
| <p>1 مسائل السياسة العامة والمسائل التنظيمية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - التعاون مع مؤسسات إقليمية من أجل تدعيم القدرات التنظيمية. | <p>1</p> |
| <p>2 التمويل والاستثمار:</p> <p>التعاون مع مؤسسات تمويل التنمية في إفريقيا والجهات المالحة الثنائية لإنشاء آليات تمويل لمواجهة تكاليف المبادرات التي تتخذها هيئات أخرى متعددة الأطراف، وهي بالتحديد: فريق المهام المعنى بالفرص الرقمية (DOT)، وفرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة.</p> | <p>2</p> |
| <p>3 تطوير البنية التحتية:</p> <p>تحقيق مستوى كاف من النفاذ في المنازل والوصول إلى الأهداف التالية في الكثافة الهاتفية بحلول عام 2005:</p> <ul style="list-style-type: none"> • 4 خطوط لكل 100 نسمة في الخدمة الهاتفية الثابتة؛ • 7 خطوط لكل 100 نسمة في الخدمة الهاتفية المتنقلة. <p>إنشاء وصلات من الألياف البصرية بين الدول.</p> <p>إنشاء شبكة أساسية للإنترنت.</p> <p>خفض تكاليف الخدمات وتعزيز إمكانية التعويل عليها.</p> <p>تجهيز جميع البلدان الإفريقية لاستخدام الاتصالات الإلكترونية.</p> | <p>3</p> |
| <p>4 النفاذ الشامل وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:</p> <p>التعاون مع مؤسسات إقليمية مثل الاتحاد الإفريقي للاتصالات، وفي إطار مبادرات من قبيل "توصيل إفريقيا" من أجل استباط سياسات وقوانين نموذجية لإصلاح الاتصالات، وكذلك بروتوكولات ومعايير مرجعية لتقدير التدريب في مجال استخدام الاتصالات الإلكترونية.</p> | <p>4</p> |

5**تنمية الموارد البشرية وإدارتها:**

-

إنشاء شبكة لمؤسسات التدريب والبحوث لدعم قاعدة المهارات الرفيعة.

-

إنشاء مركز حاضن للشباب والطلبة الأكفاء لتلقي التدريب في المعلوماتية والتليماتية بغية

إعدادهم للعمل كمصممي برمجيات ومبرمجين.

القرار 125 (مراكش، 2002)

**تقديم المساعدة والدعم إلى السلطة الفلسطينية
لإعادة بناء شبكات اتصالها**

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاقتاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يذكر

أ) بالقرار 99 (مياميوليس، 1998) والقرارين 6 (كيوتو، 1994) و32 (كيوتو، 1994) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛

ب) بالقرار 18 (المراجع في إسطنبول، 2002) والقرار 18 (فاليتا، 1998) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات؛

ج) عيادة الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛

د) بما ينص عليه الرقمان 6 و7 من دستور الاتحاد من بين أهداف الاتحاد وبالتحديد "السعى إلى إيصال مزايا التكنولوجيات الجديدة في الاتصالات إلى جميع سكان العالم" و"الترويج لاستعمال خدمات الاتصالات في سبيل تسهيل العلاقات السلمية" ،

ولذا يضع في اعتباره

أ) أن دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقاته يهدفان إلى تدعيم السلام والأمن في العالم من أجل تنمية التعاون الدولي وتحسين التفاهم بين الشعوب المعنية؛

ب) أن سياسة الاتحاد بشأن تقديم المساعدة إلى السلطة الفلسطينية من أجل تنمية قطاع الاتصالات لديها قد تميزت بالكفاءة، ولكنها لم تتحقق بعد أهدافها بسبب الأوضاع السائدة؛

ج) أنه إذا كان لفلسطين أن تشارك مشاركة فعالة في مجتمع المعلومات الجديد فلا بد لها من بناء مجتمع المعلومات لديها،

- وإذ يضع في اعتباره كذلك
- أ) أن إنشاء شبكة اتصالات حديثة يعتمد عليها بشكل جانباً جوهرياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنسم بالأهمية القصوى لمستقبل الشعب الفلسطيني؛
- ب) أهمية المجتمع الدولي في مساعدة السلطة الفلسطينية لإنشاء شبكة اتصالات حديثة يعتمد عليها؛
- ج) أن بعض أجزاء البنية التحتية للاتصالات في فلسطين قد أصيّبت بأضرار كبيرة في العامين الأخيرين؛
- د) أن السلطة الفلسطينية ليس لديها في الوقت الراهن شبكات اتصالات دولية نتيجة الصعوبات في إنشائها،

وإذ لا تغيب عن باله

المبادئ الأساسية الواردة في ديباجة الدستور،

وإذ يلاحظ

المساعدة التقنية الطويلة الأجل المقدمة من مكتب تنمية الاتصالات إلى السلطة الفلسطينية لتنمية اتصالاتها عملاً بالقرار 32 (كيoto، 1994) المؤمّر المتداين المفوّضين، وال الحاجة الملحة إلى تقديم المساعدة في شتى مجالات الاتصالات والمعلومات،

يقرر

مواصلة وتعزيز خطة العمل التي تم الشروع فيها بعد مؤتمر المتداين المفوّضين (كيoto، 1994) في إطار أنشطة قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد، بمساعدة متخصصة من قطاعي الاتصالات الراديوية وتقنيّيس الاتصالات، بغية تقديم المساعدة والدعم إلى السلطة الفلسطينية في إعادة بناء البنية التحتية لاتصالاتها وتطويرها، وإعادة إقامة المؤسسات الالزمة لقطاع الاتصالات، ووضع الإطار التشريعي والتنظيمي للاتصالات، بما في ذلك خطة الترقيم وإدارة الطيف ووسائل التعريفة وتنمية الموارد البشرية وجميع الأشكال الأخرى للمساعدة،

يطلب إلى الدول الأعضاء في الاتحاد

أن تبذل كل الجهود الممكنة في سبيل تحقيق ما يلي:

1

المحافظة على البنية التحتية الفلسطينية للاتصالات؛

1.1

2.1 تسهيل قيام السلطة الفلسطينية في أقرب وقت بإنشاء شبكات النفاذ الدولية الخاصة بها بما في ذلك المحطات الأرضية الساتلية والكابلات البحرية وأنظمة الألياف البصرية والموجات الصغرية؛

2 أن تقدم كل ما يمكن من مساعدة ودعم إلى السلطة الفلسطينية في إعادة بناء شبكة الاتصالات الفلسطينية وترميمها وتطويرها؛

3 أن تساعد السلطة الفلسطينية في استرداد استحقاقها العائدة عن الحركة الدولية الواردة والصادرة؛

4 أن تقدم المساعدة للسلطة الفلسطينية لدعم تنفيذ مشاريع مكتب تنمية الاتصالات بما في ذلك بناء الطاقات من الموارد البشرية،

يسعى المجلس

إلى تحصيص الأموال اللازمة في حدود الموارد المتاحة عملاً على تنفيذ هذا القرار،

يكفل مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 موصلة وتعزيز المساعدة التقنية المقدمة إلى السلطة الفلسطينية من أجل تنمية اتصالاتها؛

2 بمساعدة السلطة الفلسطينية في تعبئة الموارد من أجل تنفيذ مشاريع تنمية الاتصالات التي يقوم بها المكتب؛

3 بتقديم تقرير دوري عن مختلف الخبرات المكتسبة في مجال تحرير الاتصالات وخصخصتها، وتقدير أثر ذلك في تنمية قطاع الاتصالات في قطاع غزة والضفة الغربية،

يكلف الأمين العام

1 بأن يكفل تنفيذ القرار 99 (مينابوليس، 1998) لمؤتمر المندوبيين المفوضين ، لا سيما فيما يتعلق بشفارة النفاذ الدولي ومعالجة التبليغ عن تخصيصات التردد، وأن يرفع تقريراً دورياً إلى المجلس في هذا الصدد؛

2 أن ينسق الأنشطة التي تتضطلع بها قطاعات الاتحاد الثلاثة وفقاً لفقرة "يقرر" أعلاه، لكافلة أكبر قدر ممكن من الفعالية في أعمال الاتحاد المنجزة لصالح السلطة الفلسطينية، وأن يرفع تقريراً في هذا الصدد إلى المجلس وإلى مؤتمر المندوبيين المفوضين القادم عن التقدم المحرز في هذه الموضوعات.

القرار 126 (مراكش، 2002)

**تقديم المساعدة والدعم إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية
لإعادة بناء أنظمتها العمومية للبث الإذاعي والاتصالات**

إن مؤتمر المندوين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يذكر

أ) بالمبادئ والمقاصد والأهداف النبيلة المتجلسة في ميثاق الأمم المتحدة وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛

ب) هدف الاتحاد حسبما هو وارد في المادة 1 من دستوره،

وإذ يلاحظ

أ) القرار 33 (إسطنبول، 2002) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات؛

ب) أن الدور الرئيسي الذي يؤديه الاتحاد الدولي للاتصالات في إعادة بناء قطاع الاتصالات في البلد يحظى بالاعتراف على نطاق واسع،

وإذ يدرك

أ) أن وجود أنظمة عمومية موثوقة للبث الإذاعي والاتصالات أمر لا غنى عنه لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان، لا سيما البلدان التي عانت من كوارث طبيعية أو صراعات داخلية أو حروب؛

ب) أن مرافق البث الإذاعي العمومية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد تكبدت أضراراً جسيمة؛

ج) أن الأضرار التي لحقت بأنظمة البث الإذاعي والاتصالات العمومية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ينبغي أن تكون موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسره، لا سيما الاتحاد الدولي للاتصالات؛

(د) أنه لن يكون يوسع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، في ظل الظروف الراهنة ولا في المستقبل المظور، الارتفاع بظام بثها الإذاعي العمومي إلى مستوى مقبول دون مساعدة المجتمع الدولي، المقدمة على شكل ثانوي أو من خلال منظمات دولية،

يقرر

1 اتخاذ إجراءات خاصة، في إطار قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد، ومساعدة متخصصة من قطاعي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات؛

2 تقدم مساعدة ملائمة؛

3 دعم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في إعادة بناء أنظمتها العمومية للبث الإذاعي والاتصالات،

يهيب بالدول الأعضاء

أن تقدم كل ما يمكنها من مساعدة؛

2 أن تقدم الدعم لحكومة يوغوسلافيا الاتحادية، إما في شكل ثانوي أو من خلال الإجراءات الخاصة للاتحاد المشار إليها أعلاه، وفي جميع الأحوال بالتنسيق مع الاتحاد،

يكفل المجلس

بأن يخصص الأموال اللازمة في حدود الموارد المتاحة للمشروع في هذه الإجراءات،

يكفل مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 أن ينسق الأنشطة التي تضطلع بها قطاعات الاتحاد الثلاثة وفقاً لما ورد في الفقرة "يقرر" أعلاه؛

2 أن يتأكد من أن التدابير التي يتخذها الاتحاد لصالح جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فعالة قدر الإمكان؛

3 أن يقدم تقريراً بهذا الشأن إلى المجلس.

القرار 127 (مراكش، 2002)

**تقديم المساعدة والدعم إلى حكومة أفغانستان
من أجل إعادة بناء نظام اتصالاتها**

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يذكر

بأهداف الاتحاد الدولي للاتصالات وغاياته التibleة والدور الرئيسي الذي يمكن أن يؤديه الاتحاد في إعادة بناء قطاع الاتصالات،

وإذ يدرك

(أ) أن وجود نظام اتصالات يعول عليه أمر لا غنى عنه لتعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان، ولا سيما البلدان التي عانت من النزاعات أو الحروب؛

(ب) أن نظام الاتصالات في أفغانستان قد دمر نتيجة للحروب التي دامت 24 سنة ويحتاج إلى عناية عاجلة من أجل إعادة بناء عناصره الأساسية؛

(ج) أن الظروف الحالية لنظام الاتصالات في أفغانستان بوصفها بلدًا خارجًا من نزاع مسلح ينبغي أن تكون موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسره، لا سيما الاتحاد الدولي للاتصالات؛

(د) أن أفغانستان، بوصفها بلدًا مزقته الحرب، لن تستطيع، بدون مساعدة ودعم شامل من المجتمع الدولي، أن تعيد بناء بنيتها التحتية الأساسية للاتصالات والضرورية في إعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي للبلد،

يقرر

1 اتخاذ إجراءات خاصة في إطار قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد، ومساعدة متخصصة من قطاع تقسيس الاتصالات في الاتحاد؛

2 تقديم مساعدة ودعم ملائمين لحكومة أفغانستان لإعادة بناء نظام اتصالاتها،

يهيب بالدول الأعضاء

أن تقدم كل ما يمكنها من مساعدة ودعم إلى حكومة أفغانستان في شكل ثانوي أو من خلال الإجراءات الخاصة التي يقوم بها الاتحاد والمشار إليها آنفًا،

يكلف الم مجلس

أن يخصص الأموال الازمة في حدود الموارد المتاحة للمشروع في الإجراءات المشار إليها آنفًا،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

- 1 **أن يكفل تعبئة الموارد الكافية، بما في ذلك من الميزانية الداخلية، لتنفيذ الإجراءات المقترحة؛**
- 2 **أن يكفل أن تكون الإجراءات التي يتخذها الاتحاد لصالح أفغانستان فعالة بقدر الإمكان؛**
- 3 **أن يقدم تقريراً بهذا الشأن إلى المجلس.**

القرار 128 (مراكش، 2002)

تقديم الدعم إلى "برنامج التوصيلية للأمريكتين وخطة عمل كيتو"

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين لاتحاد الدول للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

أحكام دستور الاتحاد الدولي للاقاتصالات، على النحو الوارد في الفصل الرابع منه بشأن قطاع تنمية الاتصالات، ولا سيما ما يتعلق، من جملة أمور، بوسائل القطاع في بناء الوعي بتأثير الاتصالات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف البلدان، ودوره كعامل حافر على تنمية وتوسيع وتشغيل خدمات الاتصالات وشبكاتها، لا سيما في البلدان النامية، وال الحاجة إلى إقامة وتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية وغيرها من منظمات الاتصالات،

وإذ يذكر

(أ) بالقرار 21 (فالجتا، 1998) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن التنسيق والتعاون مع المنظمات الإقليمية، والذي يشير إلى أنه ينبغي لقطاع تنمية الاتصالات أن يعمل بنشاط على تنسيق وتنظيم أنشطة مشتركة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات التربوية والتعاون معها، وأن يأخذ أنشطتها في اعتباره، علاوة على تزويدها بالمساعدات التقنية المباشرة؛

(ب) بالقرار 39 (إسطنبول، 2002) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن برنامج التوصيلية للأمريكتين وخطة عمل كيتو، الذي قرر أن يدرج ضمن أولويات الاتحاد العالمية تقديم الدعم للمبادرات الواردة في إطار "برنامج التوصيلية للأمريكتين"، موصياً باستعمال آليات المساعدة على إنجاز النتائج الضرورية لكل بلد ومنطقة، وتشجيع تبادل المعلومات بشأن تنفيذ أنشطة التوصيلية على الصعيد العالمي؛

ج) بالقرار 41 (إسطنبول، 2002) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن الصحة الإلكترونية (ما في ذلك الصحة عن بعد والطب عن بعد)، الذي يوجه مكتب تنمية الاتصالات، من جملة أمور، إلى مواصلة الجهد التي يبذلها لزيادة وعي صناع القرارات، والفنين المشغلين بالأمور الصحية، والشركاء، والمستفيدون وسائر الفعاليات الرئيسية الأخرى بشأن منافع الاتصالات في تطبيقات الصحة الإلكترونية ودعم مشاريع الصحة الإلكترونية بالتعاون مع الشركاء الوظيفيين والدوليين من الحكومات والقطاعين العام والخاص؛

د) بالقرار 42 (إسطنبول، 2002) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن تنفيذ برامج التعليم عن بعد، والذي كلف مدير مكتب تنمية الاتصالات بإجراء دراسات عن صلاحية أنظمة التعليم عن بعد، وتقليل المساعدة والدعم التقني للمساعدة في تنفيذ شتى أنظمة التعليم عن بعد، والعمل أيضاً على تحديد مصادر التمويل من أجل المعدات والتدريب اللازمين لتقليل تطبيقات التعليم عن بعد؛

ه) بالتوصية 14 (إسطنبول، 2002) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن مشاريع التكامل الرائدة لتقديم المعلومات والاتصالات والتي توصي بأن يعتمد مكتب تنمية الاتصالات جميع التدابير اللازمة لتنفيذ مشاريع إقليمية متعددة من خارج التكامل غير الخصبة المصممة لوصول جميع أصحاب المصلحة والمؤسسات الخاصة بشتى القطاعات في علاقة تعاون مستمرة يتم فيها نشر المعلومات عبر الشبكات، بحيث يتم تقليل الفجوة الرقمية، والتي توصي أيضاً بأن يقوم مكتب تنمية الاتصالات بدور رئيسي في هذه المبادرة مستخدماً الأموال الموضوعة تحت تصرفه لتحقيق هذا الهدف، وأن تستخدم منطقة أمريكا اللاتينية كميدان اختبار أولي لهذه المبادرة،

وإذ يأخذ علماً

بأن الجلسة العادية الثالثة للجنة الدول الأمريكية للاتصالات (سيتيل) المعقدة في أغسطس 2002 قد اعتمدت القرار (III-02) CITEL/RES.33 بشأن تنفيذ برنامج التوصيلية للأمريكيتين، والذي يعترف بأن برنامج التوصيلية للأمريكيتين وخطتها عمل كيتو للذين وضعتهما سيتيل يعتبر مساهمة هامة وإيجابية في الجهد الجاريه في عدد من المحافل لسد الفجوة الرقمية،

وإذ يحيى

بأن القرار 1184 الصادر عن مجلس الاتحاد يجتئ المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2002 على أن يركز تركيزاً خاصاً على قضية "سد الفجوة الرقمية"،

وإذ يدرك

بأنه، رغمَّ عن النمو والتَّوسيع المُبهرِين المسجلين في منطقة الأمريكتين في قطاع الاتصالات والمعلومات منذ انعقاد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 1998، فلا تزال توجد في المنطقة مجالات تثير انشغالاً رئيسياً، وثمة فروق هائلة لا تختفي، وأن تقليص الفجوة الرقمية هو من الأولويات،

يقرر أن يكلف الأمين العام

أن يتيح الموارد المالية الملائمة لدعم وتحفيز تنفيذ مشاريع ترمي إلى الوفاء بالأهداف المنصوص عليها في القرارات والتوصية المذكورة آنفًا، ولا سيما عن طريق تعبئة الفائض من إيرادات معارض ومنتديات الاتصالات العالمية (تيلكوم)،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بابلاه اهتمام حاصل لتنفيذ أحكام خطة عمل إسطنبول المتعلقة بالمبادرات المتعددة في إطار برنامج التوصيلية للأمريكتين، على النحو الذي كلفه به القرار 39 (إسطنبول، 2002) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، الذي يشمل أيضاً المشاريع المتصلة بالقرارات والتوصية المستشهد بها آنفًا؛

2 بتقديم الدعم الملائم للدول الأعضاء في الاتحاد في هذا الشأن من خلال المكتب الإقليمي للاتحاد في الأمريكتين والمساعدة على تحديد الموارد المالية الإضافية التي يمكن أن تكمل ما خصصه الاتحاد لدعم تنفيذ جميع المشاريع ذات الصلة في منطقة الأمريكتين.

القرار 129 (مراكش، 2002)

سد الفجوة الرقمية

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يعترف

- (أ) أن بيئة الاتصالات شهدت تغييراً جذرياً؛
- (ب) أن من الضروري توضيح حقيقة الفجوة الرقمية، وأين توجد، ومن الذي يعاني منها؛
- (ج) أن التطور في التكنولوجيا قد أدى إلى تخفيض تكاليف معدات الاتصالات؛
- (د) أنه تم إنشاء هيئات تنظيمية مستقلة في كثير من الدول الأعضاء في الاتحاد لمعالجة المسائل التنظيمية ومنها التوصيل البياني وتحديد الأسعار وقواعد التوصيل البياني، إلخ؛
- (ه) أن إدخال المنافسة في تقديم خدمات الاتصالات قد ساهم بدوره في خفض تكاليف الاتصالات للمستعملين؛
- (و) أن إدخال تطبيقات وخدمات جديدة قد ساعد أيضاً في خفض تكاليف الاتصالات؛
- (ز) أن من الضروري تجنب فرض الخدمات الرقمية في البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية أو الجزرية، والاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول، للاستفادة من ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- (ح) أن أنشطة مختلفة من أجل سد الفجوة الرقمية، تجري في كثير من المنظمات مثل فرق العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة، وفريق المهام المعنى بالفرص الرقمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والبنك الدولي، واتحاد آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات والمصرف الإنمائي الآسيوي، وهيئات أخرى عديدة.

وإذ يقر بـ

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2002 في اعتماده للقرار 37 (إسطنبول، 2002) حول هذا الموضوع،

وإذ يضع في اعتباره

أ) أنه على الرغم من كل النظائر المذكورة أعلاه، لا تزال الاتصالات في كثير من البلدان النامية غير متحدة لغالبية السكان بأسعار معقولة؛

ب) أن كل منطقة وكل بلد وكل إقليم يجب أن يعالج القضايا التي ينفرد بها فيما يتعلق بالفجوة الرقمية؛

ج) أن كثيراً من البلدان ليس لديها البنية الأساسية الالزمة ولا الخطوط طويلة الأجل، ولا القوانين والقواعد أو غير ذلك مما يحتاجه تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

د) أن البلدان والمجتمعات الجزرية الصغيرة تواجه مشاكل خاصة في سد الفجوة الرقمية،

يقرر

تنفيذ القرار 37 (إسطنبول، 2002) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2002 دون إبطاء،

يكفل المجلس

بتخصيص مبالغ كافية لتنفيذ القرار المذكور،

يكفل مديري مكتب تنمية الاتصالات

باتخاذ التدابير الملائمة لتنفيذ القرار والبنود التالية:

١) تكرار تطبيق الممذوج الرائد لسد الفجوة الرقمية. بمراعاة استخدام تكنولوجيا الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت وأجهزة للمستعملين تميز بفعالية التكاليف ويمكن تطبيقها في المجتمعات الريفية والنائية؛

2° تنفيذ المشاريع الرائدة بالاشتراك مع مشاريع مراكز الاتصالات أو مراكز المجتمعات المحلية المزمع إقامتها من أجل تقييم مختلف التكنولوجيات الجديدة المتوفرة في الأسواق ولتقييم مدى استدامتها وتناسب تكلفتها وإمكانية تطبيقها على التعليم عن بعد والطلب عن بعد، وتنمية المشاريع التجارية الصغيرة، وقضايا الجنسين في المناطق الريفية؛

3° تقييم النماذج المختلفة للأنظمة المناسبة السعر المستدامة من أجل تمكين المناطق الريفية من النفاذ إلى المعلومات والاتصالات عبر الشبكة العالمية،

يسعى الدول الأعضاء

أن تتخذ إجراءات متضامنة لمتابعة هذا الموضوع بهدف تحقيق مقاصد القرار 37 (إسطنبول، 2002) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2002.

القرار 130 (مراكش، 2002)

تعزيز دور الاتحاد في مجال أمن شبكات المعلومات والاتصالات

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

أنه مع تطبيق وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أدت شبكات المعلومات والاتصالات إلى ظهور تحديات متزايدة فيما يتعلق بأمن الشبكات،

وإذ يعترف

بأن تطبيق وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كان له دور أساسي في نمو الاقتصاد العالمي وتنميته،

وإذ يدرك

أ) أن التوصيل البني لشبكات المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي يتطلب زيادة التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص بشأن هذه الأنظمة والشبكات؛

ب) أن الاتحاد الدولي للاتصالات وبعض الهيئات والمنظمات الدولية الأخرى تقوم حالياً، في إطار أنشطة متنوعة، بدراسة أمن شبكات المعلومات والاتصالات؛

ج) أن لجنة الدراسات 17 لقطاع تقدير الاتصالات ولجان دراسات أخرى تدرس حالياً مسألة أمن شبكات المعلومات والاتصالات،

وإذ يلاحظ

أ) أن الاتحاد، بوصفه منظمة دولية حكومية يشارك فيها القطاع الخاص، يحتل مركزاً يسمح له بالمشاركة في دراسة أمن شبكات المعلومات والاتصالات، ولذلك ينبغي أن يقوم بدور فعال في هذا المجال؛

ب) أنه ينبغي للاتحاد أن يستفيد من خبراته التقنية في المناقشات التي تعالج أمن شبكات المعلومات والاتصالات،

يقرر

تعزيز دور الاتحاد في مجال أمن شبكات المعلومات والاتصالات،

يكلف الأمين العام ومدير المكاتب

- 1 باستعراض الأنشطة الراهنة للاتحاد في مجال أمن شبكات المعلومات والاتصالات؛
- 2 تكثيف الأعمال الجارية في إطار لجان الدراسات القائمة في الاتحاد من أجل:
- 1' التوصل إلى فهم مشترك لأهمية أمن شبكات المعلومات والاتصالات، وذلك بدراسة المعايير الخاصة بالتقنيات والمنتجات والخدمات بغية وضع توصيات عند الاقتضاء؛
- 2' التماس أساليب تعزيز تبادل المعلومات التقنية في مجال أمن شبكات المعلومات والاتصالات وتشجيع التعاون بين الكيانات المختصة؛
- 3' تقديم تقرير سنوي إلى مجلس الاتحاد عن نتائج هذه الدراسات،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات في الاتحاد

إلى المشاركة بنشاط في الأعمال الجارية في لجان الدراسات المعنية في الاتحاد.

القرار 131 (مراكش، 2002)

مؤشرات التوصيلية المجتمعية¹

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يعنى

أ) أن الاستكثار التكنولوجي والرقمنة وتقنيات المعلومات قد غيرت كثيراً من أساليب وصول الناس إلى المعرفة وأساليب الاتصال فيما بينهم؛

ب) أن الحاجة تدعو إلى تعزيز المعرفة والمهارات لدى جميع الناس، لتحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحسين مستوى المعيشة لجميع سكان العالم؛

ج) أن كل دولة عضو تسعى إلى وضع سياسات وقواعد تنظيمية خاصة بها لكي تفلح بأكبر قدر من الفعالية الفجوة الرقمية التي تفصل بين من يملكون النفاذ إلى الاتصالات والمعلومات ومن لا يملكونه،

ولأنه يعترف

أ) أن القمة العالمية لمجتمع المعلومات هي فرصة سانحة لوضع استراتيجية عالمية تتيح تقليص الفجوة الرقمية من منظور التنمية؛

ب) أن المؤشر الأساسي المستعمل تقليدياً في ميدان الاتصالات كان عدد الخطوط الهاتفية الثابتة لكل مائة نسمة، غير أن هذا المؤشر لم يعد يعبر عن التغلغل الفعلي لخدمات الاتصالات داخل البلدان التي نفذت فيها برامج النفاذ الاجتماعي،

¹ تعنى التوصيلية المجتمعية هنا إمكانية النفاذ إلى خدمات الاتصالات من مراافق طرفية مقامة خدمة أي مجتمع محلي تسهيل استخدام الاتصالات.

وإذ يعترف كذلك

أن الهاتف الثابت لم يعد الوسيلة الوحيدة للاتصال بين الأشخاص والمدن والبلدان؛

أ)

ب) أن بلداناً عديدة قامت، لتعجيل تأمين نفاذ السكان إلى خدمات الاتصالات، بتطبيق سياسات عامة للتوصيلية المجتمعية لدى المجتمعات المحلية المغرومة من مرافق الاتصالات؛

ج) أن اتجاهًا جديداً بدأ يتضح في نهج تحقيق الخدمة الشاملة من خلال التوصيلية المجتمعية والنفاذ إلى تكنولوجيا النطاق العريض، بدلاً من محاولة توفير خط هاتفي لكل أسرة في الأجل القصير،

وإذ لا يغيب عن باله

أ) أن الاتحاد الدولي للاتصالات يعمل، من أجل توفير المعلومات الالزمة لصانعي السياسات العامة في كل بلد، على جمع مختلف الإحصاءات التي تعبر بشكل ما عن درجة تقديم خدمات الاتصالات وتغلغلها في مختلف مناطق العالم وعلى نشرها دورياً؛

ب) أن المؤشرات الحالية لا تسمح بقياس الأثر الحقيقي لتحقيق التوصيلية المجتمعية؛

ج) أن الحاجة تدعو إلى وضع مؤشرات جديدة لتحليل التنمية في المجتمعات المحلية المغرومة التي تقام فيها التوصيلية المجتمعية، لكي يمكن قياس الأثر الفعلي للسياسات العامة في كل بلد وفعاليتها؛

د) أنه من الضروري وفقاً لتوجيهات مؤتمر المندوين المفوضين، التأكد قدر الإمكان من أن سياسات الاتحاد واستراتيجياته تتواكب تماماً مع النطمور المستمر في بيئة الاتصالات،

وإذ يلاحظ

أ) أن اجتماع الاتحاد بشأن مؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم سوف يعقد في عام 2003 لتحليل مؤشرات الاتصالات؛

ب) أن اجتماعات تحضيرية إقليمية وعالمية سوف تعقد أيضاً لصياغة مقترنات خطة عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات،

يقرر أن يكلف الأمين العام

بتعزيز اعتماد التدابير الالازمة لكي تؤخذ مؤشرات التوصيلية المجتمعية في الاعتبار في الاجتماعات الإقليمية والعالمية المعنية بوضع خطة عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات ومدير مكتب تقسيس الاتصالات

1 بتعزيز تفيد الأنشطة الالازمة في قطاع كل منهما لتحديد واعتماد مؤشرات جديدة تتبع قياس الأثر الحقيقي للتوصيلية المجتمعية في تنمية المجتمعات المحلية؛

2 بإدراج بند لدراسة مؤشر التوصيلية المجتمعية الجديد في جداول أعمال اتحاد بشأن مؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم الذي سيعقد في يناير 2003،

يسعى الدول الأعضاء

إلى المشاركة الفعالة في الأعمال التي ستجري على الصعيدين الإقليمي والعالمي لإعداد مؤشرات التوصيلية المجتمعية الجديدة.

القرار 132 (مراكش، 2002)

استمرار دعم الاتحاد الدولي للاتصالات لاستدامة شبكة الحالية الدبلوماسية في جنيف

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

أ) أن شبكة الحالية الدبلوماسية في جنيف تعتبر مساهمة إيجابية من الاتحاد في تنمية الاتصالات من أجلبعثات الدائمة القائمة في جنيف؛

ب) أن الشبكة صممت لتزويدبعثات الدائمة بقدرة توصيل دائمة وعالية السرعة بشبكة الإنترنت، ولا سيما ببعثات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، من أجل تحسين طرائق عملها من خلال الفاصل إلى الوسائل الإلكترونية الجديدة لتبادل المعلومات واستعمالها، فيما بين المنظمات الدولية والدول الأعضاء؛

ج) أنه قد تم توصيل حوالي 100 بعثة من بين 147 بعثة دائمة موجودة في جنيف بالشبكة، في حين لا تزال حوالي 35 بعثة تتضرر التوصيل؛

د) المقرر 493 الذي اعتمدته المجلس في دورته لعام 2000 الذي يصرح بفتح حساب خاص لمشروع شبكة الحالية الدبلوماسية في جنيف اعتباراً من 28 يوليو 2000 ليستخدم في تلقي الأموال من الجهات المانحة والمساهمات من المنظمات الدولية الأخرى لدعم استدامة الشبكة على المدى الطويل؛

ه) قرار المجلس في دورته لعام 2000 بنقل مشروع الشبكة إلى إحدى شركات تقديم الخدمات التかるية اعتباراً من يناير 2003 استناداً إلى الخطة التشغيلية المعتمدة،

وإذ يدرك

رغبة الدول الأعضاء وبعثات الدائمة في ضمان استمرار الدعم التقني والتدريب من خلال الاتحاد الدولي للاتصالات في إطار مشروع الشبكة،

وإذ يدرك كذلك

أن من المستصوب كفالة وفاء الشبكة بأهدافها المتمثلة في تقديم خدمات محسنة إلىبعثات الموجودة في جنيف، ولا سيما بعثات أقل البلدان نمواً على أساس مستدام،

يقرر

1 كفالة استمرار قيام الاتحاد، ضمن الحدود المالية المتاحة، بدور رائد في تطوير شبكة الجالية الدبلوماسية في جنيف كهيئة تنسيق وهيئة استشارية تقنية مكلفة بتقديم الدعم والخدمات المتخصصة للبعثات الدائمة في جنيف؛

2 أن يطلب من الاتحاد تسهيل نقل البنية التحتية للشبكة إلى إحدى شركات تقديم الخدمات التجارية؛

يكلف الأمين العام

1 يجعل الشبكة موضع مسؤولية مشتركة من قبل المنظمات الدولية والجالية الدبلوماسية وأن يأخذ في الاعتبار الدور الاستشاري للجماعات المستخدمة، مثل فريق مستعملٍ أنظمة المعلومات التابع للجالية الدبلوماسية في جنيف؛

2 موافقة إدارة الحساب الخاص لمشروع شبكة الجالية الدبلوماسية في جنيف والذي أنشأه المجلس، والاتصال بالمنظمات الدولية الأخرى في صدد مساهمتها في الدعم المالي للاستدامة الطويلة الأجل للهيئة الإدارية للشبكة وتعظيم الاحتياجات المالية الضرورية؛

3 يقدم تقرير إلى دورة المجلس لعام 2003 بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار،

يكلف المجلس

1 بإدراج شبكة الجالية الدبلوماسية في جنيف كبند في أعمال المجلس في دورة 2003 لدراسة هذا القرار بشأن تشغيل الشبكة لضمان استمرار توصيل بعثات الدول الأعضاء بالشبكة؛

2 يقدم تقرير إلى مؤتمر المندوبيين المفوضين المسبق بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

القرار 133 (مراكش، 2002)

دور إدارات الدول الأعضاء في إدارة أسماء الميادين الدولية الطابع (المعددة اللغات)

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

لا تغيب عن باله

أحكام القرار 102 (المراجع في مراكش، 2002) لهذا المؤتمر بشأن إدارة أسماء الميادين والعناوين في شبكة الإنترنت،

وإذ يدرك

أ) التطورات السريعة باتجاه التقارب بين الاتصالات والإنترنت؛

ب) أن مستعملي الإنترنت يجدون بشكل عام سهولة ويسراً أكبر في قراءة النصوص وتصفحها بلغاتهم؛

ج) أن استعمال أسماء الميادين والعناوين الدولية الطابع تسبب مشاكل متعلقة بملكية الفكرية،

وإذ يلاحظ

أ) أن من المقرر أن معظم مستعملي الإنترنت سيفضلون في السنوات القادمة القيام بأنشطتهم على الشبكة بلغاتهم؛

ب) أن التخطيط الحالي لأسماء الميادين لا يلبي الاحتياجات اللغوية المتزايدة لجميع المستعملين،

وإذ يدرك

أ) أن إدارة تسجيل وتحصيص أسماء الميادين والعناوين في شبكة الإنترنت في المستقبل يجب أن تظهر الطبيعة الجغرافية والوظيفية للإنترنت بالكامل، مع مراعاة التوازن المنصف في المصالح بين جميع أصحاب المصلحة، وخاصة الإدارات والشركات والمستهلكين؛

(ب) أن من الواجب أن تكون أسماء الميادين والعنواين في شبكة الإنترنت، والإنترن特 وشبكات المعلومات العالمية بشكل عام، في متناول جميع المواطنين بغض النظر عن نوع الجنس أو العنصر أو الدين أو بلد الإقامة؛

(ج) أن طرق تخصيص أسماء الميادين والعنواين في شبكة الإنترنت يجب أن تحيي أي بلد أو منطقة في العالم على حساب البلدان والمناطق الأخرى؛

(د) أن إدارة أسماء الميادين والعنواين في شبكة الإنترنت هي موضع قلق لدى الحكومات والقطاع الخاص؛

(هـ) ضرورة قيام الاتحاد الدولي للاتصالات بمساعدة الدول الأعضاء في النهوض باستعمال لغاتها في أسماء الميادين والعنواين في شبكة الإنترنت،

وإذ يعترف

(أ) بالدور الحالي للدول الأعضاء في الاتحاد وسيادتها فيما يتعلق بتخصيص وإدارة موارد الأرقام القطرية لكل منها؛

(ب) بدور المنظمة العالمية للملكية الفكرية في الحماية من إساءة استعمال حقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق باستخدام لغات الدول الأعضاء في أسماء الميادين والعنواين؛

(ج) بالتعاون الوثيق بين الاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمة العالمية للملكية الفكرية،

يقرر أن يكـلف الأمين العام

1 أن يشارك مشاركة فعالة في جميع المناقشات والمبادرات الدولية بشأن إدارة أسماء الميادين والعنواين في شبكة الإنترنت؛

2 أن يتخد كل ما يلزم من إجراءات لضمان الحفاظ الكامل على سيادة الدول الأعضاء للاتحاد فيما يتعلق بخطط الترقيم القطري والعنواين وفقاً لما تنص عليه التوصية E.164 لقطاع تعيس الاتصالات أيًّاً كانت التطبيقات المستخدمة؛

3 أن يعمل على تعزيز دور الدول الأعضاء في التطبيق الدولي لأسماء الميادين والعنوانين بلغات الدول الأعضاء؛

4 أن يقدم تقريراً سنوياً إلى المجلس بشأن الأنشطة التي تجرى في هذا الموضوع؛

5 أن يحيط المنظمة العالمية للملكية الفكرية علماً بهذا القرار مسترعيًا اهتمامها به، مشدداً على انشغال الدول الأعضاء بشأن أسماء الميادين والعنوانين الدولية الطابع (المتعددة اللغات) وطلبها للمساعدة في هذا الصدد،

يكلف المجلس

باتخاذ التدابير اللازمة دعماً للمناقشات والمبادرات الدولية المذكورة أعلاه،

يسعى الدول الأعضاء

1 إلى المشاركة بنشاط قدر الإمكان في مختلف المناقشات الدولية بشأن هذا الموضوع، وأن تنقل آرائها إلى الأمين العام فيما يتصل بهذا الموضوع؛

2 إلى العمل على زيادة الوعي على الصعيد الوطني بين جميع الأطراف غير الحكومية المهتمة وتشجيع مشاركتها في أعمال الكيانات التي تدير أسماء الميادين والعنوانين الدولية الطابع.

**قائمة بالقرارات التي قرر
مؤتمر المندوبيين المفوضين (مراكش، 2002) إلغاؤها**

القرار 62 (كيoto، 1994) * SUP

**قيود مؤقتة على استعمال اللغات الرسمية
ولغات العمل في الاتحاد**

القرار 74 (مينيابوليس، 1998) SUP

**استعراض إدارة الاتحاد الدولي للاتصالات
وسير أعماله وبنيته وتحسينها**

القرار 76 (مينيابوليس، 1998) SUP

**أحكام عامة بشأن مؤتمرات
الاتحاد الدولي للاتصالات وجمعياته**

القرار 78 (مينيابوليس، 1998) SUP

**إجراءات ثابتة لانتخاب الدول الأعضاء في المجلس
والمسؤولين المنتخبين وأعضاء لجنة لوائح الراديو**

* ملاحظة من الأمانة العامة: يتم إلغاء هذه القرارات اعتباراً من 1 يناير 2005 وفقاً للقرار 115 (مراكش، 2002) لهذا المؤتمر.

القرار 81 (مينابوليس، 1998)

SUP

**الموافقة على الترتيبات بين حكومة الولايات المتحدة
والأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات
فيما يتعلق بمؤتمر المندوبيين المفوضين (مينابوليس، 1998)**

القرار 83 (مينابوليس، 1998)

SUP

تطبيق مؤقت للتعديلات المدخلة على تكوين لجنة لوائح الراديو

القرار 84 (مينابوليس، 1998)

SUP

أساليب العمل الخاصة بلجنة لوائح الراديو

* القرار 103 (مينابوليس، 1998)

SUP

**رفع التدريجي للقيود المؤقتة المفروضة
على استعمال اللغات الرسمية ولغات العمل في الاتحاد**

التوصية 4 (مراكش، 2002)

بيانات السياسة العامة في مؤتمرات المندوبيين المفوضين

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين لاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

التوصية R22 الصادرة عن فريق العمل المعنى بالإصلاح في الاتحاد والتي تدعو إلى الحد من مدة بيانات السياسة العامة لكي يكرّس مؤتمر المندوبيين المفوضين أقل وقت ممكن لهذا النشاط ويزيد كفاءة أعماله،

وحرصاً منه

على تحديد المدة المخصصة لبيانات السياسة العامة من أجل توفير الموارد المالية لاتحاد ضمن جملة أمور،

وإذ يدرك

أن أعمال مؤتمرات المندوبيين المفوضين القادمة سوف تزداد أعباؤها على الأرجح،

وإذ يأخذ في الحسبان

أنه ينبغي الإدلاء ببيانات السياسة العامة أثناء الأسبوع الأول من المؤتمر وحسب،

يرصي الدول الأعضاء

بأن تقتصر عند الإدلاء ببيانات السياسة العامة على خمس دقائق على الأكثر،

يكافِل الأمين العام

بأن ينشر على موقع المؤتمر في شبكة الويب النص الكامل لجميع بيانات السياسة العامة بما في ذلك البيانات التي لم يتسع الإدلاء بها أثناء الأسبوع الأول للمؤتمر.

التوصيـة 5 (مراـكـش، 2002)

**تقديـم أول تقرـير للجـنة أورـاق الاعـتمـاد
إلى مؤـتمر المـندـوبـين المـفـوضـين**

إن مؤـتمر المـندـوبـين المـفـوضـين لـلـاتـصالـات (مراـكـش، 2002)،

إـذ يـضع في اـعـتـبارـه

المـادـة 31 من اـتفـاقـيـة الـاتـحاد، المـتـعلـقـة بـأورـاق الـاعـتمـاد في مـؤـتمـرات الـاتـحاد،

وـإـذ يـضع في اـعـتـبارـه كـذـلـك

الـرـقم 176 من القـوـاـعـد العـامـة لـمـؤـتمـرات الـاتـحاد وـجـمـعيـاتـه وـاجـتمـاعـاتـه، الـذـي يـنـصـ عـلـىـ أن تـبـدـأـ الـاـنتـخـابـاتـ فيـاليـومـ التـاسـعـ منـ بدـءـ مؤـتمرـ المـندـوبـينـ المـفـوضـينـ،

وـإـذ يـعـتـرـفـ

أـ)ـ بـأنـ مـسـؤـولـيـةـ لـجـنةـ أـورـاقـ الـاعـتمـادـ المـشارـ إـلـيـهاـ فيـ الرـقـمـ 68ـ منـ القـوـاـعـدـ العـامـةـ لـمـؤـتمـراتـ الـاتـحادـ وـجـمـعيـاتـهـ وـاجـتمـاعـاتـهـ هوـ التـحـقـقـ منـ أـورـاقـ اـعـتمـادـ الـوـفـودـ وـتـقـلـيـسـ تـقـرـيرـ بـالـتـائـجـ الـيـ تـتوـصلـ إـلـيـهاـ إـلـىـ الجـلـسـةـ العـامـةـ فـيـ الـوقـتـ الـذـيـ تـحدـدـ الجـلـسـةـ العـامـةـ؛ـ

بـ)ـ وـبـأـنـ مـرـغـوبـ فـيـهـ أـنـ تـتـخـذـ الجـلـسـةـ العـامـةـ قـرـارـاـ بـشـأنـ التـقـرـيرـ الـأـولـ لـلـجـنةـ أـورـاقـ الـاعـتمـادـ فـيـ أـسـرـعـ وـقـتـ مـمـكـنـ،ـ وـفـيـ جـمـيعـ الـأـحـوـالـ،ـ قـبـلـ الـيـومـ التـاسـعـ منـ بدـءـ مؤـتمرـ المـندـوبـينـ المـفـوضـينـ،ـ

يـوصـيـ

بـأـنـ تـحدـدـ مـؤـتمـراتـ المـندـوبـينـ المـفـوضـينـ فيـ الـمـسـتـقـبـلـ موـعـداـًـ لـتـقـدـيمـ التـقـرـيرـ الـأـولـ لـلـجـنةـ أـورـاقـ الـاعـتمـادـ فيـ تـارـيـخـ سـابـقـ لـلـيـومـ التـاسـعـ منـ بدـءـ المؤـتمرـ،ـ

يوصي كذلك

الدول الأعضاء أن ترسل، بأسرع ما يمكن، أوراق الاعتماد الأصلية إلى الأمانة، موقعة من إحدى السلطات المذكورة في الرقم 325 من الاتفاقية، ومرفقة عند اللزوم بترجمة طبق الأصل إلى إحدى اللغات الرسمية في الاتحاد، وأن تولي أكبر عناية لأحكام الأرقام 329 و330 و331 من الاتفاقية؛

يكلف الأمين العام

أن يتخذ كل الترتيبات الإدارية اللازمة لإطلاع الدول الأعضاء على الإجراءات الواجب اتباعها في هذا الموضوع.

التوصيّة 6 (مراكش، 2002)

التناوب بين الدول الأعضاء في المجلس

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

- أ) أن المجلس يتتألف من دول أعضاء ينتخبها مؤتمر المندوبين المفوضين؛
- ب) أن كل دولة من الدول الأعضاء قادرة على المساهمة في تحقيق الأغراض التي يتولّها الاتحاد من خلال المشاركة في المجلس؛
- ج) القرار الذي اتخذه هذا المؤتمر بالسماح للدول الأعضاء بحضور دورات المجلس بصفة مراقب و كذلك بتحسين وضعها كمراقب،

وإذ يأخذ علماً

- أ) بأن عدد الدول الأعضاء في المجلس لا ينبغي أن يتجاوز نسبة 25 في المائة من جموع الدول الأعضاء في الاتحاد؛
- ب) وبأن أمثلة للتسيير الإقليمي في هذا الموضوع على أساس طوعي موجودة بالفعل وبأنها تحقق نتائج إيجابية،

وإذ يشير إلى

- أن أي تسيير إقليمي أو شبيه إقليمي في هذا الموضوع من شأنه أن يسهل بدرجة كبيرة الانتخابات في مؤتمرات المندوبين المفوضين،

وإذ يعترف

- بأنه بدون درجة من التناوب بين الدول الأعضاء في المجلس، لا يمكن تتنفيذ المبدأ المشار إليه تحت بند إذ يضع في اعتباره بـ) أعلاه، تيفيداً كاملاً،

بورصي

الدول الأعضاء المعنية بإجراء التنسيق على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف من خلال الإجراءات والطرق المناسبة، مثل المجتمعات الإقليمية أو شبه الإقليمية، بغية تسهيل التناوب على أساس طوعي.